

د. عبد الرحمن البيطار

تطور الوحدة السورية اللبنانية

من نشوب الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد الاستقلال

١٩٣٩ - ١٩٥٠

دراسة



0185371

Bibliotheca Alexandrina

د. عبد الرحمن البيطار

تطور الوحدة السورية اللبنانية

من نشوب الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد الاستقلال

١٩٣٩ - ١٩٥٠

- دراسة -

من منشورات اتحاد الكتاب العرب

١٩٩٨

الحقوق محفوظة
محافظة
لاتحاد الكتاب العرب

تصميم الغلاف للفنان . فراس جبا خانجي

مقدمة

قراءة تاريخنا، قديمه وحديثه ومعاصره، ليست ترفاً فكرياً ولا حكايًا نقصها على الأجيال الجديدة، بل هي إحدى الوسائل الأساسية، وربما تكون أهمها، لفهم حاضرنا على ضوء أحداث الماضي وعبره. أليس كل منا يسعى للتطور والتقدم والنهضة في كل المجالات، وليكون الإنسان في بلادنا أسعد حالاً وأعز مكاناً؟ فإنه أحرى بنا أن ندرس هذا التاريخ الذي لا يزال يتفاعل معنا ولن يتوقف في داخل مجتمعنا.

بعد تحطيم الدولة العثمانية واقتسام أراضيها والسيطرة على مقدرات شعوبها، ومن ثم إنشاء دولتي سورية ولبنان وغيرها من الدول المستحدثة في المنطقة، والتساؤلات مستمرة عن كيفية السير نحو الأفضل حتى تعود أمتنا إلى ممارسة دورها الحضاري والقيادي. وتؤكد الآراء الحكيمة أن التجزئة سبب العلل كلها.

وفي الجزء الأول من هذا البحث والمعنون (الوحدة السورية اللبنانية تحت الاحتلال الفرنسي من ١٩١٨ - ١٩٣٩)، تحدثت بإيجاز عن هذا الاحتلال وكيف عمل منذ بداية احتلاله لجزء من بلاد الشام على إيجاد تجزئة تكون له قاعدة لضمان مصالحه المختلفة، حتى استطاع إيجاد كيانين (سورية ولبنان)، ودفعهما للسير في طريقين منفصلتين حتى قيام الحرب العالمية الثانية. وعمل على عزلهما عن تاريخهما المشترك حتى لا يكون نبراساً لمستقبلهما.

وفي هذا الجزء الثاني أكمل الحديث الموجز عن تطور الوحدة السورية اللبنانية من نشوب الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد الاستقلال، أي عندما زال آخر مظاهر الوحدة السياسية والاقتصادية بين هاتين الدولتين العربيتين.

ومع ذلك فالوحدة بين شعبي الدولتين، وكل الدول المنشأة، ما زالت قائمة وواضحة حسب كل عوامل الأخوة التاريخية والعوامل المستجدة التي تفرض التعاون والترابط في هذا العالم الحديث.

أليس من الأفضل لأمتنا أن تتوحد وتتعاون وتتربط على ضوء تاريخنا الواحد، بدلاً من أن توحدنا القوة العظمى المسيطرة وتضعنا تحت قيادة دولة إسرائيل المنشأة في نفس الوقت الذي أنشئت فيه دولنا؟

والله الموفق

د. عبد الرحمن البيطار

محرم ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م

الفصل الأول:

الوحدة السورية اللبنانية منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية

وحتى احتلال الحلفاء لسورية ولبنان (١٩٤١/٧/١٤)

- ١ - موقف سورية ولبنان من اندلاع الحرب .
- ٢ - هزيمة فرنسا في حزيران ١٩٤٠ وموقف سورية ولبنان .
- ٣ - عودة النضال الوطني .
- ٤ - حملة الحلفاء على سورية ولبنان في ١٩٤١/٦/٨ .

١ - موقف سورية ولبنان من اندلاع الحرب :

كانت بوادر الحرب إحدى الحجج الفرنسية لعدم تصديق المعاهدتين مع سورية ولبنان. وتبعها إجراءات المفوض السامي في ١٩٣٩/٧/٨ بهدم جمهورية المعاهدة في سورية بعد استقالة الوزارة ثم رئيس الجمهورية، فقد أوقف الدستور وحل المجلس النيابي وشكل مجلس مديرين للحكم تحت سلطته المباشرة.^(١)

ولما اندلعت الحرب العالمية الثانية في ١٩٣٩/٩/٢ سارع المفوض السامي بيو (Puaux) إلى إصدار قرار في ١٩٣٩/٩/٢١ بحل المجلس النيابي اللبناني (٦٠ نائب) وعطل الدستور وأقال الوزارة بحجة الحرب والظروف العسكرية. ولم يبق الفرنسيون من مظاهر الحكم الوطني سوى رئاسة الجمهورية (الرئيس أميل اده) الذي كان رمزاً للنتاج الكامل للثقافة الفرنسية، دون أن تكون له سلطات فعلية، ويعاونه مجلس مديرين برئاسة أمين سر الدولة عبدالله بيهم لتسيير أمور الدولة. وأضحى الحكم شبه عسكري على غرار ما كان قد فعله في سورية من قبل.

وأرفق بيو قرار حل المجلس النيابي اللبناني برسالة عدد فيها مساوىء الحكم البرلماني بأنه ترف في محاولة لتبرير تعطيل الحياة الدستورية. ووضع الفرنسيون (شوفلر) حاكماً فعلياً للبنان. وكان هدف بيو الفعلي أن لا يثير غيرة الشعب السوري الذي فقد مؤسساته الدستورية. ثم وجه بيو إلى اللبنانيين والسوريين نداءات بالإذاعة للوقوف بجانب فرنسا في الحرب، وأكد أن لبنان مرتبط بفرنسا وحرية من حريتها.^(٢) وأضحت سورية ولبنان في حالة حرب بسبب وقوعهما تحت الاحتلال الفرنسي.

وكانت فرنسا قد قررت اتباع سياسة عنيفة في سورية ولبنان عند اندلاع الحرب، فعينت أحد العسكريين اليمينيين ليجمع في سورية بين السلطتين العسكرية والمدنية واختارت لذلك الجنرال مكسيم وبيان. ولم يكن ثمة مبرر لهذا التشدد لأن سورية ولبنان يقعان بعيداً عن ميادين القتال ولم تكن إيطاليا قد دخلت الحرب بعد.^(٣)

وخضعت سورية ولبنان للتدابير العسكرية فقد أعلن المفوض السامي الأحكام العرفية بحجة الضرورات الحربية. وخنق الفرنسيون الحريات وبدأت موجة من الإرهاب. واتخذت تدابير احترازية لحراسة الجسور وحلت الأحزاب ومنعت الاجتماعات والتظاهرات وفرضت الرقابة على الصحف والمطبوعات والمراسلات. وقلت المواد الغذائية في الأسواق وارتفعت أسعارها وجرى تقنين المواد الغذائية ومصادرة كل مايمكن أن يفيد الجيش.^(٤)

ولم يتبع الفرنسيون الحكمة والروية إبان هذه الحرب، بل إنهم قاموا منذ إعلانها بسياسة انعكاسية رجعية جددوا بها عهد الاضطهاد واسترسلوا بالطغيان والسيطرة على المراكز الحساسة. وداخلتهم حالات نفسية من الارتباك والنزق أطاشت سهامهم في الكيد والافتراء فكانوا يجدون في سورية خصماً عنيداً ومتربصاً لهم^(٥).

غير أن الأمور استمرت في التدهور وتفاقم الوضعين العسكري والسياسي وازدادت الأوضاع في سورية سوءاً واضطراباً فحكمت فرنسا سورية حكماً مباشراً وكان موقفها تسلطاً وغطرسة. وهكذا كانت سورية ولبنان في نفس الظروف كنتيجة طبيعية للاتحاد السياسي القائم بينهما الذي يديره المفوض السامي الفرنسي والوحدة الاقتصادية التامة بينهما أيضاً.

وفرض الانكليز حصاراً بحرياً على الشواطئ السورية واللبنانية وفرضوا رقابة مشددة على التبادل التجاري مع فلسطين والعراق وشرق الأردن^(٦).

وكان دخول فرنسا في الحرب مبعثاً للأمل والارتقاب للشعب المغلوب على أمره في الخلاص من فرنسا المحتلة. فقد طغت على لبنان موجة قلق خاصة ووجوم، ونظم الأهالي العديد من المظاهرات احتجاجاً على سوء الوضع الاقتصادي^(٧).

ولما كانت فرنسا تدير الوحدة السورية اللبنانية بسلطانها الواحدة إلا أنها كانت تعمل على تهيئة وتغذية كل ما من شأنه تقوية انفصال لبنان عن سورية وتعامل دولة لبنان معاملة خاصة متميزة على حساب دولة سورية، إلا أن فرنسا عادت لتعامل سورية ولبنان كوحدة واحدة تحت ظروف الحرب التي زادت من ترابط الشعب تجاه الاحتلال الفرنسي.

وارتفعت أسعار المواد الغذائية واختفت البضائع من الأسواق اللبنانية عند دخول إيطاليا الحرب (١٩٤٠/٥/١٠). وازدادت عراقيل الاستيراد من الخارج. وقامت دولة المحتكرين ولم تجد معها كل التدابير. وسرى التلاعب بالموازين والمكاييل وخلط القمح بالتراب ومزج السكر بالرمل. وأصبح الرغبة لا يعرف من كثرة ما دخل عليه من الشعير والكرسنة والتراب.

وأغار اللبنانيون أسماعهم إلى نداءات الجنرال كاترو من إذاعة القاهرة داعياً فرنسيي الشرق إلى الانضمام لحركة الجنرال ديغول وانبرى بيو يرد على تلك النداءات^(٨).

وقد وقف الرأي العام السوري موقفاً سلبياً من الصراع الدولي سيما وإن البلدان (سورية ولبنان) يقعان بعيداً عن مسرح القتال ويستثنى من ذلك بعض القطاعات الصغيرة. فقد اعتبر الحزب القومي السوري من أنصار النازية وذلك لوجود بعض التشابه في العقائد السياسية وفي تشكيلات الشباب التي ألفها في الثلاثينات. ويقال أن انطون سعادة مؤسس الحزب كان لاجئاً في برلين عند قيام الحرب. أما الحزب الشيوعي السوري فكان فريداً من نوعه في الشرق العربي حينذاك، وكان يعتبر فرعاً من الحزب الشيوعي الفرنسي لذلك بقي قائماً حتى حل الحزب الرئيسي لأسباب تتعلق بالسياسة الداخلية الفرنسية. وكان الحزب يعارض الكتلة الوطنية إلا أنه وافق معها على مشروع معاهدة عام ١٩٣٦ وذلك لأن اليسار الفرنسي كان مسؤولاً عنها. ولم يلبث الحزب أن عانى من الانقسامات بين العناصر المكونة له وفيها الكثيرون من الأرمن والأكراد بجانب العرب. وعندما يهاجم الألمان الاتحاد السوفيتي سيشرح هذا الحزب باعتباره بؤرة من البؤر السورية المعادية للمحور. أما بقية الأحزاب فقد أوقف نشاطها بمجرد قيام الحرب^(٩).

كانت السلطات الفرنسية عند إعلان الأحكام العرفية في سورية عقب اندلاع الحرب، قد لفقت تهمة تدبير اغتيال مديري المصالح الخمسة وذلك لتبرر القبض على العناصر الوطنية، وقدم نحو عشرين منهم للمحاكمة وصدرت أحكام بالسجن لمدد طويلة على بعضهم. بينما صدرت أحكام الإعدام غيابياً بالنسبة للاجئين بالعراق.^(١٠)

٢- هزيمة فرنسا في حزيران ١٩٤٠ :

وبدأت الجيوش الألمانية في ربيع عام ١٩٤٠ اكتساحها لفرنسا فتراجعت الجيوش الفرنسية المنهزمة أمام آلة الحرب الألمانية، وهي غير قادرة على الصمود والمواجهة. وسقطت فرنسا تحت عنف الدبابات الألمانية الثقيلة. وأدهش العالم ما حل بفرنسا المتغطرة التي وقعت تحت الاحتلال وعانت من سيف الحرب.

واستقالت الحكومة الفرنسية المدنية وتألّفت حكومة عسكرية فرنسية برئاسة المارشال بيتان (Petain) نقلت مقرها إلى مدينة فيشي (Vichy) على نهر اللوار في وسط فرنسا. ووقعت هذه الحكومة هدنة مع الألمان في ١٩٤٠/٦/٢٠ بعد قبولها بالشروط الألمانية، في حين أن عدداً من الضباط رفضوا الاستسلام والتعاون مع المحتل فانتقلوا إلى بريطانيا لمتابعة القتال بقيادة الملازم شارل ديغول (De Gaulle)^(١١) الذي انتقل إلى إنجلترا خفية بمساعدة صديقه الإنكليزي الجنرال سبيرز (Spears) وهناك أعلن في ١٩٤٠/٦/١٨ قيام حكومة فرنسا الحرة ومواصلة الحرب ضد الألمان بمساندة بريطانيا. وانقسم الرأي العام الفرنسي بين موالين ومعارضين لحكومة فيشي.

وقد أحدث توقيع فرنسا للهدنة بلبلة شديدة لدى السلطات الفرنسية في الشرق بالرغم من أن سورية ولبنان الواقعتين تحت الاحتلال الفرنسي بعيدان عن منال دول المحور. وقد أذاع المفوض السامي (بيو) في بيروت بأنه لن يتقيد بالهدنة وبأن جيش الشرق بقيادة الجنرال (ميتلهوزر) الذي خلف (ويغاند) سيواصل الحرب مع حلفائه البريطانيين. وماهي إلا فترة حتى تراجع عن تصريحه وأصدر بياناً جديداً يذعن فيه لشروط الهدنة ولحكومة فيشي حفاظاً على الأمن. فأتار تصريحه موجة استياء في صفوف فرنسيي الشرق والعرب على السواء.^(١٢)

وقد أظهر الجنرال متلهوزر ميله إلى التحالف مع بريطانيا إلا أن الأحداث لم تلبث أن حولته عن هذه الوجهة. فقد أعلنت حكومة فيشي أن من أهدافها المحافظة على الامبراطورية الفرنسية. ويعتقد كثير من الفرنسيين بحق أن الإنجليز وليس الألمان هم الذين يشكلون الخطر الحقيقي على كيان الامبراطورية ومن هؤلاء المفوض السامي بيو.^(١٣)

وفي ٢٧ حزيران ١٩٤٠ أعلن الجنرال (متلهوزر) أنه بحسب شروط الهدنة لن يحدث تغيير في نظام البلاد المشمولة بالانتداب. وتبعاً لذلك فقد أمر بالكف عن القتال وقال : سيبقى علم فرنسا خفاقاً وتواصل مهمتها في المشرق.^(١٤)

لقد تنفست سورية الصعداء بسقوط فرنسا تحت الاحتلال ومعاناتها من سيف الإرهاب، على الرغم مما كان يبيده عمالها من صلف وغطرسة وتتاقض عجيب مع الذل الذي أحاق ببلادهم والتظاهر بمظهر القوة والخيلاء في سورية، شأن اللئيم الذي يزهو على الضعيف ويخضع للقوي في وقت واحد. وقد عاد إلى سورية نشاطها الوطني الكفاحي.^(١٥) وأكدت ألمانيا ضرورة منح الاستقلال لكافة الشعوب العربية، وذكرت في إذاعاتها أنها تتابع نضال هذه الأمم من أجل استقلالها، وأن هذه الأمم يمكنها وهي تجاهد أن تعتمد على عطف ألمانيا وتضمنه^{(١٥) مكرر}.

لقد واثى الدهر السوريين بما أملوا على يديه فإذا جيوش الألمان تدك حصون ماجينودكة واحدة وتصفق سلاسل دباباتهم الجبارة شارع الشانزيليزيه بباريس، وهتلر على رأسها بثقته ومغامرته.

ولم يغير شيء من ذلك شعور الاستعمار في نفوس الفرنسيين، فظلوا في سورية على طريقتهم السابقة. ولكنهم اصطنعوا العظمة المفقودة وازدادوا عتواً في سورية فتصرفوا في المشكلات الإقليمية والمحلية تصرفاً سيئاً مناوئاً. ولعبت أيدي الأجنيبي بالدس والمكيدة لتشغل القوم عن مصلحة الشعب وأحداث الحرب بالمآرب الذاتية والخصومة القديمة. وعادت المحن إلى قادة الوطنية وساسة الأمور، بل ازدادت المشاغل والمتاعب بانهماك فرنسا في الحرب وتهاافتها جزعاً وخزياً تجاه الألمان الذين اقتحموا حصونها ودوخوا جيشها. فكانت كلما خضعت في بلادها ازدادت عتواً في سورية^(١٦). وكانت حكومة فيشي تتاهض الماسونيين^(١٧).

وفي هذه الفترة اغتيل عبدالرحمن الشهبندر الذي كان من دعاة الوحدة العربية مع العراق والأردن حيث النفوذ البريطاني. وشاركت المحافل الماسونية باسم (الشرق الأعظم السوري) بإكليل في جنازته^(١٨).

كما سرت في الأوساط اللبنانية التي كانت تحب فرنسا وتعتز بها موجة حزن على (إذلال تلك الأمة العريقة التي كانت سبباً لنصرة الحرية في العصر الحديث، وحملت مشعل النور إلى الأمم بثقافتها الخالدة وحضارتها الفنية الرفيعة). وكان وقوع هذا الانكسار على فرنسا وهي في لبنان سبب نقمة وحذر واستفزاز^(١٩)؟! وهلع اللبنانيون من انحياز بيو إلى حكومة فيشي.^(٢٠)

٣- عودة النضال الوطني في سورية :

حصل تنافس بين حكومة فيشي والجنرال ديغول. وعلى أثر اشتداد الضغط على فرنسا من قبل الألمان، استدعت حكومة فيشي المفوض السامي بيو في تشرين الثاني ١٩٤٠ إذ أن حجتَه لم تقنع حكومة فيشي وعينت بدلاً منه (جان كياب Chiappe) مدير البوليس الفرنسي الشهير في كانون الأول ١٩٤٠. ولكنه قتل في طريقه إلى سورية إذ أسقط البريطانيون طائرته فوق جزيرة رودس. فعينت حكومة فيشي مكانه الجنرال (دانتر Dentz) في ١٩٤٠/١٢/٣٠ لحماية سياستها في الشرق من حركة الجنرال ديغول. والجنرال دانتر هو أحد المسيئين لوفد الدروز عندما طلب مقابلة الجنرال سراي عام ١٩٢٥، وهو الذي وقع صك استسلام باريس.^(٢١) واتضح أن حكومة فيشي تريد الاحتفاظ بنظام الانتداب.

كان موقف فرنسا في سورية تسلطاً وغطرسة لتعوض فيه مالحقها من إهانة في أرضها بدخول الألمان، فشجعت النعرات الطائفية والإقليمية لإلهاء الشعب عن مطالبه الأساسية.

وكان قسم من الوطنيين السوريين الذين كانوا في المنفى قد عادوا إلى أرض الوطن والتف حولهم المخلصون وغيرهم من أبناء الشعب وأصبحوا قوة. غير أن فرنسا عملت على بذر بذور الفرقة بينهم خاصة بعد مقتل الدكتور عبدالرحمن الشهبندر (صيف ١٩٤٠)^(٢٢). فقد كانت السلطات الفرنسية أثناء التحالف مع بريطانيا قد غضت الطرف عن الشهبندر وغيره من الساسة الذين كانوا ينادون بإقامة ملكية دستورية واعتبروا لذلك أصدقاء للانجليز على أساس أن هذه الملكية ستؤدي إلى نوع من الاتحاد مع العراق أو الأردن. ولذلك نشأ احتمال قوي بأن يكون لحكومة فيشي صلة باغتيال الشهبندر ولو أن السلطات الفرنسية عمدت إلى تغطية موقفها بإعدام عدد من الأشخاص أخذوا جزافاً ليكونوا كبش الفداء.^(٢٣)

وقد برز من الوطنيين القدامى شكري القوتلي الذي آلمه اختلاف الأحزاب واستغلال الأجنبي هذا الاختلاف لمصلحته وحده. فقام يدعو إلى التضامن وتوحيد الصف ونبذ الحقد والتحاسد لكي تواجه البلاد سياسة الفرنسيين الذين خالفوا العهد والميثاق وتكروا للسوريين تنكراً شائناً تجلى فيه استبدادهم وجبروتهم وهم يعانون في بلادهم الهزيمة والهوان. فأزره الجميع والتفوا حوله. وبدأت الاضطرابات في سورية وأخذ الوطنيون يسعون للتخلص من الحكم الأجنبي.

وقد نشر القوتلي بياناً ضد حكومة المديرين في آذار ١٩٤١ جاء فيه : "إن البلاد السورية لا ترضى عن هذا الاضطهاد والإهمال ولا بد من العمل على إنقاذها وإن تكن الحرب قائمة، فالمطالب القومية لا تتحقق في نظام استعماري عانى منه الشعب ظلماً وحرماناً ولم يتغير مهما اختلف الشكل والسبب. ولا عذر في قيام الحرب فقد يطول أجلها. وسورية طال انتظارها وصبرها على ادعاء المحتل قيامه بالمهمة التي انتدبتة من أجلها عصبة الأمم. وما كان حكمه إلا استعمارياً يعادي هدف المهمة الأولى. بل إن جمعية الأمم أوقفت أعمالها"^(٢٤).

وبمضي الوقت كانت العلاقات تزداد سوءاً بين بريطانيا وبين سلطات حكومة فيشي فأقفلت الحدود بين سورية ولبنان من جهة وبين الأقطار الخاضعة للنفوذ البريطاني والمحيط بها من جهة أخرى. وقد أضر ذلك بالاقتصاد السوري إضراراً بالغاً. وشغلت السلطات الفرنسية بإبعاد الأشخاص المعروفين بميولهم الانكليزية وانعكس ذلك على السوريين أيضاً.^(٢٥)

وكانت الأزمة الاقتصادية تزيد من عوامل السخط على السلطات الفرنسية، بالإضافة إلى الحصار الذي حرم سورية من الاتجار مع الأقطار المحيطة بها، انخفاض سعر الفرنك الفرنسي انخفاضاً كبيراً في سنة ١٩٤٠. وذلك لأن بريطانيا كانت قد حددت له سعراً مجزياً بالنسبة للاسترليني في بداية الحرب. فلما انقطعت التجارة مع الأقطار المحيطة بسورية والتي ترتبط بمنطقة الاسترليني حدث هذا الانخفاض. وفقد التجار ثقتهم بالعملة الورقية التي يصدرها بنك سورية ولبنان. وهو مؤسس برؤوس أموال فرنسية.

وبالرغم من أن سورية تصدر القمح للأقطار المجاورة، فإن كبار الملاك رفضوا أن يبيعوا القمح بالسعر المنخفض وأصرروا على بيعه بالعملة الذهبية، ومن هنا انتشرت السوق السوداء نتيجة جشع الملاك والتجار الذين اختزنوا

القمح. وهددت المجاعة سورية، ولدى السوريين عقد من هذه الناحية ترجع إلى أيام الحرب العالمية الأولى .

وفي أوائل آذار ١٩٤١ حدثت في سورية اضطرابات في المدن السورية بسبب قلة المواد الغذائية والضرائب المرهقة والمطالبة بإلغاء الانتداب واستقلال البلاد. وكانت المظاهرات التي عمت المدن السورية في أوائل ١٩٤١ تنادي (نريد الخبز والزيت والسكر). فأمر (دانتر) بتدخل الجنود ولكنه عاد فأخذ بالتساهل وحاول معالجة المشكلات القائمة بالأساليب السهلة والتدابير الهينة، على حين أنه، وكما قال الجنرال كاترو نفسه، لم يبق لفرنسا مقام في الشرق.

المهم أن السلطات الفرنسية عجزت تماماً عن مواجهة الأزمة وعرضت أن تشتري القمح بسعر العام السابق. إلا أن الملاك امتنعوا عن بيعه وآثروا اختزانه فالتجأ المفوض السامي دانتر إلى شكري القوتلي ليعينه على مواجهة الأزمة، ويبدو أنه لاحظ صعود نجمه في أوساط الكتلة الوطنية.^(٢٦) وهكذا تسبب الصراع بين حكومة فيشي وحكومة فرنسا الحرة تجاه المستعمرات إلى تسابقهما على اكتساب ود الوطنيين.

وقد رأى القوتلي في هذه الظروف فرصة لاتعوض للتذكير بالمطالب الوطنية وهي إلغاء نظام المديرين وإعادة العمل بالدستور وإجراء انتخابات حرة حتى تتسلم الحكومة التي تعبر عن الإرادة الشعبية السلطة من يد الانتداب.

وقد نفذ دانتر بعض هذه المطالب في أضيق نطاق، فبسبب هذه الظروف اضطرت حكومة المديرين إلى الاستقالة، فدعا دانتر خالد العظم إلى تشكيل مجلس وزراء في ١٩٤١/٤/٣ والذي تسلم أيضاً وزارة الداخلية، وحنين صحنائي للمالية وصفوت قطر أغاسي للعدلية ونسيب البكري للاقتصاد الوطني والزراعة ومحسن البرازي للمعارف. وقد ألقت هذه الوزارة بصورة مؤقتة لايجاد دولة مستقلة .

وينتمي خالد العظم إلى كبار الرأسمالين الذين لايمثلون حزباً سياسياً معيناً، ولذلك اختار وزراءه من رجال الأعمال والفنيين. ولم تشترك الكتلة الوطنية في الوزارة الجديدة. واعتذر دانتر عن إجراء الانتخابات النيابية أو رفع الرقابة عن الصحف والحريات العامة بسبب ظروف الحرب. وأبدى استعداداه لتعيين مجلس دولة يتولى السلطة التشريعية. وقد أجاب الوطنيون على ذلك بأن الحرب انتهت

بالنسبة لفرنسا كما أن حكومة فيشي قد انسحبت من العصبة وأن الانتداب هو من الأنظمة التي وضعتها تلك الهيئة^(٢٧).

وكانت الأزمة الاقتصادية متأججة، وعين حسن جبارة مديراً لدائرة الاعاشة. ويذكر خالد العظم حول قضية تأمين الحبوب للبنان أنه عهد بها إلى لجنة مؤلفة من مندوب سوري ومندوب لبناني تحت رئاسة مندوب عن المفوض السامي. وأنهم استطاعوا بفضل اشتراكهم في اللجنة الحد من جور سياسة المفوض التي كانت ترجح دائماً مصلحة لبنان المستهلك على حساب سورية المنتجة^(٢٨).

واشتد خوف اللبنانيين بعد تعيين الجنرال دانتر (١٩٤٠/١٢/٣٠) مفوضاً سامياً وقائداً عاماً لقوات الفرنسيين في الشرق. وصح حدس اللبنانيين تجاه دانتر عندما بادر إلى إنذار كل من لا يتعاون مع السلطات الفيشية. ومن أظهر تمرداً واستياء حوكم أو فرضت عليه الإقامة الجبرية. وقيدت حرية الرأي والتعبير والاجتماع. وتردت الحالة الاقتصادية فعمت الاضطرابات وسارت المظاهرات وسقط القتلى في كل من دمشق وبيروت. وأصدق تعبیر عن تلك الأحوال ماورد في أحد تقارير دانتر: "علي أن أكسب معركة القمح ولكن الجميع ضدي".

وماهي إلا فترة حتى استقال اميل اده احتجاجاً (أو أقاله دانتر) ومعه أمين سر الدولة عبدالله بيهم في ٤ نيسان ١٩٤١ فعين دانتر القاضي الفرد نقاش رئيساً للدولة بايعاز من الآباء اليسوعيين. وتألّفت وزارة اختير أعضاؤها من بين من أسلسوا القياد للمفوضية الفرنسية برئاسة أحمد الداعوق. وأمت البلاد لجنة ألمانية - ايطالية أصبحت صاحبة النفوذ في تسيير الشؤون^(٢٩). وقد أرسل دانتر إلى السجن بعض الوطنيين وكم الأفواه وفرض الإقامة الجبرية على بعض ذوي الرأي السياسي في البلاد^(٣٠). وقامت المظاهرات بسبب سوء توزيع المواد الغذائية^(٣١).

ولعل دانتر حاول التقرب من المسلمين في لبنان فكان الفرنسي الوحيد الذي زار (جمعية المقاصد الإسلامية) عام ١٩٤١. فقد كان المسلمون في لبنان منذ بداية الاحتلال يقفون موقفاً سلبياً من الانتداب، وشكلت سلبيتهم مشكلة حادة لسلطات الانتداب، جتى أنه طيلة عهد الانتداب لم يدخل العلم الفرنسي أو النشيد الفرنسي إلى (المقاصد). وكان الطلاب في المقاصد ينشدون "أنت سورية بلادي"^(٣٢).

٤ - حملة الحلفاء على سورية ولبنان في ٨ حزيران ١٩٤١ :

في أوائل تموز ١٩٤٠ تأزمت العلاقات بين بريطانيا وبين حكومة فيشي وانقطعت العلاقات الدبلوماسية. ولذلك كان على بريطانيا أن تحدد موقفها من سلطات فيشي في سورية ولبنان سيما وأن موقع القطرين يؤثر تأثيراً مباشراً على مركز بريطانيا الحربي في الشرق الأوسط. وإذا تسللت إليهما القوات الألمانية فإن ذلك سيجعل مصر وقناة السويس بين فكي كمانشة محورية. وتصبح مراكز البترول في خطر وتضطرب المواصلات البريطانية بين فلسطين والعراق. ولهذا الغرض أصدرت الحكومة البريطانية في ١٩٤٠/٧/٢ تصريحاً حول إعلان الجنرال (متلهوزر) انتهاء الحرب في سورية وحذرت من احتلال ألمانيا وإيطاليا لها وأنها لن تسمح بذلك أو استخدامها كقاعدة للهجوم على أقطار الشرق الأوسط أو أن تصبح مركزاً للاضطرابات يشكل خطراً على هذه الأقطار. وأكدت أن أي عمل ستتخذه بريطانيا لن يكون له تأثير في المستقبل على الوضع السياسي لهذه الأقاليم الواقعة تحت الانتداب الفرنسي^(٣٣).

ولما كانت الأحداث تتوالى بسرعة أخذت بعضها برقاب بعض، رأت الحكومة البريطانية أن تتصل بالجنرال دانتر بواسطة قنصلها العام في بيروت لتستوضح موقفه فيما إذا جرى حادث عسكري فأجاب أنه سيقاوم الألمان^(٣٤).

ومما زاد العلاقات توتراً مجيء لجنة الهدنة التابعة للمحور إلى سورية ولبنان في أيلول ١٩٤٠ للإشراف على تنفيذ شروط الهدنة مع فرنسا وإقامة اتصال مع هذين الاقليمين. وكان هدفها التحقق من الإفراج عن رعايا الألمان والطلبان الذين قبض عليهم عند قيام الحرب، وكذلك رفع إجراءات الحراسة التي اتخذت ضدهم. ثم كان على تلك اللجان أن تتحقق من أن حكومة فيشي لا تتخذ من المستعمرات قاعدة لزيادة قواتها العسكرية فوق ما تسمح به الهدنة. وأشرفت اللجنة على الدعاية لدول المحور من خلال إذاعة (راديو الشرق) ومن خلال الصحف^(٣٥). وكانت إذاعتي برلين وباري تشنان حملات دعائية فاضحة للاستعمار البريطاني في العالم العربي بشكل عام وفي مشكلة فلسطين بشكل خاص.

وتلا هذه اللجان تردد بعض الشخصيات الألمانية على سورية وكان بعضها يمثل رجال الأعمال وبعض عمالهم الذين اعتقلوا عند إعلان الحرب. أما في أوائل ١٩٤١ فقد وفد على دمشق مندوب من وزارة الخارجية الألمانية هو (فون

هنتنغ) الذي كان يعد ممثلاً لهتلر والذي عين وزيراً مفوضاً في العاصمة السورية. وكان هنتنغ معروفاً بنشاط سابق في الشرق الأوسط إبان الحرب العالمية الأولى حتى لقب بلورنس الألماني .

وفي دمشق جمع هنتنغ حوله بعض الزعماء التقليديين واستخدم موضوع الوطن القومي لليهود في فلسطين كوسيلة لاجتذاب عواطف الجماهير نحو المحور وإثارة شعور البغضاء للبريطانيين بين الشعوب العربية في الشرق. ويقال إنه روج لفكرة عقد مؤتمر إسلامي في دمشق لبحث هذه القضية. وكان هنتنغ يعقد الاجتماعات ويقيم الحفلات ويعرض أشرطة سينمائية تشمل انتصارات ألمانيا الساحقة في فرنسا. وكان كل ذلك يمر بالجنرال دانتر وكأنه في غفلة عنه. ولم يكن يسر السلطات الفرنسية هذا التسلسل الألماني إلى المستعمرات لأن سياسة فيشي هي المحافظة على الامبراطورية ضد الأطماع الألمانية والبريطانية معاً. ولذلك طلبت إبعاد هنتنغ عن البلاد واستجابت ألمانيا لهذا الطلب بعد شهرين من تعيينه^(٣٦).

وفي هذه الأثناء كانت بريطانيا تراقب الأحداث في المشرق العربي بقلق بالغ وكان أكثر ما يثير قلقها ثورة رشيد عالي الكيلاني في ١٩٤١/٤/٢ في العراق والتسهيلات التي قدمت للطائرات الألمانية في سورية في مطاري (رياق وحلب) وغير ذلك من التسهيلات لتقديم الإمدادات للثورة وتشجيع السوريين على التطوع للقتال بجانب الحركة العراقية. مما أثار مخاوف الانكليز وجعلهم ينزلون عند إلحاح الجنرال دوغول بضرورة احتلال سورية ولبنان، ويتمسك أن تقوم به القوى الفرنسية وحدها. واستفاد الجنرال كاترو من أحداث ثورة الكيلاني ليقنع حلفاءه البريطانيين بتوجيه حملة لتطهير سورية ولبنان من القوات الفيشية^(٣٧).

ويروي دانتر أنه طلب إبعاد جميع العسكريين الألمان الذين وصلوا إلى سورية خلال شهر أيار ١٩٤١ على إثر انتهاء حركة الكيلاني (١٩٤١/٥/٣٠). وكان هذا هو رأي حكومة فيشي أيضاً. وسواءً كان هناك تسلسل ألماني على نطاق واسع أم ضيق، فإن الحملة الانجليزية الفرنسية المشتركة أصبحت ممكنة في أوائل حزيران ١٩٤١ من الناحية العسكرية بسبب الانسحاب من كريت والقضاء على ثورة العراق^(٣٨).

لقد قررت بريطانيا العمل على تحرير سورية من النفوذ الألماني بالاشتراك مع قوات فرنسا الحرة. وقد بدأت أنظارها تتجه إلى أهمية سورية خوفاً من

السيطرة الألمانية عليها وعلى طرق المواصلات وتهديد قناة السويس ومناطق البترول .

وكانت الحكومة البريطانية منذ شباط ١٩٤١ قد بعثت بتعليمات سرية إلى جلوب باشا و(إلك كركبرايد) بوجوب الاتصال الوثيق بسكان سورية لتنظيم المقاومة ضد حكومة فيشي، ووضعت الأموال تحت تصرفهم لهذا الغرض، واتفق على أن يعمل (كركبرايد) إلى جانب الدروز وأن يقوم جلوب بالعمل مع القبائل السورية. ولما أخذت الحكومة البريطانية في الاعتبار غزو سورية من شرق الأردن عام ١٩٤١، كان جبل الدروز عظيم الأهمية إذ يصبح خلف جناح الجيش الأيمن ومؤخرته في حالة تقدم القوات البريطانية رأساً إلى دمشق. ولو ظل الدروز على موقف العداء، فإن ذلك يمكنهم من تدمير مواصلات الجيش الزاحف نحو دمشق. وهكذا كان على (كركبرايد) أن يوطد العلاقات مع زعماء الدروز للحيلولة دون هذه الحركة، كما بدأ جلوب بالاتصال مع القبائل الضاربة إلى الشرق من حمص وحماة ودمشق^(٣٩) .

وضعت بريطانيا خطة الحملة على سورية ولبنان بصورة مبدئية في ٢٥ نيسان ١٩٤١، إلا أن كثرة أعباء القيادة البريطانية في الشرق الأوسط وتعدد واجباتها أدى إلى تأجيلها. وكانت السياسة البريطانية قد اتخذت موقف الحذر نحو المستعمرات الفرنسية حتى لاتجر حكومة فيشي إلى الحرب بجانب الألمان. على أن تلك السياسة لم تمنع بريطانيا من مساعدة ديغول للاحتفاظ بالمستعمرات. ولكن فشل ديغول في أيلول ١٩٤٠ في دكار بالسنگال هز ثقة بريطانيا بحكومة فرنسا الحرة فتوقفت عن فكرة مساعدتها للاستيلاء على دولتي المشرق (سورية ولبنان). ولكن أحداث العراق دفعت بريطانيا إلى التدخل^(٤٠) .

ولم يتوقف نشاط الفرنسيين تماماً في الشرق الأوسط، فقد عينت حكومة فرنسا الحرة الجنرال كاترو مندوباً لها في القاهرة. وأخذ يجمع شتات الجالية الفرنسية في مصر وفلسطين ليكون منها جيشاً صغيراً يمكن استخدامه يوماً لانتزاع سورية ولبنان من حكومة فيشي. وكانت الحكومة المصرية تقدم له كثيراً من التسهيلات^(٤١) .

وكان الجنرال كاترو يوجه نداءات من إذاعة القاهرة داعياً فرنسيي الشرق إلى الانضمام لحركة الجنرال ديغول^(٤٢) . ولقد حاول بعض الموظفين القيام بمؤامرة ضد بيو ومتهووزر لتسليم مقاليد الأمور للجنرال كاترو ممثل الجنرال

ديغول في القاهرة والذي أذاع بياناً واعدأ فيه اللبنانيين والسوريين بالاستقلال ساعة تظاً فرنسا الحرة أراضيهـمـ. ولكن انفضاح أمرهم بواسطة مدير الأمن العام (كولومباني) جعلهم يستكينون وعم الذعر في الأوساط العربية. وحاول كاترو في البدء اللجوء إلى انقلاب يتخلص فيه من الجنرال دانتر ولما فشل وجد أن لابد من الاحتلال العسكري^(٤٣).

ويبدو أن الفرنسيين كانوا يواجهون احتمال تدخل بريطانيا منفردة أو بالاشتراك مع تركيا في حالة تسلل المحور إلى سورية ولبنان، ويعتقدون بأن تركيا ستتتهز هذه الفرصة لتحقيق أطماعها في ضم جزء من حلب علاوة على الاسكندرونة التي تم الاستيلاء عليها منذ قليل (تموز ١٩٣٩). وكانت التعليمات الموجهة إلى كاترو هي ضرورة إشراك فرنسا الحرة في أية حملة من هذا النوع ولو بقوات رمزية^(٤٤).

ولم يكن الألمان حريصون على إعلان دعمهم لاستقلال سورية ولبنان وكل سورية الطبيعية والعراق (الهلال الخصيب) خشية إثارة ديغول واشتداد معارضته^(٤٥).

وكان المقرر أن تبدأ الحركات العسكرية في فجر الثامن من حزيران ١٩٤١. ورغبة في كسب ود الشعبين السوري واللبناني تم الاتفاق بين انكلترا وفرنسا الحرة على إعلان استقلال لبنان وسورية قبل دخول جيوشهما إلى هذين البلدين^(٤٦) كتمهيد للحملة. فقد كانت بريطانيا قد قررت اتباع سياسة جديدة بشكل يزيد من نفوذها وهي سياسة تأييد فكرة التقارب بين مختلف الدول العربية في المنطقة.

وكان أنتوني ايدن قد صرح في ١٩٤١/٥/٢٩ : "إن من الطبيعي ومن الحق وجوب تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلاد العربية وكذلك الروابط السياسية. وحكومة جلالتة سوف تبذل تأييدها التام لأية خطة تلقى موافقة عامة"^(٤٧).

وقبل بدء الحملة بساعات وجه الجنرال كاترو دعوة إلى الجنود الفرنسيين في المشرق قائلاً أنه يدخل سورية باسم فرنسا ولأجل فرنسا. ولم يلتحق به إلا الكولونيل (كوله) (Collet) الذي رفع إلى رتبة جنرال، على رأس فريق من كتيبة الشركس، فسبب ذلك نقمة سائر الضباط التابعين لفيشي عليه. وكان عدد القوات

البريطانية (١٢٠٠٠) فقط وعدد القوات الفرنسية (٢٥٠٠-٣٠٠٠) فقط لذلك كان عليها الحصول على تأييد السكان^(٤٨).

وفي التاريخ نفسه ١٩٤١/٦/٨ أُلقت الطائرات البريطانية على سورية ولبنان آلاف النسخ من بيان الجنرال كاترو وفيه يقول :

" أيها السوريون واللبنانيون الكرام :

في الوقت الذي تدخل فيه قوات الفرنسيين الأحرار، بالاتحاد مع قوات حليفهم الامبراطورية البريطانية، إلى بلادكم، أصرح بأنني قد توليت سلطات ممثل فرنسا في الشرق ومسؤولياته وواجباته، وذلك باسم فرنسا الحرة، فرنسا ذات التقاليد المجيدة فرنسا الحقيقية وباسم زعيمها الجنرال ديغول.

وإني قادم إليكم بهذه الصفة لإنهاء عهد الانتداب ولأعلن حريتكم واستقلالكم. وبناء على ذلك، ستصبحون من الآن فصاعداً شعباً حراً ذا سيادة، (سواء بقيتم منفصلين أو كنتم دولة واحدة)، وستتمكنون من أن تؤلفوا لأنفسكم دولاً منفردة أو أن تتحدوا في دولة واحدة، وفي أي من الحالتين سيضمن استقلالكم وتكفل سيادتكم بمعاهدة توضح بها العلاقات المتبادلة بيننا. وستجري المفاوضات لعقد هذه المعاهدة بين ممثليكم وبينني في أقرب ما يمكن. وريثما تعقد هذه المعاهدة سيكون موقف بعضنا من بعض موقف الحليف من حليفه، متحدين معاً كل الاتحاد في سبيل مثل أعلى واحد وأهداف مشتركة".

وذكر كاترو أنهم لا يسمحون بأن تسلم "الشعوب التي وعدت فرنسا بالدفاع عنها" إلى أشد المتسلطين الذين عرفهم التاريخ قسوة. ولن تسمح بأن تسلم للعدو "مالفرنسا من مصالح قديمة في الشرق". ثم أشار إلى رفع الحظر وإنشاء العلاقات مع البلدان الداخلة في نطاق الجنيه الاسترليني إذ تعهدت الحكومة البريطانية بالاتفاق مع فرنسا الحرة بأن تبذل لكم جميل المزايا والفوائد التي تتمتع بها البلدان الحرة المرتبطة معها. وختم كلامه بقوله : "لقد أزفت ساعة عظمي في تاريخكم، إن فرنسا بصوت أبنائها الذين يحاربون من أجل حياتها ومن أجل حرية العالم تعلن استقلالكم"^(٤٩).

وقد رأت الحكومة البريطانية أنها بإصدار تصريح مماثل ستزيد من ثقة السوريين بقيمته لذلك نشر (سيرمايلز لامبسون سفير بريطانيا في مصر) في نفس اليوم تصريحاً بهذا المعنى ذكر فيه أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية فوضته بأن يعلن تأييد ضمان الاستقلال الذي أعطاه الجنرال كاترو بالنيابة عن

الجنرال ديغول واشتراكه به. وأضاف إلى ذلك ذكر ماتجنيه البلاد إذا أيدت الحلفاء وانضمت إليهم من الفوائد الكبرى في تجارتها وإنشاء العلاقات مع البلدان الداخلة في نطاق الجنيه الاسترليني^(٥٠).

بل إن بريطانيا أذاعت هذا الاعتراف الفرنسي باستقلال سورية ولبنان على لسان رئيس وزرائها تشرشل ووزير خارجيتها ايدن^(٥١). ولم ترق هذه الضمانة للجنة فرنسا الحرة وحاولت أن تعارضها وتتخلص منها. ولكن البريطانيين أصرروا على ذلك لأنهم يقدمون كل مايلزم لفرنسا الحرة والجنرال ديغول في الميادين الاقتصادية والعسكرية. فلم يسع فرنسا الحرة إلا القبول. وجدير بالذكر أن الجنرال كاترو تجنب ذكر بيان السر مايلز لامبسون في مذكراته التي بحثت عن معركة المتوسط وجمعت مئات الصفحات^(٥٢).

وبينما يدعي كاترو أن منح الاستقلال لسورية ولبنان هي سياسة فرنسا الحرة وقد أفضى بها إلى ايدن وزير الخارجية أثناء التقيائهما في القاهرة، يستنتج من مذكرات تشرشل أن الحكومة البريطانية مارست ضغطاً ماعلى فرنسا لإصدار تصريح إعلان استقلال سورية ولبنان. وكان تشرشل قد أرسل في ١٩٤١/٦/٦ برقية إلى الجنرال ديغول، وهو واضع نصب عينيه التواحي القلقة والطبائع المختلفة في الأمور التي يعالجها معه. فتمنى النجاح للمساعي المبذولة في الشرق وأن يكون ذلك مرضاة له. وبحث عن السياسة المقبلة للدولتين في الشرق الأوسط وبلاد العرب، راجياً أن تسير في خطوط متشابهة. وصرح بأنه ليس لانكلترا مأرب خاص في الامبراطورية الفرنسية ولا تريد مطلقاً أن تحرز فائدة لها من حالة فرنسا المحزنة. ثم رحب بقرار الجنرال ديغول بمنح سورية ولبنان الاستقلال وأشار إلى الضمانة البريطانية وما فيها من قوة. وأبدى حرصه على تجنب كل ما يهدد الاستقرار في الشرق، واستنتج من ذلك وجوب صنع كل شيء مستطاع لتحقيق آمال العرب ورجائهم^(٥٢) واحترام مشاعرهم.

ولم يخف الجنرال ديغول الدور البريطاني وتأثيره في مجرى الأحداث، فيقول في هذا الصدد: "بينما كان الانجليز والفرنسيون الأحرار يستعدون للعمل سوية في الميدان العسكري، فإن تنافسهما السياسي بدأ يرتسم وراء الواجهة، وبدأت السياسة الانجليزية تمهد لتحل محل فرنسا في دمشق وبيروت. فيما كان كاترو يستعد لإعلان بيانه بالاستقلال، طلب السير مايلز لامبسون أن يكون الإعلان باسم بريطانيا وفرنسا الحرة معاً. فرفضت بطبيعة الحال. عندها أصر

السفير لمبسون أن يتضمن الإعلان ضمان بريطاني لوعدها هذا فلم أقبل هذا الطلب، مشيراً إلى أن كلام فرنسا لا يحتاج إلى ضمانة أجنبية. فأبرق إلي المستر تشرشل في ١٩٤١/٦/٦ عشية الحملة يعبر لي عن تمنياته القلبية وأكد على الأهمية التي تمثلها هذه الضمانة، فأجبت على هذه التمنيات ولكن ليس على هذا الادعاء... وأخيراً أعلن بيان كاترو كما كان يجب أن يكون. وحالاً أصدرت حكومة لندن بياناً آخر منفصلاً باسمها....^(٥٥).

ولم تحدث التصريحات صدى يذكر في حينها. ويمكن القول بأن معظم أهل سورية ولبنان وقفوا موقف المترقب وإن كان من المؤكد أن كبار التجار والملوك الزراعيين كانوا يرحبون باحتلال الحلفاء الذي سيعيد فتح أسواق الأقطار المجاورة. ثم إن التصريح يشير إلى معاهدة لا يعرف السوريون ما وراءها. وإن الصراع كان أساساً بين سلطات فيشي وبين القوات الانكليزية ووحدات فرنسا الحرة التي اشتركت معها^(٥٤).

وما يمكن قراءته بوضوح من خلال هذا الوعد باستقلال سورية ولبنان تعاضم الدور البريطاني في المنطقة. إلا أن ما يجب تسجيله في هذا الصدد أن ذلك الوعد يعلق مصير لبنان وسورية من حيث الوحدة أو الانفصال على إرادة شعبيهما (على عكس التجزئة المفروضة). وهذا تطور مهم في الموقف الفرنسي نعتقد أنه يعود بالدرجة الأولى إلى خضوعه لتأثير النفوذ البريطاني الذي أخذ ينظر للمنطقة العربية كوحدة متكاملة^(٥٦).

وانطلقت الحملة العسكرية الانكليزية بقيادة الجنرال ميتلاند ويلسون بقوات معظمها بريطانية من فلسطين وشرق الأردن بمساندة فرق من الفرنسيين الأحرار بقيادة الجنرال كاترو، إلى سورية ولبنان وعبر ثلاثة محاور : من الساحل نحو الناقورة، ومن الوسط نحو مرجعيون، ومن الداخل باتجاه القنيطرة، نحو دمشق (معارك درعا). ودارت معارك عنيفة في مرجعيون وجزير والدامور. وتعرضت مدينة بيروت للعديد من الغارات الجوية^(٥٧)، إذ جعل الفرنسيون مدافعهم المضادة للطائرات وسط الأحياء وبين المنازل. ونشطت الطائرات البريطانية في إلقاء المناشير تطميناً للأهالي.

وفي بداية الأمر لم تصادف قوات الحلفاء مقاومة تذكر حتى اقتربت من العاصمة السورية من جهة الجنوب. ويبدو أن سلطات فيشي لم تكن على علم بضالة عدد القوات المهاجمة بينما كانت تحتفظ هي بنحو (٣٥٠٠٠) جندي. فلما

تبينت قلة عدد قوات الحلفاء شنت هجوماً مضاداً. وفي ١٦/٦/١٩٤١ استردت القنيطرة ومرجعيون، واضطرت بريطانيا إلى إرسال تعزيزات جديدة لم تكن متوقعة. فقد اضطرت القيادة البريطانية إلى إشراك قواتها الموجودة في العراق والتي كانت تضم قوة البادية الأردنية، حيث احتشدت في المفرق في ٢١/٦/١٩٤١ بعد أن عززت في شرق الأردن. وألقى فيها الأمير عبدالله خطاباً حث أفرادها على تحرير سورية، قائلاً: "إن ساعة تحرير سورية قد دنت وأن هذه الفرصة الذهبية قد تكون حاسمة في تاريخ العرب"^(٥٨). وكان هذا الخطاب إشارة واضحة إلى أطماع عبدالله في مشروع سورية الكبرى.

وحيثما قرر الجنرال دانتز أنه لا بد من تأييد ألماني إذا أريد الاحتفاظ بدولتي المشرق. إلا أن أحداً في فرنسا لم يكن يحب الاستعانة بالألمان في المستعمرات، واستقر الرأي على أن الألمان إذا دخلوا سورية فلن يخرجوا منها، ولذلك تيقن الفيشيون أن ميزان القوى ليس في صالحهم، وأنه يتعذر وصول النجدة إليهم عن طريق البر والبحر، وبعد فداحة الخسائر في صفوفهم، لذا طلب دانتز في ٢١/٦/١٩٤١ التعرف على شروط الحلفاء لعقد الهدنة فأجيب بأنه سيسمح بترحيل الجيش الفرنسي مع جميع مظاهر الشرف العسكري.

وفي أثناء المحادثات سقطت دمشق في ٢١/٦، وفي ١٤/٧/١٩٤١ احتلت البلاد السورية بكاملها. وتوسطت الولايات المتحدة للإسراع بالهدنة، ولم يشرك الجنرال ديغول في توقيعها لأن سلطات فيشي كانت تعتبره عاصياً. ولذا فإن إشراكه في المحادثات من شأنه أن يزيد الأمور تعقيداً، ولذلك فإن دانتز فاوض الانكليز مشروطاً باستبعاد الفرنسيين الأحرار. وأخيراً تم توقيع الهدنة في عكا في ١٤/٧/١٩٤١. وتتناول شروط الهدنة تنظيم العلاقة بين فيشي والحلفاء، ولا يخص وضع السوريين سوى بند واحد وهو ألا تتبع بريطانيا أحداً من أهل سورية ولبنان ممن قاتلوا بجانب قوات فيشي^(٥٩).

وبالفعل فقد غادر البلاد عدد من الضباط والموظفين الفرنسيين ليلتحقوا بفرنسا الفيشية، بينما بقي عدد منهم وانضموا إلى قوات فرنسا الحرة^(٦٠). وخضعت سورية ولبنان للقوات الحليفة.

وتعرضت مدينة بيروت للعديد من الغارات الجوية أثناء الحملة. وبسبب احتدام المعارك وعنّف المقاومة وغارات الطيران عم الذعر في بيروت ونزح العديد من الأهالي من المدن الساحلية إلى الجبال فارتفعت أكلاف النقل بعد فقدان

الوقود، وقلت المواد الغذائية بسبب الحصار وازدادت أسعارها. وبذل الرئيس الفرد نقاش جهده لتخفيف هذه الأزمة، وحث المفوض السامي على إنقاذ بيروت من التدمير، وقدم إليه مذكرة جريئة لوقف القتال وإنقاذ المدنيين وإعلان بيروت مدينة مفتوحة^(٦١). وقد قلق اللبنانيون عامة وأهل بيروت خاصة من معارك الفئتين الفرنسيتين. وخشوا على بلادهم من الخراب والتدمير^(٦٢).



الفصل الثاني :

الوحدة السورية اللبنانية تحت احتلال فرنسا الحرة وبريطانيا ١٤/٧/١٩٤١ - ١٩٤٣

- ١ - الصراع الفرنسي الانكليزي للسيطرة على سورية ولبنان .
- ٢ - إعلان استقلال دولة سورية في ٢٧/٩/١٩٤١ .
- ٣ - إعلان استقلال دولة لبنان في ٢٦/١١/١٩٤١ .
- ٤ - موقف الدول من إعلان استقلال دولتي سورية ولبنان .
- ٥ - جمهورية سورية من إعلان الاستقلال وحتى الانتخابات .
- ٦ - جمهورية لبنان من إعلان الاستقلال وحتى الانتخابات .

١- الصراع الفرنسي الانكليزي للسيطرة على سورية ولبنان:

يوم احتلال قوات الحلفاء لدمشق، عين كاترو مندوباً عاماً لفرنسا في سورية ولبنان كما كان يرغب تشرشل، وليس مفوضاً سامياً كما كان يريد الفرنسيون مثلما كانت التسمية في السابق (١٩١٩-١٩٤١).

وبالرغم من أن الجنرال كاترو صرح في إعلان الاستقلال أن ضمانات الحقوق العامة المنصوص عليها في القواعد الأساسية لصالح الأفراد والجماعات، تبقى محترمة ومصونة، فإنه لم يعرف شيء من احترام هذه الضمانات. وظلت الحريات مهددة. واستمرت (فرنسا الحرة) على نسق حكومة فيشي أو (حكومة الجمهورية الفرنسية الثالثة) تحكم الناس بالعنف والشدة وتأخذهم بالظنة والتهمة، ولاتبالي في سبيل غاياتها وأغراضها.^(١)

وتحول الصراع الانكليزي الفرنسي القديم إلى صراع بينهما على المشرق، وازداد الصراع احتداماً بين ديغول والانكليز حول مسألة المشرق بعد الاحتلال المشترك. واستفادت من ذلك الحركة الوطنية في سورية ولبنان في نهاية الأمر.

وكان ديغول شديد الاستياء لإبعاده عن مفاوضات الهدنة، واعتبر اتفاقية عكا مهينة له وللمن قاتل من جنوده مع القوات البريطانية، واستنكرها وهدد بفك تحالفه مع بريطانيا إذا لم يتم تعديلها لأنها تؤدي في رأيه إلى تسليم بريطانيا زمام الأمور في بلاد المشرق من دون أن تراعى المصالح الفرنسية فيها.

وأصدر الانكليز بعد الهدنة (١٩٤١/٧/١٤) تأكيداً بعدم التطلع إلى الحلول محل فرنسا في أي جزء من امبراطوريتها. بل أقرت بريطانيا بالدور التاريخي لفرنسا في المشرق وبتفوق مصالحها في الشؤون الثقافية والاقتصادية.

وماكاد يتم احتلال سورية ولبنان حتى بدأت مفاوضات صعبة بين وزير الدولة البريطاني في الشرق الأوسط، المقيم في القاهرة، المستر اوليفر لنتون، وبين زعيم فرنسا الحرة الجنرال شارل ديغول في بيروت. فأكد الأول للثاني برسالة في ١٩٤١/٨/٧ أنه ليس لانكلترا من مصلحة في سورية ولبنان سوى

كسب الحرب. وقد تعهدت فرنسا وبريطانيا العظمى بالاعتراف باستقلال سورية ولبنان. ومتى أقر هذا التدبير الأساسي فإن بريطانيا تعترف بأن يكون لفرنسا في سورية ولبنان حق الرجحان بالنسبة لأية دولة أوروبية أخرى.

فأجاب الجنرال ديغول بنفس التاريخ أنه أخذ علماً بالتأكيدات التي قطعها له وزير الدولة مجدداً بما يتعلق بتجريد انكلترا عن كل غرض بسورية ولبنان واعترافها مقدماً بمكانة فرنسا الفضلى ومميزاتها عندما تستقل هذه البلاد، وفقاً للتعهد الذي قطعته لها فرنسا الحرة^(٢).

وهكذا رتبت العلاقات بين طرفي الاحتلال في اتفاق (ديغول - لتلتون) الذي أرفق به الخطابان المتبادلان. وكانت هذه الاتفاقية بمثابة تفسير لاتفاقية عكا. وبذلك انتقلت إدارة سورية ولبنان إلى الفرنسيين الأحرار، واحتفظ الانكليز لأنفسهم بالقيادة العسكرية العامة. ونجح ديغول في إبعاد البريطانيين عن المشاركة في شؤون سورية ولبنان.

ولكن هذا الاتفاق ولد ميتاً، فبعد بضعة أيام اتهم كاترو الانكليز بأنهم يدبرون مؤامرة مع الدروز للانفصال عن سورية والانضمام إلى شرقي الأردن. وكان المندوب العام الفرنسي يتشكك من العلاقات التاريخية التي ربطت بين هذه الطائفة وبين الانكليز منذ القرن التاسع عشر. وقد دلت التجربة على أن فصل الشؤون السياسية عن العسكرية مستحيل في ظروف الحرب. وفي سورية كانت بريطانيا تشترك في حل مشكلات التمويل وتضمن العملة الورقية بالاسترليني حتى تعيد الثقة إلى التجار، وهذه أمور تستدعي مشاركتها في المسائل الإدارية وبالتالي السياسية^(٣).

وكانت بريطانيا ترى أن إبقاء الوضع على ما هو عليه قد يثير القلاقل في سورية ولبنان، وبالتالي يعرقل مجهود الحرب، فلا بد من إجراء تغيير فعلي مع احتفاظ فرنسا ببعض الامتيازات مثل تلك التي تتمتع بها بريطانيا في مصر أو العراق^(٤). ولذلك صرح المستر تشرشل في ١٩٤١/٩/٩ في مجلس العموم البريطاني، مرة أخرى بأنه: "ليس للبريطانيين في سورية أي مطمع وأنهم على اتفاق تام مع حلفائهم وأصدقائهم الفرنسيين الأحرار بأن تمنح للسوريين الفرصة الطيبة ليتمتعوا فيها باستقلالهم وسيادتهم. وليس من الضروري إرجاء ذلك إلى مابعد انتهاء الحرب، بل ينبغي أن تساهم سورية منذ الآن المساهمة العملية في السلطة التي كانت تمارسها فرنسا وحدها، وإنشاء حكومة مستقلة. وإننا نفكر

على الدوام في زيادة نصيب السوريين في الإدارة، وإن أحداً لا يفكر في احتفاظ فرنسا بنفس الوضع الذي كانت تتمتع به في سورية قبل الحرب، وهو الوضع الذي تحققت الحكومة الفرنسية نفسها من وجوب انتهائه".

ثم ذكر اعتراف البريطانيين بما ينبغي أن يعود لفرنسا من الرجحان في سورية على سائر الشعوب الأوروبية، وضرب مثلاً لهذه العلاقات الخاصة ما بين بريطانيا ومصر وما بينها وبين العراق. ولكن عاد فأكد أن استقلال سورية يبقى الحجر الأساسي الأول في السياسة الانكليزية.

وقال تشرشل في خطبته أيضاً: "إنه لا بد لنا من تحقيق الضمانات والواجبات التي أخذنا على عاتقنا القيام بها نحو الشعب السوري، وليست القضية، حتى في أيام الحرب، مجرد استبدال مصالح فرنسا الحرة بمصالح فيشي"^(٥).

وحينما طالب وزير الدولة البريطاني في الشرق الأوسط حكومته في أيلول ١٩٤١ بدراسة موضوع الاتحاد بين الدول العربية، قررت لجنة الشرق الأوسط أنه يصعب وضع برنامج محدد للاتحاد السياسي، وأنه من الواجب قصر جهودات السلطات البريطانية على تسهيل التعاون الاقتصادي بين سورية ولبنان وفلسطين وشرق الأردن، وعلى تشجيع العلاقات الثقافية بين الدول العربية^(٥) مكرر.

ولقد كانت السياسة الفرنسية تهدف في الأشهر الأولى من الاحتلال إلى الاحتفاظ بجميع امتيازات الدولة صاحبة الانتداب حتى نهاية الحرب. وإذن فإن الاستقلال الذي تضمنه تصريح كاترو لا يعدو سوى تغيير في الشكل.

٢ - إعلان استقلال دولة سورية في ٢٧/٩/١٩٤١ :

عقب دخول القوات الحليفة دمشق، قدم خالد العظم في ٢٢/٦/١٩٤١ استقالة حكومته إلى قائد القوات الديغولية الجنرال كاترو، فأجابه بكتاب يطلب إليه فيه الاستمرار في الحكم ويؤكد رغبة فرنسا الحرة والحلفاء بما قطعت من وعد في المنشور الذي أذاعته في ٨/٦/١٩٤١ عن استقلال سورية وإعلان سيادتها^(٦).

وكانت رغبة الجنرال ديغول (الذي قدم إلى سورية ولبنان في أوائل آب ١٩٤١) كبيرة في إقناع الرئيس هاشم الأتاسي بالعودة إلى تسلم مقاليد الحكم.

وكانت لديه أسباب كثيرة تحمله على الجنوح إلى هذه الخطئة، وهي شخصية وسياسية وشرعية. فتذاكر مع الأتاسي في شتورة ووكّل إنجاز العمل إلى الجنرال كاترو لأنه على أهبة السفر، حتى يتفق وإياه على الشروط التي تقتضي ذلك.

ولم يكن الجنرال كاترو، كما قال في مذكراته، ينكر المزايا التي تؤهل الرئيس الأتاسي للقيام بأعباء الرئاسة، فقد خرج من الحكم ولم يزل متمتعاً بثقة أبناء البلاد واحترامهم. إلا أنه لا يشاطر الجنرال ديغول جميع آرائه في الأسباب التي تحمله على التمسك به.

ويذكر الأرمنازي أنه : "بعد المفاوضات الأولى التي جرت بين الرئيس الأتاسي وبين الجنرال ديغول والجنرال كاترو، انتدبني الرئيس لمقابلة الجنرال كاترو في بيروت والبحث معه في بعض النواحي، فذكر لي أشخاصاً لتأليف الوزارة لم يكن من المنتظر اشتراكهم حينئذ في أوضاع الدولة الجديدة. ورأيت معلوماته لاتزال قديمة ومعرفته بالتطورات التي حدثت ضئيلة. وشعرت بأن الفرنسيين المقيمين في سورية يبتونه آراءهم وخططهم، ويشربونه إياها، فهو لا يكاد يخرج عنها. وإطراؤه إياهم في مذكراته دلني على صحة ما وقع في نفسي من تلك المحادثة. وقد ضرب موعداً لزيارة الرئيس الأتاسي في حمص والاتفاق معه.

"وفي اليوم الذي قرر فيه أن يقوم بهذه الزيارة، عدل عن رأيه وأرسل إلى الأتاسي سيارته حتى يأتي إلى دمشق. وربما كان هذا العدول ناشئاً عن اعتراضات مدسوسة من بعض مستشاريه. وقد ذكر الجنرال كاترو أنه عرض عليه استئناف الحكم طبقاً للأوضاع الدستورية التي كانت سنة ١٩٣٩ فوافقه من حيث المبدأ. وبعد عدة اجتماعات لم يمكن الوصول إلى نتيجة لأن الرئيس الأتاسي لم يجبه على أسئلته إجابة توضح النواحي التي يريدها، ومن ذلك تأليف الحكم وبرنامجه، وموضوع المعاهدة وطريقة إبرامها والأساليب العملية للعلاقات بين الفريقين^(٧).

"ولاحظ الجنرال أن الرئيس لا يريد أن يقضي أمراً دون الاتفاق مع أصدقائه السياسيين، وهو ما لم يرتح إليه، إذ كان يريد أن يتخذ خطوات مستقلة، كما أنه لم يجد لديه ما يريده في أمر المعاهدة، لأن الرغبات السورية التي أعرب عنها، ترمي إلى شيء جديد ينبغي أن تكون بطبيعة الأمر في مصلحة سورية. فضلاً

عن أن عقدها يستلزم تحديد الفريقين المتعاقدين. وقد كانت فرنسا الحرة في وضع دولي يبعث الشكوك في نفوس السوريين وسواهم من بعض الأجانب .

"ولقد حضرت هذه الاجتماعات التي أشار إليها الجنرال كاترو، وكنت أشاهد (كوله) صديق الشيخ تاج الدين يرقب بعين حذرة وجلة ما يجري فيها : فكان يسري عنه عندما يجد تفاوت وجهات النظر يزداد مسافة لأنه كان يعمل ليحكم الشيخ تاج سورية ويحكمها معه أو يحكمها بواسطته. وقد استوقف نظري أن الجنرال كاترو حدث في ملامحه حركة استتكار حينما بدأ الرئيس يذكر له أسماء الأشخاص الذين قد يختارهم لتأليف الوزارة. وكان الرئيس يصر على حكم ديمقراطي دستوري صحيح، أما الجنرال فلم يكن قانعاً بذلك، حتى أنه ضرب مثلاً بالحكم في أثناء الحرب في بريطانيا ونعتها بأب الديمقراطية. ووعده الجنرال كاترو الرئيس الأتاسي بأن يرسل إليه محاضر الجلسات ولكنه لم يرسلها واتجه اتجاهها جديداً أقرب إلى ميول مستشاريه في دمشق، وتحدث إلى بعض الأشخاص السوريين، وفي جملتهم فريق من المعروفين بسابق ممالأتهم لفرنسا^(٨) .

وتبادل الجنرال كاترو بتاريخ ١٢/٩/١٩٤١ رسالتين مع الشيخ تاج الدين الحسني، تسلم بموجبيهما رئاسة الجمهورية من لدنه^(٩) . وكان الشيخ تاج الدين قد عاد إلى سورية من فرنسا، وقد اتفق مع الجنرال ديغول والجنرال كاترو على قبول رئاسة الجمهورية واعتراف الدولتين المتحالفتين فرنسا الحرة وبريطانيا العظمى باستقلال سورية وسيادتها. وكان تعيينه بطريقة غير دستورية. وبدوره عهد إلى حسن الحكيم بتأليف الوزارة في ١٦/٩/١٩٤١ والذي استلم أيضاً وزارة المالية وزكي الخطيب للعدلية وفائز الخوري للشؤون الخارجية وبهيج الخطيب للداخلية بالوكالة وفيضي الأتاسي للتربية الوطنية (المعارف)، وعبد الغفار الأطرش للدفاع الوطني ومحمد العايش للاقتصاد الوطني ومنير العباس للأشغال العامة وحكمت الحراكي للإعاشة^(١٠) .

فكانت الوزارة تمثل مناطق دولة سورية من أجل إعادة توحيدها. وكان خالد العظم قد تلقى في ١٢/٩/١٩٤١ من الجنرال كاترو كتاباً بقبول استقالته^(١١) . ثم صدرت مراسيم اشتراعية تحل محل النصوص الدستورية المتعلقة بكيفية نشر القوانين وإعادة النظر فيها وتحديد مسؤولية الوزراء وعددهم^(١٢) .

وأعلن الجنرال كاترو Catroux في ١٩٤١/٩/٢٧ بياناً تضمن أن سورية تتمتع بالحقوق والمزايا التي تتمتع بها الدول المستقلة ذات السيادة ولا تخضع هذه الحقوق والمميزات إلا للقيود التي تفرضها حالة الحرب الحاضرة وأمن البلاد السورية وسلامة الجيوش المتحالفة. ومن جهة أخرى فإن موقف سورية كحليفة لفرنسا الحرة وبريطانيا العظمى يستدعي انطباق سياستها انطباقاً تاماً على سياسة الحلفاء، وهي بدخولها في الحياة الدولية تنتقل إليها الحقوق والواجبات المعقودة باسمها، ويحق لها أن تعين ممثلين سياسيين لها حيث ترى أن مصالحها تقضى بهذا التمثيل. أما في سائر البلدان الأخرى فإن سلطات فرنسا الحرة تقدم المساعدة لتأمين الدفاع عن حقوق سورية، ومصالحها العامة وحماية السوريين فيها، ويحق لها أيضاً أن تشكل قواتها العسكرية بمؤازرة فرنسا الحرة.

ثم ذكر أن سورية وحدة سياسية لا تتجزأ من الوجهة السياسية والجغرافية وأن مندوب فرنسا الحرة العام المطلق الصلاحية سيعدل النصوص التي تتضمن الأنظمة الخاصة الممنوحة سابقاً إلى بعض المناطق، بطريقة تضمن خضوع هذه المناطق سياسياً إلى السلطة المركزية مع استبقاء الاستقلال الإداري والمالي الذي تتمسك به .

ثم بحث عن العلاقة بين سورية والدول الحليفة في أثناء الحرب، وذكر أن قيادة الحلفاء تتصرف منذ الآن بتجهيزات سورية ومصالحها العمومية، ولا سيما طرق المواصلات والمطارات ومنشآت الشواطئ بقدر ما تقتضيه الضرورات العسكرية. وانتقل بعد ذلك إلى الكلام عن الشؤون الاقتصادية وختم كلامه بالبحث عن ضرورة قيام معاهدة فرنسية سورية .

وهكذا بدأت الأوضاع الجديدة في سورية التي كان فيها بعض مظاهر الاستقلال لاحقاً. واستمر الفرنسيون على عاداتهم في الحكم^(١٣).

وقد فسر بعض أصحاب الرأي إعلان كاترو قيام دولة سورية في يوم السبت ١٩٤١/٩/٢٧، بأنه كان رضوخاً لتصريح تشرشل في مجلس العموم البريطاني في ١٩٤١/٩/٩. على أنه يلاحظ أن الإعلان تضمن تأكيداً للصفة الجمهورية للدولة السورية الجديدة مما يشعر بأن فرنسا بادرت إلى هذا الإعلان لكي تحول دون فكرة الهلال الخصيب التي تردد الحديث عنها^(١٤). وكانت مقالات الصحف البريطانية المحبذة لهذا المشروع قد خلفت نفوراً في قيادة فرنسا الحرة.

ولم يعتبر السوريون إعلان استقلال سورية من قبل كاترو تقدماً حقيقياً نحو الاستقلال، إذ اقترن بتعيين رئيس الجمهورية من قبل مندوب فرنسا، ومن المستحيل أن يسلم السوريون للمندوب الفرنسي بهذا الحق، ولشخص سبق له أن تعاون مع الانتداب^(١٥). ولذلك لم يكن لهذا التعيين وقع حسن في سورية ولا في سائر أجزاء العالم العربي، بل ردد انتقاده فريق من زعماء السياسة في بعض الدول الحليفة، لأن رئيس الجمهورية الذي يأتي عن هذه الطريقة لا ينظر إليه بأنه حائز على الأوصاف التي تؤهله ليحكم بلاده حكماً مستقلاً برغم ما كان يحتج به بعض معاونيه من الحجج ويلقونه من الأسباب والمعاذير^(١٦). وقد عرف الشيخ الحسني ب صداقته للفرنسيين وكانوا يركنون له ويعهدون إليه بالحكم أكثر من مرة، وكان بانياً شعبياً، وفي عهده المتكرر أقيم عمران حكومي ملحوظ في البلاد^(١٧).

وقد قابل الشعب هذه الأحداث بعدم الاكتراث مادام أن الحياة الدستورية لم تستأنف وأن الفرنسيين لم يظهروا الاهتمام بإعادتها^(١٨).

٣- إعلان استقلال دولة لبنان في ٢٦/١١/١٩٤١ :

دخل الجنرال ديغول بيروت (في أوائل آب ١٩٤١) ليبدأ فيها سياسة فرنسا الحرة، فخطب باللبنانيين واعداء بحريات واسعة وناقداً سياسة مواطنيه السابقين. وكان صوته المتهرج في قصر الصنوبر، وهو مقام رئيس الجمهورية ببيروت، كصوت امبراطور روماني من اولئك الذين يقفون خطباء بالشعوب المستعمرة ويعدونها بالوعود البراقة. فلم تمر عليه أيام قلل حتى أخذ يتقرب منه جماعة كانوا على الدوام من أسباب المشكلات السياسية في لبنان، وكانوا يفضلون الانتداب على الحرية والاستقلال ليظلوا شاعرين بالحنان الفرنسي ودفء الحماية الاستعمارية^(١٩).

وقد اتصل ديغول بمعظم زعماء لبنان الموالين لفرنسا، دون أن يبت في الوعود التي أذاعها كاترو باسمه، تاركاً تدبير القضايا للمندوب السامي العام (اللقب الجديد للمفوض الفرنسي) الذي حصر السلطات بيده، وأخذ يجوب المناطق اللبنانية فيستقبل بحفاوة مصطنعة أحياناً^(٢٠). واهتم كاترو بتنظيم الأوضاع في لبنان بعد انتهاء الأعمال الحربية واستقرار الأحوال المعيشية وتوفير فرص العمل بعد التسهيلات التي أمنها دخول لبنان منطقة الاسترليني. وتوقع

اللبنانيون إعادة العمل بالدستور، إلا أن الجنرال كاترو، بعد اطلاعه على الأوضاع واجتماعه إلى جميع الأطراف اللبنانية، وجد أن المصلحة اللبنانية تقضي باستمرار تعليق الدستور، واستمرار النقاش في مركزه كرئيس للجمهورية، لأن الصراع كان حاداً بين الكتلة الدستورية والكتلة الوطنية، فثبت الفرد نقاش في الرئاسة وطلب إليه تشكيل حكومة اتحاد وطني وعهد برئاستها إلى أحمد الداعوق^(٢١).

ويتحدث مسعود ضاهر عن آثار تصريح كاترو باستقلال سورية ولبنان فيقول: "جاء الإعلان ضربة أليمة للتيار الطائفي المنادي بضرورة بقاء الانتداب الفرنسي على أرض لبنان، والذي رفع دوماً شعار (لا لبنان بدون حماية فرنسية). وكان هذا التيار يرهن مستقبله السياسي على بقاء الجيوش الفرنسية على أرض لبنان ويبشر دوماً بأن الاعتراف بزوال الانتداب يعني زوال الحكم المسيحي منه. ويبالغ أحياناً في التخويف فيقول دعائه: "لا سييل لبقاء المسيحيين في لبنان المستقل إلا بضمانة أجنبية فرنسية بالدرجة الأولى لمنع المسلمين من ابتلاعه أرضاً وشعباً". وتمثل هذا التيار أساساً بحزب الوحدة اللبنانية الطائفي والعديد من أنصار الرئيس أميل اده.

"لقد أسقط بيان كاترو الاستقلالي معظم أوراق هذا التيار وانهار الجدار الفرنسي الذي كان يسند إليه ظهره، فهل باستطاعة أي تيار لبناني يبغي الحياة، مهما بلغ به التعصب الطائفي والسياسي، أن يطالب بأقل مما أظهر الفرنسيون أنفسهم من استعداد لتقديمه إلى شعبي سورية ولبنان، وهو مطلب الاستقلال؟

"تسجل هنا أن أركان المفوضية العليا الفرنسية في بيروت ماكانوا على علم مسبق بنداء كاترو ولم يؤيدوه، بل اتهموا الجنرال بالعمالة للانجليز. وبقيت المفوضية العليا تؤيد دعاة التيار الطائفي هذا حفاظاً على امتيازاتها، وتحضره كبديل محلي في وجه التيار الاستقلالي الذي دعمته بريطانيا. وقام أركان المفوضية العليا الفرنسية بمحاولة اغتيال الجنرال كاترو الذي كتب الكثير في مذكراته حول خشيته من أعمال هؤلاء العسكريين والمستشارين الذين رفضوا السياسة الواقعية التي انتهجها لحل الأزمة اللبنانية والذين ساهموا كثيراً في تعقيدها وتفجيرها.

"لقد لعبت السياسة الفرنسية في بيروت بدعم مباشر من الجنرال ديغول واللجنة الوطنية في الجزائر، دوراً هاماً في هدم (جسور الصداقة الفرنسية

التقليدية) مع لبنان، وبات شعار الاستقلال وإزالة الانتداب شعاراً جماهيرياً يستقطب الأغلبية الساحقة من التيارات السياسية واللبنانية وعلى امتداد كافة الطوائف والمناطق في لبنان وذلك بتشجيع مباشر من الانكليز والعرب الموالين لهم. وبتسيق كامل مع الكتلة الوطنية السورية^(٢٢).

والجدير بالذكر أن الصراع الدولي حول لبنان، تحول إلى صراع فرنسي بريطاني بعد انتصار الحلفاء مجدداً في لبنان والمنطقة في تموز ١٩٤١. وترجم هذا الصراع الجديد إلى صراع وتنافس بين اللبنانيين أنفسهم، ليس على أساس طائفي، وإنما على أساس سياسي، بحيث إن الموارنة أنفسهم شكلوا كتلتين : الأولى مؤيدة لفرنسا بزعامة اميل اده. والثانية مؤيدة لبريطانيا بزعامة بشارة الخوري. ويذكر سامي الصلح بأنه كان لكميل شمعون اليد الطولى في إقامة العلاقات بين بشارة الخوري ومن معه وبين بعثة سبيرز^(٢٣).

وحول التنافس الماروني السياسي بين اده والخوري ذكر الجنرال ديغول في مذكراته بأنه كان تنافساً شديداً، وأنه سمع بشارة الخوري مرة يقول : "لقد احتل اده مقعد الرئاسة من قبل وقد حان الآن دوري". وقال ديغول عن رياض الصلح : "كان رياض الصلح، الزعيم العاطفي لمسلمي السنة، يرفع في غضون ذلك راية القومية العربية فوق المساجد مثيراً الفزع في المتنافسين دون أن يحملهما على الاتفاق". ورأى ديغول أنه بالرغم من أن الفرد نقاش كان أقل ذكاء من اميل اده وبشارة الخوري ورياض الصلح، غير أن فرنسا ساعدته للوصول إلى الحكم. ثم إن اميل اده ورياض الصلح لم يحاولا إرباك ومعارضة الرجل، بينما راح بشارة الخوري يحيك حوله الدسائس والمؤامرات^(٢٤).

وفي برقية بريطانية سرية مرسلة بالشفيرة في ٢٢/١٠/١٩٤١ إلى وزارة الحربية البريطانية إشارة إلى تأكيد الجنرال كاترو على إبقاء الفرد نقاش رئيساً للجمهورية وتعيين مسلم رئيساً للوزراء، وتشكيل حكومة من الشخصيات القوية^(٢٥).

بينما رأى الجنرال ديغول أن تثبيت ماروني في رئاسة الجمهورية إنما يهدف إلى حماية المسيحيين في لبنان. ففي برقية أرسلها من لندن إلى الجنرال كاترو في بيروت في ٢٨/١٠/١٩٤١ أكد له فيها موافقته على تثبيت الرئيس الفرد نقاش رئيساً للجمهورية طالبا منه حماية المسيحيين: "فعلينا قبل كل شيء

وبصورة خاصة أن نحتفظ لفرنسا بالوسائل التي تكفل لها بصورة دائمة وفعالة حماية المسيحيين في لبنان^(٢٦).

بينما رأى الجنرال كاترو ضرورة التعاون بين بريطانيا وفرنسا لمواجهة الإسلام والمسلمين"، وأن نرى منافسات الماضي الوضيعة قد انطوت ليحل محلها شعور من التضامن بين أكبر دولتين تتحكمان في العالم الإسلامي لمواجهة الإسلام^(٢٧)، علماً أن كاترو كان يتهم بريطانيا بأنها تسعى لوضع لبنان تحت السيطرة الإسلامية^(٢٨)، متذرعاً بأن البريطانيين يساعدون المسلمين في لبنان ضد المواردنة لإرضاء الدول العربية الخاضعة للنفوذ البريطاني. وهي محاولة بريطانية لإخضاع لبنان للنفوذ البريطاني^(٢٩).

وبعد أن قام كاترو بزيارات إلى مختلف المناطق اللبنانية للوقوف على أوضاعها ومطالبها خرج بوعده قريب للاستقلال وحدد له يوم ١٩٤١/١١/٢٦ موعداً لإعلانه. وسبق ذلك مناورات قام بها المندوب البريطاني في لبنان الجنرال سبيرز لتحديد موعد للانتخابات النيابية من جهة ولتعديل صيغة الإعلان من جهة أخرى.

وفي الموعد المحدد وبحضور الرئيس نقاش، أعلن الجنرال كاترو في خطابه استقلال لبنان باسم رئيس الفرنسيين الأحرار، وأن الدولة اللبنانية تتمتع بالحقوق والصلاحيات التي تعود للدولة المستقلة من دون أية قيود، سوى تلك التي تفرضها مستلزمات الحرب وأمن البلاد. وأن الدولة اللبنانية تشكل سياسياً وجغرافياً وحدة غير متجزئة يجب صيانتها ضد أي اعتداء. كما يحق للدولة اللبنانية انتداب ممثلين دبلوماسيين لدى الدول الأخرى، وإنشاء قوات عسكرية وطنية، وأن فرنسا ستسعى لتأمين اعتراف الدول باستقلال لبنان، وتضمن سيادتها وأراضيها وحدودها، وتؤمن لها الإفادة من دخول منطقة الاسترليني.

ولكن كاترو كان يسعى أيضاً للحصول على مركز ممتاز لفرنسا في لبنان تكرسه معاهدة تعقد بين الدولتين. وجدد ثقته بالرئيس نقاش كحل يبعد الانقسام الناشئ عن خلاف الكتلتين الدستورية والوطنية. وشدد على الإبقاء على روح معاهدة ١٩٣٦ التي رحب بها اللبنانيون فيما مضى.

ورد الرئيس نقاش بشكره لفرنسا الحرة على مبادئها، مظهراً حرص لبنان على استمرار التعاون معها، إلا أنه تحفظ على عقد أية معاهدة معها قبل تحقيق الاستقلال الناجز^(٣٠).

معظم أصحاب الرأي اعتبروا هذا الاستقلال مجحفاً، واهتمت فرنسا بنوع خاص لاحتجاج رئيس الكتلة الدستورية بشارة الخوري، فقد أذاع منشوراً يصف فيه الاستقلال بأنه مزيف وغير دستوري. ولكن كاترو اعتبر احتجاج الخوري من قبيل النقمة لإخفاقه في الوصول إلى كرسي الرئاسة. إلا أنه غضب لمساندة الدول العربية له وبنوع أخص مصطفى النحاس باشا. واحتج رياض الصلح بمذكرة أرسلها إلى كاترو، وذروة الاعتراض كانت احتجاج بكركي برعاية البطريرك الماروني انطوان عريضة^(٣١).

ولقد تجلّى، منذ إصدار التصريح الخاص بقيام دولة لبنان في ١١/٢٦/١٩٤١، كيف أن فرنسا تعول على صداقة لبنان كما كان الحال في سنة ١٩٢٠. واعتبر هذا التصريح مناقضاً لبيان ٨/٦/١٩٤١ الذي خير السوريين واللبنانيين بين إقامة دولة واحدة وتأسيس دول مختلفة. فهذا التصريح الجديد يؤكد انفصال القطرين، وعلاوة على ذلك يقطع السبيل على إقليم مثل طرابلس كان معظم سكانه يتطلعون إلى الانضمام لسورية في حالة انفصال القطرين^(٣٢). وهكذا عاد الفرنسيون لتأكيد التجزئة المفروضة بالقوة في بداية الاحتلال.

وكما حدث في سورية، اختار كاترو رئيس الدولة في لبنان، ووقع اختياره على الفريد نقاش وهو من المعروفين أيضاً باستسلامهم للفرنسيين. وعمدت السلطات الفرنسية إلى إثارة التفرقة الطائفية كما كانت تفعل منذ بداية عهد الانتداب. ويبدو أن هؤلاء المسيحيين الذين كانوا يتطلعون في السابق إلى حماية فرنسا فقدوا ثقتهم بها وغلقوا آمالهم بدول أخرى أعظم شأناً مثل بريطانيا أو الولايات المتحدة. هذا مع العلم بأن حدة الطائفية قد خفت بانتشار الثقافة العصرية، ولم يكن هناك إجماع من المسيحيين على ضرورة الاحتفاء بدولة كبرى. طالما أن العرب اعترفوا باستقلالهم ولا يشكلون خطراً عليهم.

على أن الزعيمين اللذين كانا يتنافسان على زعامة لبنان في هذه الفترة وهما بشارة الخوري وأميل اده اتفقا على مبدأ الكيان اللبناني، وكلاهما يمثل وجهة نظر الموارنة مع هذا الفارق، وهو أن بشارة الخوري كان يرى أن الاحتفاظ بكيان لبنان لا يتعارض مع تعاونه مع الدول العربية في نطاق محدود، بينما أن أميل اده كان يفهم أن الكيان اللبناني يعني انعزاله تماماً عن العالم العربي المحيط به، لذلك حظي بتأييد الفرنسيين^(٣٣).

ومما تجدر الإشارة إليه في إعلان استقلال لبنان، أن بريطانيا بشخص ممثلها الجنرال سبيرز اعترضت على الفقرة التي تنص أن الأراضي اللبنانية تشكل وحدة غير قابلة للتجزئة. ولدى رفض كاترو هذا الاعتراض طلب سبيرز حذف كلمة غير قابلة للتجزئة، لأن مثل هذا النص من شأنه أن يعرقل المشاريع الاتحادية التي كانت تتبناها بريطانيا، إلا أن إصرار الجانب الفرنسي على النص بحذافيره وحاجة الانجليز إلى التحالف مع فرنسا حملهم إلى القبول بالإعلان الفرنسي^(٣٤).

٤ - موقف الدول من إعلان استقلال دولتي سورية ولبنان :

كانت بريطانيا تصر على تحقيق الضمانات والواجبات تجاه الشعب السوري وليس فقط إحلال فرنسا الحرة محل فرنسا فيشي. وأشار الجنرال كاترو في مذكراته إلى هذه الفقرة من خطاب تشرشل في ١٩٤١/٩/٩ وكيف أنها كانت سلاحاً في يد الجنرال سبيرز يستعمله أنى أراد، وعقد فصلاً خاصاً لهذا السياسي العسكري البريطاني .

لقد كانت بريطانيا تعمل من أجل مصالحها في الشرق الأوسط وطرق المواصلات مع مستعمراتها. فاعترفت باستقلال دولتي سورية ولبنان في ١٩٤١/١٠/٢٨. وعينت وزيراً مفوضاً مطلق الصلاحية لدى الدولتين هو الجنرال ادوارد سبيرز في ١٩٤٢/٢/١١ الذي سيلعب دوراً هاماً في توجيه الأحداث طوال فترة الحرب^(٣٥). بل كانت بريطانيا أول دولة هنأت لبنان بالاستقلال، وكان مندوبها الجنرال سبيرز أول مبعوث دبلوماسي قدم أوراق اعتماد له للرئيس اللبناني. وكان تعيين سبيرز سفيراً في لبنان أمر له دلالاته الخاصة نظراً للصدقة التي تربطه بتشرشل^(٣٦).

أما الولايات المتحدة، فقد قام تشرشل بإبلاغها بما اتفقت عليه بريطانيا وفرنسا الحرة إلى الرئيس روزفلت، وذكر أن الغاية منها منع تدخل الألمان. وأبلغ الفرنسيون أيضاً الولايات المتحدة ماصنعوه في سورية وطلبوا موافقتها عليه واقتفاء خطوات البريطانيين فيه. ولكنها تريثت في ذلك لأن لها حقوقاً منحتها إياها معاهدة ١٩٢٤ التي عقدتها مع فرنسا في شأن انتدابها على سورية ولبنان، كما أن العلاقات لم تبرح قائمة بين الولايات المتحدة وحكومة فيشي، ولا تعترف بحكومة فرنسا الحرة. غير أنها وجدت في اعتراف بريطانيا بما

لفرنسا من رجحان، وتأکید الجنرال ديغول أن لفرنسا وضعاً مميزاً في سورية،
ماسبب تعقيدات كثيرة وأموراً مجهولة يجب أن تستطلعها.

وكان تعبير الجنرال كاترو في إعلانه استقلال لبنان، عن (الوصاية الودية)
قد جعل الولايات المتحدة تمعن الفكرة فأعلنت في بيان رسمي في
١٩٤١/١١/٢٩ عطف الحكومة الأمريكية وشعبها على أماني الشعبين السوري
واللبناني في التمتع بحقوق السيادة التامة. وأضافت إلى ذلك أن معاهدة ١٩٢٤
منحت الأمريكيين حقوقاً يجب أن تحافظ عليها حتى تعقد معاهدة جديدة. وبالرغم
من مواصلة البريطانيين والفرنسيين السعي للحصول على اعتراف رسمي لم
تخرج الولايات المتحدة عن خطتها، وظلت متربصة تنتظر تطورات هذا
الاستقلال^(٣٧). وبزر (هل) موقف أمريكا بأن الحكومة القائمة ليست نتيجة التعبير
عن إرادة الشعبين السوري واللبناني.

واعترفت باستقلال سورية دول عديدة^(٣٨) وتحفظت عدة دول إزاء
الاعتراف بالنظام الجديد في سورية ولبنان. ووقفت الحكومة المصرية موقفاً
مشابهاً لموقف الولايات المتحدة إلى حد ما فذكرت أنها تعترف بالاستقلال ولكنها
لا تعترف بالحكومة التي أقامها المندوب العام. كما امتنع العراق عن الاعتراف
لنفس السبب. والسبب مختلف هو ترقب فرصة الهلال الخصيب. أما شرقي
الأردن فإنه طلب في ١٩٤٢/١/٦ رفع الانتداب عنه. وندد بمساوىء الانتداب
والتحكم الفرنسي في كل من سورية ولبنان، وبتعيين فرنسا لرئيسي الدولتين
الجدينتين. وكذلك امتنعت تركيا عن الاعتراف بدولتي سورية ولبنان لأنها
ما تزال تتبادل التمثيل الدبلوماسي مع حكومة فيشي باعتبارها الحكومة الفرنسية
الشرعية^(٣٩).

وذكر تشرشل في مذكراته أن ستالين ذكر في حديث مع إيدن في
١٩٤٢/١٢/١٦ رأيه في احتمال منح تركيا بعض الأجزاء في سورية الشمالية.
ولعل الروس ييغون استمالة تركيا للوقوف في صفوف الحلفاء وتجنبها الوقوف
في صف دول المحور. وصرح دبلوماسي تركي (سفير في موسكو) بأنه أبلغ
ساسة الروس أن تركيا لا ترغب مطلقاً بذلك وهي قانعة بالأراضي التي استقر
عليها حكمها^(٤٠).

وكانت عصابة الأمم بحكم المنتهية بقيام الحرب العالمية الثانية. بل إن
فرنسا انسحبت منها. إلا أن الجنرال ديغول رفع مذكرة إلى أمين عام العصبة

في ١٩٤١/١١/٢٨ أوضح فيها أسباب قيام قواته مع بريطانيا بغزو سورية ولبنان بأنه لمنع جعلهما قاعدة عسكرية ألمانية. وذكر أنه منذ ١٩٤١/٧/١٤ تولى الصلاحيات والموجبات التي أعطيت لفرنسا بموجب صك الانتداب المؤرخ في ١٩٢٢/٧/٢٤ والمنفذ في ١٩٢٣/٩/٢٩. وذكر أن مندوبه الجنرال كاترو قام بإعلان استقلال الدولة السورية في ١٩٤١/٩/٢٧ استناداً على مبادئ صك الانتداب ومن سياسة فرنسا التقليدية.

وأشار ديغول إلى العلاقات الخاصة القائمة بين فرنسا ولبنان، وأن كاترو أعلن في ١٩٤١/١١/٢٦ استقلال لبنان وسيادته. وأكد أن استقلال سورية ولبنان وسيادتهما لاتحدهما سوى ظروف الحرب^(١).

٥ - جمهورية سورية من إعلان الاستقلال ١٩٤١/٩/٢٧

وحتى الانتخابات ١٩٤٣/٣/٢٥

بعد إعلان الاستقلال كانت الحكومة السورية برئاسة حسن الحكيم، قد أخذت تطالب بنقل الصلاحيات إليها من الفرنسيين. وتسلمت بعض السلطات البسيطة التي كانت بيد عمالها ورجالها. غير أن فرنسا ندمت على ذلك الإعلان وظلت تمارس كثيراً من السلطات رغم احتجاج الشعب السوري مدعية أن الظروف الدولية تحتم تجميد الأوضاع. إلا أن الشعب السوري أصر على تنفيذ الاستقلال الذي وضعت فرنسا العراقيل في سبيل تنفيذ وعده. وقد بذل رئيس الوزراء حسن الحكيم مجهوداً كبيراً لتحديد النفوذ الفرنسي وانتزاع أكثر أسبابه ومظاهره فاصطدم بمصاعب معقدة^(١). ففي ١٩٤١/١١/٢٩ طالب رئيس الوزارة الجنرال كاترو بنقل بعض الصلاحيات إلى الحكومة السورية. وبمناسبة نقل صلاحيات منح جوازات السفر للرعايا السوريين إلى السلطات السورية في ١٩٤٢/٣/٤ وربط مصلحة الجوازات بوزارة الداخلية. قدم حسن الحكيم كتاباً في ١٩٤٢/٣/١٨ أشار فيه إلى طلبه الشفهي في ١٩٤٢/٣/٦ وعدد فيه أهم الصلاحيات التي يتطلب حلها ونقل صلاحياتها إلى الحكومة السورية وهي :

١- حصر حق التشريع في الحكومة الوطنية السورية .

٢- تسليم الجمارك إلى الحكومة السورية.

٣- ربط دوائر الأمن العام بالحكومة السورية.

٤- إلغاء وظائف ضباط دوائر الاستخبارات .

٥- إلغاء وظائف المستشارين لدى الحكومة السورية وجعلها بأقل عدد ممكن وتحديد صلاحياتهم الفنية .

٦- ربط مصلحة العشائر بالحكومة السورية .

٧- ربط مراقبة الصحف والمطبوعات بالحكومة السورية.

٨- تمثيل الحكومة السورية في قضايا الحدود .

٩- نقل حق مراقبة الشركات ذات الامتياز إلى الحكومة السورية.

١٠- نقل صلاحيات مخالقات الإعاشة إلى المحاكم العسكرية السورية.

١١- إلغاء الاتفاقية المعقودة بين المفوضية العليا وسكة حديد دمشق حماة وتحديداتها بشأن استثمار السكة الحجازية التي هي وقف إسلامي وإعادة إدارة الخط المذكور إلى الدولة السورية كما كان سابقاً عملاً برجائنا المؤرخ في ١٩٤١/١١/٢٩. وذكر الحكيم في كتابه إلى كاترو أن نقل الجوازات إلى السلطة السورية خطوة نحو توطيد أسس الاستقلال الذي أعلنتموه في خطابكم التاريخي^(٤٣) .

وبعد مفاوضات عديدة جرت في هذا الصدد لم يوافق الجانب الفرنسي على التخلي عن صلاحياته للسوريين. ولهذا اضطرت وزارة حسن الحكيم إلى الاستقالة وفضل أن يبقى بعيداً عن الحوادث الجديدة في ١٩٤٢/٤/١٨. وأشار الأرمناري إلى أن الحكيم اختلف مع رئيس الجمهورية^(٤٤) .

وكان للسيد حسن الحكيم أثر في استعادة منطقتي اللاذقية والسويداء (جبل الدروز) إلى أمهما سورية. إذ أعيدت الوحدة السورية بإعلان انضمامها إلى سورية في ١٩٤٢/١/٢٠^(٤٥) .

وتشكلت حكومة حسني البرازي الذي استلم أيضاً الداخلية، وفائز الخوري للمالية والشؤون الخارجية، والأمير حسن الأطرش للدفاع الوطني، وحكمت الحراكي للإعاشة، و خليل مردم بك للمعارف، وراغب كيخيا للعدلية ومحمد العايش للاقتصاد الوطني ومنير العباس للأشغال العامة ومنير العجلاني للدعاية والشباب، فكانت هذه الوزارة كسابقتها تمثل إعادة توحيد مناطق دولة سورية.

وحدث سوء تفاهم حكومي بين رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية أدى إلى خلاف بينهما ومناقشات وتهجمات خطابية انتهت باستقالة الوزارة بعد أن ألقى رئيسها خطاباً سياسياً في فندق الشرق بدمشق ندد فيه بسياسة الشيخ تاج

الملتوية وهاجم رجال القصر الجمهوري. وذكر الأرمنازي أن البرازي تعرض لأساليب الحكم ومناهجه وأعلن في الخطبة وجهة نظر المعارضة^(٤٦).

وعهد الشيخ تاج إلى جميل الألشي في ١٩٤٣/١/٨ لتأليف الوزارة والذي استلم أيضاً الداخلية وفائز الخوري للشؤون الخارجية والأمير مصطفى الشهابي للمالية ومنير العجلاني للشؤون الاجتماعية والأمير حسن الأطرش للدفاع الوطني ومنير العباس للأشغال العامة والعدلية بالوكالة. وحكمت الحراكي للإعاشة ومحمد العايش للاقتصاد الوطني. ولم تكد هذه الوزارة تمارس أعمالها وتقوم بواجباتها الحكومية إلا أن فوجئت بعد أيام قليلة ب وفاة رئيس الجمهورية الذي حدث على إثر مرض اعتراه. فأصدر مجلس الوزراء مرسوماً اشتراعياً تولى بحسبه مهام السلطة التنفيذية بالوكالة. واستمر الحكم على هذا المنوال حتى ١٩٤٣/٣/٢٥.

ومنذ وفاة رئيس الجمهورية وجدت في البلاد أزمة سياسية شديدة رافقتها اضطرابات شعبية عنيفة اتهمت باستقالة وزارة الألشي وتكليف عطا الأيوبي بتأليف حكومة انتقالية في ١٩٤٣/٣/٢٥ لإجراء الانتخابات وإعادة الحياة الدستورية^(٤٧).

وفي ١٩٤٣/٤/٢٣ ألغيت وزارة الشؤون الاجتماعية. فقد كان الاستياء يزداد بسبب سوء الحالة الاقتصادية (زيادة أسعار الخبز) من جهة وبسبب الرغبة في العودة إلى الحياة الدستورية وفي الحصول على الاستقلال التام من جهة أخرى. وبرزت الكتلة الوطنية من جديد وطالبت إما بإعادة مجلس ١٩٣٩ المنحل أو بإجراء الانتخابات. وكان زعيمها شكري القوتلي^(٤٨).

وتحدث العظم عن أسعار القمح وتوفره للبنان : " وقد عادت طريقة الشراء الجبري التي اتبعتها (الأميرة) بفائدة كبرى على لبنان من حيث توفير ماتحتاجه البلاد من القمح بسعر معتدل، فلم تحصل المجاعة التي أصابته في سنين الحرب العالمية الأولى. وأبى اللبنانيون أن يعترفوا بفضل سورية عليهم. وذلك بتوفيرها بأسعار أقل، وهي حاجتهم من الحبوب التي كانوا يشترونها قبل الحرب من الأسواق الخارجية كاستراليا وكندا. وكانوا لا يلفتون إلى الأسواق السورية إلا عندما تهبط أسعارها إلى أدنى من الأسعار الأجنبية. ونحن لانلوم التجار والمستهلكين اللبنانيين على تفضيلهم الأرخص من المواد الغذائية. لكننا من جانبنا لنا حق رفع أسعارنا حينما تحين الفرص. ومع هذا فإن سورية جرت على

تحديد أسعار بيع القمح في لبنان على نفس الأساس المحدد لبيعه في سورية مع إضافة بسيطة قدرها إحدى عشرة بالمئة لقاء قيام موظفي الدولة السورية بتنفيذ خطط مصلحة الميرة ومنع تهريب الحنطة والدقيق إلى الأسواق السوداء. وحدد سعر طن القمح بمئتي وخمسين ليرة سورية. ثم ارتفع إلى ٣٥٠ ل.س وهذا على كل حال لا يرتفع عما وصلت إليه أسعار بقية الحاجات خلال الحرب. وهو من جهة ثانية إذا حسبناه بالعملة الذهبية أقل مما كان عليه قبل الحرب. وكان يشرف على مصلحة الميرة ويوجه سياستها مجلس مؤلف من رئيس سوري وثلاثة أعضاء لبناني وفرنسي وبريطاني^(٤٩) بعد تحرير سورية من حكم فيشي.

٦- جمهورية لبنان من إعلان الاستقلال وحتى الانتخابات :

كان لتصريح كاترو في ١٩٤١/٦/٨ بإعلان استقلال لبنان عدة آثار منها :

الأثر الأول : ايقاظ الروح الوطنية في ضباط الجيش : إذ اجتمع ضباط الجيش اللبناني في ١٩٤١/٧/١٦ ووقعوا عريضة جاء فيها : " نحن الموقعين بذيله ضباط القطع اللبنانية نتعهد مقسمين بشرفنا أننا لن نقبل بالخدمة إلا في سبيل لبنان وتحت رايته على أن لا يكون لنا علاقة إلا مع حكومته الوطنية. وأن نعمل معاً لأجل تحقيق هذه الأمنية إلى ما شاء الله، وكل من يسلك غير هذا الطريق يعتبر خائناً ويشهر". وكان معظم أولئك الضباط بحكم التركيب الطائفي للجيش اللبناني، من الطائفة المارونية، مما يعني أن هناك تحولاً كبيراً في التفكير الوطني امتد حتى إلى المؤسسة التي يفترض فيها أن لا تتعاطى في الأمور السياسية^(٥٠).

الأثر الثاني : إضعاف التيار المؤيد للانتداب والذي يدعو إلى استمرار الصلات مع فرنسا لضمان عدم ذوبانه، والذي كان يتمثل بالكتلة الوطنية بعد أن تبين أن زعيمه ملكي أكثر من الملك. وهذه القضية سوف تظهرها نتائج انتخابات ١٩٤٣ النيابية.

الأثر الثالث : تقوية التيار الاستقلالي المنادي بالتعاون مع البلاد العربية : وقد تزعم هذا التيار قادة الكتلة الدستورية والزعماء المسلمون الذين لاقوا دعماً واسعاً من كبار التجار بعد أن شعر هؤلاء أن الانتداب الفرنسي قد تلاشى دوره وحل محله النفوذ البريطاني الذي كان يهيمن على المنطقة العربية سياسياً واقتصادياً.

وكان مما يزيد هذا التيار تعلقاً بمطلب الاستقلال التام، أن وعد الجنرال كاترو بالاستقلال، كان معلقاً على إجراء محادثات لعقد معاهدة. وكانت نقطة الانطلاق في تلك المحادثات هي معاهدة ١٩٣٦ حسب تعبير الجنرال ديغول : "وهكذا فإن مهمة الانتداب التي أوكلت إلى فرنسا ستنتهي، أما عمل فرنسا فمستمر"^(٥١). إلا أن هذه الفكرة لم تلق الترحيب من اللبنانيين لأن تجربة معاهدة ١٩٣٦ كانت لاتزال ماثلة في الأذهان أو كما يقول (بيو) الذي خبر نفسية الشرقيين بالرغم من فترة حكمه القصيرة في لبنان : "في الشرق أكثر منه في أي مكان آخر، لايجوز الوعد والإخلال به"^(٥٢). ومن جهة أخرى كانت المعاهدة تعني قيوداً مفروضة على الاستقلال أو كما يعبر عنها كميل شمعون : "كانت تعني في الواقع نفيّاً للاستقلال"^(٥٣).

الأثر الرابع : تبني البطريك لمطلب الاستقلال التام : فقد كان على التيار الاستقلالي أن يستفيد من ظروف الحرب ليطالب باستقلال كامل وناجز، إلا أن هذا المطلب لم يكن سهل التحقيق. فالنفوذ الفرنسي كان راسخاً في المؤسسات التي أوجدتها فرنسا طيلة عدة قرون، وأنصارها يحتلون مواقع بارزة في الحكم والإدارة. ومع ذلك كانت الفرصة سانحة من خلال مواقف البطريك الماروني المتعارضة مع وجهة نظر المفوضية العليا. لهذا تتادت المعارضة إلى عقد مؤتمر لها في بركي في يوم الميلاد ١٩٤١/١٢/٢٥ دعي بمؤتمر الطوائف. ومن هناك، من معقل المارونية صديقة فرنسا التقليدية في المشرق، وقف البطريك يطالب باستقلال لبنان الناجز معبراً عن رغبات الشعب. في حين كان قبل ثماني سنوات يطالب ببقاء الانتداب، معبراً عن رغبته بقوله : "نحن طلبنا الانتداب بمطلق إرادتنا ونريد أن يبقى عندنا الآن، ليس لأننا غير أكفاء للاستقلال التام، ولكن للظروف أحكاماً. ونرى الآن أننا مازلنا بحاجة للانتداب"^(٥٤).

لقد استفاد التيار الاستقلالي من هذا التطور في موقف البطريك ليدفع به إلى نهايته المنطقية: لا للعودة إلى الحماية الفرنسية، لا للعودة إلى سياسة المعاهدة التي تكبل الاستقلال.

لذلك اتخذ المؤتمر المقررات التالية :

- ١- استقلال لبنان استقلالاً فعلياً يمكنه من تغيير مصيره بملء الاختيار.
- ٢- حرية لبنان بالتعاقد مع الدول الأجنبية كدولة مستقلة.

٣- سن قوانين دستورية تكفل الحريات الخاصة والعامة وتفرق بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وهذه تؤمن بواسطة مجلس سياسي منتخب انتخاباً حراً تتمثل فيه الطوائف والمناطق اللبنانية تمثيلاً عادلاً.

٤- تسليم الأحكام فعلاً إلى أبناء البلاد يحملون مسؤوليتها ويقومون بأعبائها.

٥- اعتبار كل عمل تأتية الحكومة الحاضرة من شأنه أن يقيد البلاد، لاغياً.

٦- إعلان الثقة بالبطريك لتحقيق هذه الأهداف بمؤازرة شخصيات تمثل الطوائف والمناطق اللبنانية^(٥٥).

والمؤتمر يجمع المعارضة على نفس المنطلقات الطائفية، لكنه يجمع الطاقات من أجل هدف وحيد وهو الوصول إلى الاستقلال السياسي على أساس وحدة الطوائف اللبنانية المتعايشة على أرض واحدة^(٥٦).

لقد تنادت المعارضة إلى انتهاز الفرصة التاريخية ومد الموجه الوطنية العارمة المطالبة بالاستقلال كي تدخل إلى القلاع الطائفية التي تشكل آخر معاقل الفرنسيين المتشبثين بالبقاء على رقاب السوريين واللبنانيين. فدعت إلى تخطي الطابع التقليدي المعروف منذ مطلع عهد الانتداب والقائل برفض الانتداب رفضاً قاطعاً وعدم الاعتراف به، والتركيز دوماً على الوحدة مع سورية وعدم الاعتراف بشرعية ضم بيروت والمدن الكبرى والأقضية الأربعة إلى لبنان (الجل). وكانت هذه الشعارات تبقى محصورة ضمن جدران المناطق الإسلامية والطوائف الإسلامية دون أن تتعداها إلى نفر قليل من المسيحيين. لكن ظروف ١٩٤١ تختلف عما سبقها، فسياسة الفرنسيين الجديدة قذفت بأعداد كبيرة من المسيحيين للوقوف في تيار المعارضة والدعوة إلى زوال الانتداب وتحقيق إصلاحات ديمقراطية^(٥٧).

لقد كانت غضبة الفرنسيين كبيرة بحيث قطعوا كل اتصال لهم ببكركي وبالبطريك، وعندما أدركوا صلابة موقفه ودعمه الكامل للمعارضة المطالبة بالاستقلال، تراجع الفرنسيون خطوة إلى الوراء. فحاول كاترو توسيط الرئيس السوري الشيخ تاج الدين الحسني، رجل فرنسا الأول في سورية، مع المعارضة اللبنانية والبطريك الماروني، لكن الوساطة فشلت واتسعت شقة الخلاف.

لقد حدد مؤتمر بكركي بروز تيارين أساسيين داخل الطائفة المارونية نفسها:

الأول : بزعامة البطريرك وتأييده جماهير واسعة من المزارعين والعمال وقيادات المعارضة خاصة بشارة الخوري وجماعة الكتلة الدستورية وترفع شعار الاستقلال وإبقاء الصداقة التقليدية مع فرنسا وتعزيز الصداقات مع العالم وتعزيز روابط لبنان مع الوطن العربي المجاور.

الثاني : بزعامة المفوضية الفرنسية في بيروت ويرأسه داخليا المطران مبارك كمنافس جدي للبطريرك ولا يأتزم بأوامره، ويتزعم تياراً طائفيًا شديد التعصب يعادي عروبة لبنان ويؤيد بقاء الانتداب تحت ستار حماية المسيحيين فيه، وله ارتباطات وثيقة بالدوائر الإيطالية والألمانية. وقد مثل حزب الوحدة اللبنانية التعبير السياسي لطروحات هذا التيار وأهدافه، كما كان يلقي الدعم من جماعة الكتلة الوطنية بزعامة اميل اده^(٥٨).

ولقد مارست الحكومة اللبنانية الجديدة مهام السلطتين التنفيذية والتشريعية في ظل تغيب المجلس النيابي، مما يعتبر خرقاً للمبادئ الدستورية. وكانت السلطة الفعلية بيد الأجهزة الفرنسية^(٥٩).

وكان سوء الأحوال الاقتصادية يزيد من تفاقم الأزمة، فقد "عمدت (الريجي) إلى زيادة أسعارها مرتين في أقل من سنة ..، وحذت شركة السرام حذو شركة الريجي.. واضطربت الإعاشة اضطراباً ما فتىء يهدد البلاد بشر المصاير.. ودبت الفوضى في أجهزة الإدارة..."^(٦٠).

هذه الأمور كانت كافية لإثارة حملة على الانتداب الفرنسي بقيادة الكتلة الدستورية جعلت شعارها : المطالبة بانتخابات حرة والعودة إلى الحياة الدستورية ونقل الصلاحيات من الموظفين الفرنسيين إلى أبناء الوطن. وكان الدستوريون على اقتناع بأن دور فرنسا في المشرق قد انتهى. وقد شجعهم على هذا الاعتقاد ما لاقوه من تأييد بريطاني وعربي (مصر والعراق وسورية...) حتى أنه يمكن القول أن قضية إجراء انتخابات حرة أصبحت مطلباً بريطانياً بعد أن راح الجنرال سبيرز يمارس تدخله على وجهين : من جهة يضغط على كاترو، ومن جهة ثانية يهدد الرئيس نقاش^(٦١).

ومما ساعد في التنافس البريطاني - الفرنسي في لبنان، مطالبة زعماء المعارضة في لبنان ومصر والعراق وبريطانيا بضرورة إجراء انتخابات نيابية يتلوها انتخاب لرئاسة الجمهورية. وقد عقدت لقاءات في مصر في ١٩٤٢/٦/٢ ضمت النحاس باشا رئيس وزراء مصر وبشارة الخوري وجميل مردم بك وزير خارجية سورية، وذلك للبحث في مستقبل لبنان وسياسته إزاء سورية والدول العربية الأخرى. وأبدى بشارة الخوري استعداداً للتعاون مع الدول العربية في حال وصوله لرئاسة الجمهورية. وقال : "إن عدداً من المسيحيين لا يفتتن بضرورة هذا المذهب، وقد يعاكسه لاعتقاده بضرورة حماية أجنبية لبلاده، أما أنا ورفقائي فمقتنعون بهذه النظرية ومستعدون للدفاع عنها ولتنفيذها"^(٦٢). فما كان من جميل مردم بك إلا أن قال : "نحن نثق بكلام الشيخ بشارة، وعندما تطمئن سورية لهذا الاتجاه في السياسة اللبنانية فنحن مستعدون لأن نتنازل عن كل مطالب لنا في لبنان، بل أن نوسع أراضي لبنان إذا لزم"^(٦٣).

وفي صيف ١٩٤٢ حل ديغول في لبنان مرة ثانية وصرح بأنه "لا يرى مبرراً الآن، وقوات رومل ترابط على أبواب الاسكندرية وتهدد الشرق الأوسط برمته، لاستفتاء الشعوب بإجراء انتخابات نيابية عامة. ولكنه سيأتي يوم تزول به هذه الموانع"^(٦٤).

ونظراً لتخوف الفرنسيين من السياسة العربية والبريطانية في لبنان، فقد أرسل الجنرال كاترو برقية إلى الجنرال ديغول في ١٩٤٣/٣/٨ اقترح فيها ضرورة توقيع معاهدة فرنسية لبنانية وأنها لن تتحقق إلا باستخدام المشاعر الطائفية العاطفية التي تربط اللبنانيين المسيحيين بفرنسا، وباستغلال غريزة الدفاع اللبناني حيال مشاريع الابتلاع العربية"^(٦٥).

وفي الوقت الذي كان التنافس البريطاني الفرنسي على أشده بشكل مباشر، أو عبر التنافس اللبناني اللبناني، فقد كان المسلمون والمسيحيون على السواء يشعرون بالخوف على مستقبلهم ومصيرهم ويتساءلون : هل سيكون المستقبل السياسي للبنان خاضعاً للنفوذ البريطاني أم للنفوذ الفرنسي ؟. وهل سيكون لبنان بلداً إسلامياً أم مسيحياً؟. إن التطورات السياسية الحاصلة في عام ١٩٤٣ ستظهر الإجابات على هذه التساؤلات الهامة"^(٦٦).



الفصل الثالث:

الانتخابات النيابية

في سورية ولبنان عام ١٩٤٣

- ١ - أزمة انتخابات لبنان والدور الفرنسي المتحيز للموارنة .
- ٢ - إجراء الانتخابات في لبنان ومدلول تشكيل حكومة الصلح .
- ٣ - الميثاق الوطني اللبناني والاستقلال عن سورية والعرب .
- ٤ - انتخابات سورية عام ١٩٤٣ وبداية العهد الاستقلالي .

كان الوطنيون السوريون مايزالون يقفون موقف المتشكك من نوايا بريطانيا التي أظهرت تأييدها لإجراء انتخابات حرة. ويرجع ذلك إلى ذكرى الحرب العالمية الأولى وإلى موقف الانجليز المعروف من الصهيونية^(١).

وفي أوائل سنة ١٩٤٢ أخذ وزير الدولة البريطاني في الشرق الأوسط، والوزير البريطاني في سورية ولبنان، يلحان على الجنرال كاترو المندوب العام للجنة فرنسا الحرة ليقوم بإجراء انتخابات حرة في البلدين. وكان الرأي العام في مصر والعراق يؤيد ذلك، فضلاً عن الرأي العام الدولي. وقد جرى حديث بين الجنرال كاترو وبين السيد مصطفى النحاس رئيس الوزراء المصري السابق في هذا الشأن وعده الجنرال كاترو مؤتلفاً مع مطالب الوطنيين السوريين والكتلة الدستورية في لبنان. وحاول الجنرال أن يدفع هذه المطالب بالعمل على إعادة الأوضاع التي كانت قبل الحرب في سورية ولبنان، واقترح ذلك على اللجنة الوطنية الفرنسية فلم تتابعه في خطته، وكانت الصعوبة خاصة في وضع لبنان.

واستمرت المناقشات بين الانكليز والفرنسيين في هذا الأمر، فكان يعتمد الفرنسيون إلى أساليب التسويق والتأجيل، ويحتجون بضرورات الحرب، حتي أن الجنرال ديغول خاطب مرة المستر كيزي وزير الدولة البريطاني بعنف قائلاً: ماشأنكم والانتخابات؟ عليكم أن تهتموا بصد الجنرال رومل الذي أشرف على الاسكندرية. وكان لهذه الكلمات التي نطق بها زعيم فرنسا الحرة أثر سيء في الدوائر البريطانية.

وقد اتخذ كاترو من الحرب في الصحراء الغربية وتقدم الألمان إلى العلمين (في مصر) في ذلك الحين حجة لتأجيل الانتخابات فترة من الوقت واعتبر أنه بذلك حقق نجاحاً شخصياً كبيراً لخدمة مصالح فرنسا الامبراطورية. وبعد معركة العلمين وتراجع (رومل)، جرت مفاوضات بين لجنة فرنسا الحرة والحكومة البريطانية حول إعادة الحياة النيابية في سورية ولبنان، وصدر عنها البيان التالي : "إن استقرار الحالة الحربية في الشرق الأوسط بعد معركة العلمين، يزيل العقبات من أمام الحياة الدستورية"^(٢).

ثم تبدلت الأوضاع في أوائل ١٩٤٣، فقد تدعم مركز فرنسا الحرة بعد الاستيلاء على شمال أفريقيا وتأييد تشرشل لتولي ديغول زعامة الفرنسيين هناك، وابتعدت ميادين القتال عن الشرق الأوسط، فزالت الحجة التي طالما تذرع بها الفرنسيون لتأجيل الانتخابات.

وأصدرت حكومة فرنسا الحرة قراراً في ١٩٤٣/١/٢٤ بإجراء الانتخابات في كل من سورية ولبنان^(٣)، إذ لم تجد اللجنة الفرنسية مناصباً من الموافقة على إجراء انتخابات حرة في سورية ولبنان وعهدت إلى الجنرال كاترو بتنفيذها لدى عودته إلى الشرق^(٤).

١ - أزمة انتخابات لبنان والدور الفرنسي المتحيز للموارنة :

لم ينحصر الدور البريطاني في الضغط على الفرنسيين والسلطة اللبنانية لإجراء الانتخابات فقط، بل تعداها إلى النتائج^(٥). فما أن عادت الحياة السياسية إلى لبنان في ١٩٤٢ إلى سابق نشاطها حتى عاد خصوم الأُمس لينظموا صفوفهم ضمن كتلتين : الدستورية التي يتزعمها بشارة الخوري التي طالبت بالاستقلال وإقامة علاقات مع بريطانيا والقوميين العرب. والوطنية برئاسة اميل اده التي كانت تتحفظ تجاه استقلال لبنان وتدعو لاستمرار الصلات مع فرنسا لضمان عدم ذوبانه^(٦).

وفي بداية العام ١٩٤٣ بدأت الحياة السياسية والاقتصادية في لبنان تعود تدريجياً إلى أوضاعها السابقة بالرغم من عدم انتهاء الحرب العالمية الثانية. ولقد تبين أن هذه الحرب والتجارب التي مر بها لبنان منذ العام ١٩١٨، لم تؤد إلى انفتاح الفئات والطوائف اللبنانية على بعضها البعض، نظراً للاتجاهات الطائفية المستحكمة ببعض الفئات. وظل المسلمون يشعرون، رغم اعترافهم بلبنان الكبير، أن هناك خطة فرنسية طائفية تقضي باستمرار التحكم بهم وإبعادهم عن حقوقهم السياسية والدستورية. وقد أعربت (الكتلة الإسلامية) المكونة من (الطوائف السنية والشيعية والدرزية) منذ صيف ١٩٤٢ عن مخاوفها مطالبة بإنصاف المسلمين، وقدمت مذكرة (١٩٤٢/٧/٣٠) بهذا الصدد إلى رئيس الجمهورية الفرد نقاش، وسلمت نسخاً من المذكرة إلى المندوب الفرنسي وإلى سفراء دول الحلفاء. ووصلت إلى الكتلة الإسلامية ردود من هذه السفارات، (عثر على أحدها)، وهو رد المفوضية البريطانية، في بيروت إلى علي سليم

سلام عضو الكتلة الإسلامية، وتضمن بعض المعلومات التي تفيد بأن الوزير البريطاني المفوض في بيروت الجنرال سبيرز اطلع على مذكرة الكتلة الإسلامية المرسلة إلى رئيس الجمهورية^(٧).

ولقد أظهرت الأحداث والتطورات الداخلية مدى تدخل القوى الاكليريكية في شؤون الدولة وممارستها الضغوط على رئيس الجمهورية لإقالة رئيس الوزراء المسلم. كما أرسلت الكتلة مذكرة أخرى إلى رئيس الجمهورية في ١٩٤٢/١١/٧ أعربت فيها عن احتجاجها على نبأ رغبة البطريك الماروني إقالة رئيس الحكومة سامي الصلح، ومما جاء في المذكرة : "شاع في الأوساط الإسلامية أن رسالة وجهت أخيراً من المقام البطريكي الماروني إلى فخامتكم يبسط فيها رغبته في إقالة الوزارة الحاضرة لأن أعمال رئيسها تتنافى على اعتقاده مع مصلحة الطائفة المارونية المحترمة، وسمى خلفاً لدولة الرئيس سواء ممن يتمتع بقوته من المسلمين. وقد قابلت هذه الأوساط على تعدد طوائفها النبأ بالأم واستغراب لأن دولة اعترفت الدول باستقلالها السياسي، وفيها من المسلمين ما يناهز نصف سكانها، جديرة بأن تكون مستقلة عن نفوذ الأفراد والجماعات الشخصي، ومنزهة بسياستها العامة عن أن تكون متركزة على قاعدة تعزيز طائفة على الطوائف الأخرى. ونحن نجل غبطة البطريك عن أن يفرض إرادته فرضاً على الحكومة التي هي للجميع على السواء، ومع ذلك فإنه لا يسعنا إزاء التأكيد لنا صحة الخبر إلا أن ننقل إليكم ما كان له من الأثر المؤلم في النفوس، منتهزين هذه الفرصة لنلفت أنظار فخامتكم إلى المذكرة المرفوعة إليكم من كتلتنا بتاريخ ١٩٤٢/٧/٣٠ على رجاء اهتمامكم لإتصاف المسلمين في وطن لا سبيل للاستقرار فيه إلا بالإتصاف...."^(٨).

والحقيقة أن هذه الاتجاهات الطائفية قد أثارت استياء المسلمين، ذلك لأنها كانت تشير إلى سيطرة طائفة على الحكم، وعلى حد قول الدبلوماسي البريطاني (لونغريج) فإن البطريك الماروني ظل يعتبر في هذه الفترة الرئيس السياسي^(٩).

وكان هذا الاتجاه الطائفي المسيحي في الوقت الذي بدا فيه واضحاً (بداية عام ١٩٤٣) أن الزعماء المسلمين ومن بينهم الوجوديون سابقاً، قد اعترفوا نهائياً بالكيان اللبناني بعد أن أصبح لهم مصلحة أكيدة في تثبيت دعائمه واستمراره. إلا أن هذا التحول في الموقف الإسلامي جاء مترافقاً مع تزايد النفوذ البريطاني،

وتلاقى مع التيار المسيحي الاستقلالي بقيادة الكتلة الدستورية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى رحيل الانتداب وهزيمة التيار الانعزالي^(١٠).

وبعد معركة العلمين، وتراجع رومل، جرت مفاوضات بين لجنة فرنسا الحرة والحكومة البريطانية حول إعادة الحياة النيابية إلى سورية ولبنان. وصدر عنها البيان التالي: " إن استقرار الحالة الحربية في الشرق الأوسط بعد معركة العلمين، يزيل العقبات من أمام الحياة الدستورية ". وأخذ الجنرال كاترو يستعد لإجراء انتخابات نيابية فأجرى مشاورات لم يكن للرئيس نقاش فيها رأي، متجاهلاً إياه فاستاء ووجه مذكرة تحذيرية وتأزمت الأمور بينهما. وبعد مظاهرة جرت في بيروت أمام الجامع الكبير يوم عيد المولد النبوي الشريف (١٦/٣/١٩٤٣) أقدم كاترو على إقالة الفرد نقاش ورئيس حكومته سامي الصلح وعين أيوب ثابت رئيساً للدولة وللحكومة المؤقتة لفترة انتقالية حددت مهامها بالتهيئة للانتخابات النيابية^{(٧) مكرر}. ويعقبها انتخاب رئيس للجمهورية.

ففي ١٨/٣/١٩٤٣ أصدر كاترو قراراً طلب فيه من الرئيس نقاش ورئيس الوزراء القاضي سامي الصلح تقديم استقالتيهما، مع تعديلات في بعض مواد الدستور بحيث بات الانتخاب الطريق الوحيدة للتمثيل الشعبي (أي إلغاء فئة النواب المعيّنين الذين كانوا ثلث النواب). وكان أيوب ثابت نائباً ومن الأقلية البروتستانتية المسيحية. وكان مبدؤه الثابت جعل لبنان وطناً قومياً مسيحياً تضمن سلامته فرنسا. وكان متعصباً للفكرة السياسية المسيحية. وقد علق الدكتور جورج حنا على صفات الرئيس الجديد بالقول: " يستغرب من رجل كالدكتور ثابت معروف بعلمانية متطرفة أن يتمسك بمسيحية لبنان، مع ما في ذلك من خطر عليه وعلى مستقبله، وهو محاط بأقطار إسلامية من شرقه وشماله وجنوبه، إلا إذا أسلم بصهيونية فلسطين شرارة النار في هذا الشرق"^{(٨) مكرر}.

وذكر الدكتور يوسف مزهر رأيه بالرئيس الجديد بقوله: " لايجرؤ أحد أن يتهم الدكتور ثابت أنه يماشي الا فرنسيين طمعاً بجاه أو كسب شخصي، لكن هي عقيدة راسخة في ذهنه يعتقدها صواباً، والدكتور ثابت لايجادل في عقيدة اعتنقها"^{(٩) مكرر}.

إن إقدام سلطات الانتداب الفرنسي على إقالة الفرد نقاش وتعيين الدكتور أيوب ثابت المشهور بتعصبه الطائفي رئيساً للدولة بعد أن عهدت إليه مهمة إجراء انتخابات نيابية خلال ثلاثة أشهر. يمكن تفسير هذه الخطوة ضمن سياق

تعطيل التوجه الاستقلالي الذي ضم الزعماء المسلمين الوجدويين والتيار المسيحي الاستقلالي^(١٠) مكرر. وهي آخر محاولة سياسية طائفية يلجأ إليها كاترو ويتعلق عليها مصير الانتداب والنفوذ الفرنسي بالذات. فقد كانت خطته تهدف إلى فرط عقد المعارضة الطائفية الذي تشكل في مؤتمر بكركي، وتحاول إعادة الموارد إلى أحضان (الأم الحنون). فأيوب ثابت أداة طيعة بيد الفرنسيين ولكنه مقرب من البطريركية المارونية ومعروف بتعصبه الطائفي وبعدها للعروبة وبصداقته المتينة مع اميل اده وكتلته^(١١).

بدأ الرئيس أيوب ثابت يترجم عقيدته إلى أفعال متطرفة ضد المسلمين وضد وحدة اللبنانيين، ففي ١٧/٦/١٩٤٣ أصدر مرسومين تشريعيين يحمل الأول رقم (٤٩) حدد فيه زيادة عدد النواب إلى (٥٤) نائباً منهم (٣٢) مقعداً للمسيحيين و (٢٢) للمسلمين. وقد توزعوا على النحو التالي : ١٨ للموارنة، ٦ للروم الأرثوذكس، ٣ للروم الكاثوليك، ٣ للأرمن الأرثوذكس، ٢ للأقليات المسيحية، ١٠ للسنة، ٩ للشيعية، ٣ للدروز^(١٢). وكان ذلك بايحاء من (جان هالو) (أصبح مندوباً عاماً منذ ٩/٦/١٩٤٣) الذي مهد لتنفيذ خطته بتعيين أيوب ثابت رئيساً للدولة لكي يعطل سير الحركة الوطنية. فقد كان هالو يتصرف في المشرق وكأنه في إحدى المستعمرات الإفريقية التي لم تتطور بعد. وقد استخدم النعرة الطائفية أسوأ استخدام. فقد كان هالو سفيراً لحكومة فيشي لدى تركيا، فهو إذن من اليمين المتطرف. وبعد أن أعلن خروجه عن الولاء للماريشال بيتان كوفىء بتعيينه وكيلاً للمندوب السامي الفرنسي ثم خليفة له فيما بعد، وكلف بالإشراف على الانتخابات، ولم يكن على إدراك صحيح بالتغيرات التي طرأت على المشرق العربي مثل سلفه الجنرال كاترو. فقد فكر الأخير في أن تتبع فرنسا أسلوباً جديداً يناسب العصر. وبدل أن تقف على طرفي نقيض مع بريطانيا إزاء الحركة الوطنية تحاول أن تسابقها على اكتساب ود العرب وذلك بتأييد حركة الوحدة العربية على أن تكون دمشق هي محور هذه الحركة وليست القاهرة أو بغداد^(١٣).

لقد كانت زيادة عدد النواب المسيحيين إغراء للبطريرك ولجميع الموارنة والمسيحيين للتمسك بها وبالفرنسيين الذين سيدعمونها.

وقد جاء في البند الرابع من المرسوم رقم (٤٩) ضرورة إدراج المهاجرين في السجلات الرسمية ونص على مايلي : " يتألف عدد الأهالي من الوطنيين

المقيدين في سجلات الأحوال الشخصية بتاريخ ١٢/٣١ والذين هم غير مقيدين في هذه السجلات وأصلهم من لبنان ومحل إقامتهم في الخارج وقد اختاروا الجنسية اللبنانية". ومعنى ذلك تسجيل أبناء المهجر (D' outre-mer) من المسيحيين لاسيما الموارنة. ومن المعروف أن المسلمين عارضوا هذا الاتجاه بتسجيل المغتربين لبنانيين، وذلك منذ عهد الرئيس اميل اده وحكومته التي كان يرأسها حينذاك خير الدين الأحذب^(١٤). وإن تسجيل المهاجرين من المسيحيين لاسيما الموارنة سيؤدي إلى اختلال توزيع المقاعد بين الطوائف.

أما المرسوم الثاني رقم (٥٠) فيتعلق بتوزيع زيادة عدد النواب على المناطق الانتخابية.

وقد أثار المرسومان الطوائف الإسلامية وأحدثا احتجاجاً صارخاً لأن من أهدافهما صبغ لبنان بصبغة محلية طائفية. ومما قاله رئيس (الكتلة الإسلامية) معلقاً على المرسومين: "كان لهذين المرسومين أثر شديد الخطورة في نفوس الطوائف المحمدية، وهذا الأثر لم ينتج عن زيادة صحيحة أو غير صحيحة في عدد النواب، تكون في جانب طائفة دون أخرى، وإنما كان لما أحس المسلمون من محاولة بعضهم التوصل بهذه الطريقة لضمان الكثرة المطلقة في المجلس النيابي لحماية فكرة عزلة لبنان عن كل ما يحمل اسماً عربياً". وأضاف (بيهم) بأن إصدار المرسومين "كأنهما مجموعة من التدابير التي اتخذت لمجابهة خطر الاتحاد العربي الذي أصبح تحت الدرس والتحقيق". وإن الرئيس أيوب ثابت حاول عن قصد وتصميم بالاتفاق مع أحد الأحزاب السياسية إقرار زيادة محسوسة في عدد نواب لبنان من المسيحيين مستعيناً بـ ١٥٩ ألف مهاجر قطعوا صلاتهم بلبنان وتجنسوا بغير جنسيته كل ذلك في سبيل اتقاء خطر الاتحاد العربي وخوفاً من ازدياد أنصاره ودعائه في المجلس النيابي. ولعل هذا الحرص على إثبات هذا التفوق النسبي في عدد طائفة دون أخرى إنما يقصد منه تأكيد الصبغة التي يريدون صبغ لبنان بها واعتبار بقية الطوائف بمثابة الأقليات"^(١٥).

وأشار السفير البريطاني في بيروت الجنرال ادوارد سبيزر إلى قضية المرسوم ٤٩ ومشكلة تحديد عدد المقاعد النيابية بـ ٣٢ مقعداً للمسيحيين و ٢٢ مقعداً للمسلمين، مبدياً عدم موافقته على هذا المرسوم ومدافعاً عن موقف المسلمين^(١٦).

ونظراً لخطورة الموقف الداخلي نشطت القيادات الإسلامية و "الكتلة الإسلامية" وأرسلت عدة مذكرات إلى المسؤولين في الدول العربية، شرحت فيها أهداف المرسومين، وبينها مذكرة إلى رئيس الحكومة المصرية مصطفى النحاس باشا، كما اجتمع رئيس الكتلة محمد جميل بيهم وأحد أعضائها عبدالرحمن السحمراني بالسكرتير العام للمفوضية الفرنسية شاتينو (Chataigneau) في ١٩/٦/١٩٤٣ وشرحا له الغبن اللاحق بالمسلمين من جراء المرسومين، وطالبا بوقف تنفيذهما. وفي اليوم نفسه ١٩/٦/١٩٤٣ عقد اجتماع في منزل سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد توفيق خالد، ضم القيادات الإسلامية التي تباحثت مع المفوض السامي (جان هلو J.Helleu) حول رفض المسلمين لتنفيذ المرسومين.

وفي ٢١/٦/١٩٤٣ عقد مؤتمر الطوائف الإسلامية برئاسة المفتي في نادي جمعية اتحاد الشبيبة الإسلامية لبحث قضية المرسومين حضره العديد من الشخصيات والقيادات الإسلامية (السنية والشيعية والدرزية) ومما قاله المفتي : " إن اختلال المساواة يثير المشاحنات بين الطوائف التي يتألف منها لبنان ... أما الشيخ عبدالحميد كرامي فقد هدد بالانفصال عن لبنان بقوله : "مامن قوة تحت السماء تستطيع أن تحملنا على البقاء في الكيان اللبناني إلا إذا كان عربياً ومن صميم بلاد العرب ". وقد أكد الجميع على وحدة الموقف الإسلامي. وبعد الانتهاء من إلقاء الكلمات تلا أمينا سر المؤتمر صائب سلام وحسني أبو ظهر مقررات مؤتمر الطوائف الإسلامية بعد أن صوت عليها جميع الحاضرين وهي:

- ١- مطالبة الحكومة اللبنانية بإلغاء المرسومين .
- ٢- إجراء إحصاء عام شامل بإشراف لجنة محايدة موثوق بها.
- ٣- إجراء الانتخابات على أساس الإحصاء الجديد الذي نطلبه، وإلا فعلى أساس القانون القديم الذي يجعل عدد أعضاء المجلس ٤٢ نائباً منتخباً (٢٢ للمسيحيين و ٢٠ للمسلمين).
- ٤- يتمتع المسلمون عموماً في أنحاء الجمهورية اللبنانية عن الاشتراك في الانتخابات إلى أن تتحقق هذه المطالب.
- ٥- تأليف لجنة للعمل سريعاً على كل ما من شأنه تحقيق هذه المطالب وحفظ حقوق الطوائف المحمدية في التمثيل الشعبي العام العادل.

٦- إيلاخ نسخة من هذه المقررات لمقام الحكومة اللبنانية ولقائمة سفير فرنسا الحرة ولحضرات ممثلي بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية والحكومة السعودية ومصر والعراق وسائر ممثلي الدول الحليفة .

وبالفعل فقد وجهت مذكرة من المؤتمر لرئيس الدولة أيوب ثابت في ١٩٤٣/٦/٢٢ تضمنت ضرورة تنفيذ المقررات الصادرة عن المؤتمر الإسلامي وضرورة " ايجاد حكومة حيادية بعيدة عن الحزبية، ذلك أن الحكومة القائمة قد فقدت ثقة جميع المواطنين اللبنانيين تقريباً " (١٧) .

ويشير تقرير بريطاني إلى موقف المسلمين في حال عدم تحقيق مطالبهم، ففي ١٩٤٣/٦/٢٩ أرسل تقرير بريطاني سري من بيروت إلى وزارة الخارجية البريطانية في لندن جاء فيه : " إن أيوب ثابت يحاول تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى لكي يحتفظ بوضعه شبه الديكتاتوري. ويبدو أن هالو كان متضايقاً من دناءة سبل العيش المتبعة ولعدم قدرته على إيقافها، فهو على الأرجح يؤيد سياسة الدكتور ثابت الإرجائية. أما المسلمون المتحدون في الحاضر أكثر من أي وقت مضى حتى العشرين سنة الماضية، فهم يدركون أن من غير المرجح أن يصلهم مايرضاهم عن طريق الشرائع الانتخابية وبالتالي فبعض زعمائهم، وبالأخص رياض الصلح، يحاولون أن يدفعوهم كطائفة، ليس لمقاطعة الانتخابات فحسب بل للمطالبة باستقالة الدكتور ثابت أيضاً، وللإفصاح عن عدم قدرتهم على المساهمة في الدولة اللبنانية في تركيبها الحاضرة معللين ذلك بأنه طالما أن الفرنسيين موجودون ويدعمون مواقف المسيحيين في السيطرة على لبنان، لن تكون لهم حصة عادلة. وتبعاً لذلك فائز عماء المسلمون يفكرون بالتقدم بالمطالبين الآتين :

١- أن يتحد لبنان فدرالياً في دولة واحدة محتفظاً بقدر ما من الحكم الذاتي المحلي وإذا كان هذا غير مقبول من المسيحيين. ٢- فإن المناطق الأربعة التي ضمت إلى لبنان في عام ١٩٢٠ بما فيها طرابلس، تعاد إلى سورية ويوضع لبنان، وقد أعيد إلى حدود ما قبل ١٩١٤، تحت سيطرة دولية وتجعل بيروت مرفأً حراً.

"إن موقف المسلمين هذا هو أيضاً عامل مهم لأنه إذا استمر فيعني أن لبنان سيكتب له الاستمرار في وضعه الحاضر تحت ظروف أقرب إلى حماية فرنسية

منها إلى دولة ذات سيادة، ويبدو لي أن موقفنا بأكمله تجاه مفهوم (لبنان مستقل) يجب أن يعاد بحثه في ضوء هذا العامل.

"وكل المعلومات التي في حوزتي توحى بأن اللبنانيين أنفسهم، ماعدا القليل من المسيحيين المتعصبين غير الواقعيين، ليس لديهم أي حماس للبنان مستقل. ويمكن القول بشكل عام إن المسيحيين ككل يريدون فقط الحماية من المسلمين وليس بينهم خلاف إلا على من ستكون الدولة الحامية هل هي بريطانيا، فرنسا، أو الولايات المتحدة الأمريكية أو تشكيلة من الدول الثلاث. والمسلمون ومع أنهم على العموم يرغبون دوام الحكم الذاتي. فجميعهم يؤيدون اتحاداً سياسياً واقتصادياً مع سورية كمرحلة أولى نحو اتحاد عربي أوسع.

"لبنان الحالي هو في الواقع مخلوق اصطناعي أوجدته السلطة المنتدبة الفرنسية بدون مبررات سياسية واقتصادية، ولايسانده سوى فرنسا التي تأمل بأنها باحتفاظها به تستطيع أن تسيطر على المناطق السورية المجاورة. حتى الآن يمكننا الإجابة على الأسئلة التي تستوضح وجهات نظر حكومة جلالته عن مستقبل لبنان..."^(٨).

وأشار تقرير بريطاني آخر في التاريخ نفسه (١٩٤٣/٦/٢٩) إلى أن الزعامات السنية (رياض الصلح وعبد الحميد كرامي وصائب سلام) قاموا بصفتهم الشخصية يوم ٦/٢٩ بزيارة المفوض البريطاني في بيروت. وذكروا له أنهم وحتى الإعلان عن الترتيبات المتعلقة بإحصاء السكان، لن يستطيعوا أن يحددوا مواقفهم من الانتخابات لأنهم يريدون أن يعرفوا ماهي الوسائل الممكنة لتأمين عدم تزوير الإحصاء. ثم أكدوا أنهم توصلوا مؤخراً إلى نتيجة وهي أن المسلمين لا يأملون بالحصول على حصة عادلة في لبنان، لأن الفرنسيين يريدونه تحت (السيطرة المسيحية)، وقد عرضوا الموقف الإسلامي المشار إليه في التقرير السابق كحل للأزمة (الفدرالية أو الالتحاق بسورية)، كما اتفقوا على الطلب الذي سيؤدي إلى وجود عدد من المسيحيين تحت سيادة المسلمين، كما يترك عدداً أكبر من المسلمين تحت سيادة المسيحيين. لكنهم يصرون أن هذه النواقص ليست شيئاً أمام فوائد جعل أكثرية المسلمين الذين في لبنان في الوقت الراهن داخل سورية. وقد طلبوا المشورة عن الطريقة التي سيقدمون بها مطالبهم وإلى أي حد ستدعمهم حكومة جلالته.

وكان جواب المفوض البريطاني بأنه لا يستطيع أن يعدهم بأخذ أي شيء على عاتقه، فوافقوا على أن بريطانيا قدمت في الماضي الكثير من الوعود لم تنفذ بكاملها^(١٩).

وإزاء هذه التطورات الداخلية عاد الجنرال كاترو من الجزائر إلى بيروت وبدأ في بحث المشكلة مع مختلف القوى السياسية. وفي ١٩٤٣/٧/٤ تلقى رسالة سرية من رئيس وزراء مصر النحاس أوضح فيها موقف مصر من الأزمة الراهنة ومن مسلمي لبنان، فذكر أن تحقيق الاتفاق التام بين العنصرين المسيحي والمسلم في لبنان يؤثر على جميع المسلمين والمسيحيين في الشرق. وأوضح استياءه من الفارق الشاسع في عدد النواب. والذي لم يكن من قبل... واقترح النحاس حلاً وسطاً أو تسوية سياسية لتهدة النفوس ولو على حساب المسلمين، وهو أن يؤخذ بالنسبة التي كانت مقررة عام ١٩٣٩ (٢٢ مقعداً للمسيحيين و ٢٠ مقعداً للمسلمين) أي ٢٩ مقعداً للطوائف المسيحية و ٢٥ مقعداً للطوائف الإسلامية^(٢٠).

وفي ضوء ذلك نشط الجنرال كاترو وزار مفتي الجمهورية في ١٩٤٣/٧/٩ فأبدى المفتي موقفه مجدداً من المرسومين ومدى الإجحاف الذي يصيب المسلمين جراء تنفيذهما. وذكر المفتي أن المسلمين ينشدون العدل. وأشار كاترو إلى محبته للمسلمين وسيعمل على درس المرسومين مع المذكرة التي رفعت إليه.

من ناحية أخرى رفض البطريرك الماروني انطوان عريضة اقتراح النحاس في برقية أرسلها إلى رئيس الدولة أيوب ثابت في ١٩٤٣/٧/١٣ وقال : "إننا نقاوم كل سعي لتعديل قرارات حكومتكم العادلة بشأن الإحصاء وتوزيع المقاعد النيابية ونؤيد حكومتكم في موقفها التاريخي الشريف". وكان معنى هذا الرفض اشتداد الأزمة السياسية التي اتخذت طابعاً طائفياً، مما دعا بعض اللبنانيين للبحث في إمكانية عقد مؤتمر وطني لجميع اللبنانيين، وقام فيليب نقاش ووفد مسيحي بجولة على رؤساء الطوائف المسيحية. ولما اجتمع الوفد بالبطريرك قال نقاش : إن الحالة في بيروت ياصاحب الغبطة أصبحت سيئة للغاية في هذه الأيام. وبعد أن كان سكان بيروت يعيشون منذ عشرات السنين حتى أواخر العهد العثماني في تفاهم وتقارب لافارقاً طائفاً يفرقهم، أصبحوا الآن منقسمين على بعضهم انقساماً يندر بالشروز. فما كان من البطريرك إلا أن أبدى استعداداً للنزول من قصره في الديمان إلى مقره في بركي لترؤس المؤتمر

المقترح. غير أن النائب البطريركي عبدالله الخوري قال للوفد : " إن غبطته لن ينزل بكركي .. لا يكفي أن يقول البطريرك قررت فهو ليس وحده هنا" (٢١).

ولهذا فقد أشار تقرير بريطاني في ١٦/٧/١٩٤٣ إلى أن البطريرك الماروني ومعه الأساقفة واميل اده قد عارضوا " ترك أي من المنافع التي جنتها القوانين الجديدة للمسيحيين". وفي اجتماع الأساقفة برئاسة المطران اغناطيوس مبارك في ١٤/٧/١٩٤٣ عبروا عن تصميمهم على فرض الحل لذاك السبب. وفي حديث خاص بين المطران والممثل البريطاني أظهر المطران بأنه كان يساوم، وكان في الحقيقة مقتنعاً بالحل الذي اقترحه كاترو لأنه ترك منافع مهمة للموارنة وهو يتضمن :

١- إن القانون الانتخابي يجب تعديله ليعطي النسب في المقاعد النيابية كما اقترحها النحاس باشا، (وقد تبين بأن المقاعد الثلاثة التي ستؤخذ من المسيحيين لتعطى للمسلمين ليست هي مقاعد للموارنة بل هي للأرمن والأرثوذكس والأقليات).

٢- يعطى أيوب ثابت الخيار بالبقاء في سدة الرئاسة شرط أن تسحب منه السلطة والمسؤولية.

٣- يعين رئيس حكومة مسلم يتولى السلطة التنفيذية لحين انتهاء الانتخابات.

٤- تؤجل مسألة تمثيل المختربين وكذلك مسألة الإحصاء العام لتبحث في المجلس الجديد.

وجاء في التقرير البريطاني بأن المطران مبارك شعر بأنه مجبر على إظهار التعاون مع المذاهب المسيحية الأخرى غير الراضية عن الحل. وادعى بأنه كان يدافع عن وجهة نظر المسيحيين لكي يكسب ثقة المتطرفين. وليكون في وضع أحسن ليبدل تأثيراً معتدلاً عليهم. وأضاف المطران مبارك بأن الموارنة لا يشتكون أي شيء طالما أن المقاعد الثلاثة ستؤخذ من الأقليات المسيحية وأشار إلى أنه سيكون مستعداً ليرى الأقضية الأربعة ذات الأغلبية الإسلامية تعاد لسورية شرط أن تبقى منطقة جبل لبنان ومدينة بيروت والبقاع الذي يمر به نهر اللباني، وهذا يعطي بالمقارنة دولة مارونية متجانسة قد تصلح كملجأ لجميع الأقليات المضطهدة في الشرق (٢٢).

وفي تقرير بريطاني سري حول أزمة المرسومين من المفوضية في بيروت إلى وزارة الخارجية في ١٧/٧/١٩٤٣ أن نوري السعيد قابل المفتي وعدداً من

الزعماء المسلمين وتحدثوا حول جهود كاترو ومقترحات النحاس وأن الفرنسيين يأملون في استمالة شيعة جبل عامل إلى جانبهم إلا أنهم لن يخرجوا عن الموقف الإسلامي العام^(٢٣).

وبالفعل ونتيجة لتردي الأوضاع السياسية (وللخروج من المأزق) أقال الجنرال (هالو) الرئيس أيوب ثابت وحكومته في ١٩٤٣/٧/٢٠. وفي ٢١ منه أصدر قراراً عين بموجبه النائب الأرثوذكسي البيروتي بترو طراد رئيساً للدولة. كما عين عبدالله بيهم السني في منصب أمين سر الدولة. وعلى الأثر طلب (هالو) من السفير البريطاني سبيرز المشاركة في حل الأزمة المستعصية. وبالفعل قام سبيرز بزيارة البطريرك الماروني ومفتي الجمهورية في ١٩٤٣/٧/٣٠ وتباحث معهما كل على حدة حول ضرورة إنهاء الأزمة المطروحة^(٢٤).

وقد جاء في تقرير بريطاني في ١٩٤٣/٧/٢٩ أن البطريرك بدأ يدافع عن المسيحية أمام ممثل بريطانيا. ومما قاله : " لقد قاتلوا (١١) قرناً وسيموتون وهم يقاتلون إذا لزم الأمر . لا يوجد سوى مسلمين ومسيحيين في الصورة، وقد صمم المسلمون على محو المسيحيين وكل امتياز يمنحونه يشجعهم في أطماعهم"^(٢٥).

في حين أبدت القيادات الإسلامية تجاوباً مع اقتراح (تسوية سياسية) جديدة ترمي إلى جعل عدد النواب المسيحيين ٣٠ نائباً مقابل ٢٥ نائباً للمسلمين. وبالرغم من أن المسلمين سبق لهم أن أيدوا على مضض اقتراح النحاس باشا على أساس ٢٩ نائباً للمسيحيين و ٢٥ نائباً للمسلمين. فإنهم حرصوا على وحدة البلاد. وحرصاً على إنهاء الأزمة، تجاوبوا مع (تسوية سبيرز) على أن تعدل فيما بعد، وعلى أن يجري إحصاء عام لاسيما وأن عدد المسلمين طرأت عليه زيادة كبرى .

وبناء على (تسوية سبيرز) أصدر المفوض السامي هالو في ١٩٤٣/٧/٣١ مرسوماً رقم (F.C.302) حدد فيه عدد النواب ٥٥ نائباً، ٣٠ للمسيحيين و ٢٥ للمسلمين أي كل ٦ نواب مسيحيين يقابلهم ٥ نواب مسلمين. على أن يوزع المجلس النيابي الجديد على النحو التالي : ١٨ مارونيا، ١١ سنياً، ١٠ شيعة، ٦ روم أرثوذكس، ٤ دروز، ٣ روم كاثوليك، ٢ أرمن، وواحد من الأقليات^(٢٦). كما نص المرسوم على ضرورة إجراء إحصاء عام لسكان لبنان في مدة لا تتعدى سنتين من تاريخ هذا المرسوم.

ومن ثم وجه (هـللو) نداء إلى اللبنانيين أشار فيه إلى ضرورة وحدتهم " وأن الحل الذي اعتمدته يتطلب أن تضحي الفئتان الطائفتان اللتان تتجابهان. وبالأسف مقعداً واحداً. إنه لا يعقل ولا يمكن للرأي العام العالمي أن يفهم ذلك، أن يكون مصير لبنان أمام خطورة المصالح العامة معرضاً للخطر بسبب معارضة عنيدة ونظرية ليس إلا ". وأكد أن الحل المتخذ إنما " هو حل ذو صفة مؤقتة ... وعلاوة على ذلك أنه من الواجب أن يجري إحصاء عام لأهالي لبنان في مدة لا تتجاوز سنتين، ويمكن حينئذ وفقاً لنتيجة الإحصاء إجراء انتخابات إضافية لإدخال التعديل اللازم على تأليف المجلس " .

وفي اليوم نفسه (١٩٤٣/٧/٣١) أذاع ادوارد سبيرز الوزير البريطاني المفوض رسالة على اللبنانيين أوضح بها حرص المسلمين على وحدة لبنان والعيش مع المسيحيين، وأشار إلى "أن الحل الذي اعتمده حضرة السفير هـللو يبدو منصفاً للغاية، ومادامت الطائفة الإسلامية قد قبلت أن يكون من العدل وجود أكثرية مسيحية في المجلس النيابي، فإنه يبدو عجيباً، مادامت قد تأكدت تلك الأكثرية، أن تضع الطائفة المسيحية العلاقات الطيبة مع الطائفة الأخرى في خطر. تلك العلاقات الطيبة التي لا بد منها وليس لخير البلاد فحسب بل أيضاً لبقائها، وذلك من أجل قضية مقعد إضافي للأكثرية". ورأى سبيرز أن عدم قبول المسيحيين باقتراح هـللو سيعرضهم لفقدان عطف الدول الديمقراطية عليهم، وأن المسيحيين ليسوا هم وحدهم الذين لهم آمال ومطالب، بل إن للمسلمين أيضاً آمالاً ومطالباً. وبالرغم من آمالهم ومطالبهم فقد ضحوا من أجل وحدة لبنان. ويحلو لي وأنا المسيحي أن أحيي الطريقة التي ضحت بها الطائفة الإسلامية بوجهة نظرها لصالح لبنان الوطن المشترك والبلد الذي يحبه الجميع على السواء...^(٢٧) .

وبالرغم من التضحيات الإسلامية فإن القيادات المارونية لاسيما البطريرك عريضة رفضت ماتم التوصل إليه. وأعلن أنه قبل ذلك مؤقتاً وأن الإجحاف أصاب المسيحيين، وذلك في رده على رسالة بترو طراد في ١/٨/٤٣، بالرغم من أنهم حصلوا على ٣٠ مقعداً مقابل ٢٥ مقعداً للمسلمين، مع أن إحصاء ١٩٣٢ يعين موازنة عدد المسلمين للمسيحيين. وأن زيادة كبرى طرأت على عدد المسلمين ما بين ١٩٣٢-١٩٤٣. ولذلك فقد ازداد الغبن اللاحق بالمسلمين طالما أن اختيار النواب كان تبعاً لعدد كل طائفة. وكان البطريرك قد حرص توفيق لطف الله معاون أمين سر الدولة، على الاستقالة من الوزارة بحجة أن رئيس وزراء مصر تدخل في شؤون لبنان. والأمر اللافت للنظر بأن الرئيس طراد

تبنى وجهة نظر الطائفة المارونية. ففي ١٩٤٣/٨/٣ أصدر بياناً أعلن فيه بأن الطوائف المسيحية قبلت الحل وهو مجحف بعض الإجحاف بحقوق الطوائف المسيحية. ولكنه للبرهان على أنهم أبناء وطن واحد.

ورأت الأوساط الإسلامية أنه كان من المفروض من رئيس الدولة أن يكون فوق الاجتهادات الطائفية. وعلق رئيس الكتلة الإسلامية محمد جميل بيهم على ذلك بقوله : "فرغم ماكان يعتقده الفريقان : فريق أهل الوحدة وفريق أهل العزلة، بأن الحل الأخير مجحف بحقوقه، فقد قبله كل منهما على اعتبار أن الإحصاء المقبل سيكون بمقام الحكم والقول الفصل"^(٢٨).

غير أن الإحصاء الذي وعد به كل من هالو وسبيرز عام ١٩٤٣ لم يجر بعد سنتين أي عام ١٩٤٥، لأن البطريركية المارونية طلبت حينذاك من الشيخ بشارة الخوري بعد أن أصبح رئيساً للجمهورية، عدم الإقدام على إجراء إحصاء للسكان في لبنان، لأن نتيجته ستكون لمصلحة المسلمين. وقد تأكدت البطريركية المارونية ورئاسة الجمهورية من أعداد السكان ونتيجة الإحصاء من مدير إدارة الإحصاء والنفوس فريد حبيب الذي نصح بعدم إجراء الإحصاء. وقد أكد هذه المعلومات أيضاً مدير المعارف حينذاك صبحي حيدر. ومنذ ذلك الحين لم يجر إحصاء للسكان في لبنان، والإحصاء الوحيد المعتمد عليه في لبنان هو إحصاء عام ١٩٣٢.

هذا وبعد انتهاء الأزمة أرسلت (الكتلة الإسلامية) رسالة شكر إلى النحاس باشا، ورد بدوره أن ما قام به، أملتة علاقات الأخوة والمودة القائمة بين البلاد العربية^(٢٩). فإن توسط الحكومات العربية أنهى الأزمة الطائفية التي أثارها الرئيس أيوب ثابت وجعلته يتراجع عن هذه المؤامرة^(٣٠).

وهكذا كان على المسلمين أن ينشطوا على الصعيدين اللبناني والإسلامي لتحسين أنفسهم ولتنظيم أوضاعهم وإحقاق حقوقهم في وطن أرادوه أن يكون لجميع أبنائه، علماً أن التضحيات الإسلامية ستتواصل من أجل وحدة لبنان وسيؤكد ذلك مجدداً عند الحديث عن ولادة الميثاق الوطني^(٣١).

وما يمكن ملاحظته بوضوح من خلال أزمة المرسومين، تمسك الزعماء المسلمين في لبنان بالكيان اللبناني، لأن مناقشات المؤتمر الإسلامي الصادرة عنه تكشف بوضوح ذلك التوجه باستثناء إشارة عبدالحميد كرامي إلى أنه: "مامن قوة تحت السماء تستطيع أن تحملنا على البقاء في الكيان اللبناني إلا إذا كان عربياً

ومن صميم بلاد العرب". فلم يلجأ المؤتمر إلى رفع شعار (الوحدة السورية) ولا إلى التذكير به كما كانوا يفعلون في السابق، بل شددوا على نيل حصة عادلة في عدد المقاعد النيابية تتناسب مع عددهم^(٣٣).

ويذكر الصليبي أن الكتلة الدستورية بزعامة الخوري وجدت في المخرج السياسي الذي صاغه كاظم الصلح وتقي الدين الصلح والقاضي باعتبار لبنان دولة مستقلة ذات شخصية مميزة في المجموعة العربية له كيانه المستقل، وبأن الشعب اللبناني جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، أساساً عملياً للتفاهم الوطني بين جميع الفئات في البلاد^(٣٤).

٢- إجراء الانتخابات اللبنانية

ومدلول تشكيل حكومة الصلح

بعد تسوية أزمة المرسومين ٤٩ و ٥٠ صدر في ١٥/٨/١٩٤٣ مرسوم اشتراعي دعيت بموجبه الهيئات الانتخابية إلى الاقتراع في ٨/٢٩ للدورة الأولى وفي ٩/٥ للدورة الثانية، على أن يلتئم المجلس النيابي في ١٩٤٣/٩/٢١ لانتخاب رئيسه ومكتبه ورئيس الجمهورية الجديد^(٣٥).

وكلف المسيو (هيللو) وكيل المندوب السامي العام، وخليفته فيما بعد، بالإشراف على الانتخابات^(٣٦) وكانت الانتخابات معركة، لا بين اتجاهين طائفيين، إنما بين اتجاهين سياسيين أحدهما استقلالي ينادي بإقامة أوثق الصلات مع البلاد العربية (التعاون والاتحاد العربي) وترعّمه بشارة الخوري وعروبيو الأمس كرياض الصلح وعبد الحميد كرامي، والآخر انعزالي يطالب ببقاء الانتداب بزعامة اميل اده^(٣٧).

كما كانت الانتخابات مؤشراً هاماً من مؤشرات الصراع الفرنسي البريطاني في لبنان والمنطقة. فقد بدأت فرنسا بدعم الاتجاه الانعزالي الذي يتمثل بالكتلة الوطنية (اميل اده). بينما دعمت بريطانيا الاتجاه الاستقلالي الذي تمثّل في الكتلة الدستورية بزعامة بشارة الخوري (مساندة لكميل شمعون). فالصراع لم يكن طائفيّاً بقدر ما كان سياسياً، سيما وأن رئيس الكتلتين المتصارعتين هما من أبناء الطائفة المارونية. كما أن الكتلتين تضمان فئات من مختلف الطوائف^(٣٨).

ويلاحظ أن البطريرك الماروني تخوف من نجاح دعوة العروبة فوجه نداء إلى الأساقفة طلب إليهم تلاوة ندائه في الكنائس لانتخاب المرشحين المعادين لفكرة الوحدة العربية، وأن لا يقترح إلا للمرشحين المعروفين بحبهم للبنان^(٣٩).

وعشية تلك الانتخابات بدا واضحاً أنه يتوقف على نجاح أحد الاتجاهين مصير النفوذ الفرنسي أو البريطاني. لذلك شهد لبنان عام ١٩٤٣ أعنف معركة انتخابية في حياته السياسية، "قالمفوضية الفرنسية استخدمت كل إمكانياتها لتؤمن فوز المرشحين الذين تساندتهم، خاصة في دائرة جبل لبنان"^(٤٠)، وراح موظفوها يحاربون مرشحي الكتلة الدستورية ويطلقون ضدهم شتى الاتهامات^(٤١) ومنها العمل على إدخال لبنان في مشاريع الوحدة العربية في محاولة منها لتخويف المسيحيين. في حين راح الانجليز يساندون مادياً وبذكاء المرشحين الذين قبلوا أن يلعبوا لعبتهم^(٤٢).

وتتهم الليدي سبيرز المندوب السامي الفرنسي هيللو ومعاونيه (بوجنر) بتدخلهما شخصياً في سير عمليات الاقتراع: "لقد عبىء رجال الدين الموالون للفرنسيين... ولقد ذهبت الشائعات إلى أن الفرنسيين أنفقوا خمسين مليوناً من الفرنكات على الحملة الانتخابية، فكان طبيعياً أن ينكر الفرنسيون هذه الشائعة وأن يردوا عليها بقصة أخذت تنتشر في القرى وملخصها أن الوزير البريطاني قد شوهد يجوب الجبال على صهوة فرس أبيض يحمل أكياساً من الذهب...". إلى أن تقول: "وكانت النتيجة في جبيل، حيث كان لأميل اده نفوذه، نتيجة مضحكة. فقد كان عدد الناخبين ٣٧٠٠ ناخب وعدد المقترعين ٣٧٠٠ مقترح.. اقتراع كامل بنسبة ١٠٠٪ وقد نال فيه المرشحون الموالون للفرنسيين كثرة مطلقة بلغت ٩٠٪"^(٤٣).

ولم يحرز الدستوريين نجاحاً كبيراً (٧ من ١٧ فقط)، في محافظة جبل لبنان، المستفيدة من أموال المهاجرين والمصطافين والفرنسيين، والتي هي معقل الطائفة المارونية الداعية إلى الارتباط بفرنسا. وفاز الخوري بصعوبة في الدورة الثانية، إلا أن حلفاءهم في المحافظات الأربع الباقية التي عرفت برفضها للانتداب الفرنسي، فازوا فوزاً ساحقاً^(٤٤).

كان يتزعم التيار الانعزالي المسيحي جماعة من المنتفعين من الوجود الفرنسي كالموظفين والتجار المرتبطين مباشرة بالرأسمال الفرنسي، فعملوا على إطالة الانتداب والارتباط بفرنسا، ومنهم من نادى بجعل لبنان محمية فرنسية. إلا

أنه رغم بعض الشعبية التي كانت لهذا التيار في الأوساط المسيحية، لم يستطع الصمود أمام التيار الثاني الذي كان أكثر واقعية حتى بالنسبة لفئات شعبية كثيرة من المسيحيين الذين شعروا بالتضرر من السياسة الفرنسية. خاصة المزارعين منهم، وخاصة بسبب أزمة ١٩٢٩ الاقتصادية. وكان للحرب العالمية الثانية أثرها الكبير، فقلت شعبية أصدقاء فرنسا بين المسيحيين محملة إياهم مسؤولية العجز في تدارك التدهور الاقتصادي، فانحازت قطاعات كبيرة من المسيحيين إلى الكتلة الدستورية التي كان برنامجها إعادة العمل بدستور ١٩٣٢ المعلق ثم أضيف عليه المطالبة بإنهاء الانتداب وعقد اتفاقات التعاون مع سورية والدول العربية الأخرى. فأحرزت انتصاراً ساحقاً في الانتخابات النيابية رغم تدخل الفرنسيين وألأعيابهم^(٤٤).

وأسفرت الانتخابات النيابية السياسية عن نجاح (المعادين لفرنسا) في المناطق الإسلامية المضمومة إلى جبل لبنان، مع استمرار أقلية نيابية موالية للفرنسيين^(٤٥) وهذه النتيجة كانت تعني تبديلاً جوهرياً في تاريخ لبنان الحديث، فلأول مرة في تاريخ الانتداب يصل إلى البرلمان اللبناني "الوحدويون" الذين كانوا يرفضون كيان لبنان ويطالبون بالوحدة السورية (رياض الصلح وعبد الحميد كرامي وسعدي المنلا....). وقد وجد هؤلاء أنفسهم في جبهة واحدة مع نواب كانوا يعتبرون من أصدقاء فرنسا التقليديين (بشارة الخوري، حميد فرنجية، هنري فرعون...). مما يعني أن صيغة جديدة أصبحت واجبة التحقيق للإطلاع بالمسؤوليات التي تقتضيها المرحلة القادمة^(٤٦).

واستمر الصراع الداخلي والخارجي بجوانبه المحلية والعربية والدولية في إطار انتخابات رئاسة الجمهورية. فنشطت فرنسا بدعم مرشحها أميل اده. بينما نشطت بريطانيا ومصر والعراق وسورية بدعم بشارة الخوري. غير أن بشارة الخوري يورد بعض معلومات حول هذا الموضوع فيقول: "إن السلطة الفرنسية أصرت على مخلصتي، ولم أجد أي اتصال مباشر بالسلطة البريطانية. وكل ماكنت أعرفه أنها لا تنظر إلى أميل اده بعين الرضا"^(٤٧). أما كمال جنبلاط فإنه يؤكد أنه كان لبريطانيا اليد الطولى في نجاح أعضاء الكتلة الدستورية وإيصالهم إلى المجلس النيابي عام ١٩٤٣، ومن ثم مساعدتهم للوصول إلى الحكم. وأن سبيرز تدخل لدى الدوائر البريطانية والاستخبارات لمناهضة أميل اده^(٤٨).

وفي هذه الأثناء بدأ اميل اده يناور في طرح بعض الأفكار العربية والوحدوية لايهام النواب الوجدويين لاستمالتهم لانتخابه لرئاسة الجمهورية. أما بشارة الخوري فقد اجتمع بالنائبين عبدالحميد كرامي وعادل عسيران فأكد لهما استعداداه للتعاون مع الدول العربية إلى أقصى حد في حال وصوله لمنصب الرئاسة الأولى، غير أنه رفض عرضهما لتوحيد العلمين والجيش اللبناني والسوري وتوحيد التمثيل الخارجي مع سورية. "ورأيت في ذلك تجاوزاً للحدود فرفضته بكل صراحة". فأوضحا له بأن اميل اده قبل عرضهما، فقال الخوري: "وعده كمرشح شيء وتنفيذ الوعد شيء آخر، أما أنا فسأفعل ما أقول"^(٤٩).

واستغلت العصبية الطائفية الدعوة إلى الوحدة العربية لتخويف المسيحيين لتبين أن القومية العربية هي إسلامية، ومتبعة أسلوب الدس الرخيص. فيقول كتيب صدر في الأربعينات بعنوان: "لبنان وطبي مسيحي في الشرق الأدنى" ويعتقد أنه من صنع رجال الدين الموارنة: "لماذا التحدث عن البلاد العربية عندما يتعلق الأمر بأمر لا تشكل فيما بينها أي تجانس من الناحية الاثنية، وليس لها أي شيء مشترك إلا اللغة فيما عدا الإسلام الذي هو الدين الرسمي إلا في لبنان؟ فبالنسبة لأبطال العروبة لا يمكن للوحدة العربية أن تعني إلا الوحدة الإسلامية".

ويستمر هذا الكتيب فيطالب بالعزلة عن المحيط العربي وبتجميع مسيحيي الشرق في وطن خاص فيقول: "إن مبادئ الحكمة التي لها المقام الأول في بناء العالم، تتفق مع مقتضيات العدالة والقانون الطبيعي لتقرر أن الحل الأمثل يجب أن يكون في جمع مسيحيي الشرق في وطن واحد حيث يشكلون كلاً متجانساً من الناحية الأخلاقية والاجتماعية"^{(٤٩) مكرر}.

أما بعض القوى الإسلامية الأخرى ورياض الصلح خاصة، فقد كانوا في هذه الفترة بالذات ضد وصول بشارة الخوري للحكم، على أنهم كانوا أيضاً ضد وصول اميل اده للحكم، مما دعا سورية للتحرك، فاتفق الرئيس السوري شكري القوتلي ورئيس وزرائه سعدالله الجابري (نسيب رياض الصلح) ووزير خارجيته جميل مردم بك، على إرسال وفد خاص إلى بيروت لتسوية الأمور. وكان في مقدمة الوفد لطفي الحفار وعفيف الصلح، فاجتمعا برياض الصلح وعبدالحميد كرامي وسامي الصلح وصائب سلام، وبعد مشاورات مكثفة انتهى الاجتماع بالموافقة على تأييد بشارة الخوري في انتخابات رئاسة الجمهورية^(٥٠).

وفي ١٩٤٣/٩/٢١ عقد المجلس النيابي جلسته الأولى، فانتخب النائب صبري حمادة (شيعي) رئيساً له، وانتهت نتيجة الاقتراع للرئاسة الأولى بانتخاب بشارة الخوري (٥٥/٤٤) في غياب اميل اده عن جلسة الانتخاب والذي أيقن من حرجة موقفه فاقترح حلاً وسطاً بترشيح كميل شمعون. فخاف الفرنسيون من شمعون. واعتبر الجنرال كاترو بأن نجاح بشارة الخوري كان نتيجة للاتفاقات التي تمت بين الزعامات السورية والعربية، وليس نتيجة لاتفاق بشارة الخوري مع الزعماء المسلمين اللبنانيين^(٥١). وإن كان الرأي الآخر يقول : وكان فوز بشارة الخوري بالرئاسة نتيجة التفاهم بين الدستوريين وكبار الزعماء المسلمين .

وبعد أن تبوأ الرئيس بشارة الخوري مهام منصبه ١٩٤٣/٩/٢١، اختار رياض الصلح لتأليف الوزارة الأولى. وأشار بشارة بأنه سبق أن صمم على تولية رئاسة الوزراء رجلاً له مكانته في لبنان ولدى الدول العربية ووهبه الله ذكاء نيراً وإقداماً نادراً، عنيت به رياض الصلح^(٥٢).

وبالفعل فقد كان اختياره لرياض الصلح بسبب ما يتميز به على الأصعدة اللبنانية والإسلامية والعربية، فهو الشخصية السنية التي تؤثر على المسلمين في لبنان لكسب تأييدهم في استقلال لبنان، كما أنه كان معروفاً بأفكاره العربية. ولهذا السبب كان قادراً على كسب التأييد العربي للاستقلال اللبناني^(٥٣).

وكانت سياسة بشارة الخوري منذ البداية تقوم على أن لبنان مهما كان له طابع مسيحي فهو بلد إسلامي أيضاً، وعدد المسلمين فيه يوازي عدد النصارى، وأنه يجب ان يكون للمسلمين حساب كبير، وعلى الزعيم السياسي المسيحي أن يذكر هذه الحقيقة لنفسه وللمسلمين أيضاً حتى يكونوا أصدقاء وأنصاراً له^(٥٤).

ويقول كمال الصليبي : "إن بشارة الخوري وعى أهمية الوجود الإسلامي في لبنان وما يفرضه هذا الوجود من ضرورة التسوية. وبالرغم من أن الخوري لم يكن قومياً عربياً، فإنه لم ير من الحكمة أن يندد بالقومية العربية. بل حاول جهده للوصول معها إلى اتفاق. وكان في وجهة نظره هذه يعكس تفكير ميشال شيحا وغيره من كبار رجال الأعمال المسيحيين في بيروت الذين رأوا في البلاد العربية المجال الطبيعي لنشاطهم الاقتصادي، فأصروا على ضرورة توثيق الصلات معها، مع الإبقاء على تحفظهم تجاه فكرة الوحدة العربية"^{(٥٤) مكرر}

فبشارة الخوري عمل انطلاقاً من هذا الموقع البرجوازي الذي يبغى إيجاد قدم له في البلاد العربية المتخلفة. ولم تكن أصابع الانجليز بعيدة عن هذه

الجماعة بسبب التناقض بين الاستعمار الفرنسي والانكليزي. ولكن مما لا شك فيه أن موقف هذا التيار التوفيقي الذي كان امتداداً للتيار الديمقراطي بين المسيحيين الذي دعا إلى القومية اللبنانية ومحاربة ضم لبنان إلى سورية، كان أكثر واقعية وتقدماً^(٥٤) مكرر.

ولما كان الفرنسيون قد سخطوا لهزيمة أنصارهم فقد سخطوا أيضاً لاختيار الخوري للصلح رئيساً للوزراء لأنه من المعروفين بميولهم العربية^(٥٥). وكانت فرنسا قد عملت طويلاً على إبعاده عن السياسة وعن لبنان وسورية^(٥٦).

وعلى الصعيد الداخلي كان على الشيخ بشارة الخوري أن يتعاون مع شخصية إسلامية تستطيع كبح جماح الشارع الإسلامي المتطلع إلى الوحدة مع سورية، في نفس الوقت الذي تدخل فيه هذه الشخصية الطمأنينة إلى نفوس المسيحيين، فكان رياض الصلح تلك الشخصية التي تتمتع بالمواصفات المطلوبة، فرياض الصلح من عائلة عرفت بمحاربة الأتراك وقد حكم عليه بالإعدام إلا أن الحكم لم ينفذ فيه لصغر سنه (هذه الناحية تقربه من المسيحيين). كما أنه كان ذا ثقافة فرنسية (تلقى علومه لدى اليسوعيين). من جهة ثانية كان رئيساً للحكومة العربية التي تألفت في صيدا بعد رحيل الأتراك (ت ١٩١٨). وفي فترة الانتداب الفرنسي عرف بنزعتة الاستقلالية العربية، وكان عضواً في الكتلة الوطنية السورية. وفي نفس الوقت كانت له صداقات عديدة مع اليسار الفرنسي ومع الزعماء المسيحيين اللبنانيين كالبطريك واميل آده^(٥٧).

إن اختيار الخوري للصلح رئيساً للوزراء أكسب القضية اللبنانية شخصاً كان حتى أمس ينادي بالوحدة العربية دون سواها. وضمت الوزارة خمسة أعضاء آخرين^(٥٨) هم حبيب أبوشهلا وكميل شمعون وسليم تقلا وعادل عسيران ومجيد أرسلان. وتمثل في الوزارة الطوائف الرئيسية الست وهي الموارنة والسنة والشيعية والروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك والدروز^(٥٩). ولأول مرة تشكل وزارة لا رأي للمفوض السامي الفرنسي فيها^(٦٠).

٣- الميثاق الوطني اللبناني والاستقلال عن سورية والعرب :

لم تكن صيغة الميثاق وليدة أحداث خارقة حدثت عام ١٩٤٣ منعزلة عما سبقها من أحداث وتطورات، إنما كانت نتيجة تفاعل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وطائفية منذ ولادة (لبنان الكبير) عام ١٩٢٠. فصيغة ١٩٤٣ هي

نتاج المسيرة التاريخية لتطور الأحداث وتفاعلها منذ نشأة الكيان اللبناني (بقرار من الفرنسيين) .

ولقد شهدت هذه المسيرة الإصرار الفرنسي على تثبيت الكيان اللبناني بحدوده الحاضرة ليشكل منفذاً للمصالح الفرنسية إلى الأسواق العربية، بعد أن تبين أن كيان المتصرفية لا يتلاءم مع طموح تلك المصالح. وترافقت تلك المشيئة الفرنسية مع طموحات البرجوازية اللبنانية المسيحية التي استقرت في بيروت بعد أحداث ١٨٦٠ لتشكل الوسط التجاري لحساب المصالح الأوروبية. هذه البرجوازية المحلية وجدت بدورها في المناطق الملحقة بـلبنان الصغير (المتصرفية) مجالها الحيوي ومنافذ للداخل العربي. ومن هنا كان وعيها لخطورة مشروع لبنان الصغير بعد أن كادت تختنق ضمن شرنقته.

بالمقابل شهدت المناطق الملحقة بالمتصرفية ممانعة عنيدة للانخراط في مشروع لبنان الكبير، (فلقد اتخذ المسلمون موقفاً سلبياً من الدولة التي تأسست عام ١٩٢٠ وقضت على أحلامهم بالوحدة مع سورية، كما أدى إلى حرمانهم من مناصب الدولة وتضاؤل حصتهم فيما بعد نفوذاً ووظائفًا واعتمادات، فضلاً عن اتجاه سلطة الانتداب إلى تعيين العناصر المناصرة لها والمؤيدة لسياساتها ومصالحها في لبنان^(٦١)).

وإذا كان الجبل قد اندمج اقتصادياً بالسوق الرأسمالية العالمية منذ عهد المتصرفية، فقد تميزت المناطق الملحقة به باشتغال قسم من أهاليها بالتجارة إلى الداخل العربي. في حين كان القسم الآخر يمتن الحرف أو يعمل في الزراعة.

إلا أن تغلغل النظام الرأسمالي الغربي أدى إلى تدمير الحرف وقوض الزراعة، وأصبحت بيروت المركز الأساسي للمبادلات التجارية بين أوروبا والأسواق العربية. أما الملحقات فقد سهلت بنيتها الاجتماعية ربطها بالعاصمة بعد أن استطاعت سلطات الانتداب استمالة زعمائها من خلال الوظائف.

لقد ساعدت هذه التطورات على تركيز الكيان اللبناني، إلا أن أبرزها كان اجتذاب البرجوازية الإسلامية والبيروتية السنية تحديداً، على الدخول في دور الوساطة بين السوق الرأسمالية العالمية وبين السوق العربية. وهكذا تعرفت البرجوازية الإسلامية على مصالحها من خلال الكيان الجديد وتخلت عن وحدويتها. في حين كانت البرجوازية السورية هي الأخرى تنهافت على الحكم وتتصرف على ضوء مصالحها ضمن الكيان السوري. من هنا توقفت الكتلة

الوطنية السورية منذ عام ١٩٣٦ (عام المعاهدة مع فرنسا) عن مطالبتها بضم مدن الساحل والأقضية الأربعة، مما أوجد تعاوناً وثيقاً بينها وبين الزعامات اللبنانية كبشارة الخوري المدعوم من البرجوازية اللبنانية التي كانت تجد مصلحتها في التخلص من الاحتكارات الفرنسية.

لقد جاء انخراط المسلمين في الكيان اللبناني على قاعدة المطالبة بإشراكهم في الحكم. فلم يلجأوا عام ١٩٤٣ أثناء أزمة المرسومين إلى الدعوة للوحدة السورية.

هذه التطورات لا يمكن فصلها عن ظروف الحرب العالمية الثانية التي أظهرت بوضوح أن فرنسا قد استنفدت دورها في سورية ولبنان، وأن الأسواق العربية وهي المجال الرئيسي لنشاط البرجوازية اللبنانية، قد أحكمت عليها القبضة البريطانية.

على ضوء هذا المسار التاريخي ذي المنحى الطبقي الطائفي تكونت الثنائية (المارونية السنية) وولدت صيغة الميثاق اللبناني^(٦٢).

وقد قصر "قواد أفرام البستاني" اللبناني تطور الأحداث على البعد الديني بقوله: "لقد أصبح الصراع في لبنان صراعاً سياسياً وحضارياً بين المسيحية والإسلام منذ إلحاق الأقضية الأربعة"^(٦٣). ويعتبره آخرون صراعاً بين القومية العربية والقومية اللبنانية.

وكيف ولد الميثاق الوطني اللبناني بعد إجراء الانتخابات النيابية. قبل جلسة المجلس النيابي المحددة لانتخاب رئيس الجمهورية بيومين، اجتمع بشارة الخوري (زعيم الكتلة الدستورية) مع رياض الصلح في ١٩/٩/١٩٤٣ وعقدت بينهما جلسة هامة تم الاتفاق فيها على الخطوط العريضة لما عرف (بالميثاق الوطني).

فقد أعلن الخوري للصلح بأنه سيعمل لنهضة عربية، وأعلن له الصلح سروره بأن يسمع من فم زعيم مسيحي كبير بأن لبنان يمكن أن يكون دولة عربية. فسأله الخوري: هل تعتقد أن اتفاقنا سيتبناه كل إخواننا المسلمين؟ هل تعتقد أنهم سيقبلون بلبنان كوطن نهائي وليس كمرحلة انتقالية؟ وبعبارة أخرى أنهم لن يتوجهوا بأنظارهم من جديد نحو دمشق كمحطة لأمانهم وأحلامهم، وهل تعتقد أن مبتغاهم لن يكون سورية والعرب؟. فرد عليه الصلح: "إذا كان اتفاقنا صريحاً وشريفاً. وإذا لم يكن هناك من شخص ضحية له، بل إنني سأبذل جهدي

لأقنع زعماء سورية وكل الزعماء العرب للاعتراف باستقلال لبنان وضمّان حدوده الحاضرة. عندها نطوي صفحة قديمة مضنية من تاريخنا، ونلغي معزوفة (الأم الحنون ونغمة الالتحاق بدمشق. إن النغمة التقليدية للارتباط بسورية ستنتهي وسنبداً صفحة جديدة من تاريخنا كما جئت تعرضه علي^(٦٤).

وعليه يمكن تعريف الميثاق الوطني بأنه يتّضمن نقطتين فقط : الأولى وهي أن يتخلّى المسيحيون عن حماية فرنسا وجيشها المحتل. والثانية أن يتخلّى المسلمون عن المطالبة بالوحدة السورية، هذا هو الميثاق دون زيادة أو نقصان^(٦٥). فلقد اعتبر المسلمون الميثاق بمثابة استقلال عن فرنسا، بينما اعتبره المسيحيون انفصال عن سورية والعرب.

وكما يقول بشارة الخوري نفسه : "أما الميثاق الوطني فليس سوى اتفاق العنصرين اللذين يتألف منهما الوطن اللبناني على انصهار نزعاتهما في عقيدة واحدة، استقلال لبنان التام الناجز بدون الالتجاء إلى حماية من الغرب ولا إلى وحدة أو اتحاد مع الشرق". والذي يقرأ مذكرات (الشيخ) بشارة الخوري (حقائق لبنانية) يرى أن الاستقلال لم يكن يعني في النهاية الاستقلال عن فرنسا بل إنه يؤكد أن الميثاق هو ميثاق القومية اللبنانية، الأمة الموحدة، المطلة على القومية العربية^(٦٦).

ويمكن التعرف على مفهوم الميثاق لدى الخوري بالتعرف على بعض مقاطع من خطبه مقتطفة من مؤلفه (حقائق لبنانية). فيقول في إحداها :

"يا صاحب السماحة، هذا الميثاق على حد ما أفصحتم عنه هو عهد بين جميع اللبنانيين على اختلاف طبقاتهم وميولهم. استقلال صحيح وسيادة قومية ومحافظة على دستور البلاد لانتقاص فيها ولاهواة، ومودة خالصة وتعاون وثيق بين الأقطار العربية ولبنان لمصلحة الجميع وعلى قدم المساواة وبروح العدل والانصاف .

" هذا هو العهد الذي قطعته الحكومة على نفسها وارتضاه اللبنانيون ثقة منهم بأنفسهم ومصايرهم، وإيماناً بأن سياسة التفرقة والجفاء كانت ولا تزال أساس كل علة. إن الخطّة التي انتهجناها بالاتفاق التام والتفاهم الصحيح مع الحكومة التي كان يرأسها دولة رياض بك الصلح، إنما رسمناها لأنفسنا دون تردد يوم ألقت الأمة بمقدراتها السياسية بين أيدينا"^{(٦٦) مكرر}

وفي خطبة أخرى يقول :

" لم يعد في لبنان سلبيون ولا إيجابيون ولا مسلمون ولا نصاري، بل أصبح اللبنانيون شخصاً واحداً لبنانياً قومياً استقلالياً عربياً، وسرنا على هذه الخطة تجاه الغرب والشرق. فمع الغرب أردنا استقلالاً صحيحاً، لمعاهدة ولا ارتباط ولا امتيازاً ولا مركزاً ممتازاً، بل نريد صداقة الجميع ومعاهدة مع الجميع على أساس الند للند .

" وكما أردنا الاستقلال تجاه الغرب، فقد أردناه كذلك تجاه الدول العربية الشقيقة، فقلنا لهم بصراحة وإيمان : نريد استقلالاً كاملاً وناجزاً. وقد قدروا هذا الموقف لأنهم أحرار يقدرون الحرية." ^(٦٦) مكرر والملاحظ أن هذين الخطابين موجّهين إلى المسلمين .

فالميثاق تسوية توفيقية مؤقتة بين الاتجاهات الإسلامية الوجودية وبين الاتجاهات المسيحية الانفصالية ^(٦٧) المتوجهة نحو الغرب والوطنية اللبنانية ^(٦٨) . أي أن يتخلى المسلمون عن المطالبة بالوحدة السورية والعربية مقابل تخلي المسيحيين عن الحماية الأجنبية. فهو صيغة خروج من المأزق وهروب من المشكلة لاحتلالها ^(٦٩) . فقد أجل المشاكل العالقة ولم يواجهها مرة واحدة ربما رغبة في تحقيق الاستقلال وإزالة لكل العوائق أمامه. وأمل في أن يكون الزمن قادراً على حل هذه المشاكل. وهو حصيلة تسوية طائفية على إيجاد كيان لبناني تتشارك فيه الطوائف اللبنانية ^(٧٠) (المسلمون والمسيحيون). وقد وضع تحت ضغط عدم إضاعة الفرصة السانحة لإنهاء الانتداب الفرنسي.

وعلى ضوء هذه الصيغة التوفيقية المؤقتة وضعت الخطوط العريضة لتأكيد استقلال لبنان :

أ - لبنان جمهورية مستقلة استقلالاً تاماً وغير مرتبطة بأي دولة. ويجب أن يتخلى المسيحيون عن سعيهم وراء الحماية الأجنبية أو محاولتهم وضع لبنان تحت الإشراف أو النفوذ الأجنبي.

ب - وعلى المسلمين في المقابل أن يتخلوا عن القيام بأية محاولة لإدخال لبنان في أي اتحاد سياسي مع سورية أو في أي شكل من أشكال الاتحاد مع العرب.

ج- لبنان بلد ذو وجه عربي ولغة عربية، إنه جزء من العالم العربي وله طابعه الخاص.

د - لبنان مدعو للمساهمة مع جميع الدول العربية وأن يصبح عضواً في الأسرة العربية شرط أن تعترف الدول العربية رسمياً باستقلاله وشخصيته في حدوده الحاضرة. وعلى لبنان أن لا ينفذ داخل المجموعة العربية إلى أي فريق دون آخر. وأن تكون أعماله على الصعيد الدولي منسجمة مع استقلاله. وأن يرفض الانحياز بأي شكل من الأشكال إلى أية دولة أجنبية ضد مصالح أي من الدول العربية أو ضد مصالحها جميعاً، فقد أصبحت فكرة حياد لبنان كشعار يخدم (لبنان والقضية العربية) ^(٧١)، وهو يعني أن يؤمن اللبنانيون بلبنان اللبناني وطناً نهائياً لهم، أي التخلي عن مطلب الوحدة العربية إلى الأبد.

هـ- توزع جميع الوظائف العامة بالتساوي بين جميع الطوائف المعترف بها. وتبع ذلك أن توزع المناصب الرئيسية الثلاثة وفقاً للعرف التالي : رئاسة الجمهورية لمسيحي ماروني، ورئاسة الوزراء لمسلم سني ورئاسة البرلمان لمسلم شيعي ^(٧٢).

وأصبحت الدول العربية هي الضامنة لدولة الطوائف المتعايشة بدلاً من الاستعمار الغربي. فلقد أرسى الميثاق دولة الطوائف مع الدستور اللبناني ^(٧٣).

وأصبح لبنان بلد الأقليات الدينية حيث تقسم الحكم فيه وتتوارثه الأقليات الأكثر عدداً في البلد. بموجب اتفاق هو أشبه بدستور غير مكتوب يعرف بالميثاق الوطني. وهذه الأقليات تنتسب بمجموعها إلى الديانتين الرئيسيتين المسيحية والإسلام بمختلف فروعهما وانشقاقاتهما المذهبية والفقهية.

وفي لبنان أقليات قومية إلى جانب الأقليات المذهبية التي لها الشأن الأكبر في حياة البلد السياسية. ففي ظل الانتداب الفرنسي تقرر أن الموارد تشكلون ٢٩٪ من مجموع السكان والسنة ٢١٪ والشعية ١٨٪ والروم الأرثوذكس ٩٪ وهلم جرا.

ومنذ ١٩٤٣ ينطلق عدد النواب من قاسم مشترك هو (١١) لأن عضوية المجلس لابد أن تكون بنسبة (٦) مسيحيين مقابل (٥) غير مسيحيين ^(٧٤).

فالميثاق بمفهوم الخوري اتفاق على استقلال لبنان ووحدة شعبه وعدم انعزاله عن الدول العربية. ولم يحدد الميثاق توزيع الرئاسة الثلاث الموارنة والسنة والشيعية. فقد صرح الصلح فيما بعد بأنه تم الاتفاق على إلغاء الطائفية بعد أن تسمح الظروف السياسية. وأن موضوع توزيع الرئاسة الثلاث ليس أمراً نهائياً، بل ستكون الرئاسة الأولى مداورة بين المسيحيين والمسلمين، وليس بالتحديد بين الموارنة والسنة. وصرح أنه قبل التعاون مع الخوري وإعطائه الرئاسة لأنه يريد إعطاء الاطمئنان للمسيحيين، على أن يكون ذلك لفترة تلغى بعدها الطائفية، وللتأكد بأن لبنان سيبقى مستقلاً ولن يلتحق بأي اتجاه عربي^(٧٥).

لقد سار المسلمون في التيار التوفيقي الذي تزعمه بشارة الخوري ورياض الصلح لأنهم رأوا آمالهم في تحقيق الوحدة العربية بعيدة المنال نظراً لزيادة التجزئة في العالم العربي ولبدء البحث في طريق فضفاضة للتعاون العربي أدى إلى الجامعة العربية. فصبوا كل ثقلهم وراء هذا التيار آملين تغيير واقعه في المستقبل. ومما زاد في انحيازهم له أنه وقف في وجه الانتداب معتبراً إياه العقبة الكبرى في وجه الاستقلال، وغير معتبر ظاهرياً أن الوحدة العربية والتضامن العربي يشكلان خطراً على لبنان، كما كان يعتبر الانعزاليون^(٧٦).

ولم يكتب الميثاق في وثيقة خاصة (وقد حظي بموافقة أنصار هذين الزعيمين وتأييدهم)، إنه اتفاق جنتلمان عقد بين شخصيتين كبيرتين لعبا دوراً هاماً في ولادة الجمهورية والاستقلال، الخوري والصلح. فهو عقد شرف بين الفريقين اللبنانيين اللذين يتألف منهما شعب لبنان، الفريق المسيحي والفريق المسلم^(٧٧).

وقد اختلفت الآراء حول مصادر الميثاق، فقد كانت أفكاره قد ظهرت في كتاب (مشكلة الاتصال والانفصال) لكازم الصلح عقب مؤتمر الساحل الوندوي عام ١٩٣٦.

وتكرس الاتفاق الشفهي بين الخوري والصلح في البيان الوزاري أمام مجلس النواب في ٧/١/١٩٤٣، وفي خطب الشيخ بشارة ومذكراته^(٧٨). وقد كادت أن تطفئ السمات الطائفية (مثل مؤتمر بكركي لعام ١٩٤١) على البيان الوزاري الأول الذي جاء في مسودته (لبنان بلد عربي ذو وجه مسيحي). وبعد نقاش طويل تم تعديل هذه العبارة إلى (لبنان بلد مستقل ذو وجه عربي)^(٧٩). .. فقال البيان : "إن لبنان ذو وجه عربي يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب".

فكانت هذه الصيغة انعكاساً، أو الوجه الآخر للسلبيتين اللتين قام عليهما الميثاق الوطني وهما "لا للوحدة العربية ولا للحماية الأجنبية"^(٨٠).

وقد أوضح البيان الوزاري العلاقة مع البلاد العربية علي النحو التالي : " إن لبنان مدعو كغيره من بلدان العالم إلى التعاون الدولي تعاوناً يزداد وثوقاً يوماً فيوماً. والعصر يأبى العزلة التامة للدول صغيرها وكبيرها. ولبنان من أحوج الدول إلى هذا النوع من التعاون، وموقعه ولغة قومه وثقافته وتاريخه وظروفه الاقتصادية تجعله يضع علاقاته بالدول العربية الشقيقة في طليعة اهتمامه، وستقبل الحكومة على إقامة هذه العلاقات على أسس متينة تكفل احترام الدول العربية لاستقلال لبنان وسيادته التامة وسلامة حدوده الحاضرة. فلبنان وطن ذو وجه عربي يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب"^(٨١).

وهكذا نلاحظ أن البيان الوزاري تعمد الغموض حول هوية لبنان الواضحة، فكان فريداً بأن يعتبر وطناً ذو وجه معين. فكانت التسوية غير محددة المعالم ولا هي واضحة ولا هي نهائية. ترضي الفريق المنادي بالعروبة نسبياً ولا تغضب الفريق المعارض لها كلياً.

وقال الصلح في البيان أيضاً : "إن إخواننا في الأقطار العربية لا يريدون للبنان إلا ما يريدونه أبناءه الوطنيون. نحن لا نريده للاستعمار مستقراً، وهم لا يريدونه للاستعمار إليهم ممراً، فنحن وهم إذن نريده وطناً عزيزاً مستقلاً سيداً حراً"^(٨٢).

ويذكر خالد العظم بأنه منذ أن استقل لبنان عام ١٩٤٣، سعى رياض الصلح لعزل لبنان عن سورية. وإن قبول الصلح بمنصب رئاسة الوزارة كان ثمناً لموقفه الانفصالي، مبرراً موقفه أيضاً بإبقاء التوازن النسبي بين المسلمين والمسيحيين بقبوله بلبنان الكبير. وعلى ذلك فقد أصبح الصلح زعيماً لانفصال لبنان عن سورية بعد أن كان في جملة المنادين بوحدة البلاد العربية والعاملين في سبيل تحقيقها"^(٨٣).

ويبرر تقي الدين الصلح موقف رياض الصلح بأنه قبل باستقلال لبنان وعدم ذوبانه ضمن الوحدة السورية أو العربية للحيلولة دون اتجاه المسيحيين نحو الحماية الأجنبية. أما فيما يختص بمنصب رئاسة الجمهورية فإن رياض الصلح قبل أن تكون للموارنة بشكل مؤقت ريثماً يطمنتوا إلى مصيرهم، لأن عدم إعطاء

الاطمئنان للمسيحيين سيؤدي بهم إلى إنشاء دويلة طائفية تكون خنجراً في جنب سورية والعرب^(٨٤).

وأشار سبيرز الوزير البريطاني المفوض في لبنان، حول الميثاق بأن المسلمين لم يعودوا راغبين في الوحدة، غير أنه أمر ليس نهائياً. وأن المسلمين كانوا يرون من قبل، أن يتحد لبنان مع الدول العربية. وكان هناك رأي في بعض الأقطار العربية بأن لبنان يجب أن ينضم إلى سورية لمنع وجود أي جيب مسيحي في الأقطار العربية... لقد رفض المسلمون الوحدة لأنه أصبح لديهم مراكز قوة في لبنان. وقال لهم سبيرز اقبلوا برئاسة ماروني وبعد أن تصبحوا أكثرية بإمكانكم التغيير، فقبلوا بوجهة نظره^(٨٥).

وهناك رأي بأن الميثاق أكد أن (لبنان قومية) موجودة على عكس القومية العربية غير الموجودة، ورأي آخر أن في لبنان "قومية مسيحية لبنانية" وقومية عربية وحضارتين^(٨٦).

وعارض الميثاق فئة من المسيحيين. وقد عبر جورج نقاش عن عدم قابلية صيغة الميثاق لتكون أساساً صالحاً للتعايش بين اللبنانيين ولبناء وطن سليم بقوله: "تفان لا يؤلفان أمة"^(٨٧).

ولم يكن الميثاق الوطني في لبنان عام ١٩٤٣ مجرد تسوية محلية فحسب، ولكن كان له جوانب عربية ودولية لأنه تضمن التفاهم على الاستقلال عن البلاد العربية، وعدم الارتباط معها بوحدة أو معاهدة تتعارض مع الاستقلال. ورفض الوصاية أو الامتيازات الأجنبية^(٨٨). فلقد كان الميثاق بمباركة مصرية أعطاهها رئيس وزراء مصر النحاس باشا^(٨٩). بل كان لمصر وسورية والعراق والمملكة العربية السعودية وبريطانيا دور وأثر في صيغة الميثاق الوطني. فالعراق قدم مشروعاً وحدوياً جديداً نشره باسم (الكتاب الأزرق) في عام ١٩٤٣ اقترح فيه قيام وحدة بين سورية ولبنان وشرقي الأردن وفلسطين والعراق....^(٩٠).

كان الشيخ بشارة الخوري أول المدركين للمتغيرات الدولية والعربية، لذا نراه قد قام قبل الانتخابات في ١٩٤٢/٦/٢ بزيارة إلى القاهرة برفقة جميل مردم بك أحد زعماء الكتلة الوطنية السورية، والذي تلقى الدعوة أيضاً، ليجتمعا هناك بالنحاس باشا رئيس الوزراء المصري، حيث تم اتفاق الثلاثة على الخطوط العريضة للسياسة اللبنانية المقبلة. وقد أبدى الخوري استعداده، في حالة وصوله

إلى رئاسة الجمهورية، للتعاون مع الدول العربية شرط استقلال لبنان ضمن حدوده المعترف بها. ورأى أن ذلك قد يكون عقبة في سبيل إنشاء جامعة الدول العربية.

ومما قاله بشارة الخوري : " إننا نريد التعاون مع الدول العربية إلى أقصى حد على هذا الأساس. ثم استدركت أن عدداً من المسيحيين لا يعتقدون هذا المذهب، وقد يعاكسه لاعتقاده بضرورة حماية أجنبية لبلاده".

وكان يهم النحاس باشا سماع رأي سورية بالموقف والسياسة اللبنانية المستقبلية لأن سورية هي جارة للبنان. فقال جميل مردم : "نحن نثق بكلام الشيخ بشارة، وعندما تطمئن سورية لهذا الاتجاه في السياسة اللبنانية فنحن مستعدون لأن ننزل عن أي مطلب لنا في لبنان، بل أن نوسع أراضي لبنان إذا لزم .

وذكر الخوري في ١٩٤٥ أنه "يستعيد ذكرى أليمة، أنه عندما كنت في مصر راح البعض يخلق الشوائع بأن لبنان سيكون عضواً في وحدة أو اتحاد، وذلك لمجرد كوننا جعلنا من أهدافنا سياسة استقلالية بحتة يصبح بها لبنان سيد شؤونه ومقدراته. ولقد كان جميل مردم بك معنا في مصر حينذاك وكان يصرح أمام النحاس باشا وسواه بأنه لو كان جميع الناس في لبنان يفكرون كما يفكر بشارة الخوري، لعدلنا عن المطالبة بشبر واحد من لبنان ولأعطينا من أراضيها مايريد"^(٩١).

وكان لهذا الاتفاق الثلاثي وللزعماء السوريين بوجه خاص دور كبير في انتخاب بشارة الخوري رئيساً للجمهورية اللبنانية^(٩٢).

ومن الأهمية بمكان القول إن البريطانيين وبعض المسؤولين العرب كانوا يريدون التأكد من سياسة بشارة الخوري في حال مساعدته للوصول إلى سدة الرئاسة الأولى في لبنان. ولهذا دعي هو بالذات إلى مصر وليس سواه في وقت كانت فيه فرنسا تعمل علناً ضد أي تقارب لبناني عربي باستغلالها للمشاعر الطائفية. وتأكد ذلك من خلال برقية أرسلها الجنرال كاترو إلى الجنرال ديغول في ١٩٤٣/٣/٨ موضحاً أن معاهدة فرنسية لن تتحقق إلا باستخدام المشاعر الطائفية التي تربط اللبنانيين المسيحيين بفرنسا. وباستغلال غريزة الدفاع اللبناني حيال مشاريع الابتلاع العربية^(٩٣). وعلى أساس ضمان فرنسا لسلامة دولة لبنان وأن تبقى موالية لفرنسا ومدخل لها مستمر إلى منطقة العالم العربي .

ويتضح الأثر السعودي من خلال محاولة المسلمين في لبنان الذين كانوا حريصين على الوحدة السورية والوحدة العربية، فقد حاولت بعض القوى الإسلامية وفي مقدمتها (الكتلة الإسلامية) إقناع الملك عبدالعزيز آل سعود بضرورة إدخال لبنان في وحدة مع الدول العربية. وقد أرسلت له مذكرة بهذا المعنى. وقد جاء الرد إلى محمد جميل بيهم رئيس الكتلة من القنصل السعودي في سورية ولبنان في ١٤/٣/١٩٤٣. ومما جاء به : ".... ولاشك أن جلالة ملكنا المعظم محب للوحدة العربية كبير الحرص عليها، جمع الله كلمة الإسلام والمسلمين على ما يحبه الله"

وفي منتصف أيار ١٩٤٣ يصل الرد فعلاً إلى (الكتلة الإسلامية) في بيروت، وهو رد يعبر عن موقف السعودية إزاء لبنان ومستقبله السياسي. ومما جاء في رسالة الملك عبدالعزيز : ".... اطلعنا على ما ذكر في كتابكم عن الوحدة العربية، فالوحدة المذكورة هي قائمة ومكونة والله الحمد ولا يوجد بين العرب أي خلاف يحول دون تحقيقها ... ولكن هنا مسألة يجب أن تتضافر الجهود بشأنها وهي اتفاق العرب على مصالحهم الخاصة وأن يجتهدوا ليتمتع كل قطر من الأقطار العربية باستقلاله وحرية ... فتكون سورية مثلاً للسوريين ... وأن نتراجع مع أصدقائنا لمساعدتنا على إتمامه"

ويلاحظ من هذا الرد السعودي التأكيد على وحدة المشاعر العربية فقط والاستقلال لكل قطر وأن يكون لأبنائه. وأنه على المسلمين في لبنان التقليل من اتجاهاتهم الوجدانية والتخفيف من مطالبهم بالالتحاق بالوحدة العربية، وأن عليهم قبل كل شيء ترتيب أوضاعهم الداخلية مع بقية اللبنانيين. وتبين أن الموقف السعودي من الوحدة العربية أصبح موقفاً ثابتاً ليس بالنسبة إلى لبنان فحسب ولكن بالنسبة إلى الموضوع برمته^(٩٤).

ومن الواضح أن سياسة الكتلة الوطنية السورية قد ساهمت مساهمة فعالة في تحجيم التيار المناهض لإعادة الأفضية الأربعة والمدن اللبنانية إلى سورية. وسارت أشواطاً بعيدة في دعم الاستقلاليين اللبنانيين لقاء تبني شعار إزالة الانتداب الفرنسي عن سورية ولبنان. ويعزو منح الصلح إلى هذا التحول السوري، انبثاق الاستقلال والميثاق فيقول : "ولم يكن الميثاق ممكن الوجود لولا أن اعترف زعماء الكتلة الوطنية، رجال الحكومة السورية يومئذ، بحدود لبنان وبكيان لبنان"^(٩٥). فقد كانت سورية مستعدة لتقديم كافة التنازلات للبنان المستقل

شرط إعلان عدائه الصريح لسياسة الانتداب الفرنسي وعدم تمسكه بفكرة إبقاء الجيوش الأجنبية على أراضيه والانفتاح الكامل على العالم العربي^(٩٦).

وفي ١٩٤٣/٩/٢٣ في جلسة المجلس النيابي كان عبد الحميد كرامي (الذي كان من دعاة الوحدة السورية في طرابلس) من أول المرشحين باستقلال لبنان اللبناني المتعاون إلى أقصى حد مع محيطه العربي حيث قال : "إن للبنان استقلالاً معترفاً به ونحن الذين حاربنا لبنان في الماضي لأنه لم يكن عربياً، ونحن الذين طلبنا الوحدة السورية، أتينا اليوم إلى هذه الندوة نعترف باستقلال لبنان وتناضل في سبيل هذا الاستقلال ضد أي كان لأن لبنان أصبح الآن عربياً. نعم لقد اعترفنا باستقلال لبنان ولم يكن ذلك مجاملة لأحد ولا خوفاً من أحد بل عن ثقة باستقلال لبنان"^(٩٧).

كما أن كمال جنبلاط الذي كان محسوباً على لائحة الكتلة الوطنية الداعية إلى الاستقلال المضمون بحماية فرنسية، تحول في جلسة نيابية (١٩٤٣/١٠/١٧) إلى دعم الاستقلال والعمل على إزالة الانتداب الفرنسي عن سورية ولبنان لأن أهل لبنان الكبير اعترفوا به مسلمين ومسيحيين ودروز وشيعة، وحياء بصفته العربية...."^(٩٨).

وكانت القوى الاستقلالية تلقى الدعم الكامل من الدول العربية وبشكل خاص من سورية بسبب التوافق المصيري والمصلحي بين الشعبين اللبناني والسوري والعمل سوياً للتخلص من الاستعمار الفرنسي^(٩٩).

ويمكن القول أن الميثاق الوطني اللبناني كان تهرباً لبنانياً من مشاريع الوحدة العربية كمشروع الملك عبدالله لإقامة سورية (الكبرى) ومشروع العراق لإقامة الهلال الخصيب. ومتهرباً من الوحدة السورية الذي تطالب به سورية. والذي طالب به الحزب القومي السوري في لبنان ذاته، فيقول فيليب حتي : "فكان على لبنان والحالة هذه أن يتصرف تصرفاً دقيقاً إزاء عنصر من سكانه يدور في فلك العروبة ويسعى نحو الاتحاد في النهاية مع جيرانه المسلمين. وعنصر آخر واقع تحت تأثير الغرب ويتخوف من فقدان هويته في وسط عربي إسلامي. ووفق رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة إلى وضع صيغة تعرف بالميثاق الوطني الذي يوجب على اللبنانيين عموماً الإخلاص التام للبنان، والتعاون الودي المخلص مع سائر الدول العربية مع الحفاظ على علاقاته العادية التقليدية مع الغرب. فكان هذا الميثاق في جوهره يقضي بعدم الانضمام إلى أية

جهة كانت دون أن يمنع من اتباع سياسة إيجابية^(١٠٠). وهذا ما يوضحه فؤاد عمون وزير الخارجية اللبناني عن سياسة لبنان الخارجية^(١٠١).

ولذلك يمكن القول أنه لم تنقطع مطالبة أهالي المناطق، التي ضمت إلى لبنان التي كانت متجهة بأكثريتها الساحقة إلى سورية، بالوحدة السورية إلا في عام ١٩٤٣ عندما اتفق اللبنانيون على استقلال بلادهم استقلالاً ناجزاً^(١٠٢). وهذا ما استطاعوا الوصول إليه في حينه على ضوء الظروف المختلفة.

٤ - انتخابات سورية عام ١٩٤٣ وبداية العهد الاستقلالي :

لما عاد الجنرال كاترو من الجزائر، باشر القيام بمفاوضات عديدة أشرك فيها وكيله المسيو (هيللو Helieu). وتذكر مع بعض زعماء الوطنيين الذين كانوا يسمعون أحياناً عبارات المجاملة، بدون أن يطمئن إليها كثيراً. وقد فكر أن يعيد إلى سورية مجلسها وأوضاعها كما كانت سنة ١٩٣٦. وقال في ذلك :

"لم أستطع في سورية أن أتفق مع رئيس الوطنيين هاشم الأتاسي ونجمهم الصاعد شكري القوتلي، على أن الرئيس الأتاسي وافق على تأليف حكومة مشتركة وعلى دعوة المجلس النيابي إلى اجتماع قصير وإجراء انتخابات بعد ذلك. وأن تكون العلائق بيننا في أثناء الحرب وفقاً لشروط معاهدة ١٩٣٦. ولكنه رفض أن يسلمني كتاباً أحتفظ به مكتوماً يوافق فيه على الشروط التي أعلنت بها استقلال سورية ولا حاجة إلى القول أن هذه التحفظات من قبل الوطنيين يراد بها أنهم لا يودون الارتباط بشيء، فأصبح كل اتفاق معهم لا ينطوي على غير المحذورات. وتوليت عنهم مراعاة حسن الصلات بهم. ولعلي قد أخطأت حينئذ في مجاراتي إياهم في التحفظات التي أبدوها. وربما كان ينبغي علي أن أقبل مثلها من قبل ثمانية عشر شهراً. وهذه نقاط لا يمكن مناقشتها، ومع ذلك فإني أعتقد أن الأشخاص الذين يعرفون تطرف الوطنيين الشرقيين وإصرارهم على تحقيق جميع مطالبهم، يرون أنني حينما اتصلت بهاشم الأتاسي ورفاقه في الحزب (الكتلة)، الذين هم أكثر شباباً، كان من العبث السعي لربطهم ببلاد أصابهم الوهن كبلادنا. إن تلك الوطنية لاتوافق على تسوية إلا في حالة الضرورة، وتكن في صدورها الدخائل المنطوية على الشبهات، حتى تنتهز فرص الحوادث، وتتخلى عما وافقت عليه في ظروف غير ملائمة. وقد عرفت ذلك بريطانيا العظمى الظافرة القوية، التي لديها وسائل إقناع وضغط اقتصادي، حينما عجزت أن تحمل العراق على قبول المعاهدة الأخيرة التي عرضتها عليه،

كما أنها لم تستطع أفضل من ذلك في محاولة الوصول إلى تسوية مع مصر^(١٠٣).

وكان كاترو في برقيته إلى الجنرال ديغول في ١٩٤٣/٣/٨ قد أشار إلى المعاهدة المقترحة مع سورية ولبنان، وأنه بالنسبة لسورية (ضرورة تلويح فرنسا للسوريين بالأخطار الخارجية، وخاصة الأخطار التركية من الشمال، والصهيونية من الجنوب، حتى تبقى سورية على علاقات ود مستمر مع فرنسا)، وتناسى في هذا الموقف أن فرنسا قد أعطت لواء الاسكندرونة إلى تركيا، ووافقت على إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين.

وفي ١٩٤٣/٣/٢٥ أصدر الجنرال كاترو ثلاثة قرارات : "الأول يقضي بإعادة تطبيق الدستور السوري. والثاني ينظم السلطات. والثالث عين فيه السيد عطا الله الأيوبي رئيساً للدولة والحكومة. (كان قد انتخب رئيساً للمحفل الأعظم الماسوني السوري في أوائل ١٩٣٩).

وأرفق كاترو مع هذه القرارات بياناً ذكر فيه أن مجمل الأحكام التي اتخذها ترمي إلى غاية أساسية وهي حل المعضلة الدستورية بطريقة ديمقراطية لاحتيز فيها. ولأجل تحقيق ذلك فإنه ينبغي أن لا يكون للحكومة التي تشرف على الانتخابات صبغة سياسية. وذكر أنه كان من الممكن إيجاد حلول أخرى، منها العودة إلى الوضع الذي كان سنة ١٩٣٩، ولو أنه طبقت هذه الطريقة لكانت شرعية، وكان بمقتضى الأوضاع الدستورية نفسها إرجاع السلطات السابقة التي كانت تتولى الحكم. غير أن الرئيس الأتاسي رأى عندما استشاره في الأمر، أنه من الواجب تجنب هذا الحل الذي قد لا يعبر عن إرادة الشعب^(١٠٤).

وتشكلت وزارة الأيوبي في ١٩٤٣/٣/٢٥ لإجراء الانتخابات النيابية وإعادة الحياة الدستورية، فاستلم رئاسة الدولة والحكومة، والأمير مصطفى الشهابي للمالية والاقتصاد الوطني والإعاشة، وفيضي الأتاسي للمعارف والعدلية والشؤون الاجتماعية، ونعيم الانطاكي للخارجية والأشغال العامة. ودعت الوزارة الشعب السوري إلى إجراء الانتخابات النيابية فأعلن الوقت المحدد لها^(١٠٥). وتقرر أن يكون عدد نواب المجلس الجديد (١٢٤) نائباً بينهم (١٦) نائباً عن مدينة دمشق. وكان بين الكراسي المخصصة لدمشق كرسي للأقليات غير الممثلة، كما كانت الحال في عام ١٩٣٦، وهو الكرسي الذي انتخب له فارس الخوري. وكان الخوري في الفترة التي سبقت الانتخابات يعمل مع إخوانه في

الحقل السياسي والاقتصادي ويتابع إلقاء محاضراته في معهد الحقوق. وقد قامت بعض الهيئات تعاكس انتخابه، على أن القائمة التي وضعها شكري القوتلي والتي فوضته بوضعها الوفود الكثيرة التي زحفت إلى منزله، هي التي نجحت بكاملها. وكان من أبرز أفرادها فارس الخوري^(١٠٦).

وتمت انتخابات الدرجة الأولى في ١١/٧/١٩٤٣، وتلتها حفلات انتخابية كثيرة في مختلف الأحياء (في دمشق)، كان من أهمها حفلة حي القنوات التي خطب فيها الخوري وأشار إلى خطورة مهمة المجلس القادم بعد أن ألغي الانتداب وأصبح الموقف يحتاج إلى معالجة الأدواء الداخلية والخارجية. كما أنه أشار إلى زعامة القوتلي وإلى تضحياته وإخلاصه وجهاده المتواصل سبعة وعشرين سنة، وإلى محاولة انتحاره في خان الباشا في عهد جمال باشا لكي لا يفشي أسرار المجاهدين العرب.

كما تمت انتخابات الدرجة الثانية في ٢٦/٧/١٩٤٣^(١٠٧). وقد جرت الانتخابات في جو جديد وشعر السوريون أنه قد اقتربت الساعة التاريخية التي تتطلب منهم أن ينظروا إلى المستقبل وحده. فاختاروا نوابهم ليكونوا أمناء على القيام بمهمة عظيمة هي: "إنشاء أوضاع الدولة الجديدة الاستقلالية، وإقامة النظم الحرة الديمقراطية وتوجيه الأمة إلى الغايات الرفيعة التي تقدر المصلحة العامة وتعزز شعور الدولة وحرمة القانون ورقابة النظام وكرامة الإنسان". ولم يقع في البلاد السورية ما يصح أن يسمى معركة انتخابية. وكان اتجاه الجمهور نحو انتخاب الوطنيين بصورة عامة (رجال الكتلة الوطنية التي كان بعض رجالها منتسب إلى الحركة الماسونية)^(١٠٨). وكان ذلك بالرغم من أن تجربة الكتلة السابقة في الحكم لم تكن مقبولة أو فنية. على أن الحكومة التي أعقبتها وطغيان الانتداب جعل الناخب يجدد خياره لها ويعطيها فرصة جديدة.

واجتمع المجلس النيابي الجديد في يوم الثلاثاء ١٧/٨/١٩٤٣ فانتخب فارس الخوري رئيساً له (وهو رئيس محفل نور دمشق الماسوني عام ١٩٣٥). وانتخب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية (الدستورية الثالثة) بإجماع الآراء. (ويعتبر هذا اليوم يوم استقلال سورية).

وفي ١٩/٨/١٩٤٣ كلف سعد الله الجابري بتشكيل الوزارة فكان أعضاؤها: جميل مردم بك للخارجية ولطفي الحفار للداخلية وخالد العظم للمالية ونصوحى البخاري للدفاع الوطني والمعارف، ومظهر رسلان للأشغال العامة

والإعاشة، وعبدالرحمن الكيالي للعدلية، وتوفيق شامية للزراعة والاقتصاد الوطني^(١٠٩).

وكان أكثر أعضاء الحكومة من الكتلة الوطنية التي تفوقت في الانتخابات، وليست الكتلة حزباً دقيق التنظيم، بل هو أشبه بجهة مؤتلفة. وقد برز دور الجيل الجديد في الكتلة الذي يتزعمه شكري القوتلي وحل بذلك محل هاشم الأتاسي في زعامة الكتلة، وصار المرشح الوحيد لرئاسة الجمهورية.

وركز الكتاب اليساريون الفرنسيون على الصفة البرجوازية للكتلة، وفسروا بذلك التقارب بينها وبين بريطانيا. وحقيقة الأمر أنه لم يكن هناك تقارب مدبر، أما الصفة البرجوازية فأمر مسلم به، إلا أن هذه المفاهيم الطبقية لم تكن تؤثر تأثيراً في الحياة السياسية آنذاك، ومن ثم لعبت الكتلة دورها في السير بسورية نحو الاستقلال، وقبل اليساريون الوطنيون هذا الدور كمرحلة^(١١٠).



الفصل الرابع:

الوحدة السورية اللبنانية في معركة الاستقلال ١٩٤٣-١٩٤٦

- ١ - صدام الحكومة اللبنانية مع الفرنسيين في معركة تعديل الدستور
ت ١٩٤٣/٢ .
- ٢ - سياسة فرنسا في سورية ولبنان بعد تحررها من الاحتلال الألماني
١٩٤٤ .
- ٣ - قضية (المصالح المشتركة) السورية اللبنانية حتى الجلاء.
- ٤ - قضية النقد المشترك والانفصال النقدي .
- ٥ - قضية استلام الجيش .
- ٦ - صراع سورية من أجل الاستقلال التام .
- ٧ - اصطدام سورية مع الفرنسيين في أيار ١٩٤٥ وتسليم الجيش .
- ٨ - وحدة سورية ولبنان في طلب الجلاء .
- ٩ - انتساب سورية ولبنان إلى الأمم المتحدة .
- ١٠ - شكوى سورية ولبنان إلى الأمم المتحدة من أجل الجلاء .

١ - صدام الحكومة اللبنانية مع الفرنسيين

في معركة تعديل الدستور

لم يزر رياض الصلح ووزارته المندوبية الفرنسية كما جرت عادة الوزراء، ونبذ هذا التقليد يقيناً منه أنه يسيء إلى السيادة الوطنية. وترك هذا الحادث انطباعاً مزعجاً لدى المندوب السامي الفرنسي.

وكان الفرنسيون هم الذين يحددون البيانات الوزارية، فلما استفسر (هللو) عما يتضمنه البيان أجيب : (تسمعونه في المجلس). وأمام المجلس الملتئم في ٧/١/١٩٤٣ تلا رياض الصلح بيانه الوزاري (أو وثيقة الاستقلال كما دعاه) وبسط فيه مختلف القضايا التي تهم البلاد فأغضب الفرنسيين لما تضمنه من عبارات اعتبرها المندوب ماسة بالانتداب. مثل "فنحن في مطلع عهد يتطلب منا قلب أوضاع تأصلت مع الزمن"، و "لبنان ذو وجه عربي يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب"، و "تعلمون أن في الدستور اللبناني مواداً لا يتفق وجودها وقيام الاستقلال.....". كما تضمن البيان عزمًا على اعتماد اللغة العربية لغة رسمية.

وبعد يومين من إلقاء البيان، تلقى الصلح في ٩/١٠/١٩٤٣ من السفير الفرنسي (اعتبرت الحكومة المندوب سفيراً كغيره). كتاباً يقول : "إن الحكومة اللبنانية تخالف صك الانتداب بإحلالها اللغة العربية محل الفرنسية وتخالف نصوص الدستور اللبناني، وإن صك الانتداب لا يخول لبنان حق تعديل الدستور منفرداً". فأجابت الحكومة بصراحة وجرأة أنها تعتبر الانتداب غير قائم. فلقد زالت من الوجود عصبة الأمم ومعها الانتداب الفرنسي عملياً أثناء الحرب العالمية الثانية.

وبادر الصلح إلى إصدار قرار (١٣/١ ت) بأن جميع المخابرات والمعاملات بين الدوائر الرسمية يجب أن تحرر من الآن فصاعداً باللغة العربية التي هي اللغة الرسمية للبلاد". وتلا هذا القرار تعريب الأوامر العسكرية^(١).

وكانت قد جرت مفاوضات بين الحكومة السورية والحكومة اللبنانية حول استلام المصالح المشتركة من الفرنسيين واستثمارها، وقدمت الحكومتان السورية واللبنانية مذكرة إلى المسيو هيللو الذي خلف الجنرال كاترو، فاستمهلها عشرة أيام ريثما يتسنى له حمل هذه المذكرة إلى الجزائر عاصمة الدولة حينئذ^(٢) للتشاور مع حكومته. وقد طلب هيللو مقابل ذلك معاهدة على أساس معاهدة ١٩٣٦، وأقلقه أن يكون كل من لبنان وسورية قد طلبا منه تحويل المندوبية إلى سفارة^(٣).

ولتحقيق مضمون البيان الوزاري كان لابد من مواجهة مع سلطات الانتداب، وهذا ما تحقق من خلال تعديل الدستور. أما العلاقة مع البلاد العربية فقد تحددت ضمن إطار جامعة الدول العربية.

وأدرك الشيخ بشارة الخوري خطوة المرحلة الجديدة بعد إلقاء البيان الوزاري، وخشي أن تلجأ فرنسا إلى تعميق الانقسام المسيحي الإسلامي لتعطيل مسيرة الاستقلال، لاسيما أنها تعتمد على رصيدها التقليدي في حماية المسيحيين وعلى شخصية اميل اده الفاعلة في الأوساط المارونية. ولذلك "حرص على أن يكون تعاونه والكتائب كاملاً، فكان يشرك بيار الجميل في كثير مما يتخذ من مقررات ويحدد من مواقف"^(٤).

وانطلقت حكومة الصلح تخطو الخطوة الأولى في تثبيت دعائم الاستقلال فقررت تعديل الدستور، إلا أن هيللو تمسك بالانتداب ولم يقف مكتوف اليدين، فقابل رئيس الجمهورية في ٢٢/١٠/١٩٤٣ ولفت نظره إلى المقاطع التي وردت في البيان الوزاري وحذره من اتخاذ أي موقف يتناقض مع شرعية الانتداب.

إلا أن الحكومة اللبنانية لم تأبه للتهديد معتمدة على التأييد البريطاني والعربي وعلى الدعم الشعبي لاسيما وأنها تمارس حقاً من حقوق السيادة.

وذهب هيللو إلى الجزائر للتشاور مع حكومته.... وفي ٥/١١/١٩٤٣ جاء الجواب بصورة غير مباشرة على طلبات الحكومة السورية واللبنانية حول المصالح المشتركة وحول تعديل الدستور اللبناني، فإذا هو بيان صادر عن لجنة التحرير الفرنسية أذاعته المندوبية الفرنسية العامة في بيروت وقد جاء فيه: "إن السلطات الفرنسية لا يمكنها الاعتراف بصحة أي تعديل يجري بدون موافقتها، تقيداً منها بالموجبات الدولية التي تعهدت بها فرنسا أمام عصبة الأمم". ومن المسلم به آنذاك أن عصبة الأمم لم يعد لها وجود عملياً^(٥).

وغضباً من طريقة نشر البيان الذي أذاعته لجنة التحرير الفرنسية انتفض رئيس الوزارة للرد على هذه الإهانة، ودعا رئيس الجمهورية لعقد مجلس الوزراء وأحال مشروع تعديل بعض بنود الدستور إلى المجلس النيابي، وأخفقت كل محاولات السلطة الانتدابية لتأخير انعقاد جلسة التعديل. وقبل انعقاد الجلسة بساعات وردت من هيللو الموجود في القاهرة عائداً من الجزائر، رسالة إلى وكيله (إيف شاتينيو Chataigneau) ليبلغها إلى المسؤولين اللبنانيين بضرورة تأخير الجلسة لأنه يحمل مقترحات هامة، فكان جواب الحكومة أن تعديل الدستور مسألة داخلية ولا شأن للمقترحات الهامة التي يحملها هيللو بها^(٦).

وفي وسط جو من الحماس الوطني انعقدت جلسة المجلس النيابي بعد ظهر الاثنين ١٩٤٣/١١/٨ فيما كان آخر وسيط يسلم رياض الصلح رسالة من (شاتينيو). وقرر المجلس تعديل الدستور بإلغائه أو تعديله عشرة مواد. وهي التي تنص على الانتخاب أو تلك التي تحتفظ بصلاحيات وامتيازات للمفوض السامي. وانسحب من الجلسة نواب الكتلة الوطنية^(٧). ويذكر مسعود ضاهر أن النواب الذين كان جلهم من التقليديين ومن غير الراغبين أساساً في تحدي الفرنسيين، اضطروا إلى خوض المعركة الوطنية إلى جانب دعاة الاستقلال وزوال الانتداب الفرنسي^(٨).

وأبرز مانصت عليه المواد المعدلة جعل لبنان دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ وسيادة تامة. ضمن حدود ثابتة واعتبرت العربية "اللغة الوطنية الرسمية"، أما اللغة الفرنسية فتحدد الأحوال التي تستعمل بها بموجب قانون بعد أن كانت رسمية كالعربية فألغيت بذلك الازدواجية. وشددت مواد أخرى على الاستقلال في السياسة الخارجية، وعلى التوازن الطائفي. كما ألغيت كل المواد المتعلقة بالانتداب. وكان ذلك بالإجماع في غياب اميل اده.

وصيغت مادة وحيدة تفرض العلم اللبناني الجديد (الحالي)، بدلاً من العلم الذي رفعه (لابرو) فوق سراي بعدا^(٩). ووقع رئيس الجمهورية على التعديل في نفس اليوم ونشر في الجريدة الرسمية في اليوم التالي.

اعتبر المندوب السامي، الذي وصل إلى بيروت في ١٩٤٣/١١/٩، أن التعديلات الدستورية التي أقرها المجلس تشكل تحدياً لفرنسا فقرر العمل بسرعة. وتحسبت الحكومة اللبنانية لإجراءات انتقامية إلا أنها عادت فاطمأنت عندما أكد هيلو للجنرال سبيرز "بأنه لن يقوم بأي عمل فيه مظهر من مظاهر العنف"^(١٠).

وفي اليوم التالي لوصوله ١٩٤٣/١١/١٠ أصدر قراراً ألغى بموجبه تلك التعديلات كما حل المجلس النيابي وعلق الدستور وعين اميل اده رئيساً للدولة والحكومة. وفي فجر ١٩٤٣/١١/١١ اقتحم الجنود السنغاليون منازل رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وأربعة وزراء واقتادوهم إلى سجن راشيا. ثم اعتقلوا النائب عبد الحميد كرامي^(١١). ثم أذاع هيللو بياناً أعلن فيه قراراته من راديو الشرق.

أخطأ اده الحساب بقبوله المنصب، وأحجم الجميع عنه بمن فيهم أعضاء الكتلة الوطنية، فلجأ إلى تأليف حكومة مديرين، فخذله أكثر من انتقاهم وأذاعوا بياناً برفضهم الاشتراك في الحكم. وبقيت الأمور متأزمة على الصعيد الرسمي، ومتفاعلة على الصعيد الشعبي، فأدرك اده أنه أضحي في عزلة^(١٢).

وكان لعمل هيللو ردود فعل داخلية وخارجية. فقد عقد بعض النواب الذين لم يعتقلوا اجتماعاً وقرروا تغيير العلم الذي هو العلم الفرنسي وعليه أرزة، مما يدل على تبعية لبنان لفرنسا. ولكنهم جعلوا العلم يحمل الأرزة مما يعني أيضاً أن دولة لبنان أساسها جبل لبنان^(١٣).

ويذكر خالد العظم أنه سألوا مرة رياض الصلح لماذا لم يجعل ألوان العلم اللبناني الجديد أربعة (الأبيض والأسود والأخضر والأحمر) كسائر الدول العربية. فأجاب: "هاهو علمنا يحوي الأبيض والأحمر والأخضر". فقلنا: والأسود؟ فقال: "إن السواد موحش ولذلك استبعدناه". ولكن الحقيقة هي أن السيد هنري فرعون كان معارضاً في جعل العلم الجديد بالألوان الأربعة حتى يبعد عنه التشابه مع الأعلام العربية، فخضع له رياض وسائره^(١٤).

وتذكر زاهية قدورة أن اللونان الأحمر والأبيض يرمزان إلى لوني علم الأمير فخر الدين، الأحمر شعار القيسية والأبيض شعار اليمينية^(١٥).

كما صدمت مختلف فئات اللبنانيين بعد الاعتقالات وهتفوا بعودة بشارة ورياض ومزقوا صور ديغول، وسارت المظاهرات فسقط القتلى والجرحى، واتفقت (الكتائب) و (النجادة) على تنظيم إضراب شامل في البلاد. وأعلن منع التجول، وانهقد المؤتمر الوطني وباءت محاولات الفرنسيين لابقاظ الفتنة الطائفية، حيث أشاعوا أن العرب والمسلمين سيبتلعون لبنان المسيحي، وأن هناك

خطراً جدياً على مصير المسيحيين في لبنان^(١٦). واعتبر بعض الوزراء الذين لم يعتقلوا، أنفسهم مقام رئيس الجمهورية والحكومة^(١٧).

وعلى الصعيد الخارجي، كان لهذا الحادث وقع عظيم ليس في العالم العربي وحده بل في الأوساط الدولية ولاسيما الانكليزية والأمريكية، فردد (تشرشل) في مذكراته و (كردل هل): "مالهؤلاء الفرنسيين بينما يستعبدون العدو إذا بهم يحاولون استعباد غيرهم". وطلب تشرشل من ديغول إطلاق سراح المعتقلين وتبديل هالو. وتحرك سبيرز أيضاً ووجه البريطانيون إنذاراً بإطلاق سراح المعتقلين قبل ١٩٤٣/١١/٢٢. كما وجه عميد السلك الدبلوماسي في بيروت (سفير العراق) مذكرة احتجاج شديدة إلى هالو. ولكن برقية فاروق ثم احتجاج النحاس لدى ديغول كان لهما أثر أعمق في نفوس اللبنانيين والعرب عامة.

ثم وصل كاترو إلى بيروت في ١٩٤٣/١١/١٦ موفداً من ديغول في الجزائر بعد أن زوده بتعليمات للتضامن مع المندوب الفرنسي مهما كان خطأه. وقد مر على مصر. وبدأ اتصالاته مع الخوري ثم مع الصلح وحاول التقرب من الخوري على حساب الصلح. ثم اتصل مع البطريرك. وتأكد كاترو أن فرنسا خسرت الكثير من رصيدها بين أصدقائها، فكيف بين معارضيه.

وفي ١٩٤٣/١١/٢١ زار وزير الخارجية السورية الجنرال كاترو وأبلغه تضامن سورية مع لبنان، وطلب أن تعاد الأوضاع إلى ماكانت عليه. ويقول كاترو أن الحكومة السورية خرجت عن تحفظها بعد أن عرفت نبأ الإنذار البريطاني. وفي الواقع إن الحكومة السورية فوجئت بأحداث لبنان فاستمرت على مراقبة الموقف من جميع نواحيه ولم ينقطع اتصالها بالبريطانيين .

واضطر كاترو إلى إطلاق سراح المعتقلين في ١٩٤٣/١١/٢٢. وحل (شاتينيو) محل هالو، وقد كان يقوم بوظيفة سكرتير في المندوبية. وأعلن كاترو الرجوع عن كافة القرارات التي اتخذها هالو، وقدم كاترو اعتراف اللجنة الوطنية في الجزائر بالكيان اللبناني^(١٨).

لقد كان التيار السياسي المنتصر في معركة الاستقلال هو تيار لبنان الطائفي القديم الساعي إلى حكم لبنان بدون حماية أو وصاية أجنبية. التبذل الجديد هو التمسك بلبنان الكبير بحدوده الحاضرة لأن لبنان الصغير ليس قابلاً للحياة، وأن العودة إلى لبنان الطائفي الوحيد الجانب أو الثنائي الوجه باتت

مستحيلة. البديل إذا هو لبنان المتعدد الطوائف لا لبنان الطائفة الواحدة، لبنان على قاعدة وحدة الطوائف بزعامة الطائفتين الأكثر عدداً تبعاً لإحصاء ١٩٣٢ المتحجر، لا لبنان الذي تسيطر فيه طائفة واحدة على باقي الطوائف.

إن هذه المنطلقات السياسية تجد كامل ركانزها في مقررات مؤتمر بركري حين وقف البطريرك خطيباً في حفلة الافتتاح ليقول: " نريد مجلساً منتخباً انتخاباً حراً تتمثل فيه الطوائف والمناطق تمثيلاً عادلاً.. إن هذا الصرح ليس وقفاً على الطائفة المارونية فحسب، بل هو بيت جميع اللبنانيين ووقف للمصلحة اللبنانية لافرق فيها بين طائفة وأخرى.. نريد استقلالاً مبنياً على المساواة بالحقوق تأخذ كل طائفة فيه حقوقها بنسبة أهميتها"^(١٩).

لقد انتقلت السلطة والمصالح من الفرنسيين إلى اللبنانيين على نفس النمط الفرنسي الطائفي، وضمن الحدود التي رسمها الفرنسيون. ورضي المسلمون في عام ١٩٤٣ بحدود لبنان وهو ما كانوا يرفضونه منذ خلق دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠.

واعتبر يوم إطلاق السجناء ١٩٤٣/١١/٢٢ عيداً وطنياً للاستقلال. وهذا الاستقلال ناقص بمفهوم القانون الدولي ولم يكتمل إلا اعتباراً من ١٩٤٦/١٢/٣١ عندما جلت الجيوش الفرنسية، فأصبح لبنان (واقعاً وقانوناً) دولة مستقلة وسيادة^(٢٠).

وما أن حقق لبنان استقلاله السياسي حتى اجتمع برلمانه في كانون الأول ١٩٤٣ ليشكر الدول والمؤسسات والشخصيات التي أيدت لبنان في معركته وشكر الدول العربية للموقف النبيل الذي وقفته حيال لبنان (مصر والعراق وابن سعود وسورية الشقيقة والأمير عبدالله). إن تضامن الشعوب العربية مع شعب لبنان في معركته الاستقلالية كان له أثر واضح في الضغط على المفوضية الفرنسية ومن وراءها. ولكن أثره الأكثر أهمية يكمن في تحديد مسار هذا الكيان السياسي للبنان باتجاه هذه الدول العربية بالذات.

إن معركة استقلال لبنان قد حملت في طياتها تأكيد الشعوب العربية وحكامها على عروبة لبنان شعباً وأرضاً ومصيراً ولكن ميثاق دولة الطوائف المستقلة عام ١٩٤٣ جاء يسلب هذه العروبة وجهها الحقيقي ويبقيها عروبة لفظية رسمية واقتصادية، تلك هي عروبة الميثاق أو العروبة النفعية^(٢١).

ولعل تخوف بعض المسيحيين من اللغة العربية أو بصورة أعم من الهوية العربية، ناجم عن اعتقاد هؤلاء بأن العروبة والإسلام شيء واحد وأن العروبة تعني الإسلام وأن العروبة هي هوية المسلمين، فهل العروبة هي الإسلام؟ أم أن الإسلام أو الدين بصورة عامة هو عنصر من عناصر القومية فقط له ما للعناصر الأخرى من دور في خلق القومية^(٢٢). والتخوف من الإسلام نفسه له أسبابه ومواقفه الخارجية المعروفة.

٢ - سياسة فرنسا في سورية ولبنان بعد تحررها

من الاحتلال الألماني ١٩٤٤ :

لاشك أن الضربة التي تلقتها فرنسا في تشرين الثاني ١٩٤٣ قد أضعفت من قدرتها على المساومة، فاضطرت إلى التخلي عن كثير من الاختصاصات للحكومتين الوطنيتين دون عقد المعاهدة مقدماً. ومن ذلك إدارة شؤون البدو والرقابة على الصحف. وزالت الحجة القائلة : إن المصالح المشتركة بين سورية ولبنان مثل الجمارك، يجب أن تتولاها السلطات الفرنسية منعاً للخلاف، كذلك سلمت إدارة المناطق التي كانت تتمتع بالحكم الذاتي مثل جبل الدروز وبلاد العلويين إلى حكومة دمشق.

وبقي موضوع تسليم الجند الخاص، وهي قوات تتكون من عناصر متطوعة مختلطة كالشركس والأرمن بالإضافة إلى سكان البلاد الأصليين، (من طوائف معينة بشكل خاص)، وكانت تتبع قيادة الجيش الفرنسي وتقوم بأعمال الشرطة، وقدر عددها آنذاك بـ (٢٥) ألفاً. وقد طالبت الحكومة السورية بتسليم الجند الخاص إليها، وبدأت المفاوضات لإلحاقها بالحكومتين السورية واللبنانية منذ نهاية ١٩٤٣ بدون الوصول إلى نتيجة. وكانت سورية حقاً بحاجة ماسة إلى هذه الفرق لتكون نواة جيشها الوطني ولتواجه الأعباء المتزايدة بعد إدماج منطقة العلويين وجبل الدروز، وعلى أقل تقدير فإن الجند الخاص استخدم في قمع الثورة السورية سنة ١٩٢٥ فلا يؤمن تركه بيد الفرنسيين حتى لا يستخدم مرة أخرى في الصراع المرتقب، أو أن يكون أداة للضغط أثناء المفاوضات. وقد سلمت فرنسا في حزيران ١٩٤٤ فصيلة من الجند الخاص إلى الحكومة اللبنانية، ولعلها كانت تقصد إلى إحداث تفرقة جديدة ولكن دون جدوى. أما في سورية فقد احتفظت به حتى وقع الصدام في العام التالي^(٢٣).

ومن المعروف أن الأراضي الفرنسية قد حررت من الاحتلال الألماني خلال عام ١٩٤٤ (إذ أن قوات الحلفاء باشتراك الولايات المتحدة التي دخلت الحرب، قد نزلت في فرنسا في ٦/٦/١٩٤٤) ودخلت الحرب مرحلتها الثالثة وهي مرحلة فوز الحلفاء. واعترفت بحكومة ديغول المؤقتة بدلاً من لجنة التحرير الوطنية. ولاشك أن هذا الوضع الجديد هو الذي جعل الجنرال ديغول يتشدد مرة أخرى إزاء قضية استقلال سورية ولبنان، ولكنه كان مخطئاً في هذا التصور، فقد تحسن موقف القطرين العربيين خلال نفس الفترة من الناحية الدولية إذ اعترف باستقلالهما كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وقد أعلنت الدولتان عند الاعتراف باستقلالهما أنهما ترفضان تفوق نفوذ أية دولة أوروبية في سورية ولبنان، وإن كان دافع كل واحدة منهما مختلفاً.

فالولايات المتحدة اتخذت هذا الموقف لأنها ليست على علاقة طيبة بالحكومة الفرنسية المؤقتة. كذلك تأكد استقلال سورية ولبنان اقتصادياً عن فرنسا، فقد فضل الوطنيون استمرار الارتباط بالاسترليني حتى لا يتعرض النقد السوري للتقلبات التي أصابت الفرنك في هذه الحقبة. وبعد أن قضت فرنسا معظم سني الحرب وهي تعاني من الاحتلال الأجنبي، وبعد أن أصبحت فرنسا محررة منذ أواخر ١٩٤٤ وتتمتع باستقلالها (وسياستها) اتبعت سياسة جديدة تجاه سورية ولبنان.

وتبين ملامح السياسة الفرنسية الجديدة من التصريح الذي أدلى به ديغول في مؤتمر صحفي في ٢٥/١/١٩٤٥ إذ قال : "كانت فرنسا أول دولة اعترفت باستقلال هاتين الدولتين اللتين فيهما مركز ممتاز يجب أن تحافظ عليه. وأن فرنسا مصممة على أن تمنح أصدقاءها السوريين واللبنانيين استقلالاً حقيقياً، ولكن التدخل الأجنبي هو الذي يزيد في تعقيد هذه المسألة"^(٢٤).

أما جورج بيدو وزير الخارجية فهو يميني متطرف، ولذا كان تصريحه إزاء هذا الموضوع أشد صراحة في معارضة الاستقلال التام فقال : "إن فرنسا مسؤولة عن حفظ النظام في سورية وأنها تدافع عن امتيازاتها بالقوة المسلحة التي تحت تصرفها وأرسلت تعليمات بهذا المعنى إلى المقيم العام الفرنسي في المشرق"^(٢٥).

وهكذا يبدو أن فرنسا لم تعد تخشى أخطار مغامرة جديدة كمغامرتها في لبنان سنة ١٩٤٣ فالظروف تغيرت بعد نهاية الحرب. ولم يعد تأثير البريطانيين

والأمريكيين على الفرنسيين كما كان من قبل. فقد أصبحت فرنسا مستقلة بأسطولها ومستقلة بجيشها تتصرف فيهما كما تريد. واعتقدت فرنسا أنها أصبحت قادرة على فرض سياستها بالقوة. وكل ما تستطيع أن تفعله وزارة الخارجية البريطانية هو السعي لتقريب وجهات النظر بين سورية وفرنسا، حتى أنها أصبحت خلافاً للماضي تتجنب توجيه سؤال للحكومة الفرنسية، كي لا تثير شكوكها التي لا تكاد تنقطع عن مطامع بريطانيا في المشرق^(٢٦).

٣- الاستفزازات الفرنسية قبل حوادث ١٩٤٥

في سورية ولبنان :

لقد أرادت فرنسا النكول عن تعهداتها باستقلال سورية ولبنان، وندمت بعد أن سلمت قسماً كبيراً من (المصالح المشتركة) إلى الحكومتين قبل أن تعقد معاهدة تضمن لفرنسا مصالحها. ولم يبق إلا الجيش والأمن تتمسك به لتضع شروطها. وبينما كان وفد سورية في سان فرانسيسكو يعمل في سبيل استقلال سورية وتأييد حقوق الشعوب الضعيفة في الاستقلال، كان الفرنسيون يعملون في البلاد السورية على خلق الاضطرابات في بعض المناطق وجعلوا جنودهم يتحرشون بأبناء الشعب السوري بكل مناسبة لخلق جو من الاضطراب والفوضى تذهب معه معالم الاستقلال. وكانت الحكومة السورية على علم بما تبينه القوات الفرنسية من شر مستطير، وكانت الحوادث الاستفزازية قد تكررت بين قوى الأمن الداخلي السوري والقوى الفرنسية بشكل جعل حالة المدن السورية أشبه شيء بحالة الحرب الداخلية^(٢٧). كل ذلك بهدف إثارة المتاعب للحكومة السورية واللبنانية لتقبلا بعقد معاهدة مع فرنسا تعطيها مركزاً ممتازاً.

ففي شباط ١٩٤٥ ثبت أن الفرنسيين كان لهم ضلع في إثارة الاضطرابات بجبل العلويين مما أدى إلى حدوث توتر شديد بين الشرطة السورية وبين قوات الاحتلال^(٢٨). وخاصة أنه لم يكن بيد الحكومة السورية قوات مسلحة، فكانت مظاهرات الطلاب الصاخبة في مدن سورية تطلب الجيش الوطني. وكانت الحكومتان السورية واللبنانية تعبران عن إصرارهما في الحصول على الجيش الوطني^(٢٩).

وفي لبنان استغل الفرنسيون فوز (يوسف كرم) في الانتخابات النيابية الفرعية عن زغرتا، وهو نائب موال للفرنسيين، فلما حضر إلى المجلس النيابي

في ٢٧/٤/١٩٤٥ مع عدد من أنصاره (بصحبة قوات الاحتلال)، اندس بينهم عملاء للفرنسيين وحاولوا رفع العلم اللبناني القديم أي العلم الفرنسي الذي تتوسطه الأرزة والذي يرمز إلى ارتباط لبنان بفرنسا، وذلك لرفعه على باب المجلس، كما حاولوا اقتحام القاعة التي يتواجد فيها النواب، وحدث صدام بينهم وبين أنصار الاستقلال، فأطلق الجنود الفرنسيون المتمركزون في بناء قريب النار بعد أن قطعت خطوط الهاتف عن مبنى المجلس وسقط قتلى وجرحى. إلا أن الحكومة سيطرت على الوضع، ودخل النائب كرم من دون أنصاره واستنكر ما حدث. كما حدثت استقرايات أخرى في الاحتفالات التي أقيمت بمناسبة الانتصار على ألمانيا. حيث توقفت الحرب فيها في ٨/٥/١٩٤٥^(٣٠).

٤ - مساعي سورية ولبنان من أجل الاستقلال الكامل

١٩٤٤-١٩٤٥ ورفض المعاهدة مع فرنسا :

بعد إنزال القوات الحليفة في فرنسا ٦/٦/١٩٤٤ ويسبب تخوف بريطانيا من انتقال عدوى الاستقلال إلى المناطق التي تخضع لنفوذها في الشرق، حدث تقارب فرنسي بريطاني يضمن مصالح الدولتين في الشرق الأوسط، إذ عقدتا اتفاقاً تقاسمتا فيه مناطق النفوذ^(٣١).

وجرت مفاوضات كثيرة وتبذلت مذكرات عديدة بين الحكومة السورية والحكومة البريطانية حول هذا الاتفاق الذي عقدته بريطانيا مع فرنسا الحرة. وكانت الحكومة السورية تصر بأنها لا تريد أن تعترف لفرنسا بأي مركز استثنائي ولا أن تعقد معها أي عهد. وأبلغ رئيس الجمهورية ذلك بصراحة إلى الوزير البريطاني حينما حمل إليه وإلى الحكومة السورية تبليغاً شفوياً يتعلق بفتح باب المفاوضات. وكان مندوب فرنسا العام قد حمل إلى الحكومة السورية نبأ اجتماع عقده أخيراً المستر ايدن والمسيو مسيغلي حول هذا الموضوع، فكتب رئيس الجمهورية إلى المستر تشرشل كتاباً وصف فيه وضع سورية وتمتعها بالاستقلال الكامل القائم على حكم دستوري ديمقراطي والمعترف به من قبل الولايات المتحدة وروسيا والدول العربية وبريطانيا. واستلمت من فرنسا المصالح المشتركة. فحقوق سورية إذن تناقض المساعي التي ترمي إلى عقد معاهدة مع فرنسا، وأرسل وزير الخارجية السورية رسالة بهذا المعنى إلى المستر ايدن.

وبعد ذلك بعثت وزارة الخارجية البريطانية إلى الوزير المفوض في سورية الجنرال سيرز ببرقية جاء فيها أنه من الأمور الضرورية التي لا مفر منها أن تعقد معاهدة بين الدولة المنتدبة والبلاد التي كانت تحت الانتداب لتوضيح العلائق المستقبلية بين الفريقين بعد الاستقلال التام حسب وعد الاستقلال الذي أعطي لسورية ولبنان في عام ١٩٤١. وأنه ليس هنالك اتفاق سري تشمل أحكامه دول المشرق. وأن بريطانيا لا تحاول فرض أي شكل معين على الحكومة السورية.

وهذه الرسالة البرقية توضح نواحي كثيرة من الأساليب التي كانت تتبعها بريطانيا في محاولاتها للتوفيق بين السوريين والفرنسيين. فلقد بحث سيرز من قبل مع رئيس الجمهورية والوزارة السورية هذه الأمور وأعرب عن حرص حكومته على دوام علاقاتها الحسنة مع فرنسا تلك العلاقات التي تقضي بها ضرورات الحرب المشتركة وتستلزم بأن يتم التفاهم بين فرنسا وسورية بما فيه فائدة مشتركة للجميع^(٣٢).

وكان رئيس الجمهورية لايرح هو وحكومته ببذلان المساعي الدبلوماسية لايضاح وجهة نظر سورية التي تمسكت بها في عدم الاعتراف لفرنسا برجحان سياسي واقتصادي أو ثقافي أو عقد معاهدة معها. وبعث برسائل عديدة إلى الرئيس روزفلت وإلى المارشال ستالين فضلاً عن المستر تشرشل لتأييد ذلك^(٣٣).

وفي أوائل شباط ١٩٤٥ سافر رئيس الجمهورية السورية إلى القاهرة واجتمع بالمستر تشرشل والمستر ايدن وفصل لهما وجهة النظر السورية. وكانت فرنسا تريد أن تتقدم بمقترحات، كما أن سورية تستعد لترى في هذه المقترحات ما يمكن قبوله وما لا يمكن، فتلقى الرئيس التأكيد من رجال الحكومة البريطانية أنه لن يكون هناك إكراه^(٣٤). كما اجتمع القوتلي مع الملك فاروق والملك عبدالعزيز في ١٦/٢/١٩٤٥ قرابة خمس ساعات وكان وجود عبدالعزيز في مصر ولقاءاته سرياً^(٣٥).

ثم ألقى المستر تشرشل بياناً في مجلس العموم في ٢٧/٢/١٩٤٥ ذكر فيه اجتماعه بزعماء العرب فقال : " بذلنا غاية الجهد لتأمين اتجاه ودي نحو فرنسا وتشجيع المفاوضات معها للوصول إلى تسوية مرغوبة ليس في سورية وحدها بل في لبنان أيضاً. وموقف بريطانيا فيما يتعلق بسورية ولبنان بالنظر إلى

علاقتنا مع حلفائنا الفرنسيين، قائم على بيانات ١٩٤١ بشأن استقلال دولتي المشرق، وإن بريطانيا لاتعمل على أن يحل نفوذها محل نفوذ فرنسا فيهما. ونحن مصممون على أن نبذل جهودنا للمحافظة على وضع فرنسا الخاص بسبب ماأسسته في سورية مدة عهد طويل من صلات ثقافية وتاريخية...". وذكر أنه لايسلم بالتعارض بين وجود مركز متفوق وبين الاستقلال. وألمح إلى أن مثل هذه الموضوعات المعقدة يحسن طرحها على مؤتمر الصلح، كما أكد أن بريطانيا لاتستطيع وحدها أن تتحمل مسؤولية المبدأين الأساسيين اللذين وضعهما للقضية وهما (احتفاظ فرنسا بمركز متفوق واستقلال سورية ولبنان، ولفت النظر إلى أن دول الحلفاء الكبرى قد اعترفت باستقلال سورية ولبنان، ولذا توقع أن يتوطد استقلالهما بفعل سلطات الهيئات العالمية^(٣٦) .

وهكذا يتضح أن موقف بريطانيا إزاء استقلال سورية ولبنان قد تبدل وتعددت التصريحات بشأنه. وتحملت بريطانيا وحدها المسؤولية لمجابهة التدخل الفرنسي في أيار ١٩٤٥. وإن كان كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد أبدى تأييده لموقف الوطنيين السوريين.

لقد كان البريطانيون يعللون موقفهم دائماً بالرغبة في المحافظة على الأمن لأن الحرب في الشرق الأقصى لم تنته بعد. كما تظاهروا بمراعاة مبادئ ميثاق الأطلسي الخاصة بحق الشعوب في تقرير المصير. وربما كان ذلك تبريراً للنزاع الخفي الذي ظل قائماً بين بريطانيا وفرنسا في الشرق الأوسط رغم توزيع مناطق النفوذ.

ومع أن الانجليز كانوا ينفون دائماً أنهم يريدون أن يحلوا محل فرنسا في سورية ولبنان، فمن المحتمل أنهم رسموا خططهم على أساس التسلل بواسطة نفوذ غير مباشر وهو إلحاق سورية ولبنان بجامعة عربية يتمتعون لدى أغلبية أعضائها بالنفوذ.

وثمة عامل أثر على توجيه السياسة البريطانية وهو عدم الاطمئنان إلى مستقبل فرنسا السياسي حيث بدأ الشيوعيون يكتسبون نفوذاً فيها ويخشى البريطانيون من وصولهم إلى السلطة^(٣٧). وكان تشرشل يعتقد بنتيجة جهوده أن لابقاء لفرنسا في سورية^(٣٨).

٣ - قضية (المصالح المشتركة) منذ الاستقلال حتى الجلاء :

لقد استمرت منطقتا سورية ولبنان مشمولتين (بالوحدة الاقتصادية الكاملة) في ظل الاحتلال الفرنسي إلى أن انفصلت عراها من قبل الحكومتين إثر تمتع سورية ولبنان باستقلالهما في ١٩٤٣. فقد عقد ممثلو البلدين الاتفاق المسمى باتفاق ١ تشرين الأول ١٩٤٣ الذي أوجد (الوحدة الجمركية) بدلاً من الوحدة الاقتصادية والذي وقعه رياض الصلح وسليم تقلا عن لبنان وسعد الله الجابري وجميل مردم بك عن سورية الذين قضوا على الوحدة الاقتصادية القائمة منذ مئات السنين وحصروا علاقاتهما المشتركة بالشؤون الجمركية فحسب. وأنشأ الاتفاق مجلساً أعلى للمصالح المشتركة أنيط به التشريع الجمركي بموافقة مجلس الوزراء في كلا البلدين. وفصلت سائر المصالح التي كانت موحدة تحت إدارة الفرنسيين، فبدأت كل من الحكومتين تشرع في الأمور الاقتصادية بالاستقلال عن الأخرى.

ويذكر خالد العظم^(٣٩). قصة عقد هذا الاتفاق بقوله : " تتلخص القصة في أن الجانب الفرنسي كان بتمسكه بإدارة المصالح المشتركة السورية اللبنانية، يزعم أن الحكومتين لم تتفقا على كيفية إدارتها، فاضطر هو للقيام بهذا العمل نيابة عنهما. وأول محاولة للاستيلاء على تلك الإدارة قامت بها الحكومتان السورية واللبنانية كانت في عهد الرئيس اللبناني ألفرد نقاش والرئيس السوري تاج الدين الحسني. إذ عقدتا اتفاقاً أحسن من اتفاق أول تشرين الأول ١٩٤٣ وأوثق للعلاقات الاقتصادية بين البلدين. وطلبتا من الجنرال كاترو المندوب العام الفرنسي تسليم الحكومتين إدارة المصالح المشتركة، فغضب الجنرال مما أدى إلى إقصاء الحكومتين واستمرار الإدارة على ماكانت عليه " .

" وبعد أن تألفت حكومتان وطنيتان، (في بيروت اجتمع المجلس النيابي المنتخب في ١٩٤٣/٩/٢١). وفي دمشق (اجتمع المجلس النيابي المنتخب في ١٩٤٣/٨/١٧)، جددت المساعي للاتفاق. فاجتمع المندوبون مرات عديدة ولم يعلنوا عن الغرض الحقيقي من اجتماعهم. وسعى الجابري ومردم لتحقيق الوحدة الاقتصادية، إلا أن رياض الصلح رفض ذلك وأصر على قصر هذه الوحدة على الشؤون الجمركية. فكان هذا الاتفاق الأبر الذي جر على البلاد السورية المضار الكثيرة " .

وقد حدد اتفاق تشرين الأول ١٩٤٣ المصالح المشتركة بأنها كل ما كان يدار من قبل المندوبية الفرنسية وتنقسم إلى قسمين :

القسم الأول: ويشمل مايجب أن تستمر إدارته مشتركة لمدة غير معينة كمصالح الجمارك ومراقبة الشركات ذات الامتياز (وهي التي تشمل منطقة عملها أراضي الدولتين)، ومراقبة إدارة حصر التبغ والتبأك (الريجي).

والقسم الثاني: ويشمل مايجب أن تترك إدارته فوراً لكل من الحكومتين ضمن أراضيها، كمصلحة البارود ومصلحة حماية الملكية الصناعية والتجارية والفنية والأدبية والموسيقية، ومصلحة الأشغال العامة وإدارة البرق والبريد ودار الآثار والدفاع السلبي والأمن العام ومراقبة الشركات ذات الامتياز التي لا تتجاوز منطقة عملها أراضي إحدى الدولتين، وحراسة أموال الأعداء، وكل المصالح الأخرى التي لم تعين في القسم الأول.

وحدد الاتفاق طريقة إدارة المصالح المشتركة في القسم الأول بتشكيل (مجلس أعلى للمصالح المشتركة) من ثلاثة ممثلين لكل دولة ولهم الحق أن يستعينوا بالخبراء والاختصاصيين الذين يرون لزوماً لهم. ويتخذ المجلس مقرراته باتفاق الآراء، ويكون لمجموع ممثلي كل دولة رأي واحد. ويزاول المجلس عمله ستة أشهر في دمشق وستة في بيروت ويرأسه رئيس الممثلين في الجانب في هذه الحالة، ورئاسته بالتناوب، وله صلاحيات محددة بشأن إدارة المصالح المشتركة.

وبالنسبة لمصلحة الجمارك فإن الاتفاق نص على : " إن سورية ولبنان تؤلفان منطقة جمركية واحدة ذات وحدة جمركية تنتقل البضائع ضمنها بحرية تامة وبدون أية ضريبة أو رسم جمركي ". وعلى هذا الأساس يكون للدولتين إدارة جمركية واحدة تمارس عملها على أساس وحدة النظام الجمركي.

وقرر الاتفاق توزيع واردات الجمارك بحسب نفقات المصالح المشتركة، وحدد الاتفاق توزيعاً مؤقتاً لباقي الإيرادات الصافية بنسبة ٤٠٪ لكل من الدولتين والباقي معدة للتوزيع.

وجعل الاتفاق مدته سنتين وأن يسعياً مشتركين لاستلام هذه المصالح من فرنسا، ويجب أن يبرم الاتفاق من الدولتين^(٤٠).

ويتحدث خالد العظم عن موقف رياض الصلح بقوله :^(٤١)

" وجدير بالأسف موقف رياض الصلح السلبي، فهو المناضل في سبيل استقلال سورية الكبرى بما فيها لبنان وشرق الأردن، والمعارض لتفريق لبنان من سورية. غير أن هذا الرجل تنازل عن خطته هذه وأصبح زعيم استقلال لبنان منفرداً عن سورية في سبيل الحصول على تأييد الأكثرية المارونية. وأمسى في كل مناسبة تتعارض فيها مصالح سورية ولبنان يعمل جهده لدى رفاقه الأقدمين متولي الحكم في دمشق، ليؤمن للبنان منافع على حساب سورية. وحتى يعطي بذلك دليلاً مستمراً على دفاعه عن حقوق لبنان .

وكان من جهة ثانية يوهم حكام سورية بأنه إذا زال عن الحكم تولاه من هم أبعد منه عن سورية وأقرب إلى الفرنسيين. لكن الحقيقة هي أن زعيم استقلال لبنان والمجابه الحقيقي للنفوذ الفرنسي كان رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري، فلولا تصلبه ولولا كونه مارونيا، لما استطاع رياض الصلح الوقوف في وجه الانتداب الفرنسي ذلك الموقف الشهير (تشرين الثاني ١٩٤٣) بإلغاء بعض نصوص الدستور اللبناني القاضية بجواز تدخل الفرنسيين في شؤون الحكم في لبنان، ولما استطاع الوقوف في وجه الموالين لفرنسا من الموارنة " .

" وكان رياض الصلح يدعي في جلسات خاصة بأن سياسته الرامية إلى إبقاء الأقضية الأربعة ضمن أراضي الجمهورية اللبنانية كانت مستندة إلى رغبته في إبقاء التوازن النسبي بين المسلمين والمسيحيين في لبنان على ما هو عليه واستبعاد تضال عدد المسلمين في لبنان الصغير، إذا ما ألحقت تلك الأقضية الأربعة التي يقطنها المسلمون بسورية. هذه النظرية صحيحة من حيث الأرقام. ولكنها ككل القضايا يتداخلها عنصر الاحتمال، فهل كان لبنان قادراً على الاحتفاظ باستقلاله لو سلخت عنه الأقضية الأربعة؟. وهل كان هذا البتر يؤدي إلى انصهار لبنان في المجموعة السورية بطبيعة الحال وبمضي السنين؟. أم إلى ارتماؤه في أحضان فرنسا وصيرورته مستعمرة فرنسية؟. إنه ليصعب على المرء أن يحكم حكماً قاطعاً على نتائج الحوادث. فكثيراً ماتؤول الأمور إلى مصائر غير منتظرة وغير معقولة. وعلى أي حال، إذا جاز للمرء أن يقدر بالأرقام حظ كل واحد من هذين الاحتمالين فإنني أقدر أن تسعين بالمائة من الاحتمالات كانت إلى جانب انضمام لبنان الصغير إلى سورية في المستقبل القريب أو البعيد" .

" صحيح أن رياض الصلح لم يكن قادراً في عام ١٩٤٣ على توجيه مصير بلاده نحو الانضمام إلى سورية، فهناك بشارة الخوري الحريص على استقلال

لبنان وعلى كرسیه بنفس الوقت، لكن ألم يكن بمقدرة رياض الصلح، وهو المشهور بحذاقته وأساليبه، أن يجعل لبنان يتدرج في طريق الانضمام رويداً رويداً حتى يصل يوماً من الأيام إلى هذه النتيجة؟ أحسب أن ذلك لم يكن عسيراً عليه. لكن إذا تمت الوحدة السياسية وانضم لبنان إلى سورية، فمن يضمن لرياض الصلح رئاسة الحكومة في الدولة الموحدة؟ ومن يؤمن له فيها ما يتمتع به من نفوذ في لبنان؟ ودمشق بلد لم يستطع الأجنبي بجيشه القوي أن يسيطر عليها وأن يبسط نفوذه فيها. فأنى لرياض الصلح ذلك؟".

" تلك العوامل التي جعلت من رياض الصلح زعيماً لاتصال لبنان عن سورية بعد أن كان في جملة المنادين بوحدة البلاد العربية والعاملين في سبيل تحقيقها. أما القوتلي والجابري ومردم فإني أجد لهم بعض العذر في مساهرة رياض لأنهم كانوا يعرفون رياضاً ويعلمون حق العلم ما هو مجبول عليه من الانتهازية. فهم حسبوا حساباً لإمكان تطور رياض، وكان لابد لهم من التكايف معه في جهودهم لقلع جذور الانتداب الفرنسي. وكانوا يخشون أن يرجع رياض عن قوله المأثور "لأسمح أن يكون لبنان للاستعمار مقراً ولا ممراً". فتثبتت أقدام الانتداب ويمسي الخطر قريباً من سورية. وكان رياض بعقلية التاجر اللبناني، يبيع زملاءه السوريين هذه المؤازرة فيقبض ثمنها منافع مادية لا لنفسه لكن للبنان"^(٤٢).

ولعل ميل لبنان إلى إلغاء الوحدة الاقتصادية والاكتفاء بالوحدة الجمركية، يرجع إلى أن جمهرة الموارد والكاثوليك كانوا راضين بالوحدة الاقتصادية لأن زمامها إدارياً وتشريعياً ومالياً في يد ممثلي الانتداب الفرنسي. فلما بدأ الاستقلال وتقرر الجلاء ولم يعد هناك ضابط مشترك يبعد عنهم مايتوهمونه من خطر الاتحاد الاقتصادي، انقلب الأمر وصاروا ضد هذه الوحدة على طول الخط"^(٤٣).

المهم أنه بعد عقد اتفاق (١٩٤٣/١٠/١) دارت بين الحكومتين السورية واللبنانية أبحاث غير مثمرة مع الجانب الفرنسي لاستلام المصالح المشتركة من الفرنسيين"^(٤٤). وقدمت الحكومتان خلال شهر تشرين الأول إلى المسيو (هيللو) الذي خلف الجنرال كاترو، طلباً للتفاوض حول استلام هذه المصالح، فاستمهلها عشرة أيام ريثما يتسنى له حمل هذه المذكرة إلى الجزائر عاصمة الدولة الفرنسية حينئذ"^(٤٥). ورد الفرنسيون بوضع شرط المطالبة بعقد معاهدة على

أساس مضمون معاهدة ١٩٣٦ مع البلدين تمنح فرنسا بموجبها مركزاً ممتازاً في كل منهما^(٤٦).

وبسبب تعديل الدستور اللبناني (٨/٢/١٩٤٣) وقع الاشتباك بين الوطنيين والفرنسيين. وقد يبدو غريباً أن يقع هذا الاشتباك قبل سورية، وذلك نظراً للصلات التقليدية التي تربط بين فرنسا وبين بعض العناصر في لبنان. ولعل ذلك لأن فرنسا كانت تخطط للاعتماد على لبنان^(٤٧).

وحسب تعبير كاتب لبناني: "فمع تعديل الدستور برهن المسؤولون اللبنانيون عن كفاءة وتصرفوا حسب ذهنية السيادة الوطنية الكاملة وقامت المطالبة بتسليم مقاليد أمور الدولة بدءاً بالمصالح المشتركة"^(٤٨).

ويقول خالد العظم: "وقد استغلت الحكومتان السورية واللبنانية تضعضع مركز الفرنسيين بعد قضية الدستور اللبناني وإعادة الحكومة الشرعية (٢٢/١١/١٩٤٣)، فبدأتا بالمباحثات مع الجنرال كاترو على نحو جديد لاستلام صلاحياته. عند ذلك دُعيت للاشتراك بهذه المداولات الرسمية. وعقد للمرة الأولى اجتماع في القصر الجمهوري بدمشق حضره عن سورية الرئيس القوتلي والجابري (رئيس الوزراء السوري) ومردم (وزير الخارجية) وأنا (وزير المالية). وعن لبنان رياض الصلح (رئيس الوزارة) وسليم تقلا (وزير الخارجية) والأمير جميل شهاب (وزير المالية). وعن الجانب الفرنسي الجنرال كاترو ومسيو شاتينيو.

"وانتهت الأبحاث بعد مذكرة طويلة بتسطير محضر (في دمشق) تعهد الفرنسيون فيه بتسليم المصالح المشتركة فيما بعد، عدا الجيش، على أن يجري ذلك في محاضر خاصة تستلم الحكومتان بموجبها كل مصلحة على حدة. ونشر هذا الاتفاق في ٢٢/١٢/١٩٤٣"^(٤٩). ووقع الاتفاق كاترو ورياض الصلح وسليم تقلا وسعد الله الجابري وجميل مردم وخالد العظم.

"تم الاتفاق في تاريخ هذا اليوم بين الجنرال كاترو مفوض الدولة المكلف بالمهمة، وبين ممثلي الحكومتين السورية واللبنانية على تسليم هاتين الحكومتين الصلاحيات التي تمارسها الآن السلطات الفرنسية باسمهما، وستنتقل بحسب هذا الاتفاق المصالح المشتركة وموظفوها إلى الدولتين السورية واللبنانية مع حق التشريع والإدارة منذ أول كانون الثاني القادم (١/١/١٩٤٤). وستكون الأساليب المتعلقة بانتقال هذه الصلاحيات موضع اتفاقات خاصة".

وقال الجنرال كاترو في مذكراته بعد أن بحث هذا الاتفاق : لقد أصبحت الأزمة منتهية ولكن نهايتها كانت أن تخلينا عن كل ما بقي لنا من سلطات انتدابية، بل إننا اعترفنا ضمناً باستقلال سورية ولبنان^(٥٠).

وبعد اتفاق ١٩٤٣/١٢/٢٢ بين الحكومتين السورية واللبنانية والجانب الفرنسي بدأت عملية استلام المصالح المشتركة. ويقول العظم : " انتدبت للاشتراك عن سورية في الاجتماعات التي تقرر عقدها في بيروت بحضور مندوبي لبنان وفرنسا لإنجاز استلام وتوقيع المحاضر. فعقدنا عدة اجتماعات في القصر الجمهوري ببيروت، تولى فيها الرئيس الخوري وأنا عن سورية، ومسيو اوسترووغ عن فرنسا، وضع صيغة المحاضر. فأثار المندوب الافرنسي قضية المستشارين والموظفين الفرنسيين في تلك الدوائر، فتم الاتفاق على إيقائهم مدة ستة أشهر يسرحون بعدها ويقبضون تعويضاتهم القانونية. فكان أول محضر وضعناه هو المتعلق بالجمارك وذلك في ١٩٤٤/١/٢، فاستلمنا تلك الدوائر بحفلة خاصة .

" وأقر مجلس النواب اللبناني اتفاق ١٩٤٣/١٠/١ مع الكتب التي تبودلت مع رياض الصلح في ١٩٤٤/٢/٣. وأصدرت الحكومة السورية مرسوماً تشريعياً بذلك. ثم صدر مرسوم بتعيين الأعضاء السوريين في المجلس الأعلى للمصالح المشتركة وهم إحسان الشريف ومحسن البرازي وليون مراد. كما عينت الحكومة اللبنانية ممثليها وهم الأمير جميل شهاب وموسى مبارك وباسيل طراد. وبدأ هذا المجلس أعماله متخذاً بيروت مقره نصف السنوي وفقاً للاتفاق السابق.

" ثم استمر استلام الدوائر من الفرنسيين تباعاً، ولم تخل عملية الاستلام من الخلافات، وألحقت كل واحدة منها بالوزارة المختصة ماعدا الجمارك ومراقبة حصر التبغ التي بقيت تحت سلطة المجلس الأعلى للمصالح المشتركة^(٥١).

وكان الفرنسيون لا ينقطعون عن المساومة في أمر تسليم هذه المصالح، عسى توافق سورية على عقد المعاهدة التي أصبحت غاية الغايات عند الفرنسيين ليجدوا بواسطتها وسيلة للبقاء في هذه الأقطار.

ولما تم انتقال صلاحيات المصالح المشتركة من السلطات الفرنسية إلى سورية ولبنان، أصدرتا بياناً مشتركاً في ١٩٤٤/٦/٥ جاء فيه :

" عملاً بالاتفاق المعقود في ١٩٤٣/١٢/٢٢ مع الجنرال كاترو مفوض الدولة المكلف بمهمة، جرت بين ممثلي الحكومة الفرنسية وممثلي الحكومتين السورية واللبنانية، مفاوضات بشأن تسليم إدارة المصالح المشتركة، فتم الاتفاق على وضع إدارة كافة الدوائر التي انتقلت فعلاً إلى الجمهوريتين السورية واللبنانية، تحت سلطتهما وحدهما " .

وبعثت وزارة الخارجية السورية بتاريخ اليوم نفسه مذكرة إلى ممثلي الدول العربية والأجنبية وأرفقتها بقائمة تتضمن الاتفاقات التي عقدت بين الجانبين السوري والفرنسي والتي بموجبها استلمت حكومة سورية عملياً وبصورة نهائية جميع الصلاحيات التي كانت تمارسها باسمها السلطات الفرنسية، وقالت : " تنتهي بهذا الاستلام العملي مرحلة المفاوضات التي بدأت بتوقيع اتفاق ١٩٤٣/١٢/٢٢ بين الجانبين السوري واللبناني من ناحية والفرنسي ممثلاً بشخص الجنرال كاترو من ناحية ثانية. فاستكملت بذلك سورية أسباب استقلالها وأصبحت سيادتها على أراضيها أمراً حقيقياً^(٥٢) .

وحسب قول كاتب لبناني : " أضحي بإمكان مجلسنا النيابي أن يشترع فيما يتعلق بهذه المصالح ليحولها إلى لبنانية صرفة منفصلة عن سورية^(٥٢) .

وانتهى بهذا الاتفاق آخر ماكان يشير إلى الوحدة الاقتصادية الكاملة بين الدولتين بانتهاء السلطة السياسية الواحدة (وهي الفرنسية) التي كانت تديرها وتقوم بدور اتحاد فدرالي بين الدولتين. وبقيت العلاقات فقط في (الوحدة الجمركية) مع إدارة حصر التبغ والتبّاك والتي كان يديرهما المجلس الأعلى للمصالح المشتركة إضافة إلى قضية الجيش .

واستمر المجلس الأعلى للمصالح المشتركة بين سورية ولبنان في إدارة الجمارك (أي الوحدة الجمركية) والمصالح الأخرى حسب اتفاق ١٩٤٣/١٠/١ والذي ينص على مدة سنتين. لذلك تم الاتفاق في بيروت في ١٩٤٥/١/٢٩ بين وزير المالية في البلدين على تجديد الاتفاق وعلى توزيع واردات المصالح المشتركة المالية الصافية بين البلدين بنسبة ٤٤٪ للبنان و ٥٦٪ لسورية بعد أن كانت ٤٠٪ لكل من الدولتين. وفي هذه النسبة يلاحظ تساهل سورية في حصتها والتي يجب أن لا تقل عن ٧٥٪ وكذلك تساهلها في أمور أخرى^(٥٤)

ويلخص مسعود ضاهر موقف البرجوازية اللبنانية بقوله

" كانت الفائدة الاقتصادية قبل الحرب حتى ١٩٣٩ تذهب بمعظمها إلى جيوب الفرنسيين لكن فترة الحرب ستبقي هذه الأموال داخل سورية ولبنان وستتوزعها بورجوازية البلدين، وبدأت الدولة السورية المستقلة تسعى لنيل حصتها من هذه الأرباح. لكن البرجوازية اللبنانية عرفت كيف تتوزع الأدوار بين المعارضة والموالة لارتباط لبنان بمحيطه العربي والتهديد المستمر بالحماية أو الضمانة الأجنبية دون أن تكون هناك قاعدة أساسية لمثل ذلك التهديد. فالبرجوازية اللبنانية كانت تخشى الحدود الجمركية مع سورية لما تعنيه هذه الحدود من تقلص في حجم أرباحها. لكن نهاية الحرب العالمية الثانية حملت معها أيضاً تطوراً هاماً وملحوظاً للبرجوازية السورية نفسها، تلك التي بدأت تفكر جدياً بالاستغناء عن مرفأ بيروت واعتماد مرفأ اللاذقية كبديل له. لذا كانت تصر على نيل حصتها من الأرباح الجمركية. وإن زوال الانتداب وبقاء المصالح المشتركة بين البلدين دفعا الدولة السورية المستقلة إلى المطالبة بالأرباح الجمركية تبعاً لحجم مشاركتها في إنتاج السلع المعدة للتصدير واستهلاك السلع المستوردة. وبدأت أصوات البرجوازية اللبنانية ترتفع منددة بما أسمته (بالتدخل السوري في شؤون لبنان والعمل على خنق اقتصاده). فالنظام اللبناني الذي تربع على كراسي الانتداب باسم الاستقلال كان يرغب في استمرار السياسة الاقتصادية الانتدابية دون تغيير. ويعمل على امتصاص خيرات الشعبين اللبناني والسوري لصالح مجموعة قليلة من التجار اللبنانيين. وكان الصراخ يرتفع بحدة أكثر كلما حاول السوريون تقليص حجم الأرباح اللبنانية والمطالبة بحصتهم. وكانت الأزمات تتكرر بين البلدين حتى أدت إلى الانفصال الجمركي واستقلالية النقد في كل من البلدين. وكان مقدراً لهذه التدابير أن تؤثر سلباً على أرباح التجار اللبنانيين. ولكن ذلك لم يحصل لأسباب أهمها الانقلابات العسكرية في سورية^(٥٥).

ولقد كانت الجرية الاقتصادية وفوائد النظام الاقتصادي في لبنان ناتجة عن الامتيازات الأجنبية لطائفة معينة كان منها الوسطاء التجاريون مع الغرب الذين سيطروا على التجارة والاقتصاد تحت رعاية الفرنسيين^(٥٥).

٤ - قضية النقد والانفصال النقدي :

كانت (الليرة) التي يصدرها (بنك سورية ولبنان) هي وحدة العملة المتداولة في سورية ولبنان ولها ارتباطات مالية مع فرنسا. وكانت الحدود بين البلدين

مفتوحة لنقل البضائع والمواطنين، وأسواق البلدين مفتوحة على بعضها لعرض وتبادل المنتجات المحلية والمستوردة.

وكانت سورية ولبنان قد وعدتا في تصريح بريطاني وفرنسا الحرة بالاستقلال، بأن تدخل في نظام الاسترليني لسنة ١٩٤١. ومع ذلك فقد عقد اتفاق بين الانجليز والفرنسيين وبين سورية ولبنان سنة ١٩٤٤ أصبحت فيه سورية تابعة لما يسمى منطقة الفرنك. وأصبحت الليرة السورية تعادل ٢٢ر٦٥ فرنكاً والليرة الانكليزية ٧٨ر٣ قرشاً سورياً مع ضمانات كل تعديل يطرأ في المستقبل على سعر الفرنك^(٥٦). واستمر الوضع النقدي حتى ١٩٤٦.

وضمنت الحكومة الفرنسية الليرة اللبنانية خوف تدني قيمتها منذ عام ١٩٤٤ بموجب اتفاق دعي (اتفاق كاترو). إلا أن فرنسا نقضت الاتفاق مع لبنان عام ١٩٤٧ واعتبرت نفسها في حل من تعهداتها السابقة. وماهي إلى فترة حتى انهارت قيمة الفرنك الفرنسي^(٥٧).

ووقع الخلاف مع الحكومة الفرنسية بسبب تراجعها في آذار ١٩٤٦ عن تنفيذ الاتفاق المعقود مع الجنرال كاترو بشأن ضمان قيمة النقد السوري عند تنزيل قيمة الفرنك الفرنسي. وعندما عقد اتفاق شتورا بين الجانبين السوري واللبناني في ١٩٤٧/١٢/٢٨ لتجديد الاتفاق حول المصالح المشتركة، فقد تقرر إعطاء التعليمات المشتركة المتفق على صيغتها بين الفريقين إلى الوفدين المفاوضين في باريس بشأن (قضية النقد) والأمور الاقتصادية والمالية المتعلقة مع الجانب الفرنسي. وكانت المفاوضات الثلاثية قد بدأت بين ممثلي سورية ولبنان وفرنسا في باريس في ١٩٤٧/١٠/١ وانتهت بموافقة الممثل اللبناني على المشروع المقدم من الجانب الفرنسي^(٥٨). وحسبما يقول كاتب لبناني : "واضطرب لبنان أن يعقد اتفاقاً جديداً مع فرنسا لضمان قيمة الليرة اللبنانية، وصفت بموجب الاتفاق الحسابات المالية بين لبنان وفرنسا وأصبحنا أسياد نقدنا. بينما أحجمت سورية عن توقيع هذا الاتفاق. وهنا كانت بداية الأزمة التي أدت إلى حلول القطيعة بين لبنان وسورية عام ١٩٥٠^(٥٩). وقد انفرد لبنان من قبل بتوقيع اتفاقية التابلاين.

لقد اتخذت سورية من هذه المفاوضات خطة أقرب إلى استقلال نقدها وتصفية علاقاتها المالية مع فرنسا. وسلكت الحكومة اللبنانية خطة اتفاق أخرى مع الفرنسيين بصورة منفردة^(٦٠).

وعلى إثر اتفاق الحكومة اللبنانية مع الفرنسيين (بداية ١٩٤٨)، أصدرت وزارة المالية اللبنانية بلاغاً حول أسعار القطع الأجنبي، وحددت سعر الفرنك الفرنسي بالنسبة لليرة اللبنانية بـ ٨٣ر٩٧ فرنك لكل ليرة. وأنه منذ يوم الإثنين ١٩٤٨/٢/٢ تجرى عملية استبدال الأوراق النقدية المكتوب عليها بعبارة (سورية) بأوراق نقدية مكتوب عليها عبارة (لبنان). ويكون هذا الاستبدال على أساس ليرة لبنانية لكل ليرة سورية.

وأصدر بنك سورية ولبنان أيضاً بلاغاً بأنه لم يبق في لبنان في نهاية ١٩٤٨/٢/٢ أية قوة إيرانية لغير الليرة اللبنانية^(٦١). وبذلك فصل اللبنانيون النقدين السوري واللبناني اللذين كانت وحدتهما تشكل عنصراً أساسياً لاستمرار التبادل التجاري، مما أحدث فرقاً بين النقيدين. ولكن في ١٩٤٨/٤/١ اتفق رئيسا الوزارتين على أن يكون للنقيدين اللبناني والسوري خلال فترة التمديد (حتى ١٩٤٨/٥/١٥) قوة الإبراء للجمارك اللبنانية والسورية وانتقال البضائع الأجنبية بحرية. وفي ١٩٤٨/٥/٥ اتفق رئيسا الوزراء على استمرار انتقال البضائع الأجنبية وأن تقبل الجمارك اللبنانية والسورية النقد اللبناني والسوري على أن لايزيد النقد اللبناني في الجمارك السورية عن النصف والنقد السوري في الجمارك اللبنانية عن النصف أيضاً. وجدد الاتفاق في ١٩٤٨/٦/٢٨ في شتورة لمدة ثلاثة أشهر اعتباراً من ١٩٤٨/٧/١^(٦٢).

وبعد رفض سورية الاشتراك في توقيع الاتفاق النقدي مع فرنسا، عادت المباحثات بصورة غير رسمية في شهر تشرين الأول ١٩٤٨ وانتهت إلى وضع مشروع جديد يختلف كل الاختلاف عن المشروع السابق (اتفاق نقدي). واتفق رئيس الوزراء خالد العظم مع وزير المالية حسن جبارة على قبوله فتم التوقيع عليه بدمشق في ١٩٤٩/٢/٧ وعرض على مجلس النواب مع مشروع التابلاين. وأصبح المجال مفسوحاً أمام الحكومة السورية لإمكان استرداد حق إصدار النقد، وبقاء مصرف سورية ولبنان كمصرف تجاري. ثم أبرم الاتفاق بمرسوم تشريعي أصدره حسني الزعيم بعد انقلاب ١٩٤٩/٣/٣٠ مع إبرام اتفاق التابلاين، وأصبح مرعي الإجراء منذ ذلك الحين^(٦٣).

كان العظم من كبار رجال الأعمال في سورية، فقد انصرف إلى معالجة الوضع الاقتصادي دون مراعاة للإحساسات الوطنية الجياشة، فعقد الاتفاق المالي (٤٩/٢/٧) مع فرنسا لتسوية الخلاف الناشئ من انفصال سورية عن منطقة

الفرنك. ثم طلب إلى مجلس النواب الموافقة على (مشروع التابلاين) بالرغم من الاعتراضات العديدة التي أثارت حول الاتفاق، إذ يمنح لسورية رسوماً هزيلة مقابل مرور الأنابيب في أراضيها^(٦٤).

وأصدر المجلس النيابي اللبناني في ١٩٤٩/٥/٢٤ قانون النقد اللبناني وقرر تحويل العملات الأجنبية في التغطية إلى ذهب^(٦٥).

٥ - قضية الجيش وحتى الاصطدام في أيار ١٩٤٥ :

كانت قضية الجيش مظهراً من مظاهر الوحدة السورية اللبنانية حيث كانت القيادة العسكرية موحدة للبلدين .

ولما كان الفرنسيون قد ضموا إلى جيشهم عدداً من اللبنانيين والسوريين (من فئات وطبقات معينة) جمعوهم في وحدات عسكرية سموها (الفرق الخاصة). فطالبت الحكومتان السورية واللبنانية تسليمهما المجندين ليكونوا نواة لجيشهما. وطالت المفاوضات بسبب مماثلة الجانب الفرنسي. فلقد ظهرت نية الفرنسيين بعدم الرغبة في تسليم الجيش إلى الحكومتين بشكل لا يدع مجالاً للشك.

وكان الفرنسيون في بادئ الأمر يحتجون باستمرار الحرب العالمية وعدم استطاعتهم تسليم الجيش الذي هو جزء من الجيوش المرابطة في الشرق الأدنى للدفاع عنه. كما كانوا يدعون بأن سورية ولبنان عاجزان عن تقديم ما يحتاجه الجيش من مال. وقدموا اقتراحاً يقضي بتسليم الجيش اسماً لسورية ولبنان، على أن تبقى قيادته بيدهم طيلة الحرب، إلى أن يعقد اتفاق خاص بشأنه، فرفضت سورية ولبنان هذا الاقتراح. واستمرت المباحثات ودام الأخذ والرد على غير جدوى^(٦٦).

لقد حاولت الحكومة الفرنسية أن تجعل تسليم قيادة القوات المحلية مشروطاً بعقد معاهدات ثقافية واتفاقات اقتصادية وإعطاء فرنسا قواعد استراتيجية^(٦٧).

إلا أن فرنسا سلمت في حزيران ١٩٤٤ فصيلة من الجند الخاص إلى الحكومة اللبنانية، ولعلها كانت تقصد إلى إحداث تفرقة جديدة ولكن دون جدوى. أما في سورية فقد احتفظت به حتى وقع الصدام في العالم التالي^(٦٨).

وكان الفرنسيون يحتفظون بالقطع الخاصة لغايتين: الأولى أن تكون القوة باقية في يدهم. والثانية أن يتخذوها سلاح مساومة للحصول على امتيازات

اقتصادية وسياسية. ولكن الحكومة السورية كانت مصممة على أن لاتعقد معاهدة مع الفرنسيين أو تعترف لهم بأي وضع ممتاز وهو ماكانوا يسعون لتحقيقه^(٦٩).

وقد تذاكرت الحكومة السورية مع الجنرال (بينه) المندوب الفرنسي العام الجديد (استلم في ١٩٤٤/٦/٩) من ناحية ومع الجنرال هولمز والجنرال سبيرز ومستشاره السياسي المستر لاساس، في موضوع الجيش السوري، وقد اقترح البريطانيون صيغة جاء فيها بأن الحكومة السورية الراغبة في أن تشاطر بالمجهود الحربي إلى جانب الأمم الحليفة، وهي تضع جيشها تحت تصرف هذه الأمم إلى أن تنتهي الحرب، وذلك بعد استشارة القائد الأعلى في الشرق الأوسط بصفة كونه قائداً عاماً لقوى الأمم المتحدة. وكذلك فهي توافق على وضع جيشها تحت القيادة المحلية في الشرق مدة الحرب (المנוطة بالفرنسيين). وكان هناك محذوران، المحذور الأول في موقف الجنود السورية إذا انتهت المعارك في الغرب، وظلت في الشرق الأوسط. والمحذور الثاني إذا أصر السوريون على أن يرجع لهم تنظيم جيشهم وإنشاء قيادة سورية لاترتبط بالقيادة الفرنسية. وهذه الخطة ربما كانت تؤدي إلى الاصطدام مع القيادة العليا البريطانية التي كانت ترفض كل تغيير في القيادة، وتؤيد في هذا الشأن رأي الجنرال (بينه). وذكر الجنرال سبيرز أنه لابد من الزمن لتكوين أركان الحرب وإعداد المصالح العسكرية الكثيرة، ولم يكن الجيش التاسع البريطاني يوافق على أن يكون إلى جانب أركان الحرب الفرنسي أركان حرب سوري في تلك الظروف العسكرية، وأصر الجنرال سبيرز على لزوم تجنب البحث في إلغاء القيادة المحلية الفرنسية قائلاً بأن جوهر الأمر أن يكون لسورية جيش عند انتهاء الحرب.

وكان هناك مشروع مقدم من الفرنسيين ومشروع آخر من الحكومة السورية يرمي إلى التخلص من القيادة الفرنسية.

وقد بحث الجنرال هولمز عن المشروع الفرنسي الذي يذكر بأن الفرنسيين يؤازرون سورية في تأليف جيشها وتأمين المصالح له وتأليف قوة مفيدة. وأوضح وجهة النظر الانكليزية التي توافق على تحويل الصلاحيات العسكرية إلى السوريين عندما تكون مصادر قواهم كافية، وتكون الوسائل السورية واللبنانية لتعزيز الجيش وتجهيزه وتعليمه وبقائه متوفرة. وهذا يتوقف على التطور التدريجي في مدة أشهر، وعلى مايسطيع السوريون تقديمه من البراهين على قدرتهم وطاقاتهم. لذلك فإنه يقتضى الاحتفاظ بالمصالح الفرنسية، إذ ليس

لدى السوريين فنيون وأصحاب اختصاص، وهم بحاجة إلى هؤلاء أكثر من حاجتهم إلى المؤن والذخائر والآلات الميكانيكية ومختلف المواد.

وأكد البريطانيون في الختام أن موقفهم يكون موقف الرضى عن كل اتفاق يتم بين السوريين والفرنسيين ولكن على أن لا يصيب القوى والمعدات أي خلل.

وقد ورد في المشروع الفرنسي ذكر (لجنة فرنسية)، فرأى الجنرال سبيرز في ذلك ما يؤدي إلى وجود قيادتين، كما أن اللجنة ستقلب إلى بعثة، وقد يملأ حينئذ الجيش بالقادمين من أفريقية الشمالية^(٧٠).

وبقي الجيش بيد فرنسا حتى انتهت الحرب في أوروبا بانتصار الحلفاء على ألمانيا في أيار ١٩٤٥ وبدأت سورية ولبنان بالمطالبة بجلاء القوات الأجنبية عن أراضيها^(٧١).

٦- صراع سورية من أجل الاستقلال التام بعد الانتخابات :

أعدت وزارة سعد الله الجابري بياناً تقدمت به إلى المجلس النيابي أشارت فيه إلى الظروف التي اجتاحت البلاد وإلى مهمتها في الحكم والواجبات المترتبة عليها لخدمة الوطن^(٧٢).

وفي ١٩٤٤/١/٢٤ أقسم رئيس الجمهورية والنواب يمين الإخلاص للدستور بعد أن حذفت منه المادة ١١٦ التي كانت تقيد استقلال سورية والتي أضافها المفوض السامي في عام ١٩٣٠.

وقد اهتمت حكومة الجابري بتسليم الصلاحيات من الافرنسيين^(٧٣). ومنذ بدء المفاوضات بين الحكومة السورية وبين السلطات الفرنسية تبين اتساع الخلاف في وجهات النظر، فذكر المندوب الفرنسي أن الانتداب يعتبر قائماً ولا يمكن إلغاؤه إلا بعقد معاهدة على نمط المعاهدات التي تربط بريطانيا ببعض الدول العربية. كما أن الانتداب صدر عن عصبة الأمم ولا يمكن إلغاؤه إلا بعد قيام منظمة دولية أخرى تحل محلها. وفند السوريون هذه الحجج فذكروا أن الانتداب غير صحيح منذ البداية لأن أهل الانتداب لم يستشاروا فيه سنة ١٩٢٠ طبقاً لنظام العصبة، ثم إن حكومة فرنسا الحرة ليست استمراراً للدولة التي عهدت إليها العصبة بالانتداب، وليس هناك ضمان لتنفيذ المعاهدة إذا تم التوصل إلى اتفاق مع الحكومة المؤقتة الحاضرة^(٧٤).

لم يكن مجلس عصبة الأمم معمولاً بقراراته منذ ١٩٣٩. ولم تكن قوانين العصبة معمولاً بها واقعياً منذ ١٩٤٠ عندما طردت الاتحاد السوفيتي من عضويتها بسبب غزوه اللاتواني لفنلدا.

كانت حكومة فرنسا الحرة تطلب من الدول أن تعترف باستقلال سورية ولكنها تشترط أن يكون هذا الاعتراف مقيداً بالتحفظات التي أبداهما الجنرال كاترو عندما أعلن استقلال سورية في ١٩٤١/٩/٢٧ ولبنان في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤١ وتلخص هذه التحفظات في :

١- المحافظة على التعهدات الدولية التي أبرمتها فرنسا باسم سورية والتي تحل محلها في المستقبل معاهدة تعقد بينها وبين فرنسا.

٢- السلطات الخاصة التي تتمتع بها الجهات الفرنسية في المشرق بسبب الحرب.

وهكذا كان طلب الحكومة الفرنسية من الولايات المتحدة لكي تعترف باستقلال سورية ولبنان ضمن هذه الشروط.

وقد أرسلت الحكومة البريطانية في ١٠/٩/١٩٤٢ مذكرة إلى الولايات المتحدة طالبة فيها أن يعترف بالوضع الراجح لفرنسا في دولتي المشرق، ومبينة أنها لا تعارض في عقد معاهدة إذا كانت ترمي إلى تحديد علائق الفريقين وتحقيق رغائب الأهالي. ولكن الولايات المتحدة كانت تميل إلى تأييد الاستقلال ولأمانع من معاهدة بين الجانبين على أن لاتتضرر مصالحها المحددة في معاهدة ١٩٢٤ مع فرنسا. واعترفت باستقلال الدولتين في ٧/٩/١٩٤٤ اعترافاً غير مشروط ولا مقيد، مع تبادل التمثيل الدبلوماسي^(٧٥).

أما موقف بريطانيا الذي كان يعلن مظاهرتة للاتفاق بين فرنسا وسورية ولبنان فلم يكن فيه مرضاة للفرنسيين الذين اعتقدوا أن هناك مؤمرات للنيل منهم وإزالة كل أثر لفرنسا في المشرق وأن تحل محلها. وليس هنالك فرنسي واحد يعتقد أن سورية ولبنان سيتمتعان باستقلال تام ناجز بعد الأزمة الأخيرة في لبنان، وأنهما سيسيطرون على أنابيب البترول والمطارات والمراكز الاستراتيجية بدون أن تكون لهما علاقة بدولة أجنبية وستصبح هي بريطانيا^(٧٦).

وقد صرح شوفيل السكرتير العام لوزارة الخارجية الفرنسية أن فرنسا مستعدة للجلاء عن سورية ولكنها لن ترضى أبداً أن تحل محلها دولة أخرى،

فأجابه (نجيب الأرمنازي) بأننا لانرمي إلى التخلص من السلطان حتى ندخل في ظل سلطان آخر^(٧٧).

وكان عدد الدول التي اعترفت باستقلال سورية يزداد حتى أصبح يضم في منتصف كانون الثاني ١٩٤٥ (أفغانستان ومصر والعراق وإيران والمملكة العربية السعودية وبلجيكا والبرازيل وبولونيا وانكلترا وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا)^(٧٨).

٧- اصطدام سورية مع الفرنسيين في أيار ١٩٤٥ وتسليم الجيش :

سافر المندوب السامي الفرنسي الجديد الجنرال بينه (استلم في حزيران ١٩٤٤) إلى فرنسا في آذار ١٩٤٥ لإجراء بعض المفاوضات مع حكومة فرنسا المؤقتة، وقد اشتد ساعدها بعد أن أصبحت تسيطر على بلادها وعلى قواها العسكرية والبرية والبحرية ولم تعد في المجال الذي كانت عليه عندما حدثت الأزمة اللبنانية (معركة تعديل الدستور). فغاب أكثر من شهرين ولم يعد إلا بعد أن اتفق مع حكومته على الخطة التي ينبغي اتباعها، وعاد في أيار ١٩٤٥ يحمل التعليمات لفتح باب المفاوضات المقرر بدءها في ١٩/٥/١٩٤٥. وأعلنت الحكومة الفرنسية في ٧/٥/١٩٤٥ أنها أصدرت تعليماتها إلى المندوب العام الفرنسي في سورية ولبنان ببدء المفاوضات مع حكومتي سورية ولبنان .

وفي نفس اليوم ٧/٥/١٩٤٥ أنزل الفرنسيون تعزيزات عسكرية (كتيبة جنود سنغاليين) في بيروت وجددوا ذلك في ١٥-١٧/٥/١٩٤٥ مما احتجت عليه الحكومة السورية وعدته مناقضاً لسيادتها واستقلالها ووسيلة من الوسائل التي تدل على أن فرنسا تنوي أن تلجأ إلى القسر والإكراه والتهديد قبل بدء المفاوضات.

وكانت الحرب قد انتهت مع ألمانيا في ٨/٥/١٩٤٥ فرأت فرنسا أن الظروف تغيرت وأنها أصبحت قادرة على فرض سيادتها بالقوة خلافاً لما كان عليه الوضع في عام ١٩٤٣ .

وفي ١٧/٥/١٩٤٥ زار (بينه) رئيس الجمهورية السورية بحضور وكيل رئيس مجلس الوزراء، ثم قدم في اليوم التالي مذكرة خطية إلى وزارة الخارجية السورية، حيث استقبله الوزير بحضور السيد هنري فرعون وزير الخارجية اللبنانية الذي تسلم مذكرة أيضاً. وقد دون في هذه المذكرة ما أشار إليه في حديثه

في اليوم السابق وهو أن فرنسا مستعدة لتسليم الكتائب الخاصة لسورية ولبنان مع بقائها تحت القيادة العليا الفرنسية مادامت الظروف لا تسمح بممارسة القيادة الوطنية ممارسة تامة، على شرط أن تؤمن صيانة مصالح فرنسا الجوهرية التي تحتفظ بها في سورية ولبنان. وعرض البحث في المسائل الثقافية وفي القواعد الاستراتيجية. وكانت إدارة الهاتف تخضع للسلطة العسكرية.

وكانت هذه هي المرة الأولى التي تقدم فيها فرنسا مثل هذه الطلبات للحكومة السورية. أما هذه المصالح فهي على ثلاثة أنواع : ثقافية واقتصادية واستراتيجية. فالأمور الثقافية التي تهم سورية وفرنسا يمكن تحديدها وضمانيها باتفاق جامعي واتفاقية تضمن استقلال المؤسسات الثقافية الفرنسية. ويمكن تحديد الأوضاع الاقتصادية المتقابلة وضمانيها باتفاقات مختلفة ينص عليها في موضوع كهذا بالأصول الدولية المعتادة، كالاتفاق المتعلق بوضع الرعايا الأجانب والاتفاق التجاري... الخ. وأما الأوضاع الاستراتيجية فتتضمن تأسيس قواعد جوية وبحرية تمكن من ضمانة طرق مواصلات فرنسا وممتلكاتها فيما وراء البحار. والاحتفاظ بقيادة فرنسية في الجمهوريتين. وحالما توقع هذه الاتفاقيات يصير تسليم القطعات الخاصة، على أن تبقى مدة طويلة تحت قيادة فرنسية. وعلى الأثر اتصل رئيس الجمهورية السورية. برئيس الجمهورية اللبنانية واتفقا على عقد اجتماع في لبنان يحضره الرئيسان ورجال حكومتيهما^(٧٩).

وعقدت الحكومتان اجتماعاً مشتركاً في شتورة في ١٩/٥/١٩٤٥ وقد صدر بعد الاجتماع ودراسة الموقف البيان التالي :

" اجتمع في شتورا رئيس الوزارة السورية بالوكالة ووزير خارجيتها ورئيس الوزارة اللبنانية ووزير خارجيتها في ١٩/٥/١٩٤٥ للتداول في الموقف السياسي الناشئ عن إرسال فرنسا جنوداً للبنان وسورية دون الحصول على موافقة الدولتين، على الرغم من إبلاغ حكومتيهما ممثل فرنسا من قبل وجوب الحصول على موافقتهم قبل استقدام الجنود. وكذلك عن تقديم ممثل فرنسا مذكرة بمقترحات لتكون أساساً للمفاوضة بين الجانب الفرنسي والجانبين السوري واللبناني.

" وقد رأى ممثلو الحكومتين السورية واللبنانية أن في إنزال الجنود على الشكل الذي تم انتقاصاً لسيادة البلدين. وأن المذكرة تتضمن مقترحات تتم عن

روح لا تتفق واستقلال سورية ولبنان. لذلك اتفق الجانبان السوري واللبناني على عدم الدخول في المفاوضة مع الجانب الفرنسي وإلقاء جميع التبعات التي يمكن أن تنجم عن هذا الموقف على عاتق الحكومة الفرنسية. كما قررا توحيد الجهود والمساعي للدفاع عن سيادة البلدين واستقلالهما^(٨٠).

وهكذا رفضت الحكومتان الاستمرار في المفاوضات في جو من التوتر والتهديد المكشوف. إذ كما قال ونستون تشرشل: " كانت المصفحات الفرنسية وسيارات النقل المحملة بالجنود تجوب شوارع حلب ودمشق وتواصل أعمال الدورية. وكانت الطائرات الفرنسية تحلق على علو منخفض فوق المساجد في أوقات الصلاة. وكانت المدافع الرشاشة تنصب بشكل ظاهر فوق سطوح المباني^(٨١) .

وكانت ردة الفعل السورية شديدة في الأوساط الرسمية والشعبية. فقد اجتمع المجلس النيابي السوري بين ٢٠ و٢٦/٥/١٩٤٥ ورفض رغبة فرنسا في الحصول على مركز ممتاز. وكذلك فعل المجلس النيابي اللبناني^(٨٢).

وأضربت سورية إضراباً عاماً احتجاجاً على مطالب فرنسا وعلى إرسال التعزيزات العسكرية. وكانت مقالات الصحف ومظاهرات شعبية داعية إلى استلام الجيش. وبدأت الاصطدامات بين الفرنسيين والسوريين في مختلف المدن بين ١٩ و٢٧/٥/١٩٤٥.

فقد أرادت السلطة الفرنسية إرهاب السوريين لإجبارهم على قبول مطالبها، فوضعت دباباتها ومدافعها في الشوارع. وقد حدث اشتباك حول محطة حماة ووقعت اصطدامات في حلب^(٨٤)، وفي حمص قام عدد من الشباب بإطلاق النار على بعض المواقع العسكرية.

وفي ٢٢/٥/١٩٤٥ أصدر الجنرال (أوليفا روجيه Oliva Roget) (وكان ضابط استخبارات في دمشق باسم الكابتن أوليفا، وأصبح قائد الجيش الفرنسي بدمشق) بلاغاً مفصلاً بالاجراءات العسكرية المقرر اتخاذها ضد ثورة الشعب. وأشار إلى استخدام قوات المتطوعة من الشركس وغيرهم من الأقليات. وأشار إلى أنه لا يمكن الاطمئنان إلى المتطوعة العرب^(٨٥).

وماكادت تنتشر في أقطار العالم وسائل العنف التي لجأ إليها الفرنسيون لنيل امتيازات من السوريين حتى عم الاستنكار لها. فقد أذاعت الحكومة

البريطانية مذكرة في ١٩٤٥/٥/٢٧ أنها تتظر باهتمام إلى حالة القلق التي تنتشر في الأيام الأخيرة في سورية ولبنان ولاسيما في سورية، وقدمت الحكومة الأمريكية مذكرة إلى الحكومة الفرنسية في ١٩٤٥/٥/٢٨ أكدت فيها أن الناس في الولايات المتحدة وغيرها يشعرون بأن فرنسا تستعين بالقوة لتتال من سورية ولبنان امتيازات سياسية وثقافية .

أما الحكومة الفرنسية فقد نشرت في ١٩٤٥/٥/٢٨ مذكرة قالت فيها : " إنها تتابع باهتمام شديد الأحداث التي وقعت في سورية ولبنان منذ بضعة أسابيع، التي اتخذ مسبوها حجة حركات الجنود الفرنسية بعد أن أصبح عددها ضئيل جداً. على أنه لم تكن الغاية من هذه الحركات إلا التبديل والتثبيت وليس لدينا استعدادات أكثر من قبل في هذه الأرجاء. والحكومة الفرنسية تأسف أن الحكومة السورية والحكومة اللبنانية اغتمتا هذه الفرصة لرفض المفاوضات التي كان الجنرال بينه قد عهد إليه بها للوصول إلى اتفاق عام " .

وأشارت المذكرة إلى أن فرنسا هي التي أعلنت استقلال سورية ولبنان وهي التي تقترح أن تنظم الشروط التي تضمن ذلك نهائياً بالنسبة لهما. وأخيراً هي التي أقامت البرهان على إخلاصها بحمل الأمم المتحدة على دعوة سورية ولبنان للاشتراك في مؤتمر سان فرانسيسكو^(٨٦) .

وفي مساء ١٩٤٥/٥/٢٩ بدأ الجنود الفرنسيون بإطلاق النار على السكان في دمشق، كما أن الطائرات أخذت تطلق قذائفها على المدينة فأصاب إحداهما قسم السجون في القلعة فهدمته وقتلت عدداً كبيراً من المسجونين. وكان من أشنع ما فعله جنود فرنسا محاصرة البرلمان وإطلاق الرشاشات والقنابل والمدفعية عليه وقتل حاميته والتمثيل بأفرادها. وكان ذلك في وقت لم تعقد فيه جلسة كانت مقررة. ثم هاجمت المؤسسات الرسمية. واستمر إطلاق النار في سائر المدن السورية، حمص وحماة وحلب وغيرها بوحشية لم تعرف البلاد لها مثيلاً^(٨٧) .

وكانت الأنباء ترد على وزارة الخارجية البريطانية من الشام بأن الحالة تزداد فيها حرجاً وشدة. والبرقيات التي ترسل من دمشق أو بيروت تصل متأخرة ومنها برقية أرسلتها الحكومة السورية إلى بعثاتها في لندن وباريس وواشنطن وإلى وفدها في سان فرانسيسكو، وقد جاء فيها أن دمشق وحمص وحماة وحلب ظلت تتسففها الطائرات والمدافع والدبابات، فعظم الدمار وذهبت

مئات الضحايا، وأطلقت القنابل على البرلمان، والنيران تشتعل في كل مكان فاحتجوا بشدة، وكان مصدر البرقية بيروت.

ولما لم يعد بإمكان الحكومة السورية السيطرة على الموقف طلبت من بريطانيا التدخل وإعادة الأمن والنظام.

وعلى إثر برقية تلقاها وزير سورية المفوض في لندن (نجيب الأرمنازي) من الحكومة السورية في ١٩٤٥/٥/٢٩ أرسل مذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية وجه فيها أنظارها إلى حقيقة الوضع في تلك البلاد وأن الحالة فيها أصبحت على غاية الخطر، ولأمناس من تدخل الحكومة البريطانية لحمل الفرنسيين على الانسحاب حالاً من المدن وتسليم الكنائس الخاصة للحكومة السورية، فأجابته وزارة الخارجية البريطانية في ١٩٤٥/٥/٣٠ أن المستر ايدن نفسه سيجيبه بأقرب وقت^(٨٨).

ولما تفاقم الأمر في ١٩٤٥/٥/٣٠، ٢٩ صرح ايدن (إن الموقف خطير في سورية... وليس من عذر يجعل الحوادث تتطور في سورية ولبنان حتى تعرقل سير الحرب في الشرق الأقصى). وقد أردنا أن نظهر لحلفائنا الفرنسيين أننا كنا مستعدين لسحب جنودنا حتى يتم بينهم وبين سورية ولبنان اتفاق، ونحن نصرح بأننا لا نريد أن نحل محل فرنسا في المشرق".

وفي ١٩٤٥/٥/٣١ أعلن وزير الخارجية البريطانية ايدن أن تشرشل رئيس الوزراء البريطاني وجه رسالة إلى الجنرال ديغول قال فيها : "إننا بسبب الموقف الخطير الذي حدث في سورية بين جنودكم ودول المشرق، والمعارك العنيفة الدامية التي جرى اشتباكها، أعطينا الأوامر إلى القائد العام في الشرق الأوسط، مع بالغ الأسف، أن يتدخل حتى يحول دون استمرار سفك الدماء، حرصاً على صيانة الأمن في الشرق الأوسط الذي هو منطقة المواصلات لحرب اليابان. وحرصاً على تجنب الاشتباك بين القوى البريطانية والقوى الفرنسية ندعوكم حالاً لتأمروا الجنود الفرنسية بوقف إطلاق النار والانسحاب إلى ثكناتها. ومتى أوقف إطلاق النار وأعيد النظام فنحن مستعدون لمناقشة ثلاثية في لندن للوصول إلى تسوية سلمية تشترك الحكومتان السورية واللبنانية في مذكراتها " .

وأضاف ايدن أن الرئيس والحكومة السورية بعثاً إلى الحكومة البريطانية بدعوة يذكرانها بأنها كانت قد ضمنت استقلال سورية ولبنان، طالبين إليها أن

تتدخل حتى تجري المفاوضات بين فرنسا وسورية ولبنان في جو حر لا إكراه فيه ولا ضغط.

وقد توقف إطلاق النار بعد ظهر ١٩٤٥/٥/٣١^(٨٩). وقدّر السوريون ضحايا هذه الأحداث بنحو ٥٠٠ قتيل و ١٤٠٠ جريح. ولقد كان هذا الإنذار البريطاني بفوق بكثير في أسلوبه وفي مضمونه إنذار تشرين الثاني ١٩٤٣ الذي وجه بمناسبة الصدام في لبنان^(٩٠).

وفي يوم الجمعة ١٩٤٥/٦/١، قام الجنرال (باجيت) القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط برفقة مستر (الن شو) وزير بريطانيا المفوض في سورية، والجنرال (بيلون) قائد سلاح الجو، بزيارة الرئيس القوتلي المريض في داره، وأبلغوه قرار رئيس الوزارة البريطانية للتدخل العسكري لوقف القتال وحقن الدماء.

وصدرت الأوامر لقطعات الجيش البريطاني وفرقه الميكانيكية باحتلال المدن الرئيسية والمراكز الفرنسية. وجرى ذلك واستقر الأمن وحظر على أي فرنسي ضابطاً كان أم جندياً الخروج من مكان إقامته إلا تحت حراسة بريطانية وفي حالة الضرورة القصوى^(٩١). فقد قامت القوات البريطانية بحماية انسحاب الجنود الفرنسيين من نقمة الشعب.

وفي لندن أعلن المستر ايدن في ١٩٤٥/٦/١ أن القائد الفرنسي أبلغ القائد البريطاني أنه تلقى الأوامر من باريس أن لا يعارض قيادة الشرق الأوسط.

واندفع الفرنسيون بعد ذلك ينتقدون البريطانيين أشد انتقاد، ويقولون إنهم أرسلوا الأوامر لوقف الخصومات قبل وصول رسالة تشرشل (الإنذار). وألقى الجنرال ديغول في ١٩٤٥/٦/٢ خطبة في المجلس النيابي استعرض فيها حقوق فرنسا وخططها. ودافع عن أساليبها ومناهجها. كما أعلن المسيو بول بونكور رئيس الوفد الفرنسي في الأمم المتحدة، بأن فرنسا باقية الآن ومسؤولة عن النظام والقانون في الأراضي السورية واللبنانية، تبعاً للتعهدات الدولية التي لا تنقض من جانب واحد. وأمل الوصول إلى تسوية مرضية. وأنكر الوفد السوري مدعيات الفرنسيين في سان فرانسيسكو وقام ببث الدعوة لقضية البلاد السورية في الصحف وأندية المؤتمر^(٩٢).

وعلى كل حال فإنه يمكن الاستنتاج من هذه الأحداث أن الحكومتين السورية واللبنانية باتتا مقتنعتين كل الاقتناع بأنهما لاتستطيعان استئناف المفاوضات مع فرنسا طالما أن قواتها ترابط في البلدين. وكان الدرس الذي تعلمته الجمهوريتان في تجاربهما مع فرنسا طوال السنوات الأربع السابقة هو أن (لامفاوضات قبل الجلاء). ولم يلبث هذا الشعار يتردد على السنة عدد من الدول العربية الأخرى.. ففي ١٩٤٥/٦/٧ تبنى مجلس جامعة الدول العربية القرار: " إن المجلس يؤيد مطالبة سورية ولبنان بجلاء القوات الفرنسية فوراً عن أراضي الجمهوريتين^(٩٣) .

والأمر الثاني الذي تعلمته الحكومتان هو أنه لم تكونا ترغبان في انسحاب القوات البريطانية قبل القوات الفرنسية في حالة بدء الجلاء، إذ من الذي يستطيع أن يمنع القوات الفرنسية من بدء قتال جديد؟. إذن لابد وأن تقوم القوات الفرنسية والقوات البريطانية بالجلاء الواحدة بعد الأخرى على التوالي^(٩٤) .

وفي ١٩٤٥/٦/٢٤ قدم المسيول بول بونكور إلى رئيس المؤتمر بسان فرانسيسكو مذكرة قال فيها : إن فرنسا واثقة بميثاق الأمم المتحدة، وطلب تأليف لجنة من الدول التي لم يكن لها علاقة بحوادث الشرق، ولامصلحة مباشرة أو غير مباشرة، لتقوم بتحقيق في مصدر الأحداث التي جرت في سورية ولبنان أو المساعدة على الوصول إلى تسوية ودية للخلاف. وأعاد طلبه مرة ثانية للقيام بتحقيق عادل^(٩٥) .

ثم رأت فرنسا بعد الكارثة التي حلت بهيبتها في حوادث ٢٩ أيار ١٩٤٥ أنها مضطرة أن تزيل العقبة التي وقعت في سبيل المفاوضات عليها تستطيع أن تظهر ببعض الامتيازات من الحكومتين السورية واللبنانية.

ولقد رفضت الحكومة السورية كل اتصال بالفرنسيين بعد حوادث العدوان. وجاء الكونت استروروغ يحمل مقترحات جديدة تتعلق بتسليم القطع الخاصة وانسحاب القوات الفرنسية والبريطانية معاً. فلم يستطع مفاوضة دمشق وإنما استطاع أن يبحث مع اللبنانيين^(٩٦) .

وفي ١٩٤٥/٧/٨ جرت مفاوضات في لبنان حول الوحدات العسكرية المحلية وأجيب الدولتان السورية واللبنانية إلى ماأرادتاه في إنشاء جيش وطني، وأعلنت الحكومة الفرنسية المؤقتة أنها سعيدة بأن ترى سورية ولبنان متمتعين بجميع خصائص السيادة لتقوماً بالدور الذي يعود إليهما في مجموعة الأمم

المتحدة، ولذلك حولت إليهما هذه الوحدات حتى يتم نقلهما في مدة لا تتجاوز (٤٥) يوماً^(٩٧).

وقد سلمت الفرق الخاصة إلى الحكومة اللبنانية بأسلحتها وذخائرها في ١٩٤٥/٨/١ وهو اليوم الذي يحتفل فيه لبنان بعيد الجيش^(٩٨). وتسلمت سورية القطعات الخاصة والمصالح الأخرى قبل ١٩٤٥/٨/١٤، وأصبح تحت إمرتها جيش وبدأ تشكيل الجيش السوري الوطني. وجرت مفاوضات العسكريين في باريس بين ١٩٤٦/٣/٦-٢ فحدد ميعاد الجلاء بالنسبة لسورية في أواخر نيسان ١٩٤٦. وانسحبت جيوش فرنسا من سورية بعد العدوان مكرهة بصورة لا تشرفها، ولكنها تجمعت في أراضي لبنان، بينما لازالت الجيوش الانكليزية مرابطة في الأراضي السورية. وكان يخشى عودة الفرنسيين من المناطق اللبنانية المجاورة إذا سنحت الفرصة. ولذلك لم تكن سورية لتطمئن على استقلالها ما لم يغادر آخر جندي فرنسي أرض لبنان.

وهكذا خرج الفرنسيون من البلاد السورية تحت ضغط الانكليز. وانتقل الجيش السوري بصورة طبيعية إلى الحكومة السورية^(٩٩). ولو أنهم تنازلوا عن القوات السورية وسلموها من قبل لما حصلوا على أية امتيازات أيضاً.

ولقد تركت فرنسا وراءها في سورية ولبنان دماء كثيرة ومرارة في النفوس الأمر الذي دفع جميع الدول العربية أن تدينها بالعدوان لأنها أحرقت دمشق التاريخية^(١٠٠).

٨- وحدة سورية ولبنان في طلب الجلاء :

بعد انتهاء عدوان أيار ١٩٤٥ وتسليم فرنسا الفرق السورية واللبنانية إلى الحكومتين. بدأت مرحلة المطالبة لجلاء القوات الأجنبية.

فلقد استخلص السوريون من نهاية الحرب العالمية الثانية (في أوروبا في ٥/٨ ومع اليابان في ١٩٤٥/٨/١٤) نتيجة أخرى مضادة لموقف فرنسا، وهو أن الظروف الجديدة تسمح لهم بالمطالبة بالاستقلال التام والجلاء وهو ما كانوا يسكتون عليه طالما بقي الصراع الدولي قائماً. وصارت الفرصة سانحة للمطالبة بالجلاء دون الاضطرار إلى عقد معاهدة غير متكافئة كما حدث في البلدان العربية الأخرى كالعراق ومصر. ومن ثم الوصول إلى الاستقلال التام غير المقيد بمعاهدة^(١٠١).

وأثناء تقديم رئيس الوزراء فارس الخوري في ١٤/٨/١٩٤٥ إلى المجلس النيابي السوري، بياناً عن رحلته إلى مؤتمر سان فرانسيسكو، أشار إلى استلام الجيش السوري والمصالح الأخرى وبدء الاتفاق على الجلاء العسكري للقوات الأجنبية. وفي جلسة ٢٠/٨/١٩٤٥ قدم بياناً عن خطة الوزارة في سياسة الاستقلال والسياسة الخارجية والتمثيل السياسي والجيش. واعترض عدد كبير من النواب على مشروع قانون استلام الجيش السوري. وفي بيانه بجلسته ٢٨/٨/١٩٤٥ تحدث عن استكمال الاستقلال والتمثيل الخارجي والجيش والمصالح المشتركة. وقد أصر أحد النواب على معرفة المدة التي تحددها الوزارة لجلاء آخر جندي أجنبي عن البلاد. فلم يستطع تحديد موعد^(١٠٢).

لقد باتت الحكومتان السورية واللبنانية مقتنعتان كل الاقتناع بأنهما لا تستطيعان استئناف المفاوضات مع فرنسا طالما أن قواتها ترابط في البلدين. وكان الدرس الذي تعلمته الجمهوريتان من تجاربهما مع فرنسا طوال السنوات الأربع السابقة هو أن "للمفاوضات قبل الجلاء" ولم يلبث هذا الشعار يتردد على السنة عدد من الدول العربية الأخرى.

كما أن الحكومتين السورية واللبنانية لم تكونا ترغبان في انسحاب القوات البريطانية قبل القوات الفرنسية في حالة بدء الجلاء، إذ من الذي يستطيع عندئذ أن يمنع القوات الفرنسية من بدء قتال جديد، إذن لابد وأن تقوم القوات الفرنسية والقوات البريطانية بالجلاء الواحدة بعد الأخرى على التوالي^(١٠٣).

ولكن الحكومة الفرنسية لم تياس من الاحتفاظ ببعض مصالحها في المشرق أو بإيجاد منافذ لسياستها رغم مالمقيته على إثر حوادث أيار ١٩٤٥ (وكانت الحرب العالمية الثانية قد انتهت بإنهاء الحرب مع اليابان في ١٤/٨/١٩٤٥)، فسنحت الفرصة للمسيو بيدو (Bidault) وزير خارجية الحكومة الفرنسية المؤقتة أن يتحدث مع المستر بيفن في أثناء انعقاد اجتماع وزراء خارجية الدول الخمس في لندن في شهر أيلول ١٩٤٥. ثم استمرت المذكرات بالطرق الدبلوماسية^(١٠٤). فلقد كان الفرنسيون يعارضون إخراج قضية سورية ولبنان إلى المجال الدولي، ثم تحولوا بعد الضربة التي حلت بهيبتهم في أيار ١٩٤٥ إلى فكرة تدويل القضية، وعرض بيدو، أن يطرح موضوع علاقات الدول العربية المختلفة بكل من بريطانيا وفرنسا على الدول الخمس الكبرى أو الأمم المتحدة. ورفضت

الولايات المتحدة الفكرة بحجة أن هذا الموضوع معقد لا تتحمله المنظمة الدولية الناشئة^(١٠٥).

ولقد اتسع نطاق الخلاف فأصبح يشمل كل من بريطانيا وفرنسا الموجودتان في سورية ولبنان كاحتلال ثنائي، فكانت بريطانيا توافق على الجلاء شريطة أن تقام هيئة دفاع مشترك للشرق الأوسط، وكأن بريطانيا أرادت هي الأخرى أن تساوم على استقلال سورية ولبنان بإقامة هذه الهيئة التي كان من شأنها أن تؤكد النفوذ البريطاني في الشرق العربي .

وقد أوضحت بريطانيا سياستها الجديدة في تصريح ١٣/١٢/١٩٤٥ الذي كان يمثل اتفاقاً بين فرنسا وبريطانيا (عسكري وسياسي) .. وقد ورد بالبلاغ أن الاتفاق مستلهم من الرغبة في إزالة كل خلاف بين الدولتين إزالة مطلقة، وتجنب كل مايسيء إلى علائقهما التي تريد الدولتان أن تكون أكثر وثوقاً، في حدود التعاون الدولي، والرخاء الاقتصادي والسلامة لشعوب الشرق الأوسط .

وقد رأت الدولتان حياً بضمان ممارسة لبنان وسورية الاستقلال الذي أعلنته فرنسا في سنة ١٩٤١ وثبت باشتراك الدولتين في الأمم المتحدة، وتبعاً للنتائج الطبيعية لانتهااء الحرب وعلاقة ذلك بأوضاع الحلفاء العسكرية في الشرق، أن تدرس شروط تنظيم قواهما العسكرية وانسحابها في هذه المنطقة.

وتحقيقاً لهذه الغاية سيجتمع في بيروت الخبراء العسكريون البريطانيون والفرنسيون في ٢١/١٢/١٩٤٥ لتحديد وقت قريب جداً لاتخاذ تدابير الجلاء الأولى تدريجياً وتقترن بعمليات تجميع للقوات. ونص الاتفاق على شرط الاحتفاظ بقوة كافية في المشرق لضمان السلامة العامة حتى تقرر الأمم المتحدة تنظيم الأمن المشترك في هذه المنطقة. وبانتظار تنفيذ هذه الترتيبات تحتفظ الحكومة الفرنسية بقوات تتجمع في لبنان^(١٠٦).

. وبلغت وزارة الخارجية البريطانية الاتفاق إلى الحكومتين السورية واللبنانية، واستدعت أيضاً الوزير اللبناني المفوض في لندن (كميل شمعون) والوزير السوري المفوض (نجيب الأرمنازي)، فكان جوابهما استكاراً، وعد الاتفاق شبيهاً بالاتفاقات السابقة التي عقدتها فرنسا وبريطانيا كاتفاق ١٩٠٤ واتفاق ١٩١٩ اللذين لم يكونا في مصلحة البلاد الشرقية .

ولم يكن لهذا الاتفاق وقع طيب لمدى الحكومتين السورية واللبنانية وعارضته وانتقدته لسببين : أولهما أن الاتفاق جعل الأمن في هاتين الدولتين

اللّتين تتمتعان بالسيادة منوطاً بدول خارجية. وثانيهما أن الاتفاق عقد بدون اشتراك الدولتين اللتين يعنيهما الأمر مباشرة. وأما تشجيع الرخاء الاقتصادي فهو يعني السيطرة الاقتصادية وإيجاد مناطق نفوذ. وقد تظاهر الطلاب الوطنيون في دمشق وحلب وبيروت ضد هذا الاتفاق^(١٠٧).

على كل حال فإن هذا الاتفاق لم يكن يعني وجود اتفاق تام بين الدولتين المحتلتين، فقد فهمت فرنسا أن بريطانيا ستسحب من كلا القطرين بينما تبقى القوات الفرنسية وحدها في لبنان. وأعلن الانجليز أنهم لا ينوون الانسحاب وحدهم في أي حال من الأحوال. ومرة ثانية استفادت كل من سورية ولبنان من هذا الخلاف^(١٠٨). ففي ١٥/١٢/١٩٤٥ أجابت الحكومة البريطانية بالموافقة على طلب الحكومتين السورية واللبنانية في بقاء الجنود البريطانية مابقيت الجنود الفرنسية^(١٠٩).

وفي ٢٦/١٢/١٩٤٥ أصدرت المفوضية اللبنانية في باريس بياناً قالت فيه : إن لبنان يطالب بالانسحاب الكامل لجميع القوات الأجنبية المرابطة في أراضيّه على التوالي.. ويرفض أن يكون رأس جسر موجه ضد الأقطار العربية. ولذلك طوي أمر هذا الاتفاق ولم يعش إلا أسابيع، وعجز الخبراء العسكريون البريطانيون والفرنسيون أن يتفقوا بشأنه بعد أن اجتمعوا في بيروت لتنفيذ شروطه، وذلك بسبب تباين وجوه الرأي فيه عند الفريقين^(١١٠).

وفي ٣١/١٢/١٩٤٥ ازدادت حدة التوتر في لبنان بسبب إنزال (٢١٠) جندي فرنسي في بيروت بحجة أنهم جاؤوا ليحلوا محل غيرهم. وقد أثارت هذه العملية الشكوك وذكرت بالماضي وبالأحداث التي سببها وصول قوات فرنسية إلى بيروت والتي أدت إلى نشوب أزمة شهر أيار الماضي. وقد رافق نزول هؤلاء الجنود الفرنسيين وصول الجنرال (أوليفاروجيه) إلى مطار المزة قرب دمشق، وقد كان مسؤولاً عن قصف العاصمة السورية أثناء تلك الأزمة. وأوضح فيما بعد أن بيروت كانت وجهته حيث يريد أن يجمع حوائجه وأمتعته الشخصية التي اضطر إلى تركها عندما طلب منه أن يغادر البلاد في شهر حزيران السابق.

غير أن الشائعات التي أثارها هذه المصادفة، وما قيل من أن القوات التي وصلت حديثاً هي قوات سنغالية، دفعت الطلاب الوطنيين وغيرهم إلى القيام بإضراب عام في كل من دمشق وحلب وبيروت^(١١١).

٩- انتساب سورية ولبنان إلى الأمم المتحدة :

في مؤتمر يالطا بالقرم (٤-١١/٢/١٩٤٥) بين روزفلت وستالين وتشرشل، الذي تم فيه الاتفاق على عقد مؤتمر للأمم المتحدة في سان فرانسيسكو في ٢٥/٤/١٩٤٥، فقد اشترط للاشتراك في المؤتمر أن يقتصر على الدول التي تكون قد أعلنت الحرب على دول المحور قبل ١/٣/١٩٤٥. وأحاط الجنرال ادوارد سبيرز سفير المملكة المتحدة لبنان علماً بذلك، وإبلاغ سورية أيضاً. وكانت الحرب على وشك الانقضاء في الغرب. غير أن اليابان كان من المنتظر أن تقاوم طويلاً، ولا بد حينئذ من استمرار المجهود الحربي للدول المتحالفة. ولكنها بعد أن سلمت ألمانيا في أيار ١٩٤٥، وأصبحت وحدها في معترك القتال، واشتدت عليها وطأة الحرب وأوقعت فيها الذعر القنبليتان الذريتان اللتان فتكا فيها فتكاً ذريعاً، لم تجد مناصاً من التسليم بدون قيد أو شرط بعد أن حاولت التخلص من ذلك.

وجرى الاتفاق مع حكومة لبنان أن يصير إعلان الحرب في وقت واحد فوافق المجلس النيابي السوري في ٢٦/٢/١٩٤٥ على إعلان الحرب على دول المحور. ولم يكن هذا الإعلان إلا شكلياً. وكذلك فعلت الحكومة اللبنانية أيضاً إذ طلبت من المجلس النيابي إعلان الحرب على ألمانيا واليابان فوافق وأصدر قراراً بهذا الشأن في ٢٧/٢/١٩٤٥ يقول : " إن لبنان يعتبر في حالة حرب مع الرايخ الألماني والامبراطورية اليابانية " (١١٢).

وفي ٢٥/٣/١٩٤٥ وجهت الولايات المتحدة أصالة عن نفسها ونيابة عن بريطانيا والاتحاد السوفيتي والصين دعوة إلى الدول المحاربة في صف الحلفاء لحضور مؤتمر سان فرانسيسكو. ولم تدع سورية ولبنان إليه، فقامت الحكومتان بالمساعي الدبلوماسية المشتركة حتى أن فرنسا نفسها رددت القول بأنها طلبت إشراك سورية ولبنان في المؤتمر، فلقد ذهب وزيراً سورية ولبنان المفوضين في لندن معاً (الدكتور نجيب الأرمنازي والسيد كميل شمعون) إلى وزارة الخارجية البريطانية وقدموا مذكرة إلى السر الكسندر كادوغان سكرتير وزارة الخارجية الدائم يطلبان فيه ذلك. وقد أوضحا أن سورية ولبنان أعلنتا الحرب على ألمانيا قبل أول آذار من هذه السنة، وأنهما وافقتا على تصريحات الأمم المتحدة. وقد قبلت الحكومة البريطانية أن تفاوض الولايات المتحدة بالأمر. ولذا فقد وجهت الدعوة إلى سورية ولبنان لحضور المؤتمر في أواخر آذار من وزارة الخارجية

الأمريكية. وتلقت الحكومة اللبنانية الدعوة في ١٩٤٥/٣/٣١. وكان لبنان يأمل من انتسابه إلى الأمم المتحدة العمل على تعزيز وتثبيت استقلاله^(١١٣).

وسافر الوفد السوري مع الوفد اللبناني من مطار بيروت في ١٩٤٥/٤/٢٣. وبدأت المباحثات في ١٩٤٦/٤/٢٥ وانتهت في ١٩٤٥/٦/٢٦.

وكان وفد لبنان إلى مؤتمر سان فرانسيسكو يعني (كالوفد السوري) بتأمين ظروف مواتية لتحقيق جلاء قوات الاحتلال الفرنسية. ولذلك أيد الاقتراح المصري الخاص بإضافة فقرة إلى الفصل ١١ من مقترحات (دمبرتون أوكس ٨/٢٠ - ١٩٤٤/١٠/٧) التي تقرر فيها إنشاء هيئة الأمم المتحدة) وهي : "إن الدول الأعضاء في المنظمة تتعهد باحترام سلامة أراضي جميع الدول الأعضاء في المنظمة واحترام استقلالها السياسي". وكانت الغاية من إدخال هذا التعديل تأمين انسحاب القوات العسكرية الفرنسية من سورية ولبنان وغيرها من البلاد العربية. ورفض هذا التعديل .

كما اعترض وفد لبنان وسائر الوفود العربية على فقرة خاصة بنظام الوصاية الدولية وفشل اقتراح التعديل. كما فشل لبنان والدول العربية الأخرى في تعزيز سلطة الجمعية العامة للأمم المتحدة مقابل مجلس الأمن الذي تسيطر عليه الدول الكبرى. كما فشل لبنان والدول العربية عند بحث البنود المتعلقة بنظام الوصاية الدولية، في إجراء تعديل على إحدى الفقرات لضمان حقوق أي بلد مالم يوفر أي تأكيد أو تطمين بأن قضية فلسطين وغيرها من القضايا العربية ستحل بصورة عادلة^(١١٤).

ومن الفوائد التي نجمت عن اشتراك سورية ولبنان في المؤتمر أن المستر (ستاسن) ممثل الولايات المتحدة صرح في اجتماع الدول الخمس العظمى أن الدول الممثلة في المؤتمر يجب ألا تدخل في نظام الوصاية أو مايشابهه. واتخذ اللورد كرامبون (اللورد سلسبري فيما بعد) موقفاً مماثلاً في تصريح له. ولما قوبل بيان المستر (ستاسن) بصمت في اجتماع الدول الخمس العظمى، أعلن أنه كان يقصد بما أدلى به ايضاح وجهة نظر أمريكية في شأن سورية ولبنان^(١١٥).

ولم يمارس مجلس الوصاية مهمته إلا في آذار ١٩٤٧ ولم يكن له أي وظيفة بالنسبة إلى الانتدابات التي لم تكن خاضعة لاتفاقية الوصاية.

ووقع الوفد السوري واللبناني ميثاق الأمم المتحدة في ١٩٤٥/٦/٢٦. وعاد الوفدان واستقبل الوفد السوري في بيروت استقبالا رسميا من قبل حكومة لبنان.

وفي أثناء مناقشة المجلس النيابي اللبناني لإبرام الميثاق، تباينت الآراء حوله حيث رأت فيه لجنة الشؤون الخارجية محاولة للسيطرة من قبل الدول الكبرى الخمس على العالم. ولكنهم ركزوا على أن لبنان كسب الاعتراف باستقلاله من قبل هيئة الأمم المتحدة البديلة لعصبة الأمم، إذ أنهت المادة (٧٨) من الميثاق الانتداب الفرنسي وادعاءات فرنسا^(١١٦). وقد تم حل عصبة الأمم رسمياً في ١٨/٤/١٩٤٦.

١٠ - شكوى سورية ولبنان إلى الأمم المتحدة من أجل الجلاء :

ولما كان اتفاق فرنسا وبريطانيا في ١٣/١٢/١٩٤٥ قد أثار الحذر والخوف في سورية ولبنان، وكان أمر الجلاء الذي ينبغي تقريره سريعاً معلقاً في بعض نواحيه بحسب هذا الاتفاق على ما تقرر هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، فلا مناص للدولتين من الرجوع إليهما بحسب المادة (٣٥) وغيرها حتى يبت في الموضوع بصورة تنطبق على الحق والعدل، وتثبت احترام المبادئ التي سجلها الميثاق^(١١٧).

ففي ٢٨/١٢/١٩٤٥ أعلن رئيس وزراء لبنان سامي الصلح أن وفد لبنان إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستعقد اجتماعاتها في لندن في شهر كانون الثاني ١٤/١-١٨/٢/٤٦، قد خول السلطة لإثارة مسألة الاحتلال البريطاني الفرنسي لبلاده.

وفي ١٠/١/١٩٤٦ سلمت الحكومتان السورية واللبنانية مذكرة مشتركة إلى كل من بريطانيا وفرنسا تطالبان فيها بسحب قواتهما بسرعة وبصورة تامة. وكان الاجتماع الأول للجمعية العامة للأمم المتحدة سينعقد في لندن ١٠/١/١٩٤٦.

وفي ١٩/١/١٩٤٦ أخبر فارس الخوري ممثل سورية لدى الجمعية العامة أن الوفد السوري يكتفي في الوقت الحاضر بمجرد لفت انتباه الجمعية إلى هذا الأمر ويأمل الوفد أن يحل انسحاب مبكر للقوات الأجنبية.

وفي ٤/٢/١٩٤٦ وجه رئيسا الوفدين السوري واللبناني رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة استتكرت إبقاء القوات الأجنبية بعد انتهاء الحرب واتفاق ١٣/١٢/٤٥ ويعرضان النزاع على مجلس الأمن لإقرار انسحاب كامل وعاجل للقوات الأجنبية من الأراضي السورية واللبنانية^(١١٨). وأثناء الاجتماع الأول

للجمعية العامة، جرت مفاوضات واتصالات (لبنانية فرنسية) و (فرنسية بريطانية) وتقرر أن يعقد اجتماع في وزارة الخارجية البريطانية في ١٣/٢/١٩٤٦ حضره المستر بيفن والكسندر كادوغان ومدير قسم الشرق الأوسط ورئيس الوفد السوري فارس الخوري وكميل شمعون وزير لبنان المفوض في لندن ووزير سورية المفوض نجيب الأرمنازي.. وقد بحث عن إمكانية الاتفاق بين السوريين واللبنانيين مع الفرنسيين على موضوع الجلاء وتحديد الزمن اللازم له. وانفض الاجتماع بانتظار تبليغ سورية ولبنان رأيهما النهائي إلى بريطانيا ليحمل إلى الفرنسيين. وفي نفس اليوم أبلغ السوريون واللبنانيون المبادئ الأساسية التي يوافقون عليها وهي الجلاء التام عن سورية ولبنان وأن لا يكون معلقاً على أي قرار من الأمم المتحدة أو مجلس الأمن ولا على أي شرط. وأبلغ البريطانيون السفير الفرنسي بذلك .

وفي اليوم التالي ١٤/٢/١٩٤٥ عقد اجتماع حضره أيضاً حميد فرنجية وزير الخارجية اللبناني ووزير الخارجية الفرنسية (بيدو) والسفير الفرنسي (ماسيغلي) والكونت استروروغ. وأصر الفرنسيون على اتفاق ١٣/١٢/٤٥ ولم يتم اتفاق على الموضوع^(١١٩).

وبدأت مناقشات مجلس الأمن في ١٤/٢/١٩٤٥-١٦/٢/١٩٤٥ بشأن طلب سورية ولبنان جلاء القوات الأجنبية. وتحدث ممثلا سورية ولبنان فأكدوا أن لاجابة لوجود قوات أجنبية لانتهااء الحرب، وهذا ضد إرادة الشعبين والحكومتين. وعارضا اتفاق ١٣/١٢/٤٥. ورد وزير الخارجية الفرنسي فذكر أن سياسة فرنسا السير بالدولتين نحو الاستقلال التام وطلب موافقة المجلس على اتفاق ١٣/١٢/٤٥. وكذلك برر وزير الخارجية البريطاني عقد الاتفاق من أجل الأمن والسلام. فرد حميد فرنجية (بالفرنسية) وزير خارجية لبنان فقال : "إن الأمن الداخلي من شأن الحكومتين وحدهما. والأمن الدولي مضمون لأن الجمهوريتين محاطتين بدول صديقة عقدت فيما بينها ميثاق الجامعة العربية. إن اضطراب الأمن الوحيد الذي يمكن أن ينشأ في تلك المنطقة هو نشوب قتال بين القوات الفرنسية والأهالي. كما ذكر أنه لن يكون أي امتيازات بموجب الانتداب الذي مات. وتكلم الخوري بالانكليزية فاستعرض القضية. وأخيراً تم تقديم مشروع قرار أمريكي فاز بسبعة أصوات، وامتنعت فرنسا وبريطانيا عن التصويت، ونقضه المندوب السوفيتي لأن التعديلات التي طلبها لم تقبل وهي

تطلب سحب القوات فوراً. ومع ذلك فقد أعلن وزيراً خارجية فرنسا وبريطانيا عن عزمهما على تنفيذ القرار كما ورد عند التصويت^(١٢٠).

وهكذا تبين أن بريطانيا غير متمسكة بالاحتلال، وعلى ذلك تخرج مركز فرنسا واضطرت للخضوع إلى قرار أغلبية المجلس.

وبعد انتهاء مجلس الأمن من بحث قضية الجلاء، عقد اجتماع في وزارة الخارجية البريطانية ضم رئيسا الوفدين السوري واللبناني ووزيراهما المفوضين في لندن. فتحدث البريطانيون عن الجلاء المقرر وأنه أمر مفروغ منه. وبحث (بيفن) عن شؤون لبنان وظروفه المختلفة، وذكر شيئاً عن اتجاهات الفرنسيين وحرصهم على أن تجري المفاوضات في باريس، وهي ستكون مباحثات بين الخبراء العسكريين ومقتصرة على الجلاء ..

وقد تعرض بيفن إلى موضوع نصارى لبنان وما يدعيه الفرنسيون في ذلك، فكان جواب رئيسي الوفدين السوري واللبناني قاطعاً. فذكر الأول أن دعوى حماية النصارى مضرّة بالنصارى أنفسهم لأنها تجعل الأكثرية الإسلامية تنظر إليهم نظرة عداً باعتبارهم سبباً لتدخل الأجنبي في ديارهم. عدا عن أن هذه الحجة إنما هي لتبرير بسط الحكم والسيطرة، إذ لا يوجد في كثير من البلاد التي احتلها الفرنسيون في آسيا وإفريقيا نصارى لحمايتهم، ولكن الاستعمار هو الغاية الحقيقية.. وقال رئيس الوفد اللبناني مؤكداً أن محاولة إثارة الخلاف بين المسلمين والنصارى إنما هو ناشئ عن رغبة التفريق بين الطائفتين لمقاومة الفكرة الوطنية. وكان رأي بيفن أن لا تدخل المعتقدات في الأغراض السياسية^(١٢١).

ثم عقد اجتماعان في ٢٦ و ٢٧/٢/١٩٤٦ في المفوضية السورية بلندن، حضره بريطانيون وأكدوا أن بريطانيا مرتبطة بقرار مجلس الأمن الذي نص على الجلاء. وأنه يمكن توفير وسائل النقل البري والبحري للفرنسيين لتأمين سرعة الجلاء.

وعلى إثر ذلك قدم رئيسا الوفدين السوري واللبناني كتاباً إلى الأمم المتحدة أعلنوا فيه تمسكهما بقرار مجلس الأمن وأنها سيدخلان في مفاوضات مع فرنسا وبريطانية بشأن الجلاء.

وبدأت المحادثات العسكرية بين الفرنسيين والبريطانيين حول الانسحاب في باريس في ١/٣/١٩٤٦ وأسفرت في ظرف ثلاثة أيام عن اتفاق بشأن انسحاب

قواتهما من سورية أولا على أن يبدأ الانسحاب في ١١/٣/١٩٤٦ وينتهي في ٣٠/٤/١٩٤٦^(١٢٢).

ولكن أعلن في ٩/٣/١٩٤٦ أن البريطانيين سوف يغادرون لبنان خلال مدة لا تتجاوز ٣٠/٦/١٩٤٦ وإن قيادة القوات الفرنسية ومعظم الجنود الفرنسيين سينتقلون إلى طرابلس خلال مدة لا تتجاوز ٣١/٨/١٩٤٦. فقد صرح ناطق بلسان وزارة الخارجية الفرنسية بأن جلاءهم قد لا ينتهي إلا في أول نيسان ١٩٤٧ كحد أقصى. وشدد الناطق الفرنسي على القول، مع شرح مفصل وبكثير من الإسهاب، بأن التأخر لمدة سنة نتج كليا عن تفاصيل فنية تتعلق بنقل الجنود والمعدات. وأقر الناطق الفرنسي بأنه ليس هناك في لبنان سوى (٨٠٠٠) جندي فرنسي. ولكنه قال أن ماعناه عندما تحدث عن التأخير هو المنشآت الكبيرة... ولم ترض الحكومة اللبنانية (والحكومة السورية أيضاً رفضت ذلك). وبعد مزيد من المحادثات بين ممثل لبنان والفرنسيين تم الاتفاق على أن تغادر القوات الفرنسية لبنان في مدة لا تتجاوز ٣١/٨/١٩٤٦ على أن تبقى في البلاد بعثة من (٣٠) ضابطاً فرنسياً و(٣٠٠) فني للإشراف على جلاء ما تبقى من مواد وأعتدة في مدة لا تتجاوز ٣١/١٢/١٩٤٦^(١٢٣). وأن يرتدي أفرادها اللباس المدني.

وتم الجلاء عن سورية (الجنود والمدنيون) في الساعة العاشرة من يوم ١٥/٤/١٩٤٦، وأقرت سورية اليوم التالي ١٧/٤ عيداً وطنياً واحتفلت به. وتم الجلاء عن لبنان في ٣١/١٢/١٩٤٦. ولكن اعتبر يوم ٢٢/١١/١٩٤٣ الذي أطلق فيه سراح رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والمعتقلين الآخرين هو يوم الاستقلال في لبنان. وانتقل البريطانيون إلى فلسطين.

وهكذا استطاع السوريون واللبنانيون بفضل وحدة مواقفهما من الوصول إلى الاستقلال التام بجلاء الجنود الفرنسيين والبريطانيين وعدم ارتباطهما بأية معاهدة تمنح امتيازات أو قواعد عسكرية لأية دولة. واتهم الفرنسيون البريطانيون بأنهم هم الذين أخرجوهم.

ولكن مع زوال السيادة الأجنبية اختفى الرابط الذي كان يربط البلدين أحدهما بالآخر، أي وحدة السلطة السياسية وما كان يتبعها في مختلف المجالات.



الفصل الخامس:

الوحدة السورية اللبنانية في مشاريع الوحدة العربية ١٩٤١ - ١٩٤٥

- ١ - جهود الأمير عبدالله لوحدة سورية ١٩٤٠-١٩٤٢ .
- ٢ - مشروع نوري السعيد للوحدة العربية (الهلال الخصيب)
كانون الأول ١٩٤٢ .
- ٣ - مشروع الأمير عبدالله لوحدة سورية الكبرى أوائل ١٩٤٣ .
- ٤ - الوحدة السورية اللبنانية في مشروع الجامعة العربية .
- ٥ - مشروع الوحدة لدى الحزب القومي السوري وغيره من الأحزاب .

جاءت الحرب العالمية الثانية فأظهرت الاهتمام مجدداً بالشرق الأوسط والمنطقة العربية وأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية. فجعلت الآمال تخطو خطوة جديدة في سبيل تحقيق الوحدة العربية^(١) التي ضاعت بهزيمة الدولة العثمانية واقتسامها عقب الحرب العالمية الأولى.

١ - جهود الأمير عبد الله لوحدة سورية ١٩٤٠-١٩٤٢ :

استغل الأمير عبدالله سقوط فرنسا في ربيع ١٩٤٠، فجدد محاولاته وجهوده لوحدة سورية التي كانت قد توقفت بإعلان الحرب العالمية الثانية. فأرسل إلى الحكومة البريطانية (عن طريق المندوب السامي البريطاني)، مذكرة في ١٩٤٠/٧/١ لفت فيها النظر إلى اهتمام الرأي العام العربي بقضية البلاد العربية ومستقبلها. وطالب بإصدار تصريح بريطاني بهذا الشأن يحقق أمل العرب في بريطانيا. وأشار إلى استعداد شرقي الأردن للقيام بعمل ما في سورية ضد قوات فرنسا الفيشية، تأدية لواجبها نحو قوميتها وتحقيق آمالها.

كان رد المندوب السامي غير مشجع للأمير عبدالله. طلب منه فقط، عدم القيام بأي (عمل متسرع) قد يعرقل خطط الحكومة البريطانية. وطالبه بالتريث حتى تتضح بعض الأمور في الميدان الأوروبي. ولم يثن المندوب السامي الأمير عبدالله عن مواصلة سعيه لتحقيق هدفه، فأرسل مذكرة أخرى في ١٩٤٠/٧/٩ إلى وزير المستعمرات البريطاني يؤكد عزم شرقي الأردن على تحقيق (الوحدة العربية). لكن الحكومة البريطانية لم تكن في ظرف يسمح لها بالعمل على تحقيق مطلب الأمير عبدالله.

واستعان الأمير بزعماء طبقة ملاك الأراضي في شرقي الأردن فأوصى لها بأن تبرق إلى السفارة البريطانية في القاهرة مطالبة بتحقيق وعد بريطانيا باستقلال سورية وسيادتها ووحدتها وضم شرقي الأردن إلى هذه الوحدة^(٢).

وكانت بريطانيا تعتذر وتطلب تأجيل البحث في الموضوع، ذلك أنها لم تكن على استعداد لإغضاب حكومة فرنسا الحرة وحكومتها مصر والسعودية وشعبي سورية ولبنان، في وقت كان جيش دول المحور يحتل حدود مصر، ولم يكن

يبعد كثيراً عن سورية أو السعودية. ثم إن الحكومة البريطانية كانت تفكر في مشروع آخر يضمن استمرار مصالحها في الوطن العربي، في الحرب وفي عالم مابعد الحرب.

لذلك حاولت بريطانيا أن تتقرب من العرب للحاجة إلى الدعم العربي ضد دول المحور، فأعلنت في ١٩٤١/٥/٢٩ بلسان وزير خارجيتها (أنطوني ايدن Antony Eden) أنها : "تعطف كثيراً على أماني سورية في الاستقلال وإلى ماقد تقوم به، وأن على البلدان العربية ومن حقها تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية والسياسية بينها، وأن الحكومة البريطانية سوف تبذل تأييدها التام لأية خطة تلقى موافقة عامة"^(١) مكرر .. وهذا التصريح يظهر حرص بريطانيا على السيطرة على المنطقة العربية، ومناقستها لفرنسا .

وقد جاء هذا الإعلان في نفس اليوم الذي أنهت فيه القوات البريطانية، بالاشتراك مع القوات الأردنية، عملية تصفية ثورة رشيد عالي الكيلاني، (التي كان لمفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني صلة بها)، وبدأت تستعد لتحرير سورية. وهو توقيت محكم كاف لأن يفضح النية وراءه^(٢) مكرر .

كما أن الجنرال كاترو تأثر بالشعور العام، فأشار في بيانه الأول (١٩٤١/٦/٨) الذي خاطب فيه السوريين واللبنانيين في بداية الحملة الانكليزية الفرنسية لتحرير سورية من حكم فيشي، إلى أن لهم أن يؤلفوا دولة واحدة إذا شأوا. ولكن لم يدع أبناء الدولتين يعملون شيئاً لتحقيق ذلك. وفرنسا في مختلف أدوارها لم يكن يهمها إلا الحكم الفرنسي ومصلحته، وهي تعتقد أن سياسة التفريق والتجزئة أفضل وسيلة لتمكينه وتثبيتته^(٣) .

وكان العرب يعلمون أن هذه الوعود مزيفة، فالوثائق الألمانية المختصة بالسياسة تجاه الشرق الأوسط بين ١٩٣٩-١٩٤٥ تبين أن الحلفاء كانوا محظوظين لأن هتلر لم يأبه لهذه المنطقة من العالم، إذ أن عداءه للسامية (الذي اتهم به) شمل العرب واليهود على حد سواء، وكان مشغولاً بفتوحاته في ميادين أخرى، فترك هذه المنطقة وشأنها^(٤) .

واستغل الأمير عبدالله قضية تحرير سورية من النفوذ الفرنسي الفيشي، فاشتريت بعض قواته إلى جانب الجيش البريطاني في عملية التحرير في حزيران وتموز ١٩٤١، أملاً في الضغط على بريطانيا لتحقيق هدف الأمير

عبدالله في وحدة شرقي الأردن وسورية أو اتحادهما^(٥). أي تحقيق وحدة سورية الكبرى كجزء أساسي أولي للوحدة العربية.

وكان رد الفعل على تصريح ايدن (١٩٤١/٥/٢٩) سريعاً جداً في العاصمة الأردنية، فجمع الأمير عبدالله مجلس وزرائه في اليوم التالي (١٩٤١/٥/٣٠) وأصدر بياناً ناشد فيه العرب أن يعلنوا وحدة البلاد السورية، وأرفق بيانه بمذكرة رفعها إلى الحكومة البريطانية بهذا الخصوص. وفضلاً عن ذلك، فقد دعا في ١٦/٧/١٩٤١ المستر اوليفر لتيلتون (Oliver Lyttelton) الوزير البريطاني المقيم في الشرق الأوسط، لزيارة عمان لتبادل الرأي ووجهات النظر حول المشكلات القومية للدول العربية (وكان قد تم تحرير سورية ولبنان من حكم فيشي وأصبحتا تحت سيطرة الحلفاء). ورد الوزير مبدئياً استعداده للزيارة في أقرب فرصة ممكنة، ومعباً عن عطف حكومته على النشاط القائم تحقيقاً للوحدة العربية كاملة أو جزئية. ولكنه أشار إلى أن "الظروف الحربية القائمة تدعو للتريث والتمهل قبل الإقدام على أي عمل خطير من هذا النوع".

وقام الوزير البريطاني بزيارة عمان في أوائل أيلول ١٩٤١، وصدر بلاغ في ١٣ منه عن تلك الزيارة جاء فيه: "إنه لاشيء يحول دون تنفيذ هذه الوعود (أي وعود الوحدة والاستقلال)، وإيصال العرب إلى أمانيهم القومية، وأن الأمور تتمشى مع مراحلها الزمنية، وأن الخطوة الأولى في هذا السبيل يجب أن تقوم بها الدول العربية نفسها. وأن الحكومة البريطانية ستساعد العرب فعلاً وبكل طريقة ممكنة للوصول إلى ما يصبون إليه، وأن مصلحتها ومصلحتهم واحدة".

ولم يترك الأمير عبدالله فرصة دون أن يدعو لمشروعه، فخطب في المجلس التشريعي الرابع في ١١/٦/١٩٤١ مشيراً إلى أنه سيتم توحيد سورية وشرقي الأردن مهما كان الثمن الذي سيتكبد. وكتب مذكرة إلى المستر (لتلتون) في ٢٣/١١/١٩٤١، انتقد فيها سياسة الفرنسيين في سورية. وعبر عن خشيته من أن تكون تلك السياسة تهدف إلى استمرار تمزيق وحدة سورية الطبيعية. وأكد حق العرب في وحدة بلادهم. ثم طلب منه نتيجة ما أسفرت عنه محادثاتها الأخيرة في عمان، فرد لتلتون على الأمير بمذكرة في ٥/١٢/١٩٤١ يطمئنه بأن الأمور السياسية التي أشار إليها الأمير هي على الدوام موضع دراسة جدية من الحكومة البريطانية^(٦).

وفي ١٩٤٢/١/٦ أصدر مجلس الوزراء الأردني قراراً يطالب فيه برفع الانتداب عن شرقي الأردن لتصل إلى مرتبة البلاد العربية الأخرى، ولتتمكن من السعي للوحدة معها، تلك الوحدة التي صرحت الحكومة البريطانية بالعطف عليها. وأشار القرار إلى مضار وضع أي حاجز بين الأجزاء السورية على الحياة السياسية والاقتصادية. ثم انتهى إلى القول: "إن الوحدة العربية هي مطمح العرب الذين ينتظرون الوصول إليها مباشرة أو تدرجاً بحسب الظروف، واجتياز العقبات الإقليمية. أما الوحدة السورية فهي مطمح الأردنيين جميعهم".

ودعا قرار مجلس الوزراء الأردني الحكومة البريطانية إلى أن تؤمن بالتعاون مع حكومة فرنسا الحرة، استقلال سورية ولبنان بشكل يجعل بالإمكان التفاهم مع سكانهما على ماتقتضيه المصالح المشتركة. و "أن تزال كل الصعوبات وتبذل كل التسهيلات في هذا السبيل، رعاية للوعود والتصريحات الرسمية التي تأمل حكومة شرق الأردن وأهله أن صديقتهم بريطانيا العظمى ستبذل كل جهد في سبيل تنفيذها".^(٧)

والواقع أن الحكومة البريطانية لم تكن في وضع يسمح لها بأن تصغي إلى دعوة الأمير عبدالله، ذلك أن الحرب في الجبهة الليبية كانت تجري على غير ماتوقعت. هذا بالإضافة إلى أن ظروف مصر الداخلية، دفعت الحكومة البريطانية إلى فرض مصطفى النحاس رئيساً للوزارة في ١٩٤٢/٢/٤. أي فرضت حكومة موالية للحلفاء.^(٨)

ويبدو أن النحاس باشا قد بدأ تحركاته العربية في إطار السياسة البريطانية في هذا الشأن، فقد دعا في ١٩٤٢/٦/٢ كلاً من بشاره الخوري زعيم الكتلة الدستورية في لبنان وجميل مردم بك أحد زعماء الكتلة الوطنية السورية، لزيارة القاهرة. وتم اتفاق الثلاثة على الخطوط العريضة للسياسة اللبنانية المقبلة. وقد أبدى الخوري استعداداً، في حالة وصوله إلى رئاسة الجمهورية، للتعاون مع الدول العربية شرط استقلال لبنان ضمن حدوده المعترف بها. ورأى أن ذلك قد يكون عقبة في سبيل إنشاء جامعة الدول العربية.

ومما قاله بشاره الخوري: "إننا نريد التعاون مع الدول العربية إلى أقصى حد على هذا الأساس، ثم استدركت أن عدداً من المسيحيين لايعتقد هذا المذهب، وقد يعاكسه لاعتقاده بضرورة حماية أجنبية لبلاده".

وكان يهم النحاس باشا سماع رأي سورية بالموقف والسياسة اللبنانية المستقبلية، لأن سورية هي جارة للبنان، فقال جميل مردم : " نحن نثق بكلام الشيخ بشارة، وعندما تطمئن سورية لهذا الاتجاه في السياسة اللبنانية، فنحن مستعدون لأن ننزل عن أي مطلب لنا في لبنان. بل أن نوسع أراضي لبنان إذا لزم ".^(٩)

وذكر الخوري أنه عندما كان في مصر راح البعض يخلق الشوائع بأن لبنان سيكون عضواً في وحدة أو اتحاد، وذلك لمجرد كوننا جعلنا من أهدافنا سياسة استقلالية بحتة يصبح بها لبنان سيد شؤونه ومقدراته. ولقد كان جميل مردم بك معنا في مصر حينذاك وكان يصرح أمام النحاس باشا وسواه بأنه لو كان جميع الناس في لبنان يفكرون كما يفكر بشارة الخوري لعدلنا عن المطالبة بشبر واحد من لبنان ولأعطيناه من أراضيها مايريد^(٩).

وفي الوقت الذي كان فيه عبدالله يسعى إلى توحيد سورية (الكبرى) ويعارضه حكام سورية ولبنان، كان الصهيونيون في فلسطين يسعون إلى توسيع سيطرتهم وجعل حدودهم تمتد لتشمل نهر الأردن (أي بأخذ قسم من إمارة شرقي الأردن) ونهر الليطاني (أي بأخذ قسم من دولة لبنان) وأن حدود الدولة اليهودية يجب أن تكون مجاورة للبنان المسيحي^(١٠).

٢- مشروع نوري السعيد للوحدة العربية (الهلال الخصيب)

كانون الأول ١٩٤٢ :

ومع استمرار الحديث عن الوحدة العربية وجهود الأمير عبدالله لتحقيق وحدة أو اتحاد سورية الطبيعية، قابلها نوري السعيد رئيس وزراء العراق بمشروعه المعروف باسم (الهلال الخصيب)^(١١). وقد قدم نوري السعيد مشروعاً وحدوياً من نوع جديد. وقد تضمن مفاهيم جديدة ونشره في عام ١٩٤٣ في الكتاب المعنون (الكتاب الأزرق) استقلال العرب ووحدتهم، مذكرة في القضية العربية مع إشارة خاصة إلى فلسطين ومقترحات رامية إلى حل نهائي ومربوط معها نصوص جميع الوثائق المتعلقة بالقضية وضعها الفريق نوري السعيد.

وتصدر الكتاب رسالة من نوري السعيد إلى الوزير البريطاني كيسي (Richard Cassy) في كانون الأول ١٩٤٢ يبدأها كما يلي : " عزيزي المستر كيسي، على أثر الحديث الذي دار بيننا حول مستقبل الدول العربية،

قررت العمل بمشورتكم فكتبت مذكرة في الموضوع باسماً فيها رأيي الشخصي في العضلات التي تجابهها ومقترحاتي لحلها. وقد وضعت المذكرة المربوطة بهذا الكتاب أنا نفسي بصفتي الشخصية. ومع علمي بأن غير واحد من زملائي وزعماء عراقيين آخرين يشاركونني في آرائي، لا أود اعتبار هذه الآراء بوجه من الوجوه بياناً معبراً عن سياسة الحكومة العراقية .

وتتناول الرسالة شرح الأطماع الصهيونية في فلسطين، وتدعو بريطانيا وحلفاءها إلى العمل لوقف تلك الأطماع خيفة أن تسيء إساءة لاتعوض إلى العلاقات بين بريطانيا والعرب. ولعل توجيه الرسالة إلى بريطانيا لكونها صاحبة السيادة في المشرق العربي بعد تحرير سورية من حكم فيشي .

ويتألف الكتاب من (١٦) صفحة وقد اقترح فيه قيام وحدة بين سورية ولبنان وشرقي الأردن وفلسطين في دولة واحدة، وأن تنشأ جامعة للدول العربية يكون لمجلس الجامعة مهام عديدة منها : الدفاع والشؤون الخارجية وحماية الأقليات واقترح نوري السعيد في مشروعه بأن يمنح لليهود في فلسطين شبه حكم ذاتي، وأن يمنح الموارد في لبنان - إذا طالبوا بذلك - نظاماً خاصاً مثل الذي كان لهم خلال العهد العثماني، على أن يركز الحكم الذاتي للموارد واليهود إلى ضمان دولي.

ويبدأ الكتاب بالإشارة إلى أن عرب المشرق هم شعب واحد من حيث اللسان والثقافة والشؤون الاقتصادية وغيرها. "والرابطة الثقافية التي بين هذه الشعوب مستحكمة اليوم استحكامها مدة قرون مضت نظراً إلى التحسن الذي طرأ على المواصلات والتربية، وذلك على الرغم من تقسيمها في خلال عشرين سنة مضت إلى عدة دول مختلفة، وسن قوانين مختلفة لهذه الدول. وكانت هذه الأقاليم جميعاً جزءاً من الامبراطورية العثمانية، فلم تفصل بينها حدود دولية، وكانت طرق إدارتها واحدة، وقوانينها كذلك. وكانت عادات سكان هذه المناطق، مسلميههم ومسيحييههم، وتقاليدهم واحدة. وكان طعامهم واحداً وكذلك تفكيرهم ."

وذكر نوري السعيد تحت عنوان "المسيحيون والعرب" : "أجل يوجد في سورية ولبنان عدد لا يستهان به من المسيحيين، إلا أن هؤلاء عرب في الأصل، وهم على غرار جيرانهم تماماً في عاداتهم ولسانهم وطرق معيشتهم. وكثيراً ما كانت الطوائف المسيحية فيما مضى أشد عداً لبعضها البعض من معاداتها للمسلمين الذين عاملوا جميع الطوائف على السواء".

ويأتي نوري السعيد على ذكر لبنان فيقول : "وكان المواردنة الطائفة الوحيدة التي لها وضع خاص، إنما على أثر الاضطرابات التي وقعت بين موارد لبنان ودروزه في سنة ١٨٦٤، وُضع لهذه الولاية نظام ممتاز يتمتع اللبنانيون بمقتضاه بقسط وافر من الحكم الذاتي، مما مكن المواردنة من الحصول على حكومة يرأسها حاكم مسيحي. واستند هذا الطراز الإداري الخاص إلى ضمان دولي. وكان في ذلك العهد، كما في عهد الامبراطورية العثمانية القديمة (ملل) متنوعة متمتعة بحقوق خاصة، لأن فكرة وجود جماعات متمتعة بشبه حكم ذاتي في داخل الدولة فكرة مألوفة عند الدول المتخلفة، ومعتبرة على العموم سياسة صائبة منطقية على الإنصاف. وهذا النظام الممتاز الذي يتمتع به اللبنانيون جدير بالدرس الدقيق لأنه مما يمكن اتخاذه مثلاً يحتذى به لإنشاء ايالات يهودية متمتعة بحكم شبه ذاتي في فلسطين على ما سأشرحه فيما بعد".

ويستطرد نوري السعيد فيتكلم عن كفاح العرب، وعن العرب والترك، وعن العرب في الحرب العظمى، وعن الوعود البريطانية وعن تمزيق البلاد العربية.

ويتكلم عن سورية ولبنان فيقول : "إن سورية ولبنان لبسا دون كثير من البلدان الأوروبية حضارة، إلا أن نظام الانتداب الغاشم المفروض عليهما قد أفقرهما وبذر بذور الانقسام بين سكانهما مما أدى إلى حدوث القلاقل والاضطرابات فيهما من حين إلى آخر. وقد اغتتم العرب السوريون كل فرصة للحصول على استقلال حقيقي حتى أنهم ضحوا برغبتهم في الوحدة في سبيل الحصول على الاستقلال المنشود. فعقدوا اتفاقاً مع الفرنسيين على تقسيم بلادهم إلى دولتين هما سورية ولبنان (لعله يقصد معاهدة ١٩٣٦).

ثم يتكلم عن سورية الجنوبية أي فلسطين وشرقي الأردن.

ويستطرد فيتكلم عن سورية الكبرى وعن الكتاب الأبيض لفلسطين الصادر عام ١٩٣٩ وعن العرب وميثاق الأطلسي، وعن اتفاق العرب لمكافحة دعاية المحور وعن شؤون عربية أخرى. ويصل نوري السعيد إلى الخاتمة يبدي فيها الآراء التالية :

- ١- أن يعاد توحيد سورية ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن في دولة واحدة.
- ٢- أن يبت سكان هذه الدولة أنفسهم في نوع الحكومة التي تتخذها هذه الدولة سواء أكانت ملكية أم جمهورية، وأيضاً سواء أكانت وحدة أم اتحاداً (كونفدراسيون).

٣- أن تنشأ عصابة عربية ينضم إليها العراق وسورية فوراً على أن يباح للدول العربية الأخرى الانضمام إليها متى شاءت.

٤- أن يكون لهذه العصابة مجلس دائم ترشحه الدول المنخرطة في سلك هذه العصابة، ويرأسه أحد رؤساء الدول الذي يتم اختياره اختياريًا تقبله الدول ذات الشأن .

٥- أن يكون مجلس العصابة العربية مسؤولاً عن الأمور الآتية : الدفاع - الشؤون الخارجية - العملة - المواصلات - الجمارك - حماية حقوق الأقليات - التعليم.

٦- يمنح لليهود في فلسطين إدارة شبه ذاتية في المنطقة التي يكونون أكثرية فيها، مع منحهم الحق في إدارة مناطقهم الريفية والمدنية، ويشمل ذلك المدارس والمؤسسات الصحية والشرطة، على أن تكون هذه المؤسسات الصحية والشرطة تابعة لإشراف الدولة السورية بوجه عام .

٧- تكون القدس مدينة يباح دخولها لأبناء جميع الأديان بقصد الزيارة أو العبادة، وتتألف لجنة خاصة من ممثلي الأديان الثلاثة السائدة لضمان ذلك.

٨- أن يمنح الموارنة في لبنان - إذا شاؤوا - إدارة ممتازة (نظاماً خاصاً) على نحو ما كانوا يتمتعون به في خلال السنوات الأخيرة من عهد الامبراطورية العثمانية. وستستند هذه الإدارة الخاصة أسوة بالإدارات التي ستؤسس وفق أحكام الفقرتين (٦،٧) السابقتين إلى ضمان دولي.

وإذا كان في الإمكان حسبما تقدم إنشاء حلف (كونفدراسيون) من الدول العربية يشمل العراق وسورية وفلسطين وشرقي الأردن في بادئ الأمر، مع إباحة الانضمام إليه للدول العربية الأخرى فيما بعد، يزول عندئذ كثير جداً من الصعوبات التي جابهتها بريطانيا العظمى وفرنسا في الشرق الأدنى في خلال العشرين سنة الماضية.

إن عرب فلسطين يتخوفون الآن من صيروتهم أقلية في دولة يهودية، لذلك نراهم يعارضون أشد المعارضة في منح اليهود حقوقاً خاصة. إلا أن هذا العداء سيخف إذا أصبحت فلسطين جزءاً من دولة عربية قوية، وفي استطاعة اليهود أن يؤسسوا وطنهم القومي في أنحاء فلسطين حيث هم الآن أكثرية. وبذلك يزداد اطمئنانهم إلى سلامتهم لأن جيرانهم العرب سيضمرون لهم حينئذ

نيات طيبة، فضلاً عن ازدياد الفرص الاقتصادية السانحة لهم متى أصبحوا طائفة متمتعة بإدارة شبه ذاتية في دولة أكبر جهداً مما يأمّلونه^(١٢).

٣- مشروع الأمير عبد الله لوحدة سورية الكبرى أوائل ١٩٤٣ :

لما وضح أن النفوذ الفرنسي سيتقلص من الشرق نهائياً، عاود الأمل الهاشميين في تحقيق مشروعهم القديم. ولعل الأمير عبد الله علم بمشروع نوري السعيد، فحاول أن يضع مشروعاً مفصلاً لما كان يطالب به من وحدة أو اتحاد بين شرق الأردن وسورية، فأرسل الأمير عبد الله مذكرة سياسية جديدة إلى الحكومة البريطانية في أوائل ١٩٤٣ فصل فيها رأيه في حل (المسألة السورية) بوجه خاص، و (المسألة العربية) بوجه عام^(١٣).

وجاء في مذكرة الأمير عبد الله إلى الحكومة البريطانية، أنه "بناء على وعود بريطانيا للعرب سابقاً ولاحقاً، ونظراً لعجز الحكومة الفرنسية الشرعية عن القيام بوكالتها المؤقتة (أي انتدابها) عن عصبة الأمم في سورية، وزوال تلك الوكالة حكماً بسقوط أهليتها القانونية نظراً لتمتع سورية باستقلال ودستور شرعيين، وبالإشارة إلى ما صرح به وزير الخارجية البريطانية المستر (ايدن)، بشأن الوحدة العربية"، فإنه يرى أن من "مقتضيات تسهيل مهمة الديمقراطيات في الشرق الأدنى، وإعادة توثيق الصداقة العربية البريطانية التقليدية، وضمان الثقة والاستقرار في البلاد السورية" أن ينفذ أحد المشروعين التاليين :

المشروع الأول : إنشاء دولة سورية موحدة واتحاد عربي. ومن أهم أركان هذا المشروع :

- أ - اعتراف الحلفاء باستقلال سورية بحدودها الطبيعية وسيادتها واعتبار وحدتها القومية والجغرافية أساساً لنظام الحكم فيها. على أن يكون نظام الحكم ملكياً دستورياً، ويتمتع (لبنان القديم) بإدارة خاصة.
- ب - تضم الدولة السورية الموحدة، سورية الشمالية ولبنان وشرق الأردن وفلسطين وتحكمها حكومة مركزية واحدة.
- ج - إلغاء وعد بلفور أو الاكتفاء بالوضع الراهن ومنع الهجرة اليهودية أو تفسيره تفسيراً يزيل مخاوف العالمين العربي والإسلامي.
- د - تصان المصالح البريطانية والأجنبية في الدولة السورية الموحدة بمقتضى معاهدة كالمعاهدتين المصرية والعراقية.

هـ- يدعى الأمير عبدالله بن الحسين لرئاسة الدولة السورية لاعتبارات مفصلة في المشروع.

و- بمجرد إعلان تأسيس الدولة السورية الموحدة يؤسس اتحاد عربي تعاهدي من أراضي الهلال الخصيب (الدولة السورية الموحدة والعراق) وتوحيد التنسيق السياسي والدفاع والثقافة والشؤون الاقتصادية. ويفسح المجال للدول العربية الأخرى للانضمام إليه. وفي حالة عدم تطبيق هذا المشروع يتم تطبيق المشروع الثاني .

المشروع الثاني : إنشاء الدولة السورية الاتحادية واتحاد عربي: وأهم أركانه :

أ - قيام اتحاد سوري مركزي يضم حكومات شرق الأردن وسورية الشمالية ولبنان وفلسطين وتكون دمشق عاصمة الاتحاد. وإذا تخلفت حكومة لبنان عن الانضمام إلى الاتحاد السوري المركزي لأسباب خاصة بها فيجب أن تعاد الأراضي السورية، الملحقة بلبنان (حاصبيا وراشيا والبقاع وبعلبك) دون رغبة من السكان، إلى سورية.

ب - ينظم الاتحاد المركزي شؤون الدفاع والمواصلات والاقتصاد الوطني والسياسة الخارجية والثقافة العامة والقضاء الاتحادي مع بقاء الاستقلال الذاتي لكل من الحكومات الإقليمية الأربعة.

ج- يكون للاتحاد مجلس تشريعي بالانتخاب، ويمثل الأقاليم المتحدة، وينتخب رئيس الوزراء الاتحادي وأعضاء السلطة التنفيذية طبقاً لأحكام الدستور .

د - يتم الاتحاد تبعاً لمفاوضات بين الحكومات الإقليمية الأربعة ويبدأ ذلك باتفاق حكومتي سورية الشمالية وشرقي الأردن.

هـ- يدعى الأمير عبدالله بن الحسين لرئاسة الاتحاد السوري المركزي لنفس الاعتبارات الواردة في المشروع الأول، على أن ينبى عنه من يدير شرقي الأردن.

و - تصان المصالح البريطانية والأجنبية في الاتحاد السوري المركزي بمقتضى معاهدة كالمعاهدتين المصرية والعراقية.

ز - بمجرد إعلان تأسيس الاتحاد السوري يؤسس اتحاد عربي من العراق والاتحاد السوري (الهلال الخصيب).

ح- يشترط لانضمام فلسطين إلى الاتحاد تحقيق الأمور التالية :

- ١- قيام حكومة وطنية دستورية في فلسطين بحدودها الحاضرة .
- ٢- العمل بالكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ مؤقتاً إلى أن يحل محله تفسير رسمي لوعده بلفور من الجانب البريطاني يزيل مخاوف العرب والمسلمين.
- ٣- تبادل التعاون الاقتصادي بين الاتحاد العربي والمواطنين اليهود.
- ٤- تعلن الهيئات اليهودية المسؤولية موافقتها على هذا الحل بإخطار الحكومة البريطانية بذلك. وإذا لم تحل مشكلة فلسطين على هذا النحو تظل خارج نطاق الاتحاد، وبعد قيام الاتحاد السوري يصار إلى تأسيس الاتحاد العربي^(١٤).

٤- الوحدة السورية اللبنانية في مشروع جامعة الدول العربية ١٩٤٣ :

استمر الحديث عن إمكانية قيام وحدة عربية بين الأوساط العربية والأجنبية وفي مختلف الصحف لاسيما بين عامي ١٩٤٢-١٩٤٣^(١٥).

وقد يظهر للوهلة الأولى أن مشروع سورية الكبرى يتعارض مع مشروع الهلال الخصيب ولكن الحقيقة أن كلا المشروعين مكمل للآخر و متمم له ولا تعارض بينهما. وقد سارا جنباً إلى جنب، مع اصطدامات ظاهرية أوائل عام ١٩٤٣. واجتهد صاحباهما في إقناع بريطانيا تبنيهما. لكن بريطانيا رفضتهما معاً، لأنهما كانا يتعارضان مع مخططها بإدخال مصر في الجامعة العربية، بعد أن وضعت السلطات البريطانية على مصر حكومة موالية للحلفاء (حادث ١٩٤٢/٢/٤)، والظروف لم تكن مواتية لتحقيق أحدهما لأن الحرب لم تنته بعد، ولذلك وضعا على الرف. وفضلت بريطانيا فكرة الجامعة على المشروعين المذكورين لأن الجامعة تؤمن لها النفوذ في سبع أو ثمان دول. بينما انحصر المشروعان في نصف هذا العدد. ولأن فكرة الجامعة كما وضعتها بريطانيا كانت مطاطة جداً وشكلية، بينما يدعو المشروعان إلى وحدة كاملة لا تريدها بريطانيا بأي شكل من الأشكال^(١٦).

وكررت بريطانيا تقربها من العرب ودغدغة أحلامهم في الوحدة. وحمل المخطط البريطاني خطاباً جديداً لانتوني ايدن في ١٩٤٣/٢/٢٤ (تصريح ايدن الثاني) أطلقه في مجلس العموم البريطاني جاء فيه : " إن الحكومة البريطانية

تتظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية والثقافية والسياسية. ولكن من الجلي أن الخطوة الأولى لتحقيق أي مشروع يجب أن تأتي من العرب أنفسهم". وختمه إيدن بقوله: "لم يوضح حتى الآن مثل هذا المشروع الذي سينال استحساناً عاماً".

وفهم الهاشميون من خطاب إيدن الأخير أنه يعني الرفض لمشروع الهلال الخصيب وسورية الكبرى من جهة، وإصراراً على إدخال مصر الجامعة وتسليمها الزعامة فيها من جهة أخرى. يؤيد هذا مذهب إليه عبدالله بقوله في مذكراته "بأنه كان على جهل تام من درجة تحقيق أماني الوحدة أو الاتحاد، وما يملكه رئيس وزراء مصر مصطفى النحاس، من وعود سرية يعلمها هو من لدن انجلترا" (١٧).

وبادر النحاس باشا وأعلن في ١٩٤٣/٣/٣٠ أمام مجلس الشيوخ المصري، أنه باشر المباحثات مع المسؤولين العرب بشأن الجامعة وأنه دعا نوري السعيد إلى مقابله في القاهرة (١٨).

وعارض الأمير عبدالله دعوة مصطفى النحاس بعنف، وأصدر في ٣ ربيع الآخر ١٣٦٢ ١٩٤٣/٤/٨ بلاغاً بعنوان: "من عبدالله بن الحسين إلى أهل الشام" حاضرة وبادية ومن خليج العقبة إلى البحر الأبيض المتوسط إلى أعالي الفرات". دعا فيه "جملة أهل الحل والعقد في بلاد الشام إلى مشروع وحدة أو اتحاد سوري شامل ووطن كامل، يناقشون أمره في مؤتمر سوري خاص". ورحب بعقده في عمان "عندما يختارون وقته وزمانه، أو يؤيدونه بعد إنعام النظر في مراميه، هيئات وفئات، زعماء وعلماء". ومنع هذا البلاغ في فلسطين وسورية ومصر. وأتبع هذا البلاغ بمذكرة إضافية في ١٩٤٣/٥/١٨ قدمها إلى المندوب السامي البريطاني ليرفعها إلى حكومته، مشيراً "بضرورة استقلال سورية بحدودها الطبيعية"، ومطالباً بإصدار "تصريح رسمي مشترك بريطاني فرنسي بتأييد استقلال سورية بحدودها الطبيعية، أو تأييد اتحاد حكوماتها الوطنية الشرعية اتحاداً مركزياً، مع التحفظات اللازمة لضمان المصالح البريطانية الفرنسية، التي لا تتعارض مع استقلال البلاد التام ووحدتها أو اتحادها". وقدم عبدالله مذكرة ملحقاً في ١٩٤٣/٥/٣١ ولم ترد الحكومة البريطانية على مذكرات الأمير عبدالله المتعددة بشأن سورية الكبرى.

وتبادل الأمير عبدالله مع فارس الخوري في ١٩٤٣ عدة رسائل بشأن سعيه وجماعته إلى الدعوة إلى وحدة أو اتحاد سوري برئاسة الأمير عبدالله وقد وافق الخوري على مبدأ الوحدة والاستقلال^(١٩).

وفشل الأمير عبدالله في محاولاته مع (الشعب العربي في سورية) الذي لم يكتف برفض دعوة الأمير والإعراض التام عن المؤتمر الذي دعا إليه، بل حمل شكري القوتلي، وكان زعيم الحركة الوطنية وخصماً تقليدياً للأطماع الهاشمية، إلى رئاسة الجمهورية في ١٧/٨/١٩٤٣^(٢٠). وقد كانت سياسة الكتلة الوطنية تعارض السياسة الهاشمية.

بدأت الحكومة المصرية مشاورات الوحدة مع الأقطار العربية المستقلة ومنها لبنان وسورية في صيف ١٩٤٣ للتفاهم. وتوجهت سورية بعد أن بدأت في إنشاء أوضاعها الاستقلالية، إلى هذه المشاورات بكل ماتشتمل عليه نفوس أبنائها من حماسة للفكرة العربية. وكان معظم زعماء العهد الجديد الذين عرفوا مصر من قبل وشاهدوا هذا الاتجاه فيها، أكثر الناس ابتهاجاً^(٢١).

ولقد لبي نوري السعيد دعوة مصطفى النحاس، تحت ضغط السلطات البريطانية، وعقدت مباحثات بينهما امتدت من ٦/٣١ إلى ١٩٤٣/٨/٥ وانتهت إلى اتفاقهما على التشاور مع بقية الدول العربية على شكل الاتحاد أو الوحدة العربية^(٢٢).

وأخيراً أسقط في يد الأمير عبدالله عندما عقدت جولة المحادثات بين السعيد والنحاس في القاهرة، وخاف أن ينعزل سياسياً، فاضطر إلى أن يلبي تحت ضغط نوري السعيد، دعوة مصطفى النحاس للاجتماع بممثله في القاهرة للمباحثة بشأن الوحدة العربية. فأوفد (توفيق أبو الهدى) بتعليمات خاصة، ضمنها مذكرته المؤرخة في ١٩٤٣/٨/٢٤^(٢٣). الموجهة إلى الحكومة العراقية.

وقد طالب الأمير في مذكرته بأن "تتحد البلاد الشامية (سورية الكبرى) أو أن تتوحد". وأنه إذا بقيت هذه البلاد منقوصة السيادة تحت انتدابات أجنبية أو تشتت محلي، فأمر تمشيها مع مصر والعراق يكون من الضعف وعدم التماسك بصورة تجعلها تعجز عن القيام بما يجب عليها في هذا المضمار". وختم الأمير عبدالله تعليماته إلى أبي الهدى بأنه يؤيد كل جهد ومساعي مصر والعراق ويصر على أن "على مصر والعراق السعي لوحدة سورية أو اتحادها قبل أي

اتحاد عربي آخر". وذكرت المذكرة أن للبنان الخيار بين الوحدة أو الاتحاد، على أن مسألة لبنان الكبير هي من جملة حقوق سورية التي لا ينبغي إغفالها .

وامتدت المشاورات بين النحاس وتوفيق أبي الهدى من ٨/٢٨ إلى ١٩٤٣/٩/١. وقد شرح فيها أبو الهدى (رئيس وزراء الأردن) وجهة نظر أميره في موضوع سورية الكبرى. وطالب مصطفى النحاس بمد يد العون والتأييد لتحقيق ذلك المشروع^(٢٤).

وحاول الأمير عبدالله أن يتصل بقيادة الحركة الوطنية في سورية، فكتب إلى شكري القوتلي رئيس الجمهورية وإلى فارس الخوري رئيس مجلس النواب، وإلى سعد الله الجابري رئيس الوزراء، وأكد في كتبه لهم ضرورة توحيد سورية الكبرى "التي متى اتحدت فالعرب متحدون". وكانت ردودهم تشير إلى أن سورية ماضية في سبيل قصدها عاملة على تحقيق غاياتها، وكل مؤازرة لها هي تعزيز للقضية وإعلاء شأنها. وأنها "لن تقتصر في جهد حتى تصبح قوة عزيزة وتكون داعية للانسجام والتعاون والتضامن بين سائر الأقطار العربية التي آن لها أن يجتمع شملها وتذكر أمانيتها"^(٢٥) وهذه الردود، بهذه الدبلوماسية المعتدلة، لاتعبر عن رأي محدد.

واستغل الأمير عبدالله توقيف فرنسا لرجال الحكومة اللبنانية في تشرين الثاني ١٩٤٣ وأرسل إلى الشيخ محمد توفيق خالد مفتي لبنان، رسالة مؤرخة في ١٩٤٣/١١/٢١ يرجوه إبلاغ مواساته لرجال الدولة ويبيشره بقرب الإفراج عنهم، ويرجوه التوسط لإقامة علاقات بين البلدين^(٢٦).

وقد اختلفت الآراء (في مشاورات الوحدة العربية ١٩٤٣) في أمر التعاون السياسي الذي يشمل الدفاع والشؤون الخارجية، اختلافاً كبيراً، فوافقت سورية والعراق وشرقي الأردن على التعاون السياسي، لكن لبنان رأى الانفراد بمسألتَي الدفاع والشؤون الخارجية، ورأت المملكة العربية السعودية تأجيل البحث في موضوع التعاون السياسي حتى تتغير الظروف^(٢٧). فقد تحفظ وزير خارجية المملكة العربية السعودية، يوسف ياسين (السوري الأصل)، ممثل الملك عبدالعزيز، في ١٩٤٣/١٠/١٠ عندما اجتمع مع النحاس باشا فأوضح بأن السعودية تتحفظ حيال الوحدة السياسية الاندماجية، وأنها مع التعاون الاقتصادي والثقافي بين العرب^(٢٨).

وقد قدم سعد الله الجابري رئيس الوفد السوري في اجتماع ١٩٤٣/١٠/٣٠ في القاهرة فيما عرف باسم (مشاورات الوحدة العربية) مذكرة^(٢٩) بسط فيها وجهة النظر السورية في شأن الوحدة السورية، التي تؤلف بين ربوعها على أن تكون دمشق عاصمتها والجمهورية نظام الحكم فيها، وفي الوحدة العربية الشاملة فقال : "كنا دائماً نطالب بأن يكون لبنان بالنسبة إلى سورية في وضع طبيعي. فإما أن تكون الصلات بيننا وبينه قائمة على أسس الاتحاد، وإما أن ترد إلى سورية الأجزاء التي انتزعت منها ويعود لبنان إلى ماكان عليه من قبل. ولكن الآن وقد أخذ يتخلص من كل نفوذ يعترض سبيله، ويحول دون ممارسته لخصائص الاستقلال والسيادة وصلاحياتهما، فإننا رأينا أن ننهج خطة جديدة، فنقيم الصلات بيننا وبينه على قاعدة التعاون في تثبيت الاستقلال وتسوية المشكلات التي أحدثها الماضي بالتعاون والاتفاق".

وهكذا أعلن الجابري تنازل سورية عن الوحدة السورية لحساب الوحدة العربية وهو تنازل مشروط .

وقد أشارت المذكرة إلى تقسيم الدولة العثمانية واتفاقية سايكس - بيكو بقولها :

" الحرص على إزالة التجزئة التي أوجدتها القوة الغالبة والمطامع الدولية والمنافسات السياسية، حتى يتحقق الاتحاد الذي تنتشده سورية، وتطمس آثار تلك الظلامات التاريخية التي مزقتها وعاقبت سيرها ونموها " .

وعندما بحثت المذكرة في الوحدة العربية ومداها وأداة تحقيقها، فإنها أكدت " رغبة سورية في إنشاء اتحاد عربي يشمل التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي وأنها تؤثر أقوى أداة له وهو الحكومة المركزية أو نظام آخر من الاتحاد أو الاتفاق أو الحلف. وأن يضم الاتحاد مصر والشام والمملكة العربية السعودية واليمن ولبنان وفلسطين وشرق الأردن. أما الأقطار العربية المحمية أو بعض الأقطار في شمال أفريقيا فلاشك أنه ينبغي أن تمد لها يد المعونة، وأن تؤازر في رفع مستواها وتكوين وجدانها القومي " .

وختمت المذكرة ايضاحها بهذه الكلمات : " لايسع الذين يحملون عبء المسؤولية في ديار الشام إلا أن يعربوا عن شعور بلادهم وأمانيتها بالدعوة الصريحة إلى اتحاد البلاد العربية " .

وهكذا تتجنب المذكرة ذكر كلمة (سورية) ذات المدلول السياسي والجغرافي المحدود، وتستعمل كلمة (الشام) ذات المدلول العربي التاريخي. وكان المذكرة تتحدث بلسان الشام كلها بحدودها الطبيعية وبأجزائها المحدثّة (سورية ولبنان وشرقي الأردن وفلسطين) بل وبقية أجزائها المتوزعة في الدول المجاورة.

أما موقف لبنان (الذي تشكل فيه حكم دستوري استقلالي منذ ١٩٤٣/٩/٢١) من مشروع جامعة الدول العربية، فيتضح من بيان رئيس الوزراء رياض الصلح الذي ألقاه قبل سفره إلى مصر للاشتراك في مفاوضات ١٩٤٣، في مجلس النواب اللبناني والذي جاء فيه : " إنه لا يمكن بحال من الأحوال أن نقبل انتقاصاً من استقلال لبنان " .

وتكلم النائب عبد الحميد كرامي قائلاً : " نحن الذين حاربنا لبنان في الماضي لأنه لم يكن عربياً، ونحن الذين طلبنا الوحدة السورية، أتينا اليوم إلى هذه الندوة نعترف باستقلال لبنان ونناضل في سبيل هذا الاستقلال ضد أي كان لأن لبنان أصبح الآن عربياً ^(٣٠) . هذه العروبة المقيدة بالاستقلال لم تكن في الحقيقة إلا تطبيقاً لعروبة الميثاق الوطني، العروبة اللفظية والمصلحة. ومنذ أن تبوأ الرئيس بشارة الخوري رئاسة الجمهورية (١٩٤٣) واجهته معضلة (الوحدة العربية). ومما صرح به لمراسل مجلة (الإثنين) المصرية، بأنه من مؤيدي التعاون العربي الاقتصادي والثقافي. ومما قاله : أن بعض اللبنانيين اتهموني علناً بأنني أعطيت وعداً أنه في حال انتخابي رئيساً للجمهورية سأسعى إلى تحقيق الوحدة العربية كأنها شر مستطير " . ولكنه نفى حدوث ذلك. مع تأييده لنجاح الفكرة الوحدوية بين البلدان العربية على أن يبقى لبنان مستقلاً، ويترك لكل شعب كيانه السياسي، وأضاف بأنه أفصح عن هذه السياسة لنوري السعيد، "وهو يتفق معي في أن من الممكن أن تتحد البلاد العربية في الشؤون الاقتصادية والثقافية " .

ومن هنا يلاحظ بأن هناك توافق سعودي وعراقي ومن ثم مصري وبريطاني حول واقع لبنان ومستقبله (إضافة إلى الموقف السوري). وكان لهذا التوافق الأثر البالغ في الاتفاق الداخلي اللبناني، وفي إيجاد صيغة الميثاق الوطني، فالميثاق هو توافق دولي عربي وتوافق عربي - عربي. ومن ثم توافق لبناني - لبناني ^(٣١) .

وكانت القوى الاستقلالية تلقى الدعم الكامل من الدول العربية وبشكل خاص من سورية بسبب التوافق المصيري والمصلحي بين الشعبين السوري واللبناني والعمل سوياً للتخلص من الاستعمار الفرنسي. تضاف إلى ذلك أهمية العامل التاريخي في هذا المجال حيث ارتبط تاريخ البلدين باستمرار إلى حد التدامج. وكانت الدول العربية التي تدعم نضال سورية تدعم أيضاً نضال القوى اللبنانية المتحالفة معها. وكان هدف القوى اللبنانية هو إخراج لبنان من عزلته الداخلية، وربط مصيره بالمحيط العربي الذي يعيش فيه وضمان حدوده واستقلاله ضماناً عربياً دون أية ضمانات أخرى، أي بتعبير آخر التأكيد على عروبة لبنان شعباً وأرضاً واستقلالاً^(٣٢).

وكرّرت في لبنان شعارات (استقلال لبنان وحياده عن الشرق والغرب) و "لبنان الوطن ذو الوجه العربي الذي يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب". وخطاب النائب أسعد البستاني في المجلس النيابي (١٩٤٤/٩/٢٣) يعتبر دليلاً حياً على تطور مفهوم جماعة لبنان اللبناني نحو الإقرار بعروبة الميثاق. فيقول: "ولبنان هذا يتناقى والإدماج ويتناقض والوحدة العربية الشاملة ... إننا لانستأنس الآن في الضم ولا في الوحدة وقد أجمع الجميع على أن يبقى لبنان طليقاً بعيداً عن كل قيد".

وهكذا دعا دعاة لبنان الانعزالي إلى عروبة المصلحة والعروبة الروحية، وعملوا على تعزيز دور لبنان المستقل في وجه أية وحدة عربية أو اتحاد عربي من أي نوع كان، حتى وصل بهم الأمر إلى دعم (القومية اللبنانية) وغيرها من المفاهيم لإلغاء دعوة القومية العربية^(٣٣) التي يروا فيها صورة أخرى من الإسلام.

المهم أنه في الوقت الذي كانت البرجوازية اللبنانية تتدفع فيه أكثر فأكثر نحو تعميق صلاتها الاقتصادية بالوطن العربي، كانت تسعى في الوقت ذاته إلى الحفاظ على استقلالها السياسي الذي يحميها من الذوبان في مشاريع الوحدات المطروحة ... وفي هذا الإطار يمكن فهم التصريحات الكثيرة لجميع ممثلي البرجوازية اللبنانية، المعارضة والموالية، بالدعوة للالتفاف حول عروبة الميثاق أي (لبنان ذو الوجه العربي) وتمتين علاقات لبنان الاقتصادية إلى حدودها القصوى مع المحيط العربي بكافة أسواقه التجارية ... إن هذا تشبث بمكتسبات هامة حصلت عليها هذه البرجوازية خلال الحرب وليس بمقدورها التخلي عنها، كقطاع الاصطياف العربي شديد الأرباح مثلاً التي يستفيد منها مراكز تجمع

التيار الانعزالي في الجبل. فشعار الاستقلال عن الغرب والشرق معاً كان في الواقع محاولة البرجوازية اللبنانية لتشديد ارتباطها بالتبعي بالغرب وتعميق ارتباطها الاقتصادي فقط بالشرق. والشرق هنا تعبير اصطلاحى يعنى سورية والداخل العربي. فالبرجوازية اللبنانية كانت تخشى الحدود الجمركية مع سورية لما تعنيه هذه الحدود من تقلص حجم أرباحها^(٢٤).

وكانت حركة المطالبة بالوحدة العربية نشطة في عام ١٩٤٤ واصطدمت بالنزعات الانفصالية والإقليمية. وتعرض الاستقلال اللبناني لهذه الحركة الوحشية. ولقد نشرت مجلة (Times) وغيرها مقالات طويلة حول مشاريع الوحدة العربية في بدايات ١٩٤٤ : " فإذا بفريق كبير من اللبنانيين، رجال دين وفكر وسلطة، يقلقون ويتكأون ويتخوفون أن يكون استقلال لبنان مرحلة لضمهم إلى الوحدة العربية التي يتوهم بعض الذين يشتغلون بهذه القضية، دون أن يفهموا كنهها تماماً، أنها ستكون دينية كالامبراطورية العباسية أو الأموية الماضية، بيد أن الوحدة ستكون قومية وإما ألا تكون ... ومن جهة أخرى إذا ببعض اللبنانيين يعتبرون لبنان مرحلة ووسيلة في تحقيق الوحدة العربية المنشودة.. ويكاد الخرق بين الفريقين يتسع وتكاد الفتنة تقع حتى أصبحنا نتوقع مشهداً مزعجاً يقوي نزعة الانقسام..."^(٢٥).

وبدأت بوادر الوحدة في المؤتمرات العربية التي عقدت منذ ذلك الحين، ومن أهمها مؤتمر المحامين العرب الذي انعقد في دمشق (١٢-١٧/٨/١٩٤٤) وتوافد إليه المحامون من كافة الأقطار العربية^(٢٦).

وفي مباحثات الاسكندرية (٩/٢٥ - ١٠/٧/١٩٤٤) أوضح رئيس الوفد السوري سعدالله الجابري فكرة السوريين ودعوتهم إلى الوحدة العربية الشاملة واعتقادهم بالوحدة السورية التي تؤلف بين ربوعها، على أن تكون دمشق عاصمتها والجمهورية نظام الحكم فيها.

ولما أن توقيع بروتوكول الجامعة العربية في الاسكندرية، واقتراح إطلاق اسم (الجامعة) على هذه الهيئة الدولية الجديدة، بذل الوفد السوري جهد طاقته لتكون روابط الدول العربية أشد وثوقاً وأكثر انسجاماً وأمتن عرى، كما صنع في أثناء المشاورات الماضية، فاقترح أن يكون تأسيسها على قواعد حلف اتحادي أو تسمى بهذا الاسم. وصرح بأن سورية لا تنقص في بذل جزء من سيادتها القومية في سبيل هذه الغاية وحدها. ولكن معظم ممثلي الدول العربية عارضوا بصراحة

هذا الاقتراح ووافقوا على تسمية (الجامعة) وتوقيع البروتوكول في أسسه التي أعدت له.

وفي الاجتماع الكبير في الاسكندرية الذي تكلم فيه رؤساء وفود الدول العربية ووقعوا فيه (بروتوكول الاسكندرية) في ٢٠ شوال ١٣٦٣ - ٧ تشرين الأول ١٩٤٤، الذي تضمن إنشاء (جامعة الدول العربية)، خطب سعد الله الجابري فأيد ماورد في مذكرة السنة الماضية، وأشار إلى صلات الإخاء الدائم التي لا تنفصم عراها بين الأقطار العربية التي يكتفي ببعضها في توثيق الروابط بين الأمم، فكيف بها مجتمعة مترابطة. وتكلم أيضاً باسم (الشام) بقوله: "قالشام التي تحمل إلى هذا الجمع الحافل أمانيها وآمالها، لاتزال منذ القدم عاملة على خدمة القضية العربية...." (٣٧).

ولم يتم توقيع بروتوكول الاسكندرية إلا بعد اتخاذ قرار خاص في شأن لبنان: " تؤيد الدول العربية الممثلة في اللجنة التحضيرية مجتمعة احترامها لاستقلال لبنان وسيادته بحدوده الحاضرة، وهو ماسبق لحكومات هذه الدول أن اعترفت به بعد أن انتهج سياسة استقلالية أعلنتها حكومته في بيانها الوزاري الذي نالت عليه موافقة المجلس النيابي بالإجماع في ١٠/٧/١٩٤٣ (٣٨). وكان هذا القرار لطمأنة العناصر المتخوفة من العروبة. فبعد أن اعترفت الدول العربية باستقلال لبنان منفردة، اعترفت به جماعياً.

" وقد أرادت اللجنة بهذا النص تأكيد استقلال لبنان وسيادته تطميناً للخواطر التي كان قد ساورها بعض القلق بسبب ما أشيع عن الوحدة أو الضم" (٣٩).

" وهكذا فإن لبنان رغم موافقته على الموائيق العربية الفصفاضة بقي يحتفظ بعلاقاته مع الغرب. وتجدر الإشارة هنا إلى أن رياض الصلح سارع إلى تطمين الدول العربية بأن لبنان المستقل لن يكون عقبة في وجه الوحدة العربية، ولن يكون موطئ قدم للاستعمار عامل التجزئة الأكبر. فالدول العربية كانت تخشى أن يبقى لبنان المسيحي مرتبطاً بأوروبا فيصبح وكراً للتسلل الاستعماري إلى المنطقة." (٣٩) مكرر.

وبذلك تنازلت سورية عن مطالبها في لبنان لصالح الوحدة العربية (المأمولة) تنازلاً مشروطاً. وبهذا تنازلت سورية عن القضية الأربعة وغيرها من المناطق. ولعل ذلك كان بتأثير جهود رياض الصلح لدى زملائه السوريين حيث أصبح مناصراً لاستقلال لبنان بحدوده المعلنة (٤٠) من قبل الفرنسيين. وهذه

هي مقالة الميثاق الوطني التي ربطت الاستقلال عن فرنسا بعدم الاندماج مع سورية مع التعاون مع البلدان العربية. وهذا التعاون لا يضر الاستقلال ولا ينتقص منه^(٤١).

وبناء على طلب لبنان جرى تعديل أحد بنود بروتوكول الاسكندرية، فلقد اعترضت أوساط لبنانية على تسمية محادثات القاهرة عام ١٩٤٣ باسم (مشاورات الوحدة العربية)، لأنها ضد لفظة الوحدة. كما اعترض لبنان على النص الوارد في الفقرة (٧) من البند الأول من البروتوكول الذي يقول: " لايجوز في أية حال اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية وأية دولة فيها ". فقد رأت تلك الأوساط في هذه الفقرة ما يمكن أن يمس السيادة الوطنية، فألغي النص ولم يرد في الميثاق الذي وقع بعد ذلك في ١٩٤٥/٣/٢٢^(٤٢) من قبل الجمهورية السورية وإمارة شرقي الأردن والمملكة العراقية والمملكة العربية السعودية والجمهورية اللبنانية والمملكة المتوكلية اليمنية.

ولما وقع بروتوكول الاسكندرية (١٩٤٤/١٠/٧) وصفه يوسف السودا (من دعاة الانعزالية) بأنه: "يشكل خطراً على استقلال لبنان"، مع أنه لم يكن أكثر من صيغة تعاون ولا يمكن أن يطلق عليه ميثاق وحدة أو اتحاد. وقد بدا واضحاً من خلال تلك المحادثات في الاسكندرية حرص الوفد اللبناني على تأكيد استقلال لبنان بإصراره على مفهوم السيادة الذي نجم عنه مبدأ الإجماع الذي لا يلزم الدول التي لا تقبل بقرار من القرارات. وهاجم رجال الدين المسيحي هذه السياسة العربية وطالبوا بالحماية الأجنبية، إلا أن السياسة التوفيقية نجحت وأقنعتهم بعدم خطر هذه السياسة العربية، فرضوا حتى عام ١٩٤٨.

وعلى قاعدة هذه العروبة (عروبة الميثاق) التي تحتفظ بالسيادة كاملة غير منقوصة، وقع لبنان في ١٩٤٥/٣/٢٢ على ميثاق جامعة الدول العربية^(٤٣).

المهم أنه " وافق لبنان على ميثاق الاسكندرية وعلى الانضمام إلى جامعة الدول، واضعاً بذلك سياسة الميثاق الوطني موضع التطبيق العملي ألا وهي التعاون الوثيق مع الدول العربية. هذا في الظاهر. أما في الواقع فإن التيار التوفيقى الذي تسلم السلطة بعد الاستقلال كان على علاقة حميمة بالانكليز الذين يعطفون على شبه تجمع عربي يدور في فلكهم. ولما كان حكام مصر والعراق وشرقي الأردن صنيعة الانكليز. فقد تأسست جامعة الدول العربية بزعامة

مصر وانضم إليها لبنان وسورية مكافأة لانكلترا على اعترافها باستقلالهما وإرضاء للجماهير العربية في سورية التي ما انفكت تطالب بوحدة عربية، وممالة للمسلمين اللبنانيين، وإظهار الانضمام إلى الجامعة وكأنه تحقيق لمطالبهم الوحيدة. لقد قبل المسلمون في لبنان بهذا الانضمام وسارعت البرجوازية المسيحية في لبنان التي كانت ماتزال ترتبط بالرأسمال الفرنسي، فقد تخوفت من هذا الاتفاق العربي بادىء الأمر، فهب المسيحيون وعلى رأسهم رجال الدين لمعارضة هذه السياسة "العربية" والمطالبة بالحماية الأجنبية.

" ونشطت في هذه الآونة الأحزاب الطائفية، منها من عارض ومنها من أيد هذه السياسة الخارجية اللبنانية. إلا أن المسيحيين عادوا عن موقفهم لما علموا أن الانضمام إلى الجامعة العربية لا يمس استقلال لبنان وهو لا يعني الانضمام إلى وحدة عربية. وكانت البرجوازية المسيحية قد بدأت تتحول عن فرنسا لضعفها الاقتصادي بعد الحرب، وإن بقيت مرتبطة بها ببعض المصالح منذ عهد الانتداب. وكان على رأس المدافعين عن الجامعة العربية مجموعة الممولين المسيحيين الذين ساعدوا بشارة الخوري للتوصل إلى الرئاسة وأهم هؤلاء ميشال شيحا وهنري فرعون الذي كان وزيراً للخارجية في حينه^(٤٣) مكرر .

وقد صدر قانون سوري في ١٩٤٥/٣/٣١ أقر بموجبه المجلس النيابي السوري ميثاق الجامعة وملاحقه^(٤٤) .

ومع أن فكرة الجامعة العربية لم تكن تروق للأمير عبدالله، إلا أنه استمر في مباحثاته مع مصر والدول العربية الأخرى، وأوصى سمير الرفاعي رئيس وزرائه، قبل اشتراكه في مباحثات اللجنة السياسية في القاهرة، في مذكرة مؤرخة في ١٩٤٥/٢/١٢ بأن يسعى لتحقيق مشروع سورية الكبرى، وأن يطلب من مصر أن تقف موقف الأخ المحايد الجامع الناس للخير". وبالنسبة لذلك المشروع، وبالرغم من كل ذلك، فقد وقع عبدالله على ميثاق الجامعة في ١٩٤٥/٣/٢٢، تلك الجامعة التي قال عنها إنها " اسم كبير ودعاية فارغة ". وأنها " جراب أدخلت فيه سبع رؤوس بسرعة عجيبة "^(٤٥) .

ولقد كان قيام الجامعة بهذا الترابط الضعيف ضربة لإمكانية الوحدة السورية اللبنانية أو وحدة الشام لأنها ستكون اللبنة الأساسية لإنشاء وحدة أو اتحاد أو جامعة بين الأقاليم العربية والدول التي أنشئت فيها.

وقد يكون للإحياء الانكليزي أثر ما في ولادة نظام الجامعة بالشكل الذي ولد به، لأن الانكليز كانوا حينئذ أصحاب الحول والطول في البلاد العربية، ولأنهم ليسوا من الطيبة وحسن النية بما يجعلهم يرضون بقيام اتحاد عربي قوي^(٤٦).

وهكذا فإن جامعة الدول العربية روضت طموح العرب للوحدة وأثبتت أن الوحدة لا تتحقق عبر الحكومات المستتدة للنفوذ الأجنبي^(٤٧). بل كانت الإقليمية الممتزجة بالاعتبارات الطائفية والشخصية والأسرية أساس نظامها الفضفاض فأضاعت على العرب فرصة ذهبية للوحدة أو الاتحاد^(٤٨).

٥- مشروع الوحدة لدى الحزب القومي السوري وغيره من الأحزاب :

كان عدد من الأحزاب العقائدية يؤمن بوحدة سورية ولبنان كجزء من وحدة أكبر للأمة كالأحزاب الإسلامية والقومية ومنها حزب البعث العربي. إلا أن الحزب القومي السوري كان يحصر الوحدة في نطاق سورية الطبيعية التاريخية. ويصف فيليب حتي هذا الحزب بقوله : " كان الحزب القومي السوري الاجتماعي حزباً متطرفاً ينادي باتحاد لبنان مع سورية ويسعى نحو الاتحاد في النهاية مع جيرانه المسلمين "^(٤٩). فقد كان هذا الحزب ينادي بالوحدة السورية وبالأمة السورية^(٥٠) وبالوطن السوري ذي الحدود الواضحة من جبال طوروس شمالاً وحتى صحراء العرب جنوباً. ومن الفرات والبادية السورية شرقاً وحتى البحر الأبيض غرباً. ويدخل ضمنها صحراء سيناء وجزيرة قبرص .

وليس المجال هنا للحديث عن أفكار هذا الحزب أو نشاطه والأحزاب الأخرى إذ هو مقتصر على المشاريع الرسمية وآثارها في الواقع.



الفصل السادس:

الوحدة السورية اللبنانية بعد إنشاء جامعة الدول العربية ١٩٤٥-١٩٤٩

- ١ - موقف لبنان من مشاريع الوحدة وجامعة الدول العربية .
- ٢ - موقف سورية من مشاريع الوحدة وجامعة الدول العربية .
- ٣ - استمرار جهود الملك عبد الله لمشروع سورية الكبرى والموقف منه ١٩٤٥-١٩٤٨ .
- ٤ - سورية ومشروع الوحدة ١٩٤٨-١٩٤٩ .

قبيل وبعد مولد جامعة الدول العربية في ٢٢/٣/١٩٤٥، حدث تحول جديد وتطورات حاسمة في البلاد العربية نفسها وفي العلاقات الدولية. لقد تبدلت سياسة بريطانيا إزاء الجامعة تبدلات أساسية، وانتقلت بريطانيا من مؤيد وشفيع إلى معارض يسعى لتحطيمها. وتبدل بالتالي موقف بريطانيا من المشاريع الهاشمية، فأخذت تدعمها وتعمل لها بعد أن كانت تتحفظ تجاهها. وتبدلت الأوضاع السياسية داخل الوطن العربي، أقيمت حكومة الوفد في مصر في ١٠/٨/١٩٤٤ وتحول الحزب بقواه الشعبية وقاعدته الواسعة إلى معارض لبريطانيا، ويتزعم رجل الشارع في المطالبة بالجلء التام والوحدة مع السودان.

وانسحبت القوات البريطانية من سورية (١٥ نيسان ١٩٤٦) ولبنان (٣١ كانون الأول ١٩٤٦) وزال بانسحابها النفوذ الذي حاولت بريطانيا فرضه على البلدين تحت ستار صداقتها التقليدية للحكومتين الوطنيتين وخصومتها التقليدية للأطماع الفرنسية. (كما انسحبت أيضاً القوات الفرنسية).

وازدادت نقمة الرأي العام العربي على الحكومة البريطانية بعد أن اتضح له سعيها لتهويد فلسطين.

وتبدلت من ناحية ثانية العلاقات الدولية، وأثرها في الوطن العربي، إذ دخلت الولايات المتحدة المنطقة بصورة مرسومة ومنظمة، واستطاعت السيطرة على بعض أوضاع المملكة العربية السعودية بشراء امتياز النفط. كما استطاعت أن تزعزع ولاءات بعض أصدقاء الانجليز في البلدين الهاشميين (شرقي الأردن والعراق)، وأن تستثمر هذه الولاءات لصالحها. ودخل الاتحاد السوفييتي منطقة الشرق العربي دخولاً غير مباشر وبشكل مختلف بواسطة الأحزاب الشيوعية في بعض الأقطار العربية، وبفضل تفاهم نفور العرب عامة من سياسة الدول الغربية في المنطقة^(١).

ومع زوال السيادة الأجنبية اختفى الرابط الذي كان يربط البلدين سورية ولبنان أحدهما بالآخر، وبقي الاتحاد الجمركي يجمع البلدين^(٢). وبقي عدم وجود تبادل دبلوماسي بين البلدين، مع أن لبنان كان يفكر به، وانتقال الأفراد بينهما

بالهوية الشخصية مع حرية الإقامة، يدل على الوحدة التي كانت قائمة حتى نهاية الاحتلال الأجنبي^(٣).

١ - موقف لبنان من مشاريع الوحدة وجامعة الدول العربية :

وأما موقف لبنان من مشاريع الوحدة وجامعة الدول العربية فيتضح في خطاب الشيخ بشارة الخوري : فلقد كان دعاة لبنان الصغير (أي جبل لبنان الوطن القومي المسيحي) المطالبين بارتباطه بفرنسا وانعزاله عن العرب، يروجون أن الاستقلال الذي يطالب به الوطنيون الاستقلاليون محاولة تهدف إلى تحقيق غايتين :

أ - استبدال الانتداب الفرنسي بانتداب انكليزي .

ب- استبدال الوصاية الفرنسية بوصاية شرقية او غربية^(٤).

وفي هذه الفترة كانت تجري عملية جلاء القوات الفرنسية والبريطانية عن سورية ولبنان مما كان يسبب خوفاً لدى دعاة لبنان الصغير وكان لابد لدعاة الاستقلال من التصدي لهذه الأفكار بحزم، فيرد بشارة الخوري عليها في خطاب موجه إلى المغتربين في ٢٠/١٠/١٩٤٥ قائلاً : " لم نقصد من وراء ذلك استبدال انتداب بانتداب، مهما قالوا ومهما افتروا، كما أننا لم نترك أحضان الغرب لنرتمي في أحضان الشرق ... إنما ننادي بأن لاوصاية ولاحماية ولارقابة ولامعاهدة تمنح مركزاً ممتازاً لدولة على أخرى ولانقصد دولة مخصوصة بل جميع الدول على السواء".

وفي معرض دفاعه عن مواقف الدول العربية الداعمة لاستقلال لبنان في محيطه العربي، كان بشارة الخوري يركز على النقاط التالية :

أ - ليست للدول العربية أطماع في لبنان ولا تسعى إلى إرغامه على الدخول معها في وحدة أو اتحاد. ففي خطبة له في ٢٨/١٠/١٩٤٥ قال : " الدليل على أننا لم نرتم في أحضان الشرق أنه لم يخطر على بال إخواننا العرب في وقت ما أن نفقد كياناتنا بانضمامنا إلى الدول العربية المجاورة عن طريق الاتحاد أو الوحدة وإذا آمنا برسالة لبنان في البلاد العربية وانضمامنا عن طيبة خاطر إلى جامعة الدول العربية ووقعنا ميثاقها في القاهرة، فقد فعلنا ذلك راضين مختارين. واشترطنا

في هذه الجامعة إنما هو اشتراك دولة مستقلة بحدودها الحاضرة
المعترف بها من المتعاقدين معنا، اتفاق الند للند....".

ويشدد بشارة الخوري دوماً على فكرة استقلال لبنان المدعوم
من الدول العربية وعلى علاقات مع هذه الدول الشقيقة على أساس
المساواة التامة بينها. وأن علاقات لبنان مع العالم العربي تتبع من
الايمان الكامل بأن الدول العربية لا ترغب إطلاقاً في التضييق على هذا
الاستقلال أو في تذويب لبنان داخل المجموعة العربية.

ويقول : " فحقنا في الاستقلال صريح. لقد وطدناه
بانتظامنا في هيئة الأمم المتحدة القائمة على أساس استقلال كل منها،
خمسون دولة تعترف لنا بذلك الحق وتضمنه. وإلى جانب هذا الضمان
البعيد أيضاً ضمان قريب في جامعة الدول العربية التي دخلناها بملء
الحرية والاختيار. لقد أيدنا استقلال لبنان وسيادة لبنان دون وحدة
أو اتحاد، كما أننا حافظنا على حدود لبنان الحالية ". وفي نفس الوقت
يؤكد الخوري على الوحدة الروحية اللغوية بين العرب وعلى عروبة
المصلحة الاقتصادية.

ب - لاهية للبنان المستقل إلا بالخروج من العزلة السابقة التي فرضتها عليه
سياسة القوى الاستعمارية خاصة الفرنسية منها. وجماهير الانعزال
اللبناني عند بشارة الخوري هي جماهير طائفية مسيحية. " قد كان
بعض المسيحيين يتحفظون، بل يتخوفون من الاستقلال لأنهم كانوا
يرون فيه مجلبة للمشاكل، وهي فئة قليلة سيطرت عليها دعاوات السوء
فاستسلمت لها. ".

وكان بشارة يؤكد على وجود مثل هذا الخوف المسيحي على مستقبل
الاستقلال داخل العالم العربي، ففي ١٩٤٥/٨/٨ يقول : " لا أكتفكم أنها
لأسباب سياسية أو تاريخية لا تزال في البلاد فئة يخامرها الشك بمستقبل هذا
العهد ... ".

وكان الرئيس يسعى دوماً إلى تطمين هذه الفئة مذكراً أن الاستقلال اللبناني
مضمون من الغرب والشرق معاً لذا " لا يمكن للبنان أو لسواه أن يعيش
بعد اليوم في عزلة عن إخوانه وجيرانه، لأن العالم قد تطور في حياته الجديدة
تطوراً يجعل من العزلة سجنًا وقيداً، وسيخلق عالم مابعد الحرب أوضاعاً

وأسساً لحياة جديدة لا تتفق بوجه من الوجوه مع مبدأ العزلة والانكماش في الدنيا الواسعة".

ويقول بشارة أيضاً: ".... كان جل مافعلناه أننا أخرجنا لبنان من عزلة قاتلة هدامة لمصالحه فكان بدء التعاون النزيه بيننا وبين سائر الدول العربية على أساس معاملة الند للند"^(٥).

ويقول الخوري: "ولما سرنا على هذه السياسة الاستقلالية الجريئة ودفعنا عن أنفسنا تهمة الانعزال والعزلة وتلفتنا إلى العرب الذين تجمعنا وإياهم رابطة اللغة والعادات والأخلاق الشرقية والمصلحة والأمان، لم يعد في لبنان لاسليبيون ولا إيجابيون، لاسلمون ولا نصاري، بل أصبح اللبنانيون شخصاً واحداً لبنانياً قومياً عربياً بكماله.... وكما أردنا الاستقلال تجاه الغرب، فقد أردناه كذلك تجاه الدول العربية الشقيقة، فقلنا لها بصراحة وإيمان: نريد استقلالاً كاملاً ناجزاً. وقد قدرنا هذا الموقف لأنهم أحرار يقدرون الحرية، وهكذا مددنا لهم يداً نزيهة شريفة، تلك اليد التي غلت عن أن تمد لهم طوال ربع قرن...".

لقد كانت هذه العروبة الاستقلالية هي عروبة الميثاق، والتي استطاع بها بشارة الخوري أن يحقق آمال الانعزاليين أنفسهم بتأمين مصالحهم مع الدول العربية والابتعاد عن مشاكلهم، إنها عروبة المصلحة، إنها شراكة الغنم فقط، "لبنان ذو وجه عربي"، ولذلك التف جماعة (لبنان اللبناني) حول أبطال الاستقلال والميثاق كي يفتحوا لهم أبواب الوطن العربي الاقتصادية على مصراعها.

فسارع دعاة الاستقلال اللبناني إلى رفض مشاريع الوحدة (المشبوهة) مع التأكيد بأن لبنان متمسك دوماً بجامعة الدول العربية وميثاقها الذي ينص على الاعتراف بسيادة كل دولة في حدودها الحالية دون أية وحدة أو اتحاد. وقد اعتبر بشارة الخوري في ٢٥/١٠/١٩٤٥ ".... أن فكرة سورية الكبرى هي فكرة مضادة لجامعة الدول العربية ولأعمال لتحقيقها على الإطلاق.... وإن فكرة سورية الكبرى تتنافى ومانطمح إليه من حرية واستقلال صحيحين".

واستمرت خطب الخوري تركز على استقلال لبنان وحياده لتطمئن العناصر المسيحية الخائفة من الوحدة العربية ومن زوال الحماية الأجنبية. وأن لبنان لجميع طوائفه.

وتفننت الصحف المعارضة لمشروع سورية الكبرى في اتهمه وتعداد أضراره في عام ١٩٤٥ وأنه أحد مشاريع ضد الوحدة الحقيقية وهي مشبوهة وغايتها تثبيت أقدام الاستعمار^(٦).

إلا أنه يمكن لمن يقرأ مذكرات الشيخ بشارة الخوري (حقائق لبنانية) أن يرى أن الاستقلال لم يكن يعني في النهاية الاستقلال عن فرنسا. إذ ما أن فرح اللبنانيون بالاستقلال الذي ساعدهم فيه الصراع البريطاني - الفرنسي في المشرق، حتى راح الرئيس الخوري الذي كان يشكو الفرنسيين لدى الإنكليز، راح هذه المرة يشكو من ... الإنكليز! لمن؟.. لقد كانوا في تلك المرحلة أسياد كل شيء من بشارة الخوري إلى.... يتذكر المرء الآن من (حقائق لبنانية) الخطاب الذي ألقاه الشيخ بشارة على مائدة النائب يوسف الهراوي في ذكرى الاستقلال لعام ١٩٤٥ قال: " الذي يهمننا جميعاً هو الاحتفاظ باستقلالنا المقدس. إن هذا الاستقلال الذي نفديه بالأرواح والمهج تضمنه بحول الله وبقوة عقيدة رجاله. هؤلاء الرجال الذين إذا ماتكموا صدقوا وإذا عاهدوا أو تعاهدوا وفوا بالوعود".

واستشهد الخوري على صدق كلامه بقضية الشائعات عام ١٩٤٢ عندما قام بزيارة مصر واجتمع مع جميل مردم والنحاس، بأن لبنان سيكون عضواً في وحدة أو اتحاد. وما قد مضى سنتان ولم يحصل ذلك^(٧).

وقد عبر بيار الجميل عن موقف الانعزاليين بكل صراحة إذ قال: ".... الذين يتوخون التدرج بنا من لبنان ذي الوجه العربي كما اتفقنا عام ١٩٤٣ إلى لبنان العربي، فالشعب العربي في لبنان، فعبثاً يتوخون.....". هذا في الوقت نفسه لا ينسى فيه الجميل التأكيد على عروبة الميثاق النفعية: ".... نحن مع إصرارنا على وجوب التعاون الرحب مع الدول العربية، لانرى موجبا لإضافة وصف العروبة إلى القومية اللبنانية، ذلك أن التعاون لا يؤلف عنصراً كيانياً ثابتاً، بل هو عرض سياسي خاضع لمستلزمات السيادة والاستقلال، ومرتبطة بالظروف السياسية وما تنطوي عليه من تقلبات جوهرية"^(٨).

٢ - موقف سورية من مشاريع الوحدة وجامعة الدول العربية :

أما موقف سورية التي يحكمها رجال الكتلة الوطنية، فقد تنازلت عن مطالبها في لبنان أثناء توقيع بروتوكول الاسكندرية في ١٠/٧/١٩٤٤ في عهد

وزارة سعد الله الجابري. وكان المجلس النيابي السوري يميل إلى عدم الثقة في الحكومة القائمة وفي قدرتها على معالجة الأمور فاستقال الجابري وشكل فارس الخوري وزارته الأولى في ١٤/١٠/١٩٤٤. وفي بيانه أشار إلى التعاون الوثيق بين الدول العربية حتى تصبح ركناً من أركان المسلم. ثم جرى توقيع ميثاق الجامعة في ٢٢/٣/١٩٤٥ من قبل مندوبا سورية وهما فارس الخوري (رئيس الوزارة) وجميل مردم بك (وزير الخارجية). وفي ٣١/٣/١٩٤٥ أقر المجلس النيابي السوري ميثاق الجامعة وملاحقه. ومدح الخوري مشروع الجامعة^(٩).

ولكن النواب استمروا في تقديم ملاحظاتهم بشأن الوحدة السورية، فرد عليهم الخوري في ٤/٤/١٩٤٥ وقال إن سورية بعد توقيعها ميثاق جامعة الدول العربية تبدأ صفحة جديدة من صفحات تاريخ العرب المجيد. واستقال في نفس اليوم وكلف بتشكيل وزارته الثانية فشكلها في ٦/٤/١٩٤٥.

وعلى الرغم من أن القوتلي (رجال الحكومة) سار في اتجاه الصدام مع الفرنسيين واضطر للاعتماد على البريطانيين في أثناء عدوان ٢٩/٥/١٩٤٥ وطلب منهم تدخلهم لوقف الاعتداء ومعالجة الأمر بسرعة. إلا أنه لم يتخذ أي موقف تجاه لبنان يزجج فرنسا، بل سار في الطريق الذي سلكته الكتلة الوطنية وهو التنازل عن لبنان مقابل سيره في الطريق العربي في إطار جامعة الدول العربية. (وكانت فرنسا حريصة على تعطيل أي حركة نحو الوحدة أو الاتحاد بأي شكل أو نطاق حتى تبقى سورية ولبنان منطقة نفوذ لها)^(١٠).

وفي ٧/٦/١٩٤٥ تبنى مجلس جامعة الدول العربية القرار: "إن المجلس يؤيد مطالبة سورية ولبنان بجلاء القوات الفرنسية عن أراضي الجمهوريتين"^(١١).

واستمر النواب في انتقادهم للحكومة وعدم الثقة بها في جلسة ٢٠/٨/١٩٤٥، وخاصة في موضوع استلام الجيش السوري. فاستقالت وزارة الخوري في ٢٣/٨/١٩٤٥، وكلف الخوري بتشكيلها فألفها للمرة الثالثة في ٢٦/٨/١٩٤٥. ولكن استمر المجلس النيابي في انتقاد الحكومة في قضية الجلاء خاصة. وكانت المعارضة لاتعتقد بأهلية بعض الوزراء. وخاصة أن أغلبية الوزارات من الكتلة الوطنية. فاستقالت وزارة الخوري الثالثة في ٣٠/٩/١٩٤٥. وعاد سعد الله الجابري فألفها^(١٢).

وماكاد الحكم الوطني يبدأ حتى أخذ يواجه الأزمات ومنها الداخلية الناجمة عن الامتيازات التي أعطيت للأقليات في زمن الانتداب. ومن صعود موجة

القومية العربية بقيادة حزب البعث^(١٣). فقد ترادف المحتوى العملي للاستقلال مع الشعور العربي بالتححرر من الاستعمار والقضاء على وجوده داخل الوطن العربي تحت ستار " حماية الأقليات فيه "^(١٤).

٣- استمرار جهود الملك عبد الله لمشروع سورية الكبرى وموقف سورية ولبنان :

كما استمر الأمير عبدالله في محاولاته لتحقيق مشروع سورية الكبرى (من طوروس شمالاً إلى الحدود المصرية جنوباً). ففي خطاب ألقاه في افتتاح الدورة الرابعة للمجلس التشريعي الأردني الخامس (١٩٤٥/١١/١) أشار إلى الوحدة العربية. وأوضح دور بلاده المنتظر في بعثها، وأكد أن شرقي الأردن حريص على مبدأ الوحدة بين أجزاء الوطن الواحد (الشام) وأنه يعارض كل تقسيم يشوه جمال الوطن العزيز ويحول دون التقاء أفراد الأسرة الواحدة على أرض الأجداد. وأعلن أن حكومته بدافع الوعي القومي، ستعمل على تحقيق الوحدة رغم الأطماع الشخصية، لأنها أمل الوطن والأجيال العربية^(١٥).

هذا وإن التطورات الحاسمة التي حدثت في البلاد العربية وفي العلاقات الدولية عام ١٩٤٥، قد أخذت تظهر بشكل واضح منذ ربيع ١٩٤٦. فتراجعت بريطانيا عن تأييدها للجامعة العربية، وازدادت اقتراباً من الهاشميين ليقفوا في وجه الكيانات التي تحررت من النفوذ البريطاني (سورية ولبنان). وفي وجه النفوذ الأميركي والسوفييتي، وفي وجه الجامعة العربية، وفي وجه مصر بالذات. وليقفوا أخيراً في وجه التيار العربي الدافق الذي غذته الجماهير الشعبية وانطلاقات الطبقة الوسطى بدم جديد في عدد من الكيانات^(١٦).

وقد بدأت الصحف الغربية تشير إلى هذا التحول الجديد. فقد نشرت الأهرام في ١٩٤٦/٣/٢٩ عن (لوموند) الفرنسية مقالاً افتتاحياً بعنوان (نحو سورية الكبرى) جاء فيه : "إن لفرنسا وبريطانيا مصالح مشتركة تعتقدان أنهما تحققاتها من وراء إنشاء سورية الكبرى. وفي مقدمة هذه المصالح إعادة توزيع القواعد الاستراتيجية من غير أن تثير عداء العالم العربي. ثم إزالة نفوذ روسيا السوفياتية المتزايد والمتجه جنوباً نحو تركيا وإيران"^(١٧).

وكان الملك عبدالله قد توصل إلى استقلال شكلي أبعد ما يكون عن السيادة الفعلية في سنة ١٩٤٦ وأخذ يحيي فكرة سورية الكبرى^(١٨)، وبدأ الأمير عبدالله هذه المرحلة من مراحل مطالبته وسعيه لتحقيق مشروع سورية الكبرى، بخطاب ألقاه في المجلس التشريعي الأردني الخامس في ١١/١١/١٩٤٦، دعا فيه إلى " وحدة عاجلة تملئها رغبة من البلاد وأبنائها البررة ". وأكد أن سلامة الشام في وحدته، و "الخطر عليه من فرقته". وأنه يعاهد الله على السعي لتحقيق ذلك الهدف. وتبنى المجلس التشريعي الأردني الخامس هذه الدعوة وأخذ على عاتقه العمل لها والسعي في سبيلها مما يعني أنه لم يكن يؤمن أن فكرة جامعة الدول العربية كافية.

رفض لبنان هذا المشروع وأعلن وزير خارجيته فيليب تولا أمام المجلس النيابي اللبناني في ١٣/١١/١٩٤٦ أن : " لبنان قد دخل الجامعة العربية على أساس استقلاله بحدوده الحاضرة واستقلال كل دولة من دول الجامعة. وعلى ذلك فإن القضية التي تثار من وقت لآخر تحت اسم سورية الكبرى، لا يمكن أن تكون موضع بحث، فنحن لانريد سورية الكبرى، ولانقبلها على أي وجه من الوجوه "^(١٩).

ورد محمد الشريفي وزير الخارجية الأردني (وهو من أبناء اللاذقية بشمال سورية) على بيان فيليب تولا ببيان مضاد ألقاه في المجلس التشريعي الأردني الخامس في ١٨/١١/١٩٤٦ جاء فيه :

" إن المملكة الأردنية الهاشمية لن تتخلى قط عن ميثاق الوحدة أو الاتحاد السوري، ليس بصفتها دولة سورية فحسب، بل ليقينها أن نقض هذا الميثاق هو نقض لحقوق سورية الطبيعية وإنكار لجهادها الوطني ووجودها الجغرافي ومصالحها الإقليمية المشتركة أيضاً ". وأشار إلى أن " السياسة الأردنية ستظل تعتبر الوحدة السورية الشاملة أساساً وأصلاً في منهاجها القومي، وهي لاتستلهم ذلك إلا من المواثيق الوطنية والمثل العربية العليا "^(٢٠).

ولم يجد دفاع الشريفي عن المشروع، فقد اقترح البرلمان اللبناني في ٢٦/١١/١٩٤٦ بالإجماع على رفضه^(٢١).

وكانت القوات الأجنبية قد جلت عن سورية في نيسان ١٩٤٦. كما كان موضوع الاتحاد العربي وكيفية تشكيله يمثل مكان الصدارة في سورية، ويشكل موضوع الحوار الرئيسي بين الأحزاب والقوى السياسية^(٢٢).

ورفضت سورية المشروع أيضاً، فأعلن خالد العظم وزير المالية والاقتصاد الوطني ووزير الخارجية السورية بالوكالة (في وزارة سعد الله الجابري) أمام المجلس النيابي السوري في ١٩٤٦/١١/٢٣، أن موقف الحكومة الأردنية " يناقض القواعد المتبعة بين الدول وميثاق جامعة الدول العربية، من وجوب احترام كل دولة لنظام الحكم القائم في الدول الأخرى وعدم التعرض إلى شؤونها، ويخل بروح التعاون والوئام التي يقوم عليها ميثاق الجامعة ". وأكد أن " سورية لا ترغب في اتحاد يكون غير مجرد من كل شائبة ". وأنها حريصة على النظام الجمهوري وهي " لا ترضى عنه بديلاً^(٢٣) ". ولم يكن في سورية أحد حتى ولو أخذ مالا من الملك عبدالله، ليجرؤ على إعلان رغبته في وضع البلاد تحت حكمه^(٢٤) مكرر .

وقررت الحكومة السورية رفع الأمر إلى جامعة الدول العربية، التي وافقت في ١٩٤٦/١١/٢٥ على إحالة الموضوع إلى اللجنة السياسية (المؤلفة من وزراء الخارجية). وبعد مداوالات اللجنة أصدر مجلس الجامعة في ١٩٤٦/١١/٢٨ بياناً أعلن فيه أن " أحداً لم يقصد من تناوله هذا الموضوع (أي مشروع سورية الكبرى) التعرض لاستقلال أو سيادة إحدى دول الجامعة، أو النيل من نظام الحكم القائم فيها ". وأكد تمسك الدول العربية بميثاق الجامعة، وأنها جميعاً تعمل على احترامه وتنفيذه نصاً وروحاً^(٢٥). وقد تحفظت حكومة الأردن بشأن هذا التصريح وقالت أنها تعتبر مسألة سورية الكبرى من الأحداث الوطنية^(٢٦).

والواقع أن بيان الجامعة العربية يعتبر تخلصاً لبقاً من الموضوع كلية، فهو يرضي السوريين واللبنانيين ويريح الدول العربية المعارضة للمشروع، ولا يسيء إلى شعور الملك عبدالله. ومع ذلك أصدر المجلس التشريعي الأردني الخامس في أوائل كانون الأول ١٩٤٦ قراراً يؤيد فيه مشروع سورية الكبرى ويعلن تمسك الأردن بالميثاق الذي أقره المؤتمر السوري العام في آذار ١٩٢٠^(٢٧) والذي تمثلت فيه جميع مناطق سورية الكبرى .

وبدأت الصحف العربية تتناقل أنباء متعددة عن تأييد الحكومة البريطانية للمشروع، حتى اضطرت مفوضياتها في الدول العربية إلى إصدار بلاغ عام في ١٩٤٦/١٢/١٧ أعلنت فيه : " إن وجهة النظر الرسمية البريطانية هي أن هذا

المشروع قضية خاصة بالأقطار العربية دون سواها^(٢٨). وهذا البلاغ بالفعل لم يكن يعبر تعبيراً صادقاً عن وجهة النظر البريطانية.

واستمر الملك عبدالله بالعمل لتحقيق مشروع سورية الكبرى باتباع عدة وسائل :

١- ايجاد مؤيدين للمشروع من بين السوريين واللبنانيين أنفسهم مثل محمد كرد علي^(٢٩). واعتمد على بعض السياسيين التقليديين في سورية مثل فارس الخوري وشيوخ القبائل والعلماء وصغار الملاك والفلاحين الذين نقلوا ولائهم إلى عبدالله بعد وفاة فيصل. كما اعتمد على بعض السياسيين اللبنانيين التقليديين (رياض الصلح)، أو المعروفين بانعزاليتهم وطائفيتهم وتخوفهم من الفكرة العربية^(٣٠) (الحزب القومي السوري بزعامة انطون سعادة). ومع ذلك فإن المشروع أثار في لبنان اعتراضاً شديداً أظهره البطريرك الماروني الذي صرح بأن لبنان سيظل مستقلاً ضمن حدوده القائمة وطلب ضمان استقلاله من كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي^(٣١).

وعلى كل فإن موظفي المفوضيتين البريطانيتين في دمشق وبيروت لم يكونوا بعيدين عن مجريات الأمور. إنما المهم أن مؤيدي المشروع في سورية ولبنان كانوا أقلية ضئيلة^٢. وقد بدأوا ينكشفون أمام الشعب عندما أخذوا يترددون على عمان جماعات وأفراداً^(٣٢).

٢- دعم مركز الهاشميين داخل منطقة سورية الكبرى نفسها بتأييد دولة مجاورة هي تركيا (والتي تقع فيها أجزاء من سورية الطبيعية وآخر جزء ضمته إليها لواء الاسكندرون في ١٩٣٩).

فقد عقد العراق معاهدة صداقة معها في ١٩٤٦/٤/٢٩. ووصل وفد تركي إلى عمان في ١٩٤٦/١٢/٢. ودعي عبدالله لزيارة تركيا فزارها في ١٩٤٧/١/١^(٣٣) وعقد معاهدة صداقة في ١٩٤٧/١/١١^(٣٤). وقد أثارت هذه المعاهدة قلقاً عظيماً في سورية^(٣٥) لأن الملك عبد الله حرص في ذهابه وعودته أن يمر بلواء الاسكندرون^(٣٦).

٣- محاولة تنفيذ المشروع بالقوة إذ نشرت مجلة (أخبار اليوم) في ١٩٤٧/٢/١ أن الجيش الأردني موزع على حدود سورية وفلسطين لتنفيذ

المشروع بالقوة وأن نوري السعيد يؤيد هذا العمل، وأنه من الممكن أنه قد اختير لهذه الحركة وقت انشغال مصر بقضيتها إلى حد ما عن قضايا الوطن العربي، إذ قررت عرض قضيتها على مجلس الأمن بعد فشل المفاوضات مع بريطانيا في كانون الثاني ١٩٤٧. وتأكد لدى المقطم (١٩٤٧/٢/١٩) أن الخطة الموضوعة تقضي بتحريك قبائل البادية السورية وغيرها بجميع الوسائل لإحداث فتنة واضطرابات تهدد الأمن العام والنظام، والقيام بحركات معينة على حدود سورية وشرق الأردن، لكي يؤدي كل ذلك إلى تدخل القوات الأردنية المسلحة بحجة تعزيز الأمن على الحدود والسلام في الداخل. وتنتهي الخطة الموضوعة باحتلال دمشق والمناذاة بالملك عبدالله ملكاً على سورية. ومع أن مفوضية الأردن في القاهرة نفت كل مايتعلق بالموضوع^(٣٧)، وأصدرت الحكومة الأردنية بلاغاً رسمياً أكدت فيه بلاغ مفوضيتها في القاهرة. كما أصدرت القنصلية العراقية في فلسطين وشرق الأردن بلاغاً آخر ينفي علاقة نوري السعيد بمشروع سورية الكبرى وينفي كذلك عدم تأييد نوري السعيد للقضية المصرية إلا مقابل تأييد مصر لمشروع سورية الكبرى^(٣٨).

ويبدو أن الذي حال دون الملك عبدالله وتنفيذ مشروعه بالقوة، كان موقف الشعب العربي في فلسطين وسورية ولبنان ومعارضته للمشروع، وعمل الحكومة السورية بسرعة خارقة على تهدئة الأوضاع على الحدود في أوساط القبائل، ورفعها الكثير من الضرائب عنها، ودعوتها لعودة بعض القبائل السورية التي هاجرت إلى شرقي الأردن وتقديم المساعدات المالية والغذائية لها.

٤- الحصول على تأييد فعلي من العراق. حيث وجد البلدان أن المنافسة لن تجدي نفعاً أمام تكتل معارضي مشروعيهما فقامت رغبة بينهما بإنشاء جبهة ضد الجامعة العربية ودولها المعارضة لهما.

ولكن فشلت فكرة الوحدة أو الاتحاد بشكل رئيسي لمعارضة الشعب العراقي بصحافته وأحزابه لعبدالله الذي يروا فيه رمزاً للخضوع لبريطانيا. وثانيهما خوف عبدالله نفسه من أن يذوب شرقي الأردن في الكيان الجديد ويذوب نفوذه وتصبح السيطرة لعبد الإله ونوري السعيد^(٣٩). فاكتمل بمعاودة أخوة وتحالف في ١٤/٤/١٩٤٧.

وكان العرش الهاشمي في بغداد يتطلع إلى مشروع الهلال الخصيب مستنداً إلى بعض الأنصار من السوريين الذين ينتمون إلى بيئات إقطاعية تخشى من تقلبات السياسة في ظل النظام الجمهوري، ومن أمثلة هؤلاء حسن الحكيم ومنير العجلاني. ولم يكن حزب الشعب كحزب قد اتخذ موقفاً حاسماً من هذه القضية، ولكن عرف كثير من أعضائه بالميل إلى الفكرة^(٤٠).

وكان حسن الحكيم (رئيس وزراء سوري سابق) قد قدم في ١٩٤٧/٣/٢٥ مذكرة إلى رئيس الحكومة السورية (جميل مردم بك) بخصوص مشروع سورية الكبرى وطالب فيها بالوحدة، والتي وصفها بالهدف الأسمى. وأن الأمر يستدعي توحيد أجزاء البلاد الشامية (سورية ولبنان وفلسطين وشرق الأردن) وإنشاء دولة سورية الكبرى ضمن دائرة جامعة الدول العربية، وقدم الحقائق التاريخية الثابتة حول وحدتها الجغرافية الطبيعية من كيليكيا وخليج اسكندرون وحتى رفح والعريش على البحر الأبيض المتوسط، والتي يحدها من الشرق البادية الشامية ونهر الفرات والخابور والخط الممتد من البوكمال إلى شرق الجوف ثم إلى العقبة. ويحدها من الشمال جبال طوروس، وتمتد جنوباً حتى جنوب شبه جزيرة سيناء وساحل البحر الأحمر. وطولها يزيد عن (٨٠٠) كم ومساحتها أكثر من مليونين كم^٢ فالطبيعة منحت سورية حدوداً طبيعية واضحة.

وسورية الطبيعية ذات وحدة عنصرية، إذ يسكنها عنصر من دم واحد ولغة واحدة وعادات وتقاليد واحدة وله خصائص حيوية كاملة مستمدة من طبيعة الإقليم الذي يعيش فيه، وهي من أصل عربي وهضمت كل العناصر الوافدة.

واستدل الحكيم على الإجماع الشعبي بشأن دولة سورية وحدودها الطبيعية من المؤتمر السوري العام في سنة ١٩١٩ وموقفه من لجنة كنج - كراين وقراره باستقلال سورية في ١٩٢٠/٣/٨ بحدودها الطبيعية واختيارهم فيصل بن الحسين ملكاً عليها ..

وكذلك أشار إلى مواقف الهيئات القومية ومنها (حزب الاستقلال العربي) وحزب الشعب ١٩٢٥ والكتلة الوطنية. ونبه إلى خطر الصهيونية وأن سورية الكبرى تكون أقوى في دفع هذا الخطر^(٤١).

واستغل الملك عبدالله أيضاً المعاهدة الأردنية العراقية، (١٩٤٧/٤/١٤) وأصدر في ١٣٦٦/٩/٧ هـ (١٩٤٧/٨/٤) بياناً عاماً أشار فيه إلى الرأي الذي أجمع عليه العرب بشأن (لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين)، وهو استبعاد

التقسيم وإلغاء الانتداب واستقلال فلسطين. ثم بين وجوب مواصلة الجهاد المشترك لتحقيق الوحدة في بلاد الشام والهلال الخصيب بالفعل لا بالقول. ويتضح من البيان أن الملك عبدالله كان يرى أن قرار المؤتمر السوري العام في حزيران ١٩١٩ لا يزال قائماً. وأن الرغبات الشخصية وشهوة الحكم هي المانع الحائل دون تنفيذه. وأن النظام الجمهوري في سورية الذي أوجدته التجزئة الاستعمارية في رأيه، لا ينسخ ميثاقاً قومياً انبثق عن إرادة شعب سورية الطبيعية.

ولكي يقطع الملك سبل الاعتراض قال : إن نظام الدولة السورية الكبرى مازال منوطاً بإرادة الأمة. فإما رجوع إلى الأصل، أو استفتاء جديد ومجلس تأسيسي واحد يضم ممثلي الأقاليم السورية جميعاً. مع ترك الخيار للبنان لتحديد علاقته بالأجزاء الثلاثة الأخرى. وشجب الملك في بيانه القول بأن ميثاق الجامعة العربية يوجب المحافظة على الوضع القائم. وفي نهاية بيانه دعا إلى عقد مؤتمر قومي تمهيدي يقرر الأمور التالية :

- ١- رفع شعار الوحدة أو الاتحاد السوري موضوعياً
- ٢- اعتبار الوحدة أو الاتحاد السوري قضية خاصة بالدول السورية الإقليمية وإرادة الشعب السوري وحده في حدود وطنه الكامل جغرافياً وتاريخياً وقومياً.
- ٣- وضع التحفظات الضامنة براءة الوحدة أو الاتحاد من كل ما ينتقص الحقوق القومية الاستقلالية المكتسبة
- ٤- تحديد مركز فلسطين من الوحدة أو الاتحاد على الوجه الذي يوقف خطر الصهيونية وقفاً تاماً.
- ٥- دعوة الحكومات السورية الإقليمية إلى اتفاق مشترك ينتهي إلى عقد جمعية عمومية ومجلس تأسيسي، تضم ممثلي الأقاليم السورية جميعاً لوضع دستور الدولة على أساس الوحدة أو الاتحاد.
- ٦- حال قيام الدولة السورية الكبرى يجب العمل على إنشاء (الاتحاد العربي العهدي) في الهلال الخصيب (الشام والعراق)، تحقيقاً لما رسمته مبادئ الثورة العربية التحريرية وأوجبه ميثاق ١٩٢٠/٣/٨ وأفسح له السبيل ميثاق الجامعة العربية^(٤٢).

هذه دعوة جديدة لتحقيق مشروع سورية الكبرى أعلنها الملك عبدالله مستغلاً ظروف القضية الفلسطينية، ومستغلاً قدرة الجيش العربي الأردني الذي كان أقوى فعلاً من الجيش السوري ومن الجيش اللبناني. ومستغلاً أيضاً تأييد بريطانيا الخفي لتحقيق مشروعه الذي سعى له طيلة أيام حياته^(٤٣).

وكان قد أعلن في ١٤/٦/١٩٤٧ أنه لا يضيره ما يقرر الشعب من أن يكون الحكم ملكياً أو جمهورياً وأنه لا يريد هدفاً ذاتياً ولا يريد أن يفسد هذا الرأي ما بينه وبين رئيس الجمهورية السورية، وأنه في غنى عن أمل ذاتي بماورثه من عهد الرسول الأعظم^(٤٤).

لقد رأى الشعب العربي في هذه الدعوة الجديدة مظهراً من مظاهر فرض النفوذ البريطاني على الشرق العربي. وكان يحمل على الاعتقاد بأنه يرمي إلى تأييد الصهيونية في فلسطين؟.

وقد أيدت الحكومة العراقية المشروع. وكان ذلك موقفاً طبيعياً لأن المشروع يوسع ملك الهاشميين ويرفع أسهمهم في الوطن العربي ويمكنهم من الوقوف موقفاً صلباً من المملكة العربية السعودية، في داخل الجامعة العربية أو خارجها^(٤٥).

أما سورية ولبنان فقد اختلف الوضع بالنسبة إليهما، إذ اجتمع في قصر بيت الدين في لبنان كل من شكري القوتلي وبشارة الخوري رئيسي الجمهوريتين، ورافقهما رئيساً مجلس الوزراء ووزيراً الخارجية في البلدين. وأصدرا في ٢٧/٨/١٩٤٧ بياناً نددا فيه ببيان الملك عبدالله الذي كان موضع استغرابهما واستنكارهما لتدخله في شؤون الجمهوريتين، وتعرضه لنظام الحكم فيهما ومخالفته في ذلك ميثاق جامعة الدول العربية ومبادئ القانون الدولي. وأكد البيان اتفاق الطرفين على الخطط المشتركة الواجب انتهاجها في هذا الموضوع^(٤٦).

ولعل القوتلي كان حريصاً على إرضاء ابن سعود في رفضه لمشروع سورية الكبرى الذي يمتد ليشمل أراضي القسم الجنوبي منها التي سيطر عليها عبدالعزيز آل سعود في عام ١٩٢٥^(٤٧). فإذا تشكلت دولة سورية القوية فقد تطالب بالأجزاء المفصولة عنها ومنها فلسطين.

وعبر محمد كرد علي في مذكراته أحسن تعبير عن المشروع بقوله : " قدر الله لنا معشر السوريين ونجونا من سلطان الانتداب بأعجوبة، فكيف بنا نعود سيرتنا الأولى بعد أن تمتعنا باستقلالنا وأخذنا نعيش أحراراً، فما شأننا والعبودية" ^(٤٨).

كما أن المجلس النيابي السوري الجديد (١٢٥ نائباً) الذي اجتمع في يوم السبت ١٣ ذي القعدة ١٣٦٦-١٩٤٧/٩/٢٧، وطلب أحد النواب من المجلس أن يعلن استنكاره لمشروع سورية الكبرى الذي نادى به الملك عبد الله. وأرجىء البحث إلى جلسة قادمة. وفي جلسة ١٩٤٧/٩/٢٩، قدم اقتراح من بعض النواب (١٢ نائب) بشأن المشروع طالبين اتخاذ قرار استنكار للمشروع إذ رأوا فيه نزعة إلى تقييد سورية بقيود الأردن، وفتح ثغرة لأطماع الصهيونية ومحاولة للتآمر على الحكم الجمهوري، وتأييدهما لبيان الرئيسين في ١٩٤٧/٨/٢٧. وقرر المجلس بالإجماع استنكار المشروع ^(٤٩).

ويشير باتريك سيل إلى المنافسة بين دمشق وحلب تجارياً وتأثير ذلك على الاتجاه السياسي حيث كان الحلبيون يطالبون بالوحدة مع العراق لأن لهم اتصالاً مع الموصل... ^(٥٠).

ويذكر دروزة أن الحزب القومي السوري الذي كان يعتبر أن سورية التي يناهزها مفصولة عن العراق بالصحراء.. إذ به عام ١٩٤٧ وما بعدها يدخل العراق في حدود سورية ويطلق اسم (سورية الطبيعية)، على بلاد الشام والعراق ويسمّيها الهلال الخصيب السوري. ويقرر الوحدة الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والبشرية التي تجمع هذا الهلال وسكانه في نطاق طبيعي واحد ^(٥١).

ولقد أغضب هذا الحزب كل مصلحة يمكن تصورها، أوجد له اتجاهه العلماني الكره في الجامع والكنيسة. وضمن له ضمه فلسطين إلى الوطن السوري الاصطدام بالصهيونية. وجعله اعتقاده أن رأس المال والعمل يجب أن يتحدا في ظل حكومة أبوية لعنة في نظر الاشتراكيين.. وأدت معارضته لسلطة الدولة المنظمة إلى نفي زعيمه ثم مقتله. فقد حاكم الفرنسيون انطون سعادة في عام ١٩٣٦ بتهمة التآمر على الدولة. وبعد سنتين انسحب من لبنان إلى أمريكا الجنوبية حيث أمضى فترة الحرب. ثم رجع في عام ١٩٤٧ إلى المنطقة التي أحبها وتحدى الدولة اللبنانية التي خلفت الانتداب الفرنسي. وإذ أساء تقدير مدى

انسجام لبنان المستقل مع رغبات اللبنانيين المسيحيين وخصوصاً الموارنة، قام بانقلاب فاشل وهرب إلى سورية^(٥٢).

واستكرت مصر بيان الملك عبدالله ودعوته بتاريخ ١٩٤٧/٩/٢٤. وقد جاء في البيان المصري أن الحكومة ترى: " أن الخير كله في احترام عهد جامعة الدول العربية وميثاقها والذي قام على أساس المحافظة على حقوق كل دولة منضمة إليها ". ولاشك أن موقف مصر ناتج عن خوفها من قيام سورية الكبرى لأن ذلك يفقدها قدرة الحركة والسيطرة في داخل جامعة الدول العربية^(٥٣).

أما موقف السعودية فهو نابع من عدم رضائها أو موافقتها على قيام دولة هاشمية في شمالها وشمالها الغربي، مما يقطع صلتها بالبحر المتوسط، وهو الأمر الذي كانت تهتم به السعودية اهتماماً عظيماً. وكان الملك عبدالعزيز يرى أن الملك عبدالله يقف إلى جانب الزعماء الصهيونيين. وأصدرت الحكومة السعودية بياناً رسمياً في ١٩٤٧/١٠/٣١ رداً على بيان الملك عبدالله وأكدت أنها تعتبر أن هذا العمل افتئات على سورية ودستورها الجمهوري.

كما عارض المشروع مفتي فلسطين أمين الحسيني معارضة شديدة وذلك بسبب عدائه للبيت الهاشمي وتأييده المطلق للملك عبدالعزيز .

ولاشك أن المنافسات الحادة التي احتدمت حول المشروع بين الحكام والملوك العرب تفسر بوضوح طبيعة العلاقات القائمة بينهم ومدى تأثير هذه العلاقات في القضايا العربية.

وكانت الحكومة البريطانية ترحب بالفكرة، وإذا كانت حبست تأييدها في بعض الأوقات فإما بسبب قضايا معينة شغلها في الشرق العربي. وعلى كل حال فإن بريطانيا كانت ترى أن تحقيق المشروع يساعد على حل القضية الفلسطينية ويشكل دولة حاضرة قوية ضد الاتحاد السوفييتي. وسيعطي العرب الثقة في أنفسهم ويقلل من عدائهم للانجليز^(٥٤).

أما فرنسا فرأت في المشروع امتداداً للنفوذ البريطاني في سورية ولبنان، حيث فقدت فرنسا إلى حد كبير نفوذها التقليدي القديم، وكانت تخشى بالفعل قيام جامعة دول عربية قوية تؤثر على نفوذها في امبراطوريتها في شمال أفريقيا. وكانت فرنسا تأمل أن يشعر اللبنانيون بضرورة ربط بلادهم بدولة تعد مصالحها مقاومة لمصالح بريطانيا. وفي هذه الحالة سيكون على اللبنانيين عامة

والمارونيين منهم بصفة خاصة، أن يحولوا وجوههم شطر فرنسا العدو التقليدي لبريطانيا والصديق التقليدي للمارونيين. ومع ذلك فإن فرنسا كانت تأمل أيضاً أن يتم بينها وبين بريطانيا نوع من التفاهم بشأن هذا الموضوع، حتى يمكن إعادة توزيع قواعدهما الاستراتيجية، وذلك لمواجهة نفوذ الاتحاد السوفيتي المتزايد.

وكذلك فإن الولايات المتحدة لم تكن تميل إلى تأييد عبدالله في مشروعه وذلك بتأثير عبدالعزيز آل سعود، بينما تميل إلى تحقيق المشروع بواسطة ممثلي الشعب وأنه سيؤدي إلى حل القضية الفلسطينية.

أما الصهيونيون المتطرفون فقد عارضوه خوفاً من تكوين كتلة عربية قوية قد تقضي على آمالهم في المستقبل. أما المعتدلون فقد أيدوه لأنه يقوي مركز عبدالله ضد المتطرفين العرب المؤمنين بالوحدة والاستقلال. ولأن المشروع يخدم الانجليز الذين يعتمد عليهم الصهيونيون. بينما أغلب الصهيونيين أخذوا بعد عام ١٩٤٠ يأملون بالنجاح على أيدي الأمريكيين. ويرى الصهيونيون أن الوحدة السورية الهاشمية المرتبطة بالانجليز تبعد خطر الوحدة الصحيحة. وأن الصهيونيين عندما يصبحون أعضاء في دولة سورية الكبرى يمكنهم التغلغل إلى أجزاء عديدة من الوطن العربي...^(٥٥)

ومهما يكن من أمر فإن الملك عبدالله لم يتوقف عن السعي لتحقيق مشروعه بالرغم من معارضة معظم الدول العربية وبعض الدول الكبرى ومعارضة فئات عريضة واسعة من الشعب العربي. وكان يرى أن لاهل لقضية فلسطين إلا بقيام سورية الكبرى.

٤ - سورية ومشروع الوحدة ١٩٤٧-١٩٤٩ :

وفي سورية بعد الجلاء، كان النشاط الحزبي قد بدأ يفعل فعله في دمشق وبقية المدن السورية وضمن المجلس النيابي، فنمت روح وطنية في النفوس وانتشرت الأحزاب بكثرة حتى بلغ عدد الأحزاب في سورية ماينوف عن خمسة عشر حزباً. وبدأ التطاحن الحزبي يأخذ مجراه، إلى أن بوغتت الكتلة الوطنية بتفسخ صفوفها وانسحاب رشدي الكيخيا وناظم القدسي منها وتأليفهما حزباً خاصاً أسسا له مكتباً في حلب أطلقا عليه اسم (حزب المعارضة)^(٥٦) الذي تحول إلى حزب الشعب عام ١٩٤٨.

ولم تكن الأحزاب العقائدية قد اكتسبت نفوذاً جماهيرياً بل انحصرت نشاطها في بعض البيئات كالطلاب والأقليات الدينية أو العنصرية. فكان البعث والشيوعي والقومي السوري والاشتراكي العربي التي كان لها شبه فلسفة سياسية تلقن للأتباع. أما الأحزاب التقليدية فكانت تعتمد على الولاء لشخصيات معينة^(٥٧).

وكانت الوحدة السورية اللبنانية من ضمن مشاريع الأحزاب القومية والدينية وخاصة الحزب القومي السوري الذي كان ينادي بالوحدة السورية وبالأمّة السورية فقط أو الأحزاب التي تنادي بها كجزء من وحدة أكبر.

وأوشكت مدة المجلس النيابي المنتخب في عام ١٩٤٣ على الانتهاء في عام ١٩٤٧. فطاف رئيس الجمهورية البلاد السورية بجولة عامة معلناً فيها إجراء انتخابات حرة. وبعدها قفل عائداً إلى دمشق. وأثناءها سافر سعد الله الجابري (رئيس الوزارة) إلى القاهرة لحضور دورة الجامعة العربية التي عقدت من أجل قضية فلسطين. وهناك انتابه مرض فجائي فعاد إلى حلب بعد أن مكث مدة في مستشفيات مصر. وتوفي في ليلة الجمعة ١٩٤٧/٦/٢٨. وعلى إثر وفاته كلف جميل مردم بك بتأليف وزارة جديدة كي تشرف على إجراء الانتخابات النيابية المقبلة^(٥٨).

كانت رئاسة الحكومة تنحصر في السنوات السابقة بين الشخصيات الثلاثة (فارس الخوري وجميل مردم والجابري). وكان الجابري يعتبر من أكثر أعضاء الكتلة نزاهة. وقد أظهر اعتراضه لرئيس الجمهورية حينما أبدى رغبته في تجديد رئاسته. وكان ذلك مناقياً لروح الدستور. إذ أن واضعي الدستور السوري تأثروا بالنظريات السائدة في فرنسا إبان عهد الجمهورية الثالثة وهي لاتبذ مبدأ التجديد. وقد تصادف أن وافق المنية الجابري قبيل إجراء الانتخابات النيابية فكان ذلك من عوامل إضعاف الكتلة، ولكنه قوى في نفس الوقت مركز شكري القوتلي وسهل له مسألة التجديد^(٥٩).

وماكادت الوزارة الجديدة تمارس أعمالها الحكومية حتى قامت بعض الأحزاب تحريض الشعب على المطالبة بتعديل قانون الانتخاب وجعله على درجة واحدة بدلاً من درجتين. وقد راقى الطلاب الجامعيين بدمشق هذه الفكرة المعقولة فتظاهروا وجأؤوا إلى المجلس النيابي مؤيدينها ومطالبين بتحقيقها تخلصاً من حكم الناخب الثانوي، فتداول النواب كثيراً بهذا الأمر وقدم بعضهم

تقاريراً لمقام الرئاسة بهذا الخصوص، فرفعت هذه التقارير إلى اللجنة القضائية لتبت فيها فأقرتها. ثم طرحت على الهيئة العامة. وبعد أخذ ورد وافق المجلس بالأكثرية على جعل الانتخابات في سورية على أساس الدرجة الواحدة.

وجرت الانتخابات النيابية في ١٩٤٧/٧/٧. وتمت الانتخابات التكميلية في ١٩٤٧/٧/١٨. واعتبر المنتخبون نواباً منذ ١٩٤٧/٨/٨. وقد خاض المعركة الانتخابية رجال الكتلة الوطنية فأخفقوا ولم يوفقوا، وخاصة في حلب، اللهم إلا بعض الأشخاص فازوا بها في دمشق عن طريق التزوير ومنهم (أحمد الشراياتي). وأما النجاح فكان حليف المعارضين والمستقلين. فأخذ رجال المعارضة المنتسبون لحزب رشدي الكيخيا يطوفون الأقسضية داعين النواب فيها للانضمام في صفوفهم، فمنهم من لبى ومنهم من أبى. وقبل انعقاد دورة المجلس الاستثنائية الأولى تنادى المعارضون لعقد اجتماع سياسي في مدينة فالوغة بلبنان خلال أيام ١٢-١٥/٨/١٩٤٧، وحضر هذا الاجتماع كثيرون من نواب حزب المعارضة وأقروا فيه منهاج حزب الشعب ونظامه الداخلي. وبعد ذلك جاؤوا إلى دمشق قبيل افتتاح الدورة وأذاعوا بياناً على الرأي العام أعلنوا فيه خططهم ومبادئهم وماتتطوي عليه حزبيتهم من إصلاح للبلاد وسعي جدي لإخراجها إلى عهد جديد، وأطلقوا على حزبهم اسم (حزب الشعب) (٢٠).

ونظراً لتكون حزب الشعب أساساً بواسطة الأعضاء المنشقين عن الكتلة ومعظمهم من أبناء حلب، لذلك قيل أن الحزب إقليمي وإقطاعي بمعنى أنه تعبير عن مصالح إقليم حلب خاصة، وعن طبقة كبار الملاك الزراعيين الذين ينتشرون في الشمال وفي الوسط، وقد وصف حزب الكتلة بأنه حزب شامي أي خاص بإقليم دمشق ويعبر عن برجوازية المدينة. ومع التسليم بتأثير النزعة الإقليمية في الحياة السياسية السورية، فقد كان هناك أعضاء بارزون في حزب الشعب من خارج إقليم حلب وعلى رأسهم أبناء أسرة الأتاسي من حمص. أما أن حزب الشعب كان يعبر عن مصالح الإقطاعيين فهذه تبدو بصورة أوضح.

كذلك نسب إلى حزب الشعب نزعة الملكية، فكان معظم أعضائه يناصرون مشروع الهلال الخصيب، ويبدو أنه لم يكن هناك إجماع على هذه المسألة إذ ليس من السهل على من يتمتع بالسلطة التضحية بالنظام الجمهوري. ومع ذلك سيظهر معظم الأعضاء في مناسبات عدة استعداداً للاتحاد مع العراق في ظل العرش الهاشمي. ولو أن الانقسام والتردد أفسداً على أنصار الهلال الخصيب خططهم.

والحقيقة المؤكدة هي أن حزب الشعب كان في تطلعه إلى العراق يريد أن يحقق مصالح تجار حلب، فإن صلاتهم التجارية ببغداد والموصل والأناضول ليست أقل منها مع دمشق، فكان الحزب يسعى على الأقل لرفع الحواجز الجمركية، فلم يكن حزباً هاشمياً ولا ملكياً، ولكنه حزب حليبي أولاً. ولذلك فقد ألقى بتقله السياسي كي يزيل الحدود السورية العراقية ويحطم الحواجز التجارية والحدود السياسية التي خنقت سورية .

واشتدت حملة المعارضة للنظام القائم، وروجت الأنباء عن انتشار المحسوبية والاتجار بترخيص الاستيراد. وتزعم المعارضة حزباً الشعب والبعث. وقد كان هذا الاتفاق غريباً بين حزبين يختلفان تماماً في تكوينهما الاجتماعي وعقيدتهما السياسية.. وقد فسر ميشيل عفلق هذا التعاون بأن " حزب الشعب لم يكن قد كشف بعد عن وجهه الرجعي ". وكان حزب البعث حركة عربية نامية^(٦١).

وبعد انتخاب القوتلي للمرة الثانية لرئاسة الجمهورية، في ١٨/٤/١٩٤٨ والطريقة التي اتبعها من أجل ذلك بتعديل الدستور، انفض عنه أصدقاؤه القدامى كهاشم الأتاسي (والجابر توفى) ومردم والحفار. وحزب الشعب ضده والحزب الوطني كذلك. وانبرت المعارضة تطعن وتقذح في هذا التجديد الذي فتح باب الأقاويل في الحياة السياسية والحزبية^(٦٢).

وظهرت آثار كارثة فلسطين في سورية قبل غيرها من الدول العربية، ففي أثناء الجولة الأولى من المعركة استقال وزير الدفاع أحمد الشراباتي في ٢٥/٥/١٩٤٨ محتجاً على سوء القيادة العربية، ولم يفعل رئيس الوزارة جميل مردم شيئاً أكثر من ضم وزارة الدفاع إلى اختصاصاته وتغيير القيادة العامة، فكلف حسني الزعيم الذي كان مديراً للأمن بقيادة أركان الجيش السوري. ولم تسكت الأحزاب الجديدة عن هذا التخاذل. وشن حزب البعث حملة في الصحف على الحكومة^(٦٣).

وفي ١٢/٨/١٩٤٨ قامت مظاهرات دامية في دمشق وعمت البلاد، وفي حلب كانت المظاهرات عنيفة وأنزل الجيش إلى الشوارع وأعلنت الأحكام العرفية. وعلى إثر ذلك قدم حزب الشعب مذكرة إلى رئيس الجمهورية طالب فيها باتحاد عربي بتوحيد سورية والعراق كوسيلة وحيدة قادرة على مجابهة التهديد الإسرائيلي. وهذا مايجعل المرء يظن أن الفتنة التي عمت البلاد غير

بريئة من الاتصال بزعماء العراق الذين كانوا يريدون الوحدة وإتاحة عرش لعبد الإله. ومهما كان الأمر فقد أظهر الشعب استياءه من وزارة جميل مردم فاستقالت. وبدأ الرئيس الأتاسي مشاوراته لتشكيل وزارة. وزار القوتلي وطلب إليه الموافقة على المذكرة التي قدمها حزب الشعب لتؤلف الوزارة على أساسها فراوغ القوتلي. واعتذر الأتاسي عن تأليف الوزارة^(٦٤).

وكانت قد وقعت مظاهرات عنيفة في المدن السورية في ١٩٤٨/١١/٢٩، أي في الذكرى الأولى لقرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين. وأدت المظاهرات إلى صدام مع رجال الشرطة وسقوط عدد من الضحايا، مما اضطر الحكومة إلى الاستنجاد بالجيش في ١٩٤٨/١٢/٣، ففتح ذلك الباب أمام القادة العسكريين للاحتكاك بالشؤون السياسية.

وشهدت البلاد على إثر ذلك أطول أزمة وزارية في تاريخها منذ الاستقلال. وأخيراً عهد القوتلي للمرة الأولى منذ توليه السلطة إلى أحد المستقلين برئاسة الحكومة ووقع اختياره على خالد العظم الذي كان يعمل سفيراً في باريس^(٦٥).

استدعي خالد العظم من باريس لتأليف الوزارة، فودع وزير الخارجية الفرنسية (روبير شومان) في ١٩٤٨/١٢/١٠. وشكره على ما بدا منه من عطف على إنجاز قضيتي الأسلحة والنقد. وأكد الوزير الفرنسي أن فرنسا حريصة على بقاء سورية متمتعة باستقلالها الكامل. وأنها تعارض أية فكرة بضم سورية إلى أية منظمة تقضي على استقلال سورية، وصرح بأن حكومته تنازلت عن الانتداب... ولا تقبل أن يحل محل نفوذها نفوذ بريطانيا أو الولايات المتحدة ولو بشكل مستتر. فأجابه العظم بأن سورية ستدافع عن استقلالها وحريتها تجاه أي عدوان وتقاوم كل المشاريع السياسية.

وأكد وزير الخارجية الفرنسي أن حكومته تلتزم الحياد، ومع ذلك فهي تعطف على آماني السوريين والمسلمين بصفتها دولة إسلامية كبرى، وأشار إلى أن سياسة حكومته كانت أقرب إلى سورية لولا مضاعفات ليس من اليسير إيضاحها، وعنى بذلك أن الحزب الاشتراكي الفرنسي يضم عدداً كبيراً من اليهود الذين يسيرون خطاه بعكس سائر الأحزاب الفرنسية التي تكره اليهود^(٦٦).

ومما يؤكد هذا الموقف الفرنسي وأن الاتجاه الشعبي ضد اليهود، ما ذكره وكيل الخارجية الأميركية أنه أثناء زيارته إلى باريس في ١٩٤٠/٣/٧ قابل ليون بلوم فتلقى بعدها آلاف الرسائل من فرنسيين ينكرون عليه زيارته لبلوم

ويحتجون عليها فقد كانت زيارة ممثل رئيس أمريكا إلى رجل يهودي. ولكن الأمريكي نظر إلى الأمر على أنه نزعة اللاسامية وأنه أدرك مبلغ ماوفق النازيون إلى أن ينفثونه من السموم في أوروبا الغربية^(٢٧).

ولما قابل القوتلي العظم في ١٢/١٢/١٩٤٨ لتكليفه بالوزارة، استعرضا مذكرة حزب الشعب فأوضح العظم رأيه في عدم الموافقة على الاتحاد مع العراق وعدم الرضى بمشروع سورية الكبرى، فزاد انشراح الرئيس لأن من سيتعاون معهم معارضون لهاتين الفكرتين.

وفي مقابلة ثانية للقوتلي مع العظم قال القوتلي الذي رأى نفسه بطل الجلاء : " لم ينته الأمر بعد، العراق ومن ورائه الانكليز يطمعون في بلادنا ويسعون لإقامة عرش لعبدالإله. والملك عبدالله لايزال يحبك المؤامرات على بضعة كيلومترات من حدودنا ليصنع لنفسه عرشاً في عاصمة معاوية. لا تقبل. إذا أرادوا توحيد سورية وشرق الأردن فلتكن جمهورية عاصمتها دمشق، والشعب ينتخب رئيسها بحرية، لا مكان لعبدالإله في سورية. أنا هنا أدافع عن استقلال البلاد ولو بقيت وحدي"^(٢٨).

وشكل العظم الوزارة في ١٦/١٢/١٩٤٨ بدون أعضاء من حزب الشعب الذين اشترطوا اعتماد مذكرة الحزب بشأن وحدة سورية والعراق. ويذكر العظم أن وزارته عملت على :

١- تصديق اتفاقات إمرار البترول السعودي عبر سورية وتقديمها إلى مجلس النواب.

٢- إنجاز الاتفاق المعقود مع فرنسا في ٧/٢/١٩٤٩ بشأن النقد وعرضه على مجلس النواب، وكانت مباحثاته قد دارت في باريس بين الفرنسيين وبين العظم وحسن جبارة وزير المالية .

٣- معالجة الموقف في فلسطين وعقد الهدنة مع اسرائيل .

٤- مسألة الخبز (خبز الفقير ذو السعر المنخفض). وتخفيف خسائر الدولة بسببه حيث قام بإلغائه .

٥- تأمين المال اللازم لتسديد ثمن الأسلحة المشتراة من فرنسا.

أما بالنسبة لاتفاقية التابلاين (مرور البترول السعودي)، فقد سبق أن قدم أول مشروع لها في عام ١٩٤٦. إذ أنه في عهد وزارة الجابري

(١٩٤٦/٤/٢٦ - ١٩٤٦/١٢/٢٧) قدمت شركة التابلاين أول مشروع اتفاقية إلى الحكومة السورية. أرسله الملك عبدالعزيز إلى شكري القوتلي، فكتب العظم بصفته وزيراً للاقتصاد الوطني، تقريراً مفصلاً عن المشروع أبان فيه اعتراضاته على النصوص ومخالفته لإبرامه. مما سيكون سبباً لتحامل القوتلي عليه كما يقول : " فلقد استحسن القوتلي المشروع لأنه كان يعلق أهمية كبرى على إرضاء صديقه الملك سعود والنزول عند طلباته ليسدد بهذه الوسيلة الأموال الوفيرة التي كان ولا يزال العامل السعودي وابنه من بعده يقدمها عليه بسخاء وكرم. أما مصلحة البلاد وخطر وقوعها تحت نفوذ الأجنبي، فأمره يعالج كما عالجت البلاد مصيبة الانتداب. لكن غضب ابن سعود، فأعوذ بالله. أنقبل أن يغور النبع الذي يغذي بقاءنا على رئاسة الحكم بعد أن غذى وصولنا إليه ؟. هذا ماكان يهتم به القوتلي. لقد اعترض في الماضي على اتفاقية مد أنابيب النفط العراقي عبر البلاد السورية ووجد في الاتفاق إجحافاً ليس بعده إجحاف. أما البترول الأميركي - السعودي فمروره عبر سورية نعمة كبرى، حرام أن نفوتها. وكان جميل مردم وقع بالحروف الأولى على المشروع لكنه لم يجسر على تقديمه إلى مجلس النواب لأنه خشي أن يتهم بقبض عمولة" (٦٩).

وكان الأمريكيون قد بدأوا مرحلة مفاوضات طويلة ومعقدة مع كل من شرق الأردن وسورية ولبنان لمد خط الأنابيب من الظهران إلى صيدا. وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومة السورية ترفض باستمرار اتخاذ قرار بهذا الشأن، كان الانجليز يجدون الفرصة لإجبار الشركات الأمريكية حتى توافق على عقد اتفاقيات جديدة، وعلى مشاركة بريطانية أمريكية على استغلال النفط في الشرق الأوسط تكون أكثر مساواة من اتفاقية سبق أن أبرمت بين الشركات الأمريكية والبريطانية عام ١٩٤٦. وكادت الشركات البريطانية تصل إلى تحقيق أهدافها لولا ظهور حسني الزعيم في سورية (٧٠).

وذكر العظم أن القوتلي أصر عليه لتقديمها (اتفاقية التابلاين) إلى مجلس النواب مع اتفاقية النقد اللازمة والمفيدة لسورية وليس فيها أي التزام لسورية (والتي كان العظم حريصاً على تصديقها). فناور معه وذكر له أن المصلحة تقضي بالتفاهم مع لبنان لمجابهة الشركة جبهة واحدة. ولكن لبنان انفرد بتوقيع اتفاقية النقد ثم انفرد بتوقيع اتفاقية التابلاين. بالرغم من أن الحكومة السورية حرصت على التفاهم معه على مجابهة الشركة جبهة واحدة، وطلبت تعديل بعض الأحكام. واجتمعت لجنة مؤلفة من وزيري المالية والاقتصاد الوطني عن

سورية ومن زملائهما اللبنانيين ووضعت صيغة جديدة وطلبت من شركة التابلاين الموافقة عليها فوافقت ووقعت بالأحرف الأولى وأرسلت إلى مجلس النواب.

واتضح للملأ أن مجلس النواب معارض للاتفاقيتين وغير مبال بتصديق اتفاقية النفط، مما كان في طليعة الأسباب التي حملت حسني الزعيم على القيام بانقلابه العسكري في ٣٠/٣/١٩٤٩، فعمد فوراً إلى إصدار مرسومين اشتراعيين صدق وأبرم بهما كلا من الاتفاقيتين^(٧١).

وهكذا انصرف العظم، وهو من كبار رجال الأعمال في سورية، إلى معالجة الوضع الاقتصادي دون مراعاة للإحساسات الوطنية الجياشة، فعقد الاتفاق المالي مع فرنسا لتسوية الخلاف الناشئ من انفصال سورية عن منطقة الفرنك. وطلب إلى مجلس النواب الموافقة على مشروع التابلاين بالرغم من الاعتراضات العديدة التي أثارت حول الاتفاق، إذ أنه يمنح سورية رسوماً هزيلة مقابل مرور الأنابيب في أراضيها.

وحقيقة لم تكن شركة نفط العراق تدفع شيئاً من الرسوم حتى ذلك الوقت، ولكن الوطنيين كانوا قد شرعوا في مطالبة هذه الشركة أيضاً بدفع رسوم مناسبة. وقد عرضت شركة التابلاين على سورية ١٥ جنية عن كل (١٠٠٠) طن تمر بأراضيها. إلا أن المشكلة بالنسبة للمعارضة لم تكن قاصرة على قيمة الرسوم، بل رأى الوطنيون في سورية ضرورة استخدام العرب للنفط كأداة للضغط على الولايات المتحدة التي منحت كل تأييدها لإسرائيل، ولذلك حثوا المجلس النيابي على رفض الاتفاق. وأيد النواب المنتمون إلى حزب الشعب هذا الموقف ربما لوجودهم في المعارضة. لذلك ظل مجلس النواب متردداً أمام مشروع التابلاين حينما وقع انقلاب حسني الزعيم فتم توقيع الاتفاق دون مجلس نيابي^(٧٢).

وأكد العظم معارضته لمشروع الوحدة بقوله: " اتخذت موقفاً معاكساً لفكرة سورية الكبرى أو الاتحاد السوري العراقي إذ كنت وما أزال أخشى أن تضيق سورية استقلالها الناجز حينما تنضم إلى العراق أو إلى الأردن وهما يرزحان تحت وطأة المعاهدتين المعقودتين بينهما وبين بريطانيا ". واتفق مع القوتلي على العمل سوياً على تفشيل هذه المؤامرة، كما يقول^(٧٣). وكان القوتلي لم يجد غيره يتعاون معه لتعطيل وحدة سورية الكبرى ثم مع العراق لإرضاء

صديقه ابن سعود وحكام مصر، أو لأسباب أخرى كالتمسك بالكرسي مثلاً كما يقول.

وفي نفس الوقت كان (بن غوريون) أثناء حرب ١٩٤٨ يرى أن الحلقة الضعيفة في الائتلاف العربي هي لبنان. وأن سلطة المسلمين مصطنعة ومن السهل تقويضها، وأنه يجب إقامة دولة مسيحية يكون نهر الليطاني حدها الجنوبي ثم أنه يجب عقد حلف معها. وبعد ذلك تحطيم قوة شرقي الأردن فتسقط سورية^(٧٤)



الفصل السابع

الوحدة السورية اللبنانية في مرحلة الانقلابات السورية حتى الانفصال الجمركي ١٩٤٩-١٩٥٠

- ١ - في عهد الانقلاب العسكري الأول (حسني الزعيم)
١٩٤٩/٣/٣٠ - ١٩٤٩/٨/١٤ .
- ٢ - في عهد الانقلاب العسكري الثاني الزعيم (سامي الحناوي)
١٩٤٩/٨/١٤ - ١٩٤٩/١٢/١٩ .
- ٣ - في عهد الانقلاب العسكري الثالث (أديب الشيشكلي)
١٩٤٩/١٢/١٩ .
- ٤ - المجلس الأعلى للمصالح المشتركة منذ الجلاء حتى الانفصال
الجمركي .

١ - الانقلاب العسكري الأول (حسني الزعيم)

١٩٤٩/٣/٣٠ - ١٩٤٩/٨/١٤

وقعت كارثة فلسطين وفشلت الجيوش العربية أمام عصابات الصهيونية، ورأى بعض المفكرين أن المسؤولية تقع على عاتق رؤساء الحكومات العربية. فقام (الزعيم) حسني الزعيم قائد الجيش في ١٩٤٩/٣/٣٠ بانقلابه العسكري، فكان ظاهرة جديدة في الحياة السياسية بالشرق العربي. واستبشر الناس به خيراً. وظن الشعب أن الحكم العسكري يسنده النظام سوف يضع الأمور في نصابها فلا يكون الحكم مستمداً من أهواء الساسة والأحزاب.

وأشيع أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت من وراء الانقلاب لأن مجلس النواب السوري كان متردداً أمام مشروع التابلاين (نقل النفط السعودي إلى البحر الأبيض المتوسط). والذي كان يعد ضربة موجهة إلى بريطانيا التي كانت مصممة على أن تحول بكل ماتملكه من وسائل دون منعه والوصول إلى البحر. فلقد رأى الوطنيون في سورية ضرورة استخدام العرب للنفط كأداة ضغط على الولايات المتحدة التي منحت كل تأييدها لإسرائيل، ولذلك حثوا المجلس النيابي على رفض الاتفاق في شباط ١٩٤٩. وأيد النواب المنتمون إلى حزب الشعب هذا الموقف لوجودهم في المعارضة. فلقد كانت شركة نفط العراق تدفع قليلاً من الرسوم لقاء مرور أنابيبها في سورية أيضاً. ولكن بعد الانقلاب تم توقيع اتفاق التابلاين بدون مجلس نيابي، وإبرامه بمرسوم تشريعي أصدره حسني الزعيم. وأصبح مرعي الإجراء منذ ذلك الحين. كما سبق الانقلاب تصريح من وزارة الخارجية الأمريكية بأنهم يؤيدون قيام كتلة اقتصادية من دول الهلال الخصيب^(١).

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية عقب الحرب العالمية الثانية، قد ورثت مهمة حماية مناطق النفوذ الانكلوساكسونية في الشرق الأوسط. كما ورثت تلك الدول من الموالين التي أعطيت استقلالها إسمياً ضمن ذلك الإطار، وبدأت

المحمية الأمريكية تتسع إلى أن قاربت سعة السلطة العثمانية التاريخية في المنطقة^(٢).

واتهم حسني الزعيم بالتواطؤ مع بريطانيا أيضاً لميله في الأيام الأولى إلى مشروع الهلال الخصيب وفكرة الاتحاد مع العراق من خلال سعيه لاكتساب أصوات حزب الشعب في مجلس النواب. فلما عجز الحزب عن تكوين حكومة دستورية أصبح الزعيم في غير حاجة إلى مداراته. كما يذكر أنه قبل الانقلاب قام بعض رجال المخابرات البريطانية برحلات في بعض دول الشرق الأوسط ومنها سورية ولبنان والعراق وشرقي الأردن^(٣). فلقد أزاح حسني الزعيم الخصم الرئيسي لمشروع الهلال الخصيب وهو شكري القوتلي^(٤).

وقد أبرم الزعيم اتفاقية النقد مع فرنسا مع اتفاقية التابلاين، واتهمه الملك عبدالله بالتآمر مع فرنسا مستغلاً بوصول أسلحة فرنسية قبيل الانقلاب، وبالصلوات الوثيقة التي توطدت بعد ذلك بين قائد الانقلاب وفرنسا^(٥)، وإن كانت فرنسا حقيقة قد قلقت قلقاً شديداً بانقلاب حسني الزعيم خوفاً من توجهه نحو مشروع سورية الكبرى الوحدوي الذي يشمل لبنان^(٦).

وفي عهد الزعيم وقعت اتفاقية الهدنة مع إسرائيل بالشكل الفاضح المجحف بحق سورية وعرب فلسطين في ١٩٤٩/٧/٢٠^(٧).

ولعل من أسباب الانقلاب مناقشة ميزانية الدفاع في المجلس النيابي وانتقالها إلى موضوع المسؤولية عن كارثة فلسطين وتقصير الجيش في المعركة والتلاعب بأقوات الجند، مما دفع إلى التعجيل بقيام الانقلاب. خاصة وقد بدأ يظهر تنافر بين العسكريين والمدنيين ويلقي كل منهم المسؤولية على الآخر في كارثة فلسطين. ولم يكن شكري القوتلي (رئيس الجمهورية) وأعوانه من أعضاء الحزب الوطني (الكتلة الوطنية سابقاً) يتمتعون باحترام شعبي كبير. فقد كانوا زعماء في معركة النضال ضد فرنسا وتصوروا أنهم هم الذين جلبوا الاستقلال لسورية في نهاية الحرب العالمية الثانية، وأنه آن الآوان لكي يجنوا ثمار جهودهم باستلامهم الحكم. أما بعد مواجهة أعباء الحكم ومشكلات الإدارة وألا عيب السياسة العربية والدولية التي تعقدت بسبب قيام إسرائيل، فقد صاروا عاجزين عن مجابهة هذه المشكلات.

ومنذ أن وقع الانقلاب والحكومات العربية المتنافسة تترقب باهتمام الوجهة التي سيتجه إليها نظام الحكم الجديد، فظل كل من لبنان ومصر يؤجل الاعتراف بالنظام الجديد إلى أن يتأكد من عدم تنفيذه لمشروع الهلال الخصيب. فلقد كانت مشروعات الاتحاد بين سورية والعراق تثير ردود فعل عنيفة في المشرق العربي وتزيد انقساماته حدة. فاتفقت الأسرتان الحاكمتان في مصر والسعودية على مناهضة الهاشميين وتطلعاتهم إلى الزعامة^(٨).

وأخذت حكومة العراق زمام المبادرة فتباحث نوري السعيد مع الزعيم بحضور بعض العسكريين على أساس اتحاد سياسي وعسكري، ولكنه أبدى رغبة في أن يتم الاتفاق العسكري أولاً. وكانت بريطانيا توصي بإعادة الوضع الدستوري إلى سورية قبل الاتحاد. وطلب نوري السعيد إلى الحكومة المصرية أن تمنع الجامعة العربية من التدخل في شؤون سورية في الظروف الراهنة، وكانت الحكومة العراقية تعتبر الجامعة مجرد أداة بيد مصر. وقد أثارت حركة السعيد مخاوف مصر والسعودية.

ولكن الزعيم أرسل مبعوثين إلى السعودية فأدرك السعيد أن حكام سورية الجدد يتصلون بجميع الأطراف المتنافسة في المشرق العربي، فقام السعيد بزيارة خاطفة إلى دمشق في ١٦/٤/١٩٤٩ وكرر الزعيم الرغبة في محالفة عسكرية، وأبدى استعداداً للتعاون لمكافحة الشيوعية، وواجهه السعيد بمشروع توحيد الجمارك والمواصلات كخطوة أولى نحو اتحاد عسكري سياسي^(٩).

ثم زار الزعيم مصر فجأة في ٢٧/٤/١٩٤٩ وقابل الملك فاروق مؤكداً عدم اتصال انقلابه بمشروع سورية الكبرى أو الهلال الخصيب. وعلى إثرها اعترفت مصر بالنظام الجديد. وتبين أن الميل الذي أبداه الزعيم نحو العراق إنما كان نوعاً من المناورة وقد صرح هو بذلك لبشارة الخوري رئيس جمهورية لبنان عندما قابله على الحدود بعد شهرين^(١٠). وإن كان قد صرح: "إننا قوميون عرب قبل كل شيء"^(١١). وبعد عودته إلى دمشق من القاهرة، عقد اجتماعاً صحفياً صرح فيه بقوله: "إن رحلتي إلى القاهرة قد جاءت مباغته غير سارة لشرق الأردن. وكان سادة بغداد وعمان يعتقدون أنني سأقدم لهم تاج سورية على صينية من الفضة..... ولكنهم شعروا بخيبة الأمل..... ولا ترغب الجمهورية السورية لا في سورية الكبرى ولا في الهلال الخصيب وسوف نناضل بكل قوانا ضد المشروعات المذكورين الصادرين عن إلهام أجنبي

" . وقال: " أما شرق الأردن الذي هو مقاطعة سورية وسيظل كذلك، فإنه سينضم من جديد عاجلاً أم آجلاً إلى الوطن وسيصبح المحافظة العاشرة في الجمهورية السورية^(٩) .

ولعل الزعيم فضل التعاون مع مصر والسعودية، ولذلك نفذ مشروع التباين الأمريكي على أمل أن يساعده في مشروعات التنمية ومنها مشروع بناء ميناء اللاذقية^(١٠) . في وقت كان فيه ميناء بيروت يحتكر تجارة سورية والدول العربية المجاورة .

أما العلاقة مع لبنان فقد كانت سيئة منذ بداية الانقلاب لما ظهر من ميل الزعيم الى مشروع الهلال الخصيب الذي يضم سورية الكبرى بما فيها لبنان . وكان حسني الزعيم يعتقد بأن رياض الصلح صديق القوتلي الحميم يحبك له المؤامرات، لذلك رحب بأنطون سعادة رئيس الحزب القومي السوري لاجئاً من لبنان وهو يرجو أن يحدث انقلاباً هناك على نمط الانقلاب الذي حدث في سورية . ولعله تطلع إلى الاستعانة بقائد الانقلاب السوري . بينما أهل حسني الزعيم في أن يتخذ من انطون سعادة أداة لتهديد خصومه في لبنان . وبعد فشل محاولة انقلاب الحزب القومي السوري في لبنان ألحت حكومة لبنان في تسليمه . واستجاب الزعيم فاعتبر ذلك خيانة . ورأى بعض الكتاب أن القرار الذي اتخذه الزعيم بتسليم ضيفه انطون سعادة إلى الحكومة اللبنانية التي أعدمته، كان سبباً مباشراً للإطاحة بحكمه .

وكان في الجيش السوري بعض الضباط المؤمنين بزعامه انطون سعادة^(١١) . فلقد كان حلم الوحدة السورية يراود زعيم الحزب القومي السوري انطون سعادة وشجعه على ذلك عطف الحكومة السورية عليه بعد نجاح انقلاب حسني الزعيم . فاستغل القوميون السوريون حوادث شغب واصطدموا بالكتائب (حزب) في بيروت فعمدت السلطات اللبنانية إلى حل المنظمين .

إلا أن تغلغل القوميين السوريين في سلك الدرك والشرطة والجيش بدأ يقلق السلطات اللبنانية، وفي تموز ١٩٤٩ صدر عن انطون سعادة أمر إلى محاربيه العسكريين (ليعتبروا أنفسهم من ١٩٤٩/٧/٣ معبئين في صفوف الثورة القومية الاجتماعية في لبنان، فعليهم عرقلة جميع الأعمال والتدابير التي يأمر بها الطغاة القائمون على الحكم الحاضر في لبنان، والاتحاق بالمناطق المحتلة من قبل القوات القومية الاجتماعية عند أول فرصة تلوح لهم) .

وفي اليوم التالي أعلن سعادة الثورة في بيان ختمه بمايلي : " لذلك فإن الحزب القومي الاجتماعي يعلن الثورة الشعبية العامة : فإلى الثورة على الطغيان والخيانة أيها الشعب النبيل". وقامت في الحال أحداث الشغب في أنحاء مختلفة من لبنان، وذهب ضحيتها قتلى من أفراد قوى الأمن. ولكن ارتياب حسني الزعيم بانطون سعادة جعله يقبض عليه في سورية ويسلمه إلى لبنان، فأحيل على المحكمة العسكرية وحكم عليه بالإعدام مع ستة من أنصاره^(١٢).

لقد أساء انطون سعادة تقدير مدى انسجام لبنان المستقل مع رغبات اللبنانيين المسيحيين وخصوصاً الموارنة، فقام بانقلاب فاشل وهرب إلى سورية ولكنه أعيد إلى بيروت حيث أعدم رمياً بالرصاص بعد محاكمة سريعة^(١٣).

وكان الحزب القومي السوري منذ ١٩٤٧ قد بدأ يدخل العراق مع سورية في ماسماه (الهلال الخصيب السوري) ويقرر الوحدة الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والبشرية للقطرين. هذا في الوقت الذي بدأ الحديث فيه عن مشروع اتحاد العراق وسورية^(١٤).

ونشأت صلات وثيقة بين النظام الجديد وبين فرنسا. ولعل الزعيم اتجه ذلك الاتجاه باعتبار أن فرنسا تمنح تأييدها لجميع الذين يعارضون مشروع الهلال الخصيب (الذي يشمل لبنان)، غير أن هذا الاتجاه من شأنه أن يثير حساسية الوطنيين سيما وأن ذكرى الانتداب مازالت ماثلة في الأذهان. ولذلك فإن خصوم الزعيم شبهوه بأنه سلك مسلك حكومة الانتداب الفرنسية التي كانت تعتمد بالفعل على الأقليات سواء في الجيش أم في الوظائف. فقد صار الزعيم يعتمد على الأقليات العنصرية والطائفية فمنح بعضهم المناصب الحساسة في الجيش واتخذ منهم حرساً خاصاً وترك الضباط العرب في الجبهة مع إسرائيل، إلى جانب اختياره لمحسن البرازي الكردي الأصل رئيساً للوزراء. فلقد أغضب الزعيم البيئات الإسلامية المحافظة بسياسته العلمانية والسيطرة على الأوقاف وغيرها. كما أغضب الزعيم الأحزاب وحتى حزب البعث (حزب جديد في حينه وكان قد تزعم معارضة النظام السابق مع حزب الشعب) الذي رحب بالتغيير في بداية الأمر، ثم اصطدم بالزعيم بعد قليل حينما أخضع الصحافة للرقابة^(١٥)، وأوقف بعض الصحف وحل الأحزاب السياسية.

٢- في عهد الانقلاب العسكري الثاني (الزعيم سامي الحناوي)

١٩٤٩/٨/١٤ - ١٩٤٩/١٢/١٩

قام الزعيم سامي الحناوي بانقلابه العسكري في ١٩٤٩/٨/١٤. ولما كان في الجيش السوري بعض الضباط المؤمنين بزعماء انطون سعادة، فقد تصدى أحدهم ويدعى (فضل الله أبو منصور) للانتقام بنفسه من حسني الزعيم. فطلب أن يتولى هو بنفسه محاصرة قصر الرئاسة والقبض على رئيس الجمهورية (حسني الزعيم). وقد روى في مذكراته تفاصيل تلك الأحداث وكيف التقى بفريسته حسني الزعيم ومحسن البرازي رئيس الوزراء ووجه إليهما الإهانات البالغة وأنفذ فيهما حكم الإعدام بروح ملؤها التشفي. وكان حكم الإعدام قد صدر بعد محاكمة عسكرية سريعة .

وأعلن العقيد سامي الحناوي مبرراً انقلابه بأنه جاء لينفذ الأهداف التي تنكر لها حسني الزعيم، وإعادة الأوضاع الدستورية للبلاد. فهل كان يقصد من ذلك مبدأ الاتحاد مع العراق ومايشمله من مشروع الهلال الخصيب الذي يشمل لبنان لمواجهة اسرائيل بالوحدة مع العراق. ويذكر أن الحناوي تلقى أموالاً من العراق، كما أن الصحف البريطانية بادرت إلى الترحيب بحركته. بينما وصفت الصحف الفرنسية الحركة بأنها مؤامرة اشتركت في تدبيرها كل من بريطانيا وحكومة نوري السعيد. فقد قلقت فرنسا أيضاً بقيام انقلاب الحناوي وعودة فكرة اتحاد سورية والعراق. وانتظرت الصحف المصرية حتى بدأت المباحثات مع العراق فوصفتها بأنها تهدف إلى بيع استقلال سورية^(١٧).

ويذكر العظم أن أمريكا وفرنسا اشترطتا للاعتراف بالحكومة السورية أن تقر اتفاقيتي النقد مع فرنسا والتابلاين الأمريكية^(١٨).

وسلم الحناوي الحكم للمدنيين ولم يتخذ أي إجراء لتحقيق مشروع الهلال الخصيب بل أفسح المجال للسياسيين من مختلف الأحزاب للاشتراك في حكومة مؤقتة ريثما تجري الانتخابات لجمعية تأسيسية يناط بها رسم مستقبل البلاد. ولعل ذلك طبقاً للخطة التي كان يميل إليها الانجليز ونوري السعيد.

وكانت الأحزاب قد أجمعت على إسناد رئاسة الوزارة إلى هاشم الأتاسي في فترة انتقالية ريثما تعود الحياة الدستورية فقبل ذلك^(١٩).

ولما تشكلت الوزارة برئاسة هاشم الأتاسي، شغل أعضاء حزب الشعب معظم المناصب الوزارية الهامة، واشترك ميشيل عفلق وأكرم الحوراني في هذه الوزارة اليمينية. كممثلين لحزب البعث العربي، والحزب العربي الاشتراكي. ولعل اشتراكهما للفت الأنظار إلى حزبيهما الجديدين.

ودلت الانتخابات النيابية (تشرين الثاني ١٩٤٩) على ازدياد حزب الشعب نفوذاً وتراجع الحزب الوطني. ولم تحل الأحزاب اليسارية الجديدة محله، بل ازداد عدد النواب المستقلين المؤيدين لفكرة الهلال الخصيب.

وبعد انتخاب هاشم الأتاسي للرئاسة المؤقتة للدولة في ١٤/١٢/١٩٤٩ بالحقوق والصلاحيات المنوطة برئيس الجمهورية في دستور ١٩٢٨، أثارت صيغة القسم الذي يتلوه مشكلة شائكة في المجلس النيابي، كانت مشكلة مستقبل سورية. وهل يجب أن تحافظ على النظام الجمهوري أم يفتح الطريق للاتحاد مع العراق. واقترح حذف التعهد بالمحافظة على النظام الجمهوري وأن تتضمن العمل لتحقيق وحدة الأقطار العربية. واصطدم التعديل بمعارضة شديدة لأن حزب الشعب لم يكن متفقاً على موضوع الهلال الخصيب ولا يقبل بالتضحية بالنظام الجمهوري ولا بـسريان المعاهدة البريطانية العراقية على سورية. ويرى بعض أعضائه أن يقتصر الاتحاد مع العراق على اتحاد جمركي وبرلمان فدرالي. ونفى بشدة أن يكون حزب الشعب من أنصار الهاشميين^(٢٠). إلا أن المجلس أقر الصيغة المقترحة ولم يبق إلا تلاوتها من قبل الرئيس في الجلسة المقررة في ١٩/١٢/٤٩^(٢١). (والرئيس الأتاسي ممن أقسموا يمين الولاء للملك فيصل عام ١٩٢٠ ومن العاملين على وحدة سورية العربية بكاملها). وصلته بحزب الشعب قوية.

ولم تقف مصر جامدة، (فقد كانت متفاهمة مع السعوديين ضد الهاشميين)، إبان هذه الفترة العصبية التي كان يتقرر فيها مصير سورية. فقدمت في تشرين الأول ١٩٤٩ مشروع الضمان العربي الجماعي وفكرة الدفاع العربي المشترك، بهدف صرف سورية عن فكرة مشروع الهلال الخصيب، ويبررون المشروع الجديد بأنه الدفاع باشتراك جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.

واستقال من الحكومة المؤقتة، عفلق والحوراني، حينما اقتربت من مشروع الهلال الخصيب. ولعل الرأي العام وخاصة أنصار البعث العربي والاشتراكي كان يشك في نوايا حزب الشعب وفي العديد من النواب المستقلين^(٢٢).

ولم يكتمل تحقيق مشروع اتحاد العراق وسورية لقيام الانقلاب الثالث في ١٩٤٩/١٢/١٩ وهو اليوم المقرر لاجتماع المجلس النيابي ليؤدي فيه رئيس الدولة وأعضاء الجمعية التأسيسية القسم بصيغته الوحيدة^(٢٣).

٣- في عهد الانقلاب العسكري الثالث (أديب الشيشكلي) ١٩٤٩/١٢/١٩ :

قام العقيد أديب الشيشكلي بانقلابه العسكري في ١٩٤٩/١٢/١٩ وقال إنه إنما أتى فقط لإنقاذ نظام سورية الجمهوري واستقلالها، ومنعها من الوقوع تحت النفوذ البريطاني أو النفوذ الملكي، أي منع مشروع الهلال الخصيب^(٢٤).

ويقول فرنسيسكو كابريلي : " لقد كانت القضية المطروحة في هذه الانقلابات هي توجيه سورية مع أو ضد سورية الكبرى، مشروع الهاشميين، مع أو ضد المساعدة الاقتصادية الأمريكية، مع أو ضد الاقتراح الانكليزي المتعلق بدفاع موحد للشرق الأوسط، وبالتالي مع أو ضد الجبهتين الكبيرتين الدوليتين ". ولكننا نلاحظ أن الواقع هو كون الأمر متعلقاً مع أو ضد الاتحاد مع العراق أكثر منه بشأن قيام سورية الكبرى^(٢٥). ويعتقد الكثيرون أن الانقلابات العديدة التي حدثت في سورية كان من ورائها الصراع بين الشركات البريطانية والأمريكية حتى ربح نفط الدولار أخيراً جولته على نفط الاسترليني. ومما يذكر أن أديب الشيشكلي بعد انقلابه ناقش الأتاسي في موضوع مبايعته لفیصل وقال له لتضع الموضوع على الرف أي تأجيل الوحدة^(٢٦).

ولقد عقدت سورية مع الحكومة السعودية في ١٩٤٩/٤/١٠ الموافق ١٩٥٠/١/٢٩ اتفاق قرض بقيمة (٦) ستة ملايين دولار واتفاق تجاري^(٢٧). ولعل ذلك لدعم موقف سورية المناهض لمشروع سورية الكبرى ومشروع الهلال الخصيب.

كما اشتد التواد والتوافق بين الشيشكلي وفرنسا^(٢٨).

لقد كانت حركة الشيشكلي الأولى إصلاحاً في الجيش فقط. وبقي المجلس النيابي وأصر على بقاء رئيس الدولة هاشم الأتاسي. وتشكلت الوزارة برئاسة ناظم القدسي (حليبي من حزب الشعب لم يكن متحمساً للاتحاد الكامل مع العراق بل لإقامة اتحاد جمركي وبرلمان فدرالي فقط). إلا أنه استقال بعد ثلاثة أيام.

وتولى خالد العظم ١٩٤٩/١٢/٢٧ رئاسة الحكومة وهو من المستقلين على أن يشترك معه أربعة وزراء من حزب الشعب تولوا وزارات ثانوية، بينما عهد إلى أكرم الحوراني بوزارة الدفاع^(٢٩).

وخالد العظم كما يقول عن نفسه، من المعارضين لمشروع الهلال الخصيب ولمشروع سورية الكبرى بحجة أنهما من أطماع الهاشميين ومن ورائهم الانكليز. إلا أنه في مكان آخر من مذكراته يقول: "ولاريب أن مايسمى الهلال الخصيب مفيد لسورية وللعراق ولالأردن..^(٣٠)".

وكان المجلس النيابي في ذلك الوقت حريصاً على تحقيق الوحدة العربية، لذلك عمل على وضع دستور أقره في ١٩٥٠/٩/٥ نص على أن "الجمهورية السورية جمهورية عربية، وأن الشعب جزء من الأمة العربية". فهو أسبق الدساتير العربية إلى هذا النص. ويعبر عن الرأي العام السائد في سورية منذ عهد طويل. كما نص على أن "دين رئيس الدولة الإسلام" كحل وسط لموضوع دين الدولة الذي أثار كثيراً من الجدل، إذ أن معظم أعضاء حزب الشعب كانوا يميلون إلى ضرورة النص على أن الإسلام دين للدولة. غير أنهم اصطدموا بمعارضة قوية وانتهى الجدل إلى الحل الوسط^(٣١). وانتخب هاشم الأتاسي لرئاسة الجمهورية في ٥٠/٩/٩.

أما الانفصال الجمركي عن لبنان والقطيعة الاقتصادية فقد تمت في بداية هذا العهد وتولاها خالد العظم بصفته رئيساً للوزارة ووزيراً للخارجية حيث تم تنفيذها بمرسوم اشتراعي من مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية المؤقتة.

ويذكر العظم أن الرئيس هاشم الأتاسي أبدى ارتياحه لمقررات سورية هذه ووقع على المرسوم التشريعي. كما أن العظم قابل رشدي الكيخيا رئيس مجلس النواب وأطلعه على ماجرى^(٣٢).

٤ - المجلس الأعلى للمصالح المشتركة منذ الجلاء حتى الانفصال الجمركي :

استمر المجلس الأعلى للمصالح المشتركة بين سورية ولبنان في إدارة الجمارك (أي الوحدة الجمركية) والمصالح الأخرى حتى ١٩٥٠/٣/١٣. وكانت مدة السنتين الملحوظة في اتفاق ١٩٤٣/١٠/١ تجدد المرة تلو المرة، ثم تجدد لمدة قصيرة حتى أواخر ١٩٤٨ حين استمر تنفيذ ذلك الاتفاق دون تمديد مفعوله رسمياً.

وكان التجديد الأول للاتفاق في بيروت في ١٩٤٥/١/٢٩ بين وزير المالية في البلدين، وتم الاتفاق فيه أيضاً على توزيع واردات المصالح المشتركة المالية الصافية بين البلدين بنسبة ٤٤٪ للبنان و ٥٦٪ لسورية بعد أن كانت ٤٠٪ لكل من الدولتين. والواجب أن تكون حصة سورية لا أقل من ٧٥٪. فقد تساهلت سورية مع لبنان وفي حقوقها في المصالح المشتركة سواء من حيث نسبة تقسيم موارد الجمر ك أو من حيث السكوت عن شذوذ لبنان في تنفيذ الخطط الاقتصادية المتفق عليها، أو في قبول زيادة نسبة عدد موظفي المصالح المشتركة بحيث بلغ عدد اللبنانيين فيها نحو ٩٠٪ من المجموع، أو في غير ذلك من القضايا. وكل ذلك كان نتيجة جهود رياض الصلح مع زملائه السوريين .

وفي اتفاق ١٩٤٧/٧/١٠ في شتورة قرر المجتمعون (سليمان نوفل وحמיד فرنجية ورياض الصلح من لبنان وسعيد الغزي وجميل مردم بك ومحمد العبود من سورية) تعيين مدير عام ومفتش عام بطريق المناوبة لمدة سنة بين سورية ولبنان وإبقاء نسبة توزيع الإيرادات ٥٦٪ لسورية و ٤٤٪ للبنان.

وعقدت الحكومتان السورية واللبنانية اجتماعاً في شتورة في ١٩٤٧/١٢/٢٨ وبحثتا في الأمور الاقتصادية والمالية واتفقتا على تمديد اتفاق شتورا (١٩٤٣/١٠/١) وملاحقه لمدة ثلاثة أشهر اعتباراً من ١٩٤٨/١/١ ريثما يتم الاتفاق على النصوص النهائية والأحكام التي تطبق على المستقبل. وتقرر إعطاء التعليمات المشتركة المتفق على صيغتها بين الفريقين إلى الوفدين المفاوضين في باريس بشأن (قضية النقد) والأمور الاقتصادية والمالية المتعلقة مع الجانب الفرنسي. ووقع الاتفاق جميل مردم ورياض الصلح^(٣٣).

وأصدر المجلس الأعلى للمصالح المشتركة في عام ١٩٤٨ (مجموعة إحصاءات عن سورية ولبنان من ١٩٤٣-١٩٤٧)^(٣٤).

وبما أن اتفاق ١٩٤٣/١٠/١ سينتهي اعتباراً من ١٩٤٨/٤/١ ولذلك عقد اجتماع بشتورا في ١٩٤٨/٣/٣٠ بين ممثلي الحكومتين السورية واللبنانية بحثوا فيه شتى الأمور التي تهم البلدين ونظروا في الوضع الناشئ عن انتهاء مفعوله. وفي اليوم التالي ١٩٤٨/٣/٣١ عقد اجتماع آخر في دمشق، ثم في ١٩٤٨/٤/١، بين جميل مردم بك ورياض الصلح. وذكر الاتفاق: "كانت الأبحاث مشبعة بروح الود والصفاء والإخاء. كما كان الجانبان حريصين على دوام الروابط الوثيقة التي تجمع بينهما". ولذلك اتفقوا على استمرار المجلس الأعلى للمصالح

المشتركة بممارسة الأعمال الموكلة إليه المتعلقة بإدارة الجمارك حتى ١٥/٥/١٩٤٨، ويستمر انتقال البضائع الأجنبية بين البلدين ضمن الشروط السابقة. كما نص الاتفاق على أن يكون للنقدين اللبناني والسوري خلال فترة التمديد قوة الإبراء للجمارك اللبنانية والسورية.

وفي ٥/٥/١٩٤٨ اتفق مردم والصلح في دمشق على تمديد الاتفاق حتى ٣٠/٦/١٩٤٨ وعلى أن تنتقل البضائع الأجنبية بين البلدين بنفس الشروط السابقة وأن تقبل الجمارك اللبنانية والسورية النقد اللبناني والسوري على أن لايزيد النقد اللبناني في الجمارك السورية عن النصف والنقد السوري في الجمارك اللبنانية عن النصف أيضاً .

وفي يوم الأحد ٢٨/٦/١٩٤٨ اتفق مردم والصلح في شتورا وبحضور وزير الخارجية والمالية والاقتصاد الوطني، على تمديد الاتفاق ثلاثة أشهر أخرى من ١/٧/١٩٤٨ على أن يعهد إلى رئيس الهيئة السورية ورئيس الهيئة اللبنانية في المجلس الأعلى للمصالح المشتركة بإعداد الدروس على ضوء اختبارات الماضي للوصول إلى اتفاق نهائي يؤمن توسيع الوحدة الجمركية وتوثيق عرى الروابط الاقتصادية في جميع نواحيها^(٣٥).

وكما تساهلت سورية في حقوقها السياسية مع لبنان، تساهلت في حقوقها في المصالح المشتركة في عدة أمور نتيجة لجهود رياض الصلح الذي اعتاد الحصول على مايريده من زملائه السوريين. وكان في اعتقاده أنه يستطيع دائماً حل المعضلات والتوصل إلى نتيجة مؤتلفة مع رغباته. وكانت أهم مجالات التساهل السوري في المصالح المشتركة هي :

١- نسبة تقسيم موارد الجمر ٥٦٪ لسورية و ٤٤٪ للبنان، والواجب أن تكون حصة سورية لا أقل من ٧٥٪.

٢- سكنت سورية عن شنود لبنان في تنفيذ الخطط الاقتصادية المتفق عليها.

٣- سكنت سورية عن قبول زيادة نسبة عدد موظفي المصالح المشتركة بحيث بلغ عدد اللبنانيين فيها نحو ٩٠٪ من المجموع ونسبة السوريين ١٠٪ أو ١٥٪ عدداً ومراتب حتى نهاية الوحدة الجمركية.

٤- كانت تحصل خلاقات عديدة بين مندوبي الدولتين أدت إلى تعقيد الأمور وتوقيف بعض المصالح الحيوية عن سيرها المستقيم. وكان الخلاف الأصلي بين المندوبين في جوهر الأمر. هو أن اللبنانيين باعتبارهم

متمسكين بمبدأ التجارة الحرة والباب المفتوح وفقاً لمصلحة بلدهم التجارية، كانوا دائماً يتصادمون بآرائهم هذه مع آراء المندوبين السوريين القائلين بلزوم السير في سياسة الحماية الاقتصادية وتحديد الاستيراد في الكماليات وزيادة تعرفات الجمرك للحد من دخول البضائع الكمالية، ولحماية الصناعة والزراعة في البلاد. وأدى اختلاف الآراء بين المندوبين السوريين واللبنانيين إلى ركود شؤون عديدة.

٥- كانت دوائر الجمارك التي يرأسها موظف لبناني لا تنفذ الكثير من القرارات المتخذة من قبل الحكومة السورية بالاتفاق مع الحكومة اللبنانية والقاضية بمنع إدخال بعض الأصناف أو منع تصدير بعض المحصولات الزراعية التي يرى لزوم إيقافها داخل البلاد لكي لا ترتفع أسعارها فتزيد كلفة المعيشة.

وعبثاً كانت تذهب احتجاجات الحكومة السورية ومندوبيها في مجلس المصالح المشتركة، مما اضطر سورية إلى الإلحاح في تنفيذ اتفاق تناوب سوري ولبناني في وظيفة مدير عام الجمارك. ولكن لبنان كان يماطل. واستمرت المديرية العامة للجمارك بعهدة موظف لبناني منذ أوجدت الوحدة الجمركية حتى زالت (٣٦).

٦- انفردت الحكومة اللبنانية بتوقيع الاتفاق النقدي مع فرنسا، وألغت قوة النقد السوري في لبنان منذ ٣ شباط ١٩٤٨ والذي كان أمراً مهماً لاستمرار التبادل التجاري. مما تسبب بخسائر للسوريين. كما انفردت بتوقيع اتفاق التابلاين (نقل النفط السعودي).

ويمكن القول أن الحرية الاقتصادية والتجارة الحرة التي كان يطالب بها اللبنانيون لم تكن ناتجة عن سياسة اقتصادية عامة للدولة، وإنما هي مطلب للطبقة البرجوازية المسيحية لاستمرار هيمنتهم عن طريق اتصالهم المستمر بالغرب، فأصبحت مطلباً مرتبطاً بالطائفية^(٣٧).

ويبرر أحد اللبنانيين الخلافات بقوله : " لقد اعترضت على هذه الوحدة الجمركية بين البلدين صعوبات ناجمة عن طبيعة الاقتصاد في كل من البلدين. فسورية بلد واسع الأرجاء ذو إمكانيات زراعية كبيرة، وهو يسعى لإنشاء صناعات وطنية لكي يبقى ارتكاز اقتصاده كله على الزراعة. ولذا تعمل سورية على تقييد حرية التجارة لحماية زراعتها وصناعاتها. بينما لبنان بلد ضيق ذو

إمكانات زراعية محدودة وإمكانات صناعية قليلة. ولذا يرى مصلحته التوسع في الإمكانات التجارية وفي تأدية الخدمات على أساس حرية التجارة والتبادل. فكان لابد من اختلاف المصالح والاتجاهات الاقتصادية بين البلدين. واستمر التباين في وجهات نظر البلدين لمدة سنوات، وكانت تعالج الخلافات بينهما خلالها بمسكنات وتدابير آنية لا تتصدى لجوهر الواقع^(٣٨). وبالطبع فهذا الواقع ناتج عن التجزئة التي عزلت المناطق المكملة لبعضها البعض.

هذه الأوضاع في قضية المصالح المشتركة، حملت من تولى وزارة المالية من الوزراء السوريين على التآمر المستمر من مواقف لبنان. وإلى سعيهم لتحسين الحال بمالديهم من وسائل لم تكن ناجحة. ذلك أن الرئيس القوتلي كان حريصاً على التمسك بالتفاهم مع لبنان بأي شكل كان، فيحول دون التهديد بقطع الصلات الاقتصادية واتخاذ موقف حاسم، فالصداقة والزمالة القوية قائمة بين القوتلي والصلح ومردم.

وفي عهد حسني الزعيم الذي استلم السلطة بانقلاب عسكري (وانتهى حكم شكري القوتلي صديق رياض الصلح)، بعث حسن جبارة وزير المالية والاقتصاد الوطني بذاكرة إلى وزير الاقتصاد اللبناني مؤرخة في ١٩٤٩/٦/٥ يقترح فيها إيجاد (وحدة اقتصادية) بين سورية ولبنان. وقد عرضت الذاكرة عدم العدل في المصالح المشتركة وأن الاختلاف ناشئ عن رغبة سورية في الحد من الاستيراد وحماية إنتاج البلدين الصناعي والزراعي والمحافظة على ثروتها. ويقابلها في لبنان سياسة الاستيراد الحر لتوسيع أفق التجارة في لبنان وإبقاء سورية سوقاً حرة لها. وأشارت الذاكرة إلى انفراد الحكومة اللبنانية بتوقيع الاتفاق النقدي مع فرنسا وما يتبعه من فصل النقدين وأضراره. وأوضحت الذاكرة أنه يلزم اتخاذ قرار نهائي قبل نهاية حزيران ١٩٤٩، وقدمت ثلاثة حلول هي :

- ١- وحدة اقتصادية على أساس المشروع المرفق طياً.
- ٢- نظام للتبادل الحريين البلدين
- ٣- إصلاح النظام الحالي وإدخال التعديلات عليه ضمن حدود المشروع المقدم طياً^(٣٩).

وعلى إثر الذاكرة عقد اتفاق اقتصادي مالي بتاريخ ١٩٤٩/٧/٨ كحل مؤقت بتوقيع وزير الاقتصاد الوطني وزير المالية بالوكالة فيليب نقلا ووزير

المالية والاقتصاد الوطني السوري حسن جبارة في بلودان. كما اتفق الطرفان بشأن العملة السورية المتبدلة في لبنان بتاريخ ١٩٤٨/٢/٢ ومقدارها (٤٤٥٩٩٠٨٢) ليرة سورية^(٤٠). وكان هذا الاتفاق بمثابة تمهيد لوحدة اقتصادية لو أنه تم تطبيقه.

وعندما تولى خالد العظم رئاسة الوزارة بعد الإطاحة بالحناوي (١٩٤٩/١٢/٢٧ - ١٩٥٠/٦/٤)، استمر وزير المالية عبدالرحمن العظم بأبحاثه مع لبنان، وتلقى منه سابقاً مذكرة مؤرخة في ١٩٤٩/١٢/١٠ حول قرار مجلس الوزراء السوري بمنع شحن القمح السوري ومشتقاته إلى لبنان بدون رسوم وغيرها. وبحثت المذكرة الأمور الاقتصادية والنقدية المشتركة بين لبنان وسورية^(٤١). وكانت بالطبع من وجهة النظر اللبنانية. وفي ١٩٥٠/١/١٤ بعثت وزارة الخارجية السورية بمذكرة حول الموضوع إلى لبنان. ودارت مباحثات بين وزير المالية في شتورا في ١٩٥٠/١/٢٩.

ورغبت الحكومة السورية قبل أن تقدم على عمل حاسم مع لبنان أن تستنير برأي الخبراء في الاقتصاد وأعضاء الغرف التجارية والصناعية والزراعية. ولبت هذه الهيئات دعوة وزير الاقتصاد الوطني السيد معروف الدواليبي واجتمعت في أحد أبهاء الجامعة السورية يوم الثلاثاء ١٩٥٠/٣/١. واستمرت هذه الاجتماعات بضعة أيام، فانتهت بإقرار المشروع الذي قدمته اللجان. وقد جاء فيه بشأن العلاقة مع لبنان: "إما وحدة جمركية واقتصادية ونقدية تقرر فوراً ويخلص لها الفريقان. وإما انفصال عاجل يكون فيه كل من سورية ولبنان حراً باتباع السبيل الذي يتوافق مع هواه ومصلحة بلاده الحقيقية". فلم يعد ثمة مجال للتردد فيما يجب على الحكومة اتباعه والإسراع لدى الحكومة اللبنانية لإعطاء رأيها الصريح في الوحدة الاقتصادية.

ودرس مجلس الوزراء السوري الحالة من جميع وجوها ووجد أنه من الخطأ الاستمرار على الوضع الحاضر المنافي للمصالح السورية بصورة خاصة وللمصالح السورية اللبنانية المشتركة. وبنتيجة البحث العميق قرر تكليف لبنان بقبول (الوحدة الاقتصادية الشاملة بين البلدين). وإذا رفض لبنان هذا المبدأ فالأفضل لسورية أن تعيش لوحدها بمعزل عن لبنان من أن تبقى مصالحها الاقتصادية على هذا الشكل المؤدي للانحيار.

وتقرر إرسال مذكرة جديدة وأن يخير لبنان بين قبول " الوحدة الاقتصادية الشاملة وبين الانفصال الجمركي ". وأن تحدد مهلة حتى ١٩٥٠/٣/٢٠، لأن العادة جارية عند الحكام اللبنانيين المماثلة بالجواب. لذلك أرسل خالد العظم بصفته وزيراً للخارجية، المذكرة في ١٩٥٠/٣/٧ التي استعرضت فيها القضية وتوضيحات سورية وأن الحل هو "وحدة اقتصادية تامة". وطلب أن لا يتأخر الجواب عن ١٩٥٠/٣/٢٠^(١١).

وثارت ثائرة اللبنانيين بشكل عنيف، وبدأت حملاتهم الخطابية والصحفية على الحكومة السورية، وأعلنوا أنهم يرفضون الخضوع للإنذار. لكن حماس بشارة الخوري ومسايرة رياض الصلح له ولزمرة التجار اللبنانيين، أدى إلى مجيء رد لبنان سريعاً قبل انتهاء سلطة الحكومة السورية التشريعية التي كانت ستنتهي في ١٩٥٠/٣/١٤.

ففي ١٩٥٠/٣/١٣ وردت مذكرة الحكومة اللبنانية الجوابية التي بررت فيها موقفها السابق، وأنها كانت حريصة على التعاون الوثيق بسبب (روابط الإخاء والجوار). واعتبرت أن مذكرة سورية على شكل إنذار. وذكرت أنه لا يمكن للحكومة اللبنانية التسليم بالاقتراح الوارد في مذكرة الحكومة السورية، ذلك أنه إذا كان البلدان مكملين لبعضهما في الشؤون الاقتصادية فلا يمكن أن يتجاوز هذا الواقع حد انتهاج سياسة تركز على تنسيق اقتصادي يحفظ لكل من البلدين طابعه واختصاصه ووضع الطبعي. وذكرت المذكرة أن الحكومة اللبنانية مستعدة للتشاور في سبيل إصلاح ما أثبتت السنوات الستة المنقضية وجوب إصلاحه ". وبذلك رفضت الحكومة اللبنانية اقتراح " الوحدة الاقتصادية التامة ".

وسارعت الحكومة السورية في اليوم التالي ١٩٥٠/٣/١٤ إلى إصدار نصوص القوانين والمراسيم التشريعية (التي يبدو أنها قد جهزتها لتوقعها رفض لبنان للوحدة الاقتصادية)، بفصل الجمارك عن لبنان وإيجاد مديرية عامة لها مربوطة بوزارة المالية. وإحداث إدارة حصر التبغ والتبأك والخط الحديدي السوري. وأصدرت بلاغاً وقعه رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي كما يقول العظم وأنه أطلع رئيس مجلس النواب رشدي الكيخيا عليه.

وتحقق لمجلس الوزراء أن في مقدمة العوامل المؤدية إلى تدني الليرة السورية بالنسبة لليرة اللبنانية هو عرض النقد السوري في الأسواق اللبنانية لتبديله بالعملة اللبنانية لأجل تسديد قيمة البضائع التي تشتريها سورية من لبنان،

سواء كان منشؤها لبنانياً أو أجنبياً. أو لتسديد نفقات السوريين الذين يؤمون لبنان للنزهة أو الاصطياف. فاتخذ المجلس المقررات الآتية :

١- تطبيق أنظمة القطع على العمليات التجارية بين سورية ولبنان وعدم السماح للأشخاص المسافرين إلى لبنان أو القادمين منه أن يخرجوا أو يدخلوا أكثر من خمسين ليلة سورية.

٢- منع نقل البضائع من لبنان إلى سورية باستثناء البضائع العابرة والمعفاة من الجمرک والمحروقات.

٣- إقامة المراكز الجمركية ومراكز مراقبة على الحدود السورية اللبنانية.

٤- منع سفر السوريين إلا بإجازة عند الضرورة.

وفي اليوم التالي ١٥/٣/١٩٥٠ أصدرت الحكومة السورية بياناً مفنداً لما جاء من مغالطات في المذكرة اللبنانية المؤرخة في ١٠/٣/١٩٥٠. وأكد البيان أن الوحدة الاقتصادية التامة بين البلدين كانت قائمة منذ القدم واستمرت في العهد الفرنسي وهي لمصلحة البلدين^(٤٢).

ولقد اعترف خالد العظم بأن سياسته أضرت بمصالح لبنان، إذ حرمت التاجر المستورد اللبناني من الأرباح التي كان يتقاضاها من الصفقات التجارية مع تجار سورية. وقل عدد المصطافين السوريين في جبال لبنان وعدد الذين كانوا يترددون على بيروت للنزهة والتسلي^(٤٣).

ويتحدث محمد عزة دروزة عن موقف بعض اللبنانيين من الوحدة الاقتصادية السورية بقوله :

" لقد كان عهد الانتداب يفتح إلى سياسة الباب المفتوح ولايهم لحماية صناعات البلاد وغلاتها. وكانت هذه السياسة تضر باقتصاديات البلدين ضرراً فادحاً. وكانت سورية أشد ضرراً. فأخذ السوريون يفكرون في وضع تشريعات لتحديد الاستيراد وحماية صناعاتهم وغلاتهم. ولكن لبنان، أو بتعبير أصح، بيروت التي يتكاثف فيها نصف سكان لبنان، لم تتجاوب مع سورية وفضلت أن تظل الحال على ما هي عليه، ولاسيما أنها كانت في ظل الانتداب الفرنسي وقبله، ماسكة بزمام التجارة الخارجية لبلاد الشام. وكان معظم وكلاء الشركات الأجنبية والتجارية والصناعية فيها، وكانت مركز الاستيراد والتصدير، وذات مرفأ

بحري كبير صالح. وكانت سورية عالة عليها في كل ذلك، فقام تشاد وتجادب بين البلدين لهذا السبب".

"لقد كانت جمهرة الموارد والكاثوليك راضين بالوحدة الاقتصادية التامة بين سورية ولبنان القائمة في عهد الانتداب حتى الجلاء ١٩٤٦ لأن زمام هذه الوحدة إدارياً وتشريعياً ومالياً في يد ممثلي الانتداب وأنصاره المنتفعين. فلما جلت فرنسا ولم يعد هنالك ضابط مشترك يبعد عنهم مايتوهمونه من خطر الاتحاد الاقتصادي، انقلب الأمر وصاروا ضد هذه الوحدة على طول الخط".

لقد رفض لبنان العرض السوري بالوحدة الاقتصادية في ١٩٤٩/٦/٥ بتأثير المتخوفين من الوحدة الذين يخشون من تطورها إلى وحدة سياسية، أو كما يحلو لهم أن يسموها سيطرة سورية أو عربية أو إسلامية، لأن سورية أكثر من لبنان بثلاثة أضعاف، وأكثرية سكانها مسلمون، والفكرة العربية أساسية فيها، وسيكون لكل هذا تأثير في الحال والاستقبال على وهمهم".

"وقد أخذت سورية (بعد الانفصال الجمركي والقطيعة الاقتصادية) تشجع ميناء اللاذقية ليكون بديلاً من بيروت، وأصلحته وأخذت تهيئته ليكون كافياً للحاجة".

"لقد كانت فرنسا تقاوم اتحاد سورية ولبنان وأي حركة في سبيل الوحدة أو الاتحاد العربي أو اتحاد دول الهلال الخصيب لأنها تعرف أن مثل هذا الاتحاد حصانة قوية ضد رجوع لبنان وسورية إلى منطقة نفوذها"^(٤٤).

المهم أنه تم ماسمي بالانفصال الجمركي في عام ١٩٥٠. ولكن حصل ما هو أخطر وهو (القطيعة الاقتصادية) بين البلدين التي جاءت كرد فعل للانفصال وعانى البلدان كثيراً منها إلى أن خفت حدتها واتفق البلدان على تعامل اقتصادي عادي^(٤٥). بعد أن جرت اتصالات بين الحكومتين وقدمت مشاريع اقتصادية مختلفة خلال السنوات التالية لم تؤد إلا إلى حلول مؤقتة^(٤٦).

ولم يبق من الوحدة السورية اللبنانية سوى أنه لا يوجد تمثيل دبلوماسي بين الدولتين. كما أن أبناء الدولتين يتنقلون بينهما بدون جوازات سفر مع حرية الإقامة.



خاتمة

بعد هذا الاستعراض الموجز لتطور الوحدة السورية اللبنانية في مراحلها المختلفة منذ بداية الاحتلال الفرنسي وحتى نهايته، يمكننا أن نسجل الملاحظات التالية:

١- لم يكن الاحتلال الفرنسي الانكليزي لسورية العربية وغيرها من أراضي الدولة العثمانية نتيجة الحرب العالمية الأولى ذاتها. وإنما كان استمراراً لسياسة العداء الصليبي للشرق والصراع التاريخي بين الشرق والغرب، فقد كانت القوى الاستعمارية تخطط لهذا الاحتلال وتعمل على تنفيذه، وخاصة النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، واعتمادها على ادعاءات وحجج منها حجة حماية الأقليات الدينية والمذهبية والجنسية من الأكثرية العربية الإسلامية.

٢- عمل الفرنسيون على إحلال كلمة (سورية) بدلاً من (الشام) ذات المدلول العربي. بل وقصر الكلمة ذاتها على منطقة محدودة من سورية الطبيعية التاريخية. وعلى جعل كلمة (لبنان) التي هي اسم لجبل في سورية (الشام) لتصبح اسماص لمنطقة لها حدودها.

٣- خلال الفترة من ١٩١٨-١٩٢٠ كان الفرنسيون يسيطرون على المنطقة الساحلية من شمالي سورية، بينما كانت المنطقة الشرقية منها وحتى العقبة تحت إدارة الأمير فيصل. وبينما كان الفرنسيون يعملون للسيطرة على المنطقة الشرقية وتنفيذ سياستهم الطائفية حتى يحكموا قبضتهم عليها، كان فيصل يعمل على إقامة دولة سورية عربية، وكانت النتيجة فشل مشروع الدولة العربية السورية ونجاح الفرنسيين في السيطرة على المنطقة الداخلية من سورية الشمالية واتباع سياسة التجزئة حتى أقاموا فيها سبع دويلات.

٤- لم يستسلم الشعب للسياسة الفرنسية الطائفية، بل قاوم وناضل بكل الوسائل العسكرية والسلمية لإفشال سياسة التجزئة وإعادة الوحدة بين هذه الدويلات، مما اضطر الفرنسيين إلى تعديل سياسة التجزئة حتى استقروا على إقامة كيانيين منفصلين هما (سورية ولبنان) وقاموا بإدارتهما كسلطة اتحادية، لأن التاريخ والواقع الاجتماعي والاقتصادي والجغرافي يحتم ارتباطهما وتعاونهما.

ومع ذلك استمرت مقاومة وجود هذين الكيانيين وضمن إطار كل منهما لإعادة وحدتهما.

٥- وفي عام ١٩٣٦ قامت انتفاضة شعبية في إطار (سورية ولبنان) مطالبة بالوحدة والاستقلال، وشارك فيها أبناء (دولة لبنان). بل إن البطريرك الماروني، الذي وجد أن السياسة الفرنسية الاستعمارية أضرت بمصالح من ادعت فرنسا حرصها على مصالحهم وأقامت دولة لبنان من أجلهم اشتكى من السياسة الفرنسية. وبرزت الدعوة إلى الإخاء الإسلامي المسيحي لإفشال حجة فرنسا في حماية الأقليات وسياستها في التجزئة.

٦- رضخت السياسة الفرنسية نتيجة المقاومة الشعبية لسياستها وظروف دولية، حتى تم توقيع معاهدتي ١٩٣٦ مع سورية ولبنان اللتين تربطان الدولتين المنشأتين بفرنسا، بدلاً من الاحتلال الفرنسي المسمى انتداباً. وأقرت دولة سورية بكيان لبنان ضمن حدودها المعلنة من قبل الفرنسيين عام ١٩٢٠ كخطوة نحو الاستقلال عن فرنسا وأملأ في العودة إلى الوحدة بعد ذلك، ولدفع دولة لبنان للسير في طريق الوحدة العربية.

٧- إلا أن فرنسا عدلت عن المعاهدتين لما تغيرت ظروفها وبحجة الحرب العالمية الثانية. وكان للصهيونية دور في تعطيل المعاهدة السورية وفي سلخ لواء الاسكندرون من دولة سورية وتسليمه إلى تركيا ثمناً لعدم وقفها مع ألمانيا في الحرب.

٨- رغم كل سياسة التجزئة الفرنسية، كانت الوحدة الاقتصادية والاجتماعية بين دولتي سورية ولبنان قائمة تحت إدارة الفرنسيين التي كانت بمثابة اتحاد سياسي بينهما.

٩- بقيام الحرب العالمية الثانية عادت فرنسا لتحكم دولتي سورية ولبنان كإقليم واحد وبسياسة واحدة. ولكن بعد وعود الحلفاء لهما بالاستقلال حتى

يتمكنوا من تحريرهما من سيطرة فرنسا الفيشية دغدغ الفرنسيون آمال الوحدة بالوعد بها مع الاستقلال. فقد قال بيان كاترو: "ستصبحون من الآن فصاعداً شعباً حراً ذا سيادة، سواء بقيتم منفصلين أو كنتم في دولة واحدة، وستتمكنون من أن تؤلفوا لأنفسكم دولاً منفردة أن أن تتحدوا في دولة واحدة.....".

١٠- ولكن أعلن الفرنسيون، بضغط من الانكليز، استقلال دولتي سورية ولبنان منفردتين، فسارتا في طريق الاستقلال وإنشاء كيانيهما المنفصلين وبناء مؤسساتهما.

١١- ورغم إعلان الاستقلال، حاول الفرنسيون إبقاء سيطرتهم عن طريق فرض معاهدة على كل من الكيانين وإبقاء المصالح المشتركة بين الدولتين بأيديهم كي تقوم بها السلطة الفرنسية بدلاً منهما. ولكن سارت الدولتان في طريق الاستقلال والانفصال في النقد والجيش والمؤسسات الأخرى.

١٢- واتجهت الدولتان وهما في طريق الاستقلال، النعت الفرنسي حتى كان الصدام مع الفرنسيين في لبنان عام ١٩٤٣ في معركة تعديل الدستور اللبناني لإلغاء مظاهر السيادة الفرنسية باسم الانتداب، بعد أن سادت في لبنان سياسة توفيقية بين الكيان اللبناني والعروبة. واصطدمت سورية عام ١٩٤٥ مع الفرنسيين أيضاً لرفضها الخضوع لطلبات الفرنسيين في عقد معاهدة تضمن نفوذ فرنسا.

١٣- انتسبت الدولتان إلى الأمم المتحدة، وأصبح وجودهما المنفصل معترف به دولياً.

١٤- واجهت الدولتان مشاريع وحدة سورية الطبيعية (الكبرى) والهلال الخصيب وعارضتاها، كما عارضها الفرنسيون والانكليز، للوقوف في وجه احتمال سيطرة الهاشميين في شرقي الأردن والعراق عليها، وبحجة أن الهاشميين مرتبطون بالانكليز. فتعطل بذلك قيام وحدة عربية في المنطقة تكون نواة لوحدة عربية أكبر.

١٥- استطاع الاتجاه المعارض للهاشميين بزعامة مصر والسعودية، السير في مطلب الوحدة العربية بعد موافقة الانكليز، إلى إقامة جامعة دول عربية فقط، على أساس اعتماد الكيانات العربية القائمة واحترام حدودها وسيادتها، فكان مشروعاً قاصراً لم يحقق الكثير من آمال العرب.

١٦- واستمر النضال الشعبي لوحدة عربية أقوى عبر الأحزاب ذات المبادئ القومية العربية أو الأحزاب الدينية أو الحزب القومي السوري وغيرها من التنظيمات الشعبية.

١٧- بعد قيام جامعة الدول العربية وفشلها في وقف العدوان الصهيوني والاستيطاني التوسعي المدعوم من الغرب. قامت سلسلة انقلابات عسكرية في سورية لم تتجح آمال الوحدة، بل تم تدعيم استقلال دولتي سورية ولبنان وإلغاء الوحدة الجمركية عام ١٩٥٠ وهو آخر مظهر من مظاهر الوحدة السورية اللبنانية القائمة عبر التاريخ كله، لتبدأ مرحلة جديدة مازالت مستمرة حتى الآن وغنية بالأحداث والشواهد على أنه لا غنى لقطر عربي عن الآخر، وأنه لا بد من وحدة تعود بالخير على أمتنا في هذا العالم الذي يجب أن نثبت فيه وجودنا.



□ الهوامش:

أولاً : الوحدة السورية اللبنانية منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية:

- ١- Le Temps , 10/7/1939
- ٢- Puauz G: Deux.. P15, 234
- ٣- صلاح العقاد: المشرق، ص ٤١، عن مذكرات وِيجان
- Weygand : Rappele au Service , vol. 3,p28-39.
- ٤- حنا خباز وجورج حداد: فارس الخوري، ص ١٠٨، وجورج حداد: سورية ولبنان في نصف قرن.
- ٥- محمد بديع شريف وآخرون، دراسات، ص ٤٣٣.
- ٦- حسان حلاق: دراسات، ص ١٩٠، وزاينة قدورة: تاريخ، ص ٢٦٥، ٣١١.
- ٧- أحمد حطيط وآخرون: الوافي.....، ج ٤/ ٨٧-٨٨، ١٩١، ولييب عبد الستار: التاريخ، ص ٢١٢.
- ٨- لييب: التاريخ، ص ٢١٣.
- ٩- صلاح: المشرق، ص ٤٠.
- ١٠- نفس المرجع، ص ٤١.
- ١١- أحمد حطيط وآخرون: الوافي، ص ٨٦، ٨٧ - انظر
De Gaulle, Charles: Les Memoires de gerre , Tone 1,P.572 - Catraux,
Georges: Dans la bataille de la Mediterranee. Egypte- Levant- Afrique
du - Nord,, 1940 -1944 , Temoignages. Commintaires, Paris 1949 .
- ١٢- لييب عبد الستار: تاريخ، ص ٢١٢، وجلال يحيى وخالد نعيم: مصر الحديثة، ص ٣٧٨.
- ١٣- صلاح العقاد: المشرق، ص ٤١.
- ١٤- نجيب: سورية، ص ١٤٣.
- ١٥- محمد عزة دروزة: الوحدة....، ص ٤٧٦.
- ١٥- مكرر، جلال يحيى وخالد نعيم: مصر الحديثة، ص ٣٧٩.
- ١٦- محمد بديع شريف، دراسات، ص ٤٣٣.
- ١٧- خالد العظم: مذكرات، ج ١/ ٢٠٣.
- ١٨- حسن الحكيم : الشهبندر، ص ٢٥١. ولمزيد عن الماسونية في سورية.
A.A.E, S-L, Vol. 37,P.102 .

- ١٩- محمد بديع شريف: دراسات، ص ٥٠٢.
- ٢٠- لبيب: التاريخ، ص ٢٠٣.
- ٢١- لبيب عبد الستار: التاريخ المعاصر، ص ٢١٣.
- ٢٢- زاهية قدورة: تاريخ...، ص ٤٦٧.
- ٢٣- صلاح العقاد: المشرق، ص ٤٣.
- ٢٤- محمد بديع شريف، وآخرون: دراسات، ص ٤٣٥، وزاهية قدورة: تاريخ، ص ٤٦٧.
- ٢٥- صلاح: المشرق، ص ٤٣.
- ٢٦- صلاح العقاد، المشرق، ص ٤٤-٤٥، ونجيب: سورية، ص ١٤٥، وخالد العظم: مذكرات، ج ١/٢٠٩.
- ٢٧- صلاح العقاد، المشرق، ص ٤٥، وغالب العياشي: تاريخ، ص ٤٦٧.
- ٢٨- خالد العظم: مذكرات، ج ١/٢١٠.
- ٢٩- لبيب: التاريخ، ص ٢١٣، وأحمد حطيط: الوافي، ص ٨٨، وحسان حلاق: دراسات، ص ١٩٠.
- ٣٠- محمد بديع شريف، دراسات، ص ٥٠٣.
- ٣١- لبيب: التاريخ، ص ٢١٤.
- ٣٢- سعيد مراد: الحركة، ص ٢١٥، عن مقابلة في ٢٨/٣/١٩٨١، مع عبد الله المشنوق وزير الداخلية السابق، والذي كان رئيساً للمقاصد الإسلامية خلال الفترة ما بين (١٩٢٧-١٩٤١).
- ٣٣- صلاح: المشرق، ص ٤٢، ونجيب: سورية، ص ١٤٤.
- ٣٤- نجيب: سورية، ص ١٤٦.
- ٣٥- أحمد حطيط، الوافي، ص ٨٨.
- ٣٦- صلاح: المشرق، ص ٤٣، ونجيب: سورية، ص ١٤٤.
- ٣٧- نجيب: سورية، ص ١٤٦، ولبيب: التاريخ، ص ٢١، وقد كان السماح للطائرات الألمانية مقابل السماح لثمانين ألف أسير فرنسي بالعودة إلى ديارهم.
- وسعيد مراد: الحركة، ص ٢٦٨، وبشارة الخوري: حقائق لبنانية، ج ١/٢٣٩، وانظر لونغريج: العراق الحديث، ص ٤٦٥-٤٨٠.
- ٣٨- صلاح: المشرق، ص ٤٨، كان هتلر قد أصدر أمراً في ٢٣/٥/١٩٤١، بشأن دعم ثورة رشيد عالي الكيلاني، انظر النص في: وليد المعلم: سورية، ص ٥٩٢-٥٩٣.
- ٣٩- أفراد (كركبرايد Kirkbride) فصلاً خاصاً عن علاقاته بالدروز في مذكراته. و Glubb. J,B. كامل محمود خلة: التطور السياسي لشرق الأردن، ص ٣٦٨-٣٦٩.
- ٤٠- صلاح: المشرق، ص ٤٦-٤٧.
- ٤١- صلاح: المشرق، ص ٤٦.

- ٤٢- لبيب: التاريخ، ص ٢١٢-٢١٣-٢١٤ زاهية قدورة: تاريخ، ص ٣١١-٣١٢،
عن يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام، ج ٩٢٨/٢.
- ٤٣- لبيب: التاريخ، ص ٢١٤.
- ٤٤- صلاح: المشرق، ص ٤٧.
- ٤٥- علي محافظة: العلاقات الألمانية الفلسطينية، ص ٢٥٢-٢٥٣.
- ٤٦- سعيد مراد: الحركة الوحدوية، ص ٢٨٦.
- ٤٧- د. علي محافظة: الفكر السياسي في فلسطين، ص ٣٠٢، والنص الكامل للتصريح
في: جلال يحيى وخالد نعيم: مصر الحديثة، ص ٣٨٣.
- ٤٨- حنا وجورج: فارس، ص ١٥١، من كلمة وزير خارجية لبنان في مجلس الأمن في
١٩٤٦/٢/١٥.
- ٤٩- نجيب: سورية، ص ١٤٧. وأحمد حطيط: الوافي ص ٩١، وبيار زيادة: التاريخ
الدبلوماسي لاستقلال لبنان مع مجموعة من الوثائق، بيروت ١٩٦٩، ص ٢٨-٢٩.
- ٥٠- صلاح: المشرق، ص ٤٩، ونجيب: سورية، ص ١٤٨.
- ٥١- محمد بدیع شريف: دراسات، ص ٤٣٥، ولبيب: التاريخ، ص ٢١٤.
- ٥٢- نجيب: سورية، ص ١٤٨، عن مذكرات تشرشل ومذكرات كاترو. وجلال يحيى
وخالد نعيم: مصر الحديثة، ص ٣٨٥.
- ٥٣- نجيب: سورية، ص ١٤٨، عن مذكرات تشرشل ومذكرات كاترو.
- ٥٤- صلاح: المشرق، ص ٤٩-٥٠.
- ٥٥-
- Charles de Gaulle: memoires de guerre , P.156-160
- ٥٦- سعيد مراد: الحركة...، ص ٢٨٨.
- ٥٧- أحمد حطيط: الوافي، ص ٨٩. ولبيب: التاريخ، ص ٢١٤.
- ٥٨- عن كامل محمود خلة: التطور السياسي لشرق الأردن، ص ٣٦٩-٣٧٠. انظر
تفاصيل مهمة قوات البادية الأردنية.
- Glubb , J.B.; P. 307-9, 318 .
- ٥٩- نفس المرجع، ص ٣٧٠.
- ٦٠- حنا خباز وجورج حداد: فارس الخوري، ص ١٠٨، وانظر: دليل سورية، ص ٢١.
- ٦٢- أحمد حطيط: الوافي، ص ٨٩. ولبيب عبد الستار: التاريخ المعاصر، ص ٢١٤.
- ٦٣- زاهية قدورة: تاريخ العرب الحديث، ص ٣١٢.

ثانياً: الوحدة السورية اللبنانية تحت احتلال فرنسا الحرة وبريطانيا

١٩٤٣-٤١/٧/١٤:

- ١- نجيب: سورية، ص ١٥٧.
- ٢- صلاح العقاد: المشرق العربي المعاصر، ص ٥٠-٥١، ونجيب الأرمنازي: سورية، ص ١٤٨-١٤٩.
- ٣- صلاح العقاد: المشرق العربي المعاصر، ص ٥١.
- ٤- صلاح العقاد: المشرق العربي المعاصر، ص ٥١.
- ٥- ونجيب الأرمنازي: سورية، ص ١٤٩.. وصلاح: المشرق، ص ٥٢، ويذكر أنه جمعت جميع التصريحات البريطانية المتعلقة بسورية خلال تلك الفترة، ونشرت على شكل كتاب أبيض سنة ١٩٤٥، بعنوان:
statement of policy His Majesty government in respect to Syria & the Lebanon , London ..1945 .
- ٥- مكرر، جلال يحيى وخالد نعيم: مصر الحديثة، ص ٣٨١.
- ٦- دليل سورية، ص ٢١.
- ٧- نجيب: سورية، ص ١٥٢-١٥٣.
- ٨- نجيب: سورية، ص ١٥٣-١٥٤، عن:
Catroux , G.:P.183.
- ٩- نجيب : سورية، ص ١٥٤.
- ١٠- غالب العياشي: تاريخ، ص ٤٦٩.
- ١١- دليل سورية، ص ٢١، وخالد العظم: مذكرات، ج١/٢١٨.
- ١٢- نجيب: سورية، ص ١٥٦.
- ١٣- نجيب: سورية، ص ١٥٥. وانظر نص بيان الحكومة في وليد المعلم: سورية، ص ٦٠٤-٦٠٥.
- ١٤- صلاح: المشرق، ص ٥٢، وجلال يحيى وخالد نعيم: مصر الحديثة، ٣٨٨.
- ١٥- صلاح: المشرق، ص ٥٢.
- ١٦- نجيب: سورية، ص ٥٤.
- ١٧- محمد بديع شريف وآخرون: دراسات،، ص ٤٣٥.
- ١٨- حنا خباز وجورج حداد: فارس الخوري، ص ١٠٩.
- ١٩- محمد بديع شريف وآخرون: دراسات، ص ٥٠٤.
- ٢٠- لييب عبد الستار : التاريخ المعاصر، ص ٢١٥.
- ٢١- أحمد حطيط وآخرون: الوافي، ص ٩٣.
- ٢٢- مسعود ضاهر: لبنان الاستقلال، الميثاق، الصيغة، ص ١٢٥-١٢٦.

٢٣- حسان حلاق: دراسات، ص ١٩١، عن سامي الصلح: احتكم إلى التاريخ، ص ٤٩.

٢٤- نفس المرجع، ص ١٩١، عن مذكرات الجنرال ديغول، ج١/٢٥٨.

٢٥- نفس المرجع، ص ١٩١، عن :

General Office Commander in Middle East to The War Office. 22
oct .1941, No .E., 6937 .

وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة.

371/27294189.

٢٦- حسان: دراسات، ص ١٩٢، عن مذكرات ديغول، ج١/٤١٢.

٢٧- عن مذكرات ديغول، ج١/٤٢٠.

٢٨- أنيس صايغ : لبنان الطائفي، ص ١٥٤.

٢٩- حسان: دراسات، ص ١٩٢.

٣٠- أحمد حطيط وآخرون: الوافي، ص ٩٤.

٣١- لبنيب عبد الستار : التاريخ، ص ٢١٦.

٣٢- صلاح العقاد: المشرق.....، ص ٥٥-٥٦.

٣٣- صلاح: المشرق، ص ٥٦.

٣٤- سعيد مراد : الحركة...، ص ٢٩٣-٢٤٩.

٣٥- صلاح: المشرق، ص ٥٣. وحنّا خباز وجورج حداد: فارس، ص ١٠٩.

٣٦- سعيد مراد: الحركة الوحدوية.....، ص ٢٩٤.

٣٧- نجيب: سورية، ص ١٥٢، عن مذكرات سكرتير الدولة كردل هل، ج٢/١٥٤٠-١٥٤٧.

Hull: Memoires , Vol 2,P.1054.

٣٨- نجيب: سورية، ص ١٥٦، وحنّا وجورج: فارس، ص ١٠٩.

٣٩- صلاح: المشرق، ص ٥٣، وجلال يحيى وخالد نعيم: مصر الحديثة، ص ٣٨٨.

٤٠- نجيب: سورية، ص ١٨٢، عن مذكرات تشرشل، ج٣/٥٨٥.

٤١- أحمد حطيط وآخرون: الوافي...، ص ٩٩ من نص المذكرة.

٤٢- زاهية قدورة: تاريخ...، ص ٢٦٦، وفرانش تشنر وآخرون: تاريخ العالم العربي،

ص ٢١٣. ومحمد بديع شريف وآخرون: دراسات، ص ٤٣٥-٤٣٦.

٤٣- نجيب سورية، ص ١٥٦، وغالب العياشي: تاريخ، ص ٤٧٠-٤٧١.

٤٤- نجيب: سورية، ص ١٥٦، وغالب العياشي: تاريخ، ص ٤٧٢. وانظر: خالد العظم:

مذكرات، م ١١/٢. ومحمد بديع شريف وآخرون: دراسات، ص ٤٣٥-٤٣٦.

٤٥- محمد بديع شريف وآخرون، ص ٤٣٦. وحنّا وجورج: فارس، ص ١٠٩.

وانظر نص قرار المندوب العام الفرنسي الجنرال كاترو رقم ٢٢/ف.ل في

١٩٤٢/١/١٢ بشأن إعادة محافظة جبل الدروز إلى الوطن الأم مع النظام الأساسي

للمحافظة، وكذلك القرار رقم ٢٣/ف.ل. في ١٩٤٢/١/١٢ بشأن إعادة محافظة

اللاذقية إلى الوطن الأم مع النظام الأساسي للمحافظة. وليد المعلم: سورية ١٩١٦-١٩٤٦، ص ٦٠٧-٦١٤.

٤٦- غالب: تاريخ.....، ص ٤٧٢، ونجيب: سورية، ص ١٥٦، وانظر تفاصيل موقف الشيخ تاج وخلافه مع البرازي في: وليد المعلم: سورية ١٩١٦-١٩٤٦، ص ٣٨٢-٣٨٤.

٤٧- غالب: تاريخ.....، ص ٤٧٣، ونجيب: سورية، ص ١٥٦.

٤٨- غالب: تاريخ.....، ص ٤٧٣، وحنّا وجورج: فارس، ص ١٠٩.

٤٩- خالد العظم: مذكرات، ج ١/ ٣٢٦، وأشار إلى قضية الخبز وارتفاع أسعاره منذ عام ١٩٤١ في م ١/ ٣٧٦-٣٧٧.

٥٠- سعيد مراد: الحركة.....، ص ٢٢٨، عن بيار زيادة: التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان مع مجموعة من الوثائق، بيروت ١٩٦٩، ص ٢٨-٢٩، نص الوثيقة، ص ١٤٠-١٤١.

-٥١

Charles de Gaulle: Memoires de guerre ,L' appel 1940 -1942.P.163 .

-٥٢

Puaux , G: Deux annes au Levant , P 222.

-٥٣

Camile Chamoun : Crize au Moyen -Orient, P.103.

٥٤- جريدة الصفا، ١٩٣٣/٢/٢٣، العدد ١٣٨٨. وراجع نص خطاب البطريك الذي غير سياسته ونص مقررات وفود البلاد اللبنانية المجتمعة في بكركي، بشارة الخوري: حقائق لبنانية، ج ٢/ ٢٩٧، وبيار زيادة: التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان، ١٧٦-١٧٥.

٥٥- سعيد مراد : الحركة الوحشية، ص ٢٩٠.

٥٦- مسعود ضاهر: لبنان، ص ١٣٣.

٥٧- مسعود ضاهر: لبنان، ص ١٣٠-١٣١.

٥٨- مسعود ضاهر: لبنان.....، ص ١٣١-١٣٥٦. وراجع حملة الصحافة الوطنية اللبنانية ضد المطران مبارك وخاصة مقالات (صوت الشعب) ابتداء من ١٩٣٧/٥/٢٢.

٥٩- أحمد حطيط وآخرون: الوافي، ص ٩٤.

٦٠- تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج ٢/ ١٩٤١-١٩٤٦، دار العمل للنشر، بيروت، لبنان/١٩٨١، ص ٥٠.

٦١- سعيد مراد : الحركة.....، ص ٢٩٥.

٦٢- بشارة الخوري: حقائق لبنانية، ج ١/ ٢٤٥، وانظر أيضاً مذكرات سامي الصلح، ١٨٩٠-١٩٦٠، ج ١/ ٦٧-٦٨، بيروت ١٩٦٠، سامي الصلح: احتكم إلى التاريخ، ص ٥٩.

٦٣-بشارة الخوري: حقائق لبنانية، ج١/ ٢٤٥.

٦٤-ليبب عبد الستار: التاريخ.....، ص ٢١٦.

-٦٥

Catroux , G: Dans la Bataille de Mediterranee, Paris , 1949.

٦٦-حسان: دراسات، ص ١٩٣.

ثالثاً: الانتخابات النيابية في سورية ولبنان ١٩٤٣:

١-صلاح العقاد: المشرق، ص ٥٤.

٢-ليبب عبد الستار: التاريخ المعاصر، ص ٢١٦.

٣-صلاح العقاد: المشرق العربي المعاصر، ص ٥٤.

٤-نجيب الأرمنازي: سورية.....، ص ١٥٧-١٥٨. ومحمد بديع شريف وآخرون: دراسات.....، ص ٤٣٦.

٥-سعيد مراد: الحركة الوحدوية، ص ٢٩٥.

٦-كمال سليمان الصليبي: تاريخ لبنان الحديث، ص ٢٣٤.

٧-حسان: دراسات، ص ١٩٧، عن :

Britch Legation to Aly S.Salam. 7 Nov . 1942. No SSv 62/B .SS/162/8

جواب السفارة البريطانية في بيروت إلى عضو الكتلة الإسلامية علي سليم سلام وهي وثيقة غير منشورة عثرنا عليها في ملف الكتلة الإسلامية من ضمن مجموعة جامعة بيروت العربية، غير مصنفة. حسان.....

٨-ملف الكتلة الإسلامية عام ١٩٤٣، مجموعة جامعة بيروت العربية، عن حسان: دراسات، ص ١٩٨.

-٩

Longrigg , S.H: Syria and Lebanon , P 324-325

وانظر الترجمة العربية لبيار عقل، بيروت ١٩٧٨.

١٠-سعيد مراد: الحركة، ص ٢٩٥.

٧-مكرر، أحمد حطيط وآخرون، الوافي، ص ٩٦.

٨-مكرر، جورج حنا: من الاحتلال إلى الاستقلال، ص ١٧٩.

٩-مكرر. يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام، ج١/ ١٠٦٨.

١٠-مكرر سعيد مراد: الحركة الوحدوية.....، ص ٢٩٥.

١١-مسعود ضاهر: لبنان الاستقلال.....، ص ١٢٧. وانظر بشارة الخوري: حقائق لبنانية، ج٢/ ١٣ الذي يؤكد على طائفية ثابت.

١٢-حسان حلاق: دراسات، ص ١٩٩. وبيار زيادة : التاريخ....، ص ٧٦.

١٣-صلاح: المشرق، ص ٥٧.

- ١٤- حسان حلاق: دراسات، ص ٢٠٠. وانظر
Longrigg, S.h. Syria and Lebanon , P.452.
H, Sacar: Europe Leaves The Middle East, 1963-1954 M,P.301 .
- ١٥- محمد جميل بيهيم: النزعات السياسية في لبنان ١٩٨١-١٩٤٥، ص ٢١-٢٥ انظر
أيضاً بشارة الخوري: حقائق لبنانية ج١ / ٢٥١ ومذكرات فيليب نقاش: مشاهد
تاريخية من الحياة العامة اللبنانية، ١٩٠٨-١٩٧٣، ص ٧٤، وجورج حنا، المصدر
السابق، ص ١٨٥-١٨٦، عن حسان حلاق: دراسات، ص ٢٠٠-٢٠١.
- ١٦- E.Spears: Fullilmit of Misson , S. and L. 1941-1944.P. 213
١٧- مذكرة اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي إلى المندوب السامي هلو في ١٩٤٣/٧/٦،
وهي في ملف الكتلة الإسلامية في جامعة بيروت العربية، غير مصنفة، حسان
حلاق: دراسات، ص ٢١٢-٢٠٣.
- ١٨-
British Legation (Beirut) to Office, (London),. 29 Ju 1943, in f.o.
371/226/379 .
نقلًا عن د. علي عبد المنعم شعيب: أزمة المرسومين ٤٩ و ٥٠، السفير
١٩٤٨/١/٢٩، العدد ٣٤٨٩ عن حسان: دراسات، ص ٢٠٤-٢٠٥.
- ١٩- علي عبد المنعم شعيب: المرجع السابق، حسان: دراسات، ص ٢٠٥-٢٠٦.
- ٢٠- محمد جميل بيهيم: النزعات السياسية، ص ٧٠-٧٣.
- ٢١- فيليب نقاش: المرجع السابق، ص ٨٧-٩٢، عن حسان : دراسات، ص ٢٠٧-٢٠٨.
- ٢٢-
British Legation (Beirut), F.O. (London),. 16 July , 1947, in F,O
371/226/240/No, 1-1-42 , F.O.371/226/240/79 .
نقلًا عن د. شعيب: المرجع السابق، حسان: دراسات، ص ٢٠٩.
- ٢٣-
British F,O.371/226/240/79
نقلًا عن مجلة التضامن لندن ٢٧ / آب / ١٩٨٣، العدد ٢٠ ص ٧٧. وحسان:
دراسات، ص ٢١٠.
- ٢٤-
E,Rabbath: La formation Historique Op, cit P. 452..
- ٢٥- حسن حلاق: دراسات، ص ٢١٠. عن د. شعيب، المرجع السابق.
- ٢٦- نشرة
- Kessing,s Contemporary Archives, 1943-1945, Vol , V. ,P. 5907
(London) .
عن حسان حلاق: دراسات، ص ٢١١.
- ٢٧- محمد جميل بيهيم: المصدر السابق، ص ٧٧. عن حسان: ص ٢١١-٢١١.

- ٢٨- محمد جميل بيهيم: المصدر السابق، ص ٨١، وحسان حلاق: دراسات، ص ٢١٢-٢١٣.
- ٢٩- وثيقة من مجموعة محمد جميل بيهيم الوقائعية، رسائل ووثائق، ١٩١٩-١٩٦٥، الملف ٢، ص ٤٣، عن حسان: المرجع السابق، ص ٢١٣.
- ٣٠- صلاح العقاد: المشرق، ص ٥٧.
- ٣١- وثائق بيهيم، الملف ٣، ص ٩٢.
- ٣٢- حسان حلاق: دراسات، ص ٢١٥.
- ٣٣- سعيد مراد: الحركة، ص ٢٩٧.
- ٣٤- كمال الصليبي: تاريخ لبنان الحديث، ص ٢٢٤.
- ٣٥- أحمد حطيط وآخرون: الوافي، ص ٩٨.
- ٣٦- لييب عبد الستار: التاريخ المعاصر، ص ٢١٧.
- ٣٧- سعيد مراد الحركة الوحدوية، ص ٢١٧.
- ٣٨- حسان حلاق: دراسات، ص ٢٢٤.
- ٣٩- محمد جميل بيهيم: النزعات السياسي في لبنان، ص ٢١-٢٢.
- ٤٠-

Camile Chamoun : Crize au Monyen-Orient, P.106 .

- ٤١- يراجع بشأن الاتهامات وتدخل الفرنسيين، بشارة الخوري: حقائق لبنانية، ج١/٢٥٧/٢٥٦.
- ٤٢-

Youssef Yazbeck: Echos du Liban, Nov. 1979, No. 19,P25.

- ٤٣- الليدي سبيرز: قصة الاستقلال في سورية ولبنان، ص ٧٦-٧٧، ترجمة منير البعلبكي. - وانظر عن تدخل هلالو في الانتخابات: بشارة الخوري: حقائق، ج٢/٤٣.
- ٤٤- سعيد مراد: الحركة....، ص ٢٩٩.
- ٤٤- مكر، فؤاد شاهين: الطائفية، ص ١٨٠-١٨١.
- ٤٥- حسان: دراسات، ص ٢٢٤، وانظر: مسعود: لبنان، ص ١٤٤-١٤٥. حول تكوين المجلس وانتخابات أعضائه. ومنير تقي الدين: ولادة استقلال، ص ٣٢.
- ٤٦- سعيد : الحركة، ص ٢٩٩.
- ٤٧- بشارة الخوري: حقائق....، ج١/٢٥٨، ولعل سبيرز كان يساند الكتلة الدستورية وليس بشارة الخوري بالذات، لييب: التاريخ، ص ٢٢٠.
- ٤٨- كمال جنبلاط: حقيقة الثورة اللبنانية، ص ٢١-٢٢، بيروت ١٩٥٩.
- ٤٩- بشارة الخوري: حقائق لبنانية، ج١/٢٥٨.
- ٤٩- مكر، فؤاد شاهين: الطائفية في لبنان، ص ١٥٦-١٥٧، عن الكتيب الذي يذكر أنه وقع على نسخة منه بالفرنسية.

"Le Liban foyer Chretien du Proche- Orient", P. 6.

٥٠- انظر: يوسف مزخر: تاريخ لبنان العام، ج٢/١٠٨٧، وباسم الجسر: الميثاق الوطني، لماذا كان؟ وهل سقط؟ - ص ١٠٨- بيروت ١٩٧٨، عن حسان حلاق: دراسات، ص ٢٢٦.

-٥١

G, Catroux : Op. cit . P.256.

٥٢- بشارة الخوري : حقائق، ج٢/١٧.

٥٣- حسان حلاق: دراسات، ص ٢٢٧.

٥٤- تذكارات اسكندر الرياشي: قبل وبعد ١٩١٨-١٩٤١، ص ٢٢٦، بيروت ١٩٥٣.

٥٤- مكرر : كمال الصليبي: تاريخ لبنان الحديث، ص ٢١٨-٢١٩.

٥٤- مكرر: فؤاد شاهين: الطائفية في لبنان، ص ١٧٣.

٥٥- صلاح العقاد: المشرق، ص ٥٨.

٥٦- مسعود ضاهر: لبنان، ص ١٤٩.

٥٧- سعيد: الحركة، ص ٣٠٢، ومن مقابلة مع رئيس الوزراء السابق تقي الدين الصلح في ١٩٨١/٦/٩.

٥٨- لييب عبد الستار: التاريخ، ص ٢٢٠.

٥٩- أحمد حطيط وآخرون: الوافي، ص ١٠٠.

٦٠- خالد قباني: اللامركزية، ص ٢٣٢.

٦١- نجلاء عطية: لبنان المشكلة والمأساة، ص ٣١.

٦٢- سعيد مراد: الحركة الوحدوية، ص ٣٠٠-٣٠١. وانظر: مسعود ضاهر: لبنان، ص ٢١١-٢١٣، وفؤاد شاهين: الطائفية، ص ١٧٥-١٨١.

٦٣- عن خالد قباني: اللامركزية، ص ٥٠٨.

٦٤- مختصرة من الحديث كما رواه يوسف يزبك في مجلة ماغازين:

Magazine, 14 Aout. 1958, P.29 .

عن سعيد مراد: الحركة الوحدوية، ص ٣٠٥-٣٠٧ ومسعود ضاهر: لبنان، ٢٣٤-٢٥١.

٦٥- حسان: دراسات، ص ٢٣١، عن الرئيس صائب سلام، محاضرة (وهل فشل الاستقلال)، مجلة المقاصد، العدد الأول، كانون الثاني ١٩٨١، ص ١٦٥.

٦٦- بشارة الخوري: حقائق لبنانية، ج٢/٢١.

٦٦- مكرر: من خطاب ألقاه الخوري في ذكرى المولد النبوي الشريف في ٣/٧، ١٩٤٤، بحضور سماحة الشيخ توفيق خالدة مفتي الجمهورية اللبنانية.

٦٦- مكرر: من خطاب ألقى في بلدية طرابلس في ١٩٤٥/١٠/٥.

٦٧- حسان: دراسات، ٢٣٣٠.

٦٨- فرانكس تشنر وآخرون: تاريخ العالم العربي، ص ٢١٤.

- ٦٩- خالد قباني: اللامركزية، ص ٤٨٤-٤٨٥، ٥١٧، ٥٩٧.
- ٧٠- آدمون رباط: الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، ص ٣٣٥.
- ٧١- مسعود ضاهر: لبنان، ص ٢١٤.
- ٧٢- فوزي دياب: لبنان، ص ١٢٠-١٣١. ويوسف يزبك : Magazine, 14 Aout. 1958, P.29 .
- وسعيد مراد: الحركة، ص ٣٠٥-٣٢٠، ومسعود: لبنان، ص ٣٤٠-٣٤٣. - حول تاريخ المناصب.
- ٧٣- فؤاد شاهين: الطائفية، ص ١٨٣-١٨٦.
- ٧٤- وقد تخير عند مجلس النواب منذ ١٩٤٣ وما بعده من (٥٥) إلى (٧٧) إلى (٤٤) إلى (٦٦) ومع الحفاظ على نسبة ٦ إلى ٥.
- فوزي أبو دياب: لبنان والأمم، ص ١٤-١٧. وبعد اتفاق الطائف أصبح العدد مناصفة وهو (١٢٨) واعتمدت طائفة إسلامية رابعة هي الطائفة العلوية. مجلة (لندن) العدد ٧٩٤، ٩٥/٤/٣٠، ٩٥/٤/٣٠، ٩٥/٥/٦ الموافق ١-٧/ ذي الحجة / ١٤١٥هـ، ص ٣٦.
- ٧٥- حسان: دراسات، ص ٢٣٣-٢٣٥. من مقابلة شخصية مع العلامة محمد جميل بينهم في ١٩٧٧/٧/٢٨
- ٧٦- فؤاد شاهين: الطائفية، ص ١٧٥.
- ٧٧- سعيد مراد: الحركة الوحدوية، ص ٣٠٣ و Rabbath, E.: La formation historique du Liban, P. 524 .
- ٧٨- مسعود ضاهر - لبنان الاستقلال، ص ٣٣٣.
- ٧٩- حسان حلاق: دراسات في تاريخ لبنان، ص ٢٢٨، عن منح الصلح: المارونية السياسية، ص ٣١-٢٣٣، بيروت، ١٩٤٨، وعن مقابلة مع الرئيس نقي الدين الصلح، وبشارة الخوري: حقائق لبنانية، ج٢/ ١٧.
- ٨٠- خالد قباني: اللامركزية، ص ٥٩٧.
- ٨١- بيار زيادة: التاريخ الدبلوماسي، ص ٢٧٦.
- ٨٢- نفس المرجع، ص ٢١٦.
- ٨٣- خالد العظم: مذكرات، ج٢/ ١١/ ١٣.
- ٨٤- حسان: دراسات، ص ٢٣٦، من مقابلة معه في ١٩٧٩/٣/٩.
- ٨٥- حسان: دراسات، ص ٢٣٦-٢٣٧ عن : Spears, E. : fulfillment of a Mission Syria and Lebanon , 1941-1944, P. 209 .
- ٨٦- حسان: دراسات، ص ٢٣٧.
- ٨٧- خالد قباني: اللامركزية، ص ٤٨٧، عن : L' Orient , 10/3/1949.
- ٨٨- حسان حلاق، دراسات، ص ٢١٩.

- ٨٩- خالد قباني، اللا مركزية، ص ٥٣٠.
- ٩٠- حسان حلاق: دراسات، ص ٢٢٠-٢٢٤، وجلال يحيى وخالد نعيم: مصر الحديثة، ص ٣٩٣.
- ٩١- بشارة الخوري: حقائق لبنانية، ج١/ ٢٤٤-٢٤٦- وانتظر مذكرات سامي الصلح ١٨٩٠-١٩٦٠، ص ٦٧-٦٨، وحسان حلاق: دراسات، ص ٢٢٠.
- ٩٢- سعيد مراد: الحركة الوحدوية في لبنان، ص ٣٠٢.
- ٩٣-
- Catroux , G.: Dans la bataille de la Maditerrannee, P.336.
- ٩٤- حسان: دراسات، ص ٢٢٢، ٢٢٤، عن وثيقتين من مجموعة محمد جميل بينهم الوثائقية، رسائل ووثائق ١٩١٩-١٩٦٥- الملف ١، الملف ٢، ص ٣٦.
- وقد تأكدت السياسة السعودية تجاه الوحدة العربية بعد سنوات عديدة بعد عام ١٩٤٣، كما أن مشاورات الوحدة العربية في مصر أوضحت ذلك. فعندما اجتمع النحاس باشا بيوسف ياسين ممثل الملك عبد العزيز آل سعود في ١٠/١٠/١٩٤٣، أوضح بأن السعودية تتحفظ حيال الوحدة السياسية الاندماجية، وإنها مع التعاون الاقتصادي والثقافي بين العرب، انظر: مضبطة مشاورات الوحدة العربية ١٩٤٣- ١٩٤٤، ص ٢٣ (وثائق المشاورات مطبوعة وغير منشورة جامعة الدول العربية). وانتظر عن المشاورات مع السعوديين، وموقف عبد العزيز الراجحي لأن يترأسه أحد. جلال يحيى وخالد نعيم: مصر الحديثة، ص ٣٤٩، ٤٢٥، وأمين الريحاني، تاريخ نجد الحديث، ص ١٩٦-١٩٧.
- ٩٥- مسعود ضاهر: لبنان، ص ٢٥٥، عن منح الصلح، مجلة الحوادث، عدد ٧٨، ١١/٤/١٩٥٨.
- ٩٦- انظر: نجيب الأرمناري: سورية، ص ٨٧، و
- Rabbath , E.: la formation, P.405-448.
- ٩٧- محاضر مجلس النواب اللبناني: ١٩٤٣/٩/٢٠ - ١٩٤٤/١٠/١٩، ص ٣٥.
- ٩٨- نفس المرجع، ص ٢٤.
- ٩٩- مسعود ضاهر: لبنان، ص ٣١٣.
- ١٠٠- فيليب حتي: مختصر تاريخ لبنان: ص ٢٥١.
- ١٠١- فؤاد عمون: سياسة لبنان الخارجية، ص ٣٨.
- ١٠٢- خالد قباني: اللا مركزية، ص ٣٢٤.
- ١٠٣- نجيب الأرمناري: سورية، ص ١٥٨-١٥٩. عن :
- Catroux , G.: dans la bataille de la Mediterranee.
- وانظر نص البرقية: جلال يحيى وخالد نعيم: مصر الحديثة، ص ٤٠٦.
- ١٠٤- نجيب: سورية، ص ١٥٩.

(كانت المحافل الماسونية في سورية قد بلغت في أواخر عام ١٩٣٨ (١٢) محفلاً وفي أوائل ١٩٣٩، عقد كبار الماسونيين في سورية ولبنان، في عهد المفوض السامي بيو، اجتماعاً قرروا فيه تأسيس محفل أعظم يجمع شمل الماسونية الشامية. وقد اعترفت المحافل الكبرى في العالم بهذا المحفل. لكنه توقف فور نشوب الحرب العالمية الثانية، وقد انتخب رئيساً له عطا الله الأيوبي) انظر: الماسونية في البلاد العربية، مجلة الوطن العربي، عدد ١٩٦-١٩٨، ص ٤٩، ومحمد بسيم مراد: دليل المصايف السورية، ج ٢/٨٤، فيه أسماء المحافل ورؤسائها.

١٠٥- غالب العياشي: تاريخ، ص ٤٧٣.

١٠٦- حنا خباز وجورج حداد: فارس الخوري، ص ١١٠.

١٠٧- حنا خباز وجورج حداد: فارس الخوري، ص ١١٠.

١٠٨- نجيب : سورية، ص ١٦٠، وعن انتساب بعض رجال الكتلة إلى الحركة الماسونية.

Rabbath , E.: L' unite Syrienne , P. 376-377.

١٠٩- حنا وجورج: فارس، ص ١١٠، ويقول خالد العظم عن الوزارة: "فيها أربعة رؤساء وزارة سابقين. وواحد تسلم رئاسة الوزارة في شرقي الأردن (مظهر رسلان). والجابري والكيالي وزراء من قبل في العهد الوطني (١٩٣٦-١٩٣٩). وتوفيق شامية تولى الوزارة مراراً في عهد الانتداب الفرنسي. والجابري ممثلاً لطب. ويمثل العنصر المسيحي (توفيق شامية) مع أنه لم يكن نائباً. وفيهم ثلاثة مستقلين وخمسة من الكتلة". خالد العظم: مذكرات، ج ١/٢٥٥، وعن محفل نور دمشق الماسوني، انظر: عبد الله النل: الأفعى اليهودية، ص ١٢٧.

١١٠- صلاح العقاد: المشرق العربي المعاصر، ص ٦١.

رابعاً: الوحدة السورية اللبنانية في معركة الاستقلال

١٩٤٣-١٩٤٦:

١- لييب عبد الستار: التاريخ، ص ٢٢٢.

٢- نجيب الأرمنازي: سورية، ص ١٦٦، كانت الحكومة الديغولية (فرنسا الحرة) قد اتخذت من مدينة الجزائر مقراً لها. وأطلقت على نفسها اسم (لجنة التحرير الوطني).

٣- لييب: التاريخ، ص ٢٢٢.

٤- تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، ج ٢/١١١.

٥- لييب عبد الستار: التاريخ المعاصر، ص ٢٢٣.

٦- لييب عبد الستار: التاريخ، ص ٢٢٣.

- ٧- منير تقي الدين: ولادة استقلال، ص ٥٢-٥٣، وخالد قباني: اللامركزية، ص ٦١٠، وكانت اللغة الفرنسية رسمية أيضاً حسب المادة ١١ من دستور ١٩٢٣. وكمال الصليبي: تاريخ لبنان، ص ٢٢٧.
- ٨- مسعود ضاهر: لبنان الاستقلال، ص ١٥٠-١٥١ .
- ٩- لبيب عبد الستار: التاريخ، ص ٢٢٣، ومنير تقي الدين: ولادة استقلال، ص ٧١.
- ١٠- لبيب عبد الستار: التاريخ، ص ٢٢٤.
- ١١- سعيد: الحركة، ص ٣٠٩-٣١٠، ومنير تقي الدين: ولادة استقلال، ص ٨٩، وكمال الصليبي: تاريخ لبنان، ص ٢٢٧. وجورج كيرك: الشرق الأوسط، ص ٢٧٢-٢٨٦.
- ١٢- لبيب عبد الستار: التاريخ المعاصر، ص ٢٢٤، وقد أشار كاترو إلى "أده كان وحيداً في السراي وهو خال كالصحراء". مذكرات كاتروا بالفرنسية، ص ٤١٤-٤١٥.
- ١٣- انظر عن العلم، منير تقي الدين: ولادة استقلال، ص ٨٨.
- ١٤- خالد العظم: مذكرات، م ١٤/٢.
- ١٥- زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، ص ٣١٥.
- ١٦- مسعود ضاهر: لبنان، الاستقلال الميثاق الصيغة، ص ١٦٦.
- ١٧- التفاصيل في : لبيب عبد الستار: التاريخ المعاصر، ص ٢٢٥-٢٣٣. ومنير تقي الدين: ولادة استقلال، ص ٥٨٧-٥٩، ١٥٠-١٥١.
- ١٨- نجيب الأرمنازي: سورية من الاحتلال حتى الجلاء، ص ١٦٦-١٦٨، ولبيب عبد الستار : المرجع السابق، ص ٢٣٤-٢٣٧، وبيار زيادة: التاريخ الدبلوماسي، ص ١١٧. وبشارة الخوري: حقائق لبنانية: ص ٣١٨-٣١٩.
- ١٩- مسعود ضاهر: لبنان الاستقلال، ص ١٩٠، وخطاب البطريرك في: بيار زيادة: التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان، وثيقة رقم ٢١، ص ١٧٢-١٧٣.
- ٢٠- خالد اللامركزية، ص ٣٥٨.
- ٢١- مسعود ضاهر: لبنان الاستقلال، ص ١٧٧.
- ٢٢- خالد الامركية، ص ٦١١.
- ٢٣- صلاح: المشرق، ص ٦٢.
- ٢٤- صلاح العقاد: المشرق العربي، ص ٦٣.
- ٢٥-
- Kirk,J.:, P.289..
- ٢٦- نجيب سورية، ص ١٨٧، وصلاح العقاد: المشرق، ص ٦٥.
- ٢٧- دليل سورية والبلاد العربية، ص ٢٢.
- ٢٨- صلاح العقاد: المشرق، ص ٦٤.
- ٢٩- حنا وجورج : فارس، ص ١٢٩.

- ٣٠- أحمد حطيط وآخرون: الوافي.....، ص ١٠٩-١١٠، صلاح العقاد: المشرق، ص ٦٤.
- ٣١- أحمد حطيط وآخرون: الوافي.....، ص ١١١، وغالب العياشي: تاريخ الانتداب الفرنسي، ص ٤٨٦، صلاح العقاد: المشرق العربي المعاصر، ص ٦٦.
- ٣٢- نجيب الأرمنازي: سورية.....، ص ١٧٩-١٨٢.
- ٣٣- نجيب الأرمنازي: سورية.....، ص ١٨٢.
- ٣٤- نفس المرجع، ص ١٨٥.
- ٣٥- خير الدين الزركلي: الوجيزة في سيرة الملك عبد العزيز، ص ٢٧٢-٢٧٣.
- ٣٦- نجيب الأرمنازي: سورية، ص ١٨٦، صلاح العقاد: المشرق، ص ٩٩٦. ومذكرات تشرشل. Churchill, Vol.6
- ٣٧- صلاح: المشرق، ص ٦٦-٦٧.
- ٣٨- نجيب: سورية.....، ص ١٨٧.
- ٣٩- كان وزيراً للمالية في حكومة سعد الله الجابري بعد الانتخابات السورية (١٩٤٣)، ويقول خالد العظم أن الاتفاق وقع في شتيرة قبل ١٩٤٣/١٠/١، وللموضوع قصة، خالد العظم: مذكرات، م ٨/٢.
- وانظر نجيب الأرمنازي: سورية.....، ص ١٦٦.
- ٤٠- نص الاتفاق في: خالد العظم: مذكرات، م ٩/٢-٩٠.
- ٤١- رياض الصلح هو المناضل في سبيل استقلال سورية ولبنان والمعارض للسياسة الفرنسية في تفريق لبنان عن سورية، والمشارك مع زعماء سورية في جهادهم كشكري القوتلي وإبراهيم هنانو وشكيب أرسلان وإحسان الجابري وسعد الله الجابري وجميل مردم ولطفي الحفار وفارس الخوري وفخري البارودي وغيرهم. والذي كان عضو الوفد السوري في جنيف وعضو الأحزاب، والجمعيات الوطنية التي تألفت إبان حكم الأتراك (العثمانيين) فسجن في عالية وحكم عليه بالنفي ثم حكم عليه مراراً في عهد الانتداب الفرنسي مما حمله على الالتجاء إلى البلدان الأجنبية. وقد فعل رياض الصلح كل ذلك في سبيل الحصول على استقلال سورية سورية الكبرى بما فيها لبنان وشرقي الأردن. خالد العظم: مذكرات م ١١/٢.
- ٤٢- خالد العظم: مذكرات، م ١١/٢-١٣ وانظر عن موقف رجال الكتلة الوطنية السورية من الصلح في: محمد عزة دروزة: الوحدة العربية، ص ٣٥٥.
- ٤٣- محمد عزة دروزة: الوحدة العربية، ص ٣٥٤.
- ٤٤- خالد العظم: مذكرات، م ١٤/٢.
- ٤٥- نجيب الأرمنازي: سورية، ص ١٦٦.
- ٤٦- أحمد حطيط وآخرون: الوافي، ص ١٠٨، ١٠٢. ولييب عبد الساتر: التاريخ، ص ٢٢٢.
- ٤٧- صلاح العقاد: المشرق، ص ٥٥، ٦١.
- ٤٨- لييب عبد الساتر: التاريخ، ص ٢٧٥.

- ٤٩- خالد العظم: مذكرات، م ١٥/٢. ولييب التاريخ، ص ٢٧٧. ونجيب: سورية، ص ١٦٩-١٧١.
- ٥٠- نجيب الأرمنازي: سورية، ص ١٦٩-١٧١.
- ٥١- خالد العظم: مذكرات م ١٥/٢-١٨- وفيه نص الكتب المتبادلة.
- ٥٢- نجيب: سورية، ص ١٧١-١٧٢.
- ٥٣- لييب عبد الساتر: التاريخ المعاصر، ص ٢٧٥.
- ٥٤- خالد العظم: مذكرات، م ١٨/٢-١٩. نص الاتفاق.
- ٥٥- مسعود: لبنان... ص ١٠٦-١٠٩.
- ٥٥- مكر: فؤاد شاهين: الطائفية في لبنان، ص ٢٢١-٢٢٥.
- ٥٦- نجيب الأرمنازي: سورية: ص ١٧٣. وعبد المنعم السيد علي: التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية. ص ٧٨.
- ٥٧- لييب عبد الساتر: التاريخ... ص ٢٧٦.
- ٥٨- خالد العظم: مذكرات، ج ١/٢٤٠، م ١/٣٧٢-٣٧٣، م ١٨/٢-١٩.
- ٥٩- لييب عبد الساتر: التاريخ، ص ٢٧٦.
- ٦٠- نجيب الأرمنازي، سورية، ص ١٧٣.
- ٦١- نص البلاغ في: خالد العظم، مذكرات، م ٢/٢٠.
- ٦٢- نفس المرجع، م ٢/٢٠-٢١.
- ٦٣- خالد العظم: مذكرات، ج ١/٢٤٠، م ١/٣٧٢-٣٧٣.
- ٦٤- صلاح العقاد، ص ٧٤. وكانت شركة نفط العراق تدفع شيئاً من الرسوم أيضاً.
- ٦٥- أحمد حطيط وآخرون: الوافي، ص ١٣٤.
- ٦٦- خالد العظم: مذكرات، م ١٨/٢. ونجيب الأرمنازي: سورية، ص ١٧٢.
- ٦٧- فوزي دياب: لبنان والأمم المتحدة، ص ٥٠.
- ٦٨- صلاح العقاد: المشرق، ص ٦٢.
- ٦٩- نجيب الأرمنازي: سورية، ص ١٧٢-١٧٣.
- ٧٠- نجيب: سورية، ص ١٧٢-١٧٣ (هامش).
- ٧١- أحمد حطيط وآخرون: الوافي، ص ١١١.
- ٧٢- غالب العياشي: تاريخ الانتداب، ص ٤٧٤.
- ٧٣- حنا خباز وجورج حناد: فارس الخوري، ص ١١٠-١١١.
- ٧٤- صلاح العقاد: المشرق، ص ٦٢.
- ٧٥- نجيب الأرمنازي: سورية، ص ١٧٤-١٧٨. فيه تفصيل موقف الولايات المتحدة.
- ٧٦- نفس المرجع، ص ١٧٦-١٧٩، وعن الأوبزرفر في ١٤/٧/١٩٤٥.
- ٧٧- نفس المرجع، ص ٢٧٩.

- ٧٨- حنا خباز وجورج حداد: فارس الخوري، ص ١٢٠.
- ٧٩- نجيب الأرمنازي: سورية من الاحتلال حتى الجلاء، ص ١٨٧-١٨٨. وحنا خباز وجورج حداد: فارس الخوري، ص ١٣٠. وانظر: جورج كيرك: الشرق الأوسط، ص ٢٩٤. وفوزي دياب: لبنان والأمم المتحدة، ص ٥١-٥٨. وحليم سعيد أبو عز الدين: تلك الأيام، ج ١/١٨٩.
- ٨٠- نجيب الأرمنازي: سورية، ص ١٨٨-١٨٩.
- ٨١- جورج كيرك: الشرق الأوسط، ص ٢٩٥. وفوزي دياب: لبنان، ص ٥١.
- ٨٢- حنا خباز وجورج حداد: فارس الخوري، ص ١٣٠-١٣١.
- ٨٤- نفس المرجع، ص ١٣١. ونجيب الأرمنازي: سورية، ص ١٨٩. وصلاح العقاد: المشرق، ص ٦٤.
- ٨٥- نص البلاغ الذي نشرته الحكومة السورية في: غالب العياشي: تاريخ الانتداب، ص ٤٨٦-٤٩٦. ونجيب الأرمنازي: سورية، ص ١٩٧-١٩٩. ويذكر الأرمنازي: وقد ادعى روجية بعد عودته إلى فرنسا في مؤتمر صحفي أن الكاتب الخاصة ظلت كلها على ولائها، ولم يتخل أحد من ضباطها عن مركزه، واستشهد على ذلك بكتاب ضابط اسمه محمد عامر من جبل الدروز جاء فيه أنه لا يريد أن يخدم إلا تحت اللواء الفرنسي، ولكنه لم يستشهد بسواد.
- ٨٦- نجيب الأرمنازي: سورية، ص ١٩١-١٩٢. وخوري أبو دياب: لبنان، ص ٥١.
- ٨٧- حنا خباز وجورج حداد: فارس الخوري، ص ٥١. ودليل سورية والبلاد العربية، ص ٢٢، وتفاصيل الهجوم على المجلس النيابي وغيره بأوامر قائد الجيش الفرنسي بدمشق في: غالب العياشي: تاريخ الانتداب، ص ٤٨٦-٤٩٦. وفي خالد العظم: مذكرات، م ١/٢٩٣-٣٠٢.
- ٨٨- نجيب الأرمنازي: سورية ص ١٩٣. وفوزي أبو دياب: لبنان، ص ٥١.
- ٨٩- نفس المرجع، ص ١٩٣-١٩٤. وحنا وجورج: فارس، ص ١٣١.
- ٩٠- صلاح العقاد: المشرق، ص ٦٤-٦٥.
- ٩١- دليل سورية، ص ٢٣.
- ٩٢- نجيب الأرمنازي: سورية، ص ١٩٤-١٩٥.
- ٩٣- فوزي أبو دياب: لبنان، ص ٥١ (وثيقة من الجامعة العربية في ١٩٤٥/٦/٧).
- ٩٤- فوزي أبو دياب: لبنان والأمم المتحدة، ص ٥٢.
- ٩٥- نجيب الأرمنازي: سورية، ص ١٩٥.
- ٩٦- نفس المرجع، ص ١٧٢. ويذكر تفاصيل مقترحات فرنسية وبريطانية حول تسليم القطعات المكونة من المتطوعين السوريين إلى الحكومة السورية.
- ٩٧- نفس المرجع، ص ١٩٥. وصلاح العقاد: المشرق العربي، ص ٦٧.

- ٩٨- أحمد حطيط وآخرون: الوافي في التاريخ، ص ١١٠-١١٣. ونص بروتوكول تسليم وحدات الجنود المتطوعة للحكومة اللبنانية مع الجنرال بينه المندوب العلم الفرنسي في ١٩٤٥/٨/١.
- ٩٩- خالد العظم: مذكرات، م ١٨/٢.
- ١٠٠- نجيب الأرمنازي: سورية من الاحتلال حتى الجلاء، ص ١٧٢-١٧٣.
- ١٠١- صلاح: المشرق، ص ٦٥-٦٧.
- ١٠٢- حنا خباز وجورج حداد: فارس الخوري، ص ١٣٢-١٣٩.
- ١٠٣- فوزي أبو دياب: لبنان، ص ٥١-٥٢.
- ١٠٤- نجيب الأرمنازي: سورية، ص ١٩٩.
- ١٠٥- صلاح العقاد، المشرق، ص ٦٧.
- ١٠٦- انظر عن الاتفاق ونصوصه، نجيب الأرمنازي: سورية، ص ١٩٩-٢٠٠، وفوزي أبو دياب: لبنان، ص ٥٢، وصلاح العقاد: المشرق، ص ٦٨، وجورج كيرك: المشرق الأوسط، ص ١٠٢، وكان الاتفاق برسائل بين أرست بيفن وجورج بيدو.
- ١٠٧- نجيب الأرمنازي: سورية، ص ١٠٢، وفوزي أبو دياب: لبنان، ص ٥٣-٥٤.
- ١٠٨- صلاح العقاد: المشرق، ص ٦٨.
- ١٠٩- نجيب الأرمنازي: سورية، ص ١٠٢.
- ١١٠- فوزي أبو دياب: لبنان، ص ٥٣. و نجيب الأرمنازي: سورية، ص ١٠٢.
- ١١١- فوزي أبو دياب، ص ٥٣-٥٤ عن صحيفة نيويورك تايمز، ٢-٣/١/١٩٤٦ تقرير من دمشق.
- ١١٢- نجيب الأرمنازي: سورية، ص ١٨٣-١٨٥. وفوزي أبو دياب: لبنان، ص ٧، ١٤، ٢٣، والسجلات الرسمية للبرلمان اللبناني، لبنان ١٩٤٥.
- ١١٣- نجيب الأرمنازي: سورية، ص ١٩٢، عن (الدليل تلغراف) البريطانية، ١٠١/٣/١٩٤٥. وحنا خباز وجورج حداد: فارس الخوري، ص ١٢١-١٢٥.
- ١١٤- فوزي أبو دياب: لبنان والأمم المتحدة، ص ٢٤-٣٠.
- ١١٥- نجيب الأرمنازي: المرجع السابق، ص ١٩٢.
- ١١٦- فوزي أبو دياب: المرجع السابق، ص ٣٧-٤٤.
- ١١٧- نجيب الأرمنازي: سورية من الاحتلال حتى الجلاء، ص ٢٠٣.
- ١١٨- فوزي أبو دياب: لبنان والأمم المتحدة، ص ٥٣-٥٤، عن (نيويورك تايمز ١٩٤٥/١٢/٢٩) تقرير من بيروت. وعن السجلات الرسمية للجمعية العمومية، ج ١، وحدة أولى، الاجتماع العام السادس عشر، ص ٢٥٥. وعن وثائق الأمم المتحدة، القسم ٤، ٥/٢/١٩٤٦، وانظر نص الرسالة في: حنا خباز وجورج حداد: فارس الخوري، ص ١٤٣.
- ١١٩- نجيب الأرمنازي: المرجع السابق، ص ٢٠٣.

١٢٠- فوزي أبو دياب: لبنان، ص ٥٤-٦٠، ونجيب الأرمنازي: سورية، ص ٢٠٤-٢٠٦، حنا خباز وجورج حداد: فارس الخوري، ص ١٤٤-١٥٩. نص خطب المندوبين السوري واللبناني.

١٢١- نجيب الأرمنازي: سورية، ص ٢١٠.

١٢٢- نجيب الأرمنازي: سورية، ص ٢١١-٢١٢.

١٢٣- فوزي أبو دياب: المرجع السابق، ص ٦٠، عن التاييمز ١٩٤٦/٣/٥ وعن نيويورك تايمز ١٩٤٦/٣/١٠ من مرسلها في باريس. ونشر نص الاتفاق في (النهار) ١٩٤٦/٣/٢٦. ولكن مع زوال السيادة.

خامساً: الوحدة السورية اللبنانية في مشاريع الوحدة العربية

١٩٤١-١٩٤٥:

١- نجيب: سورية، ص ١٦٢.

٢- كامل محمود خلة: التطور.....، ص ٣٧٧-٣٧٨، عن منيب الماضي وسليمان موسى، الحركة العربية، ص ٤٤٠. والأخرام في ١٧/٣/١٩٤١.

١- مكرر: على محافظة: الفكر السياسي في فلسطين، ص ٣٠٢.

٢- مكرر: كامل محمود خلة: التطور السياسي لشرقي الأردن: ص ٣٧٧-٣٧٩، ومنيب الماضي وسليمان موسى: الحركة العربية، ص ٤٤. والأخرام ١٧/٣/١٩٤١. وانظر عن التصريح: أحمد طربين: الوحدة العربية في تاريخ المشرق العربي، ص ٣٨١.

٣- نجيب الأرمنازي: سورية من الاحتلال حتى الجلاء، ص ١٠٢.

٤- مجموعة من الإعلاميين الصهاينة: انهيار الحكم الاسرائيلي في لبنان، ص ١٢٠.

٥- كامل محمود خلة: المرجع السابق، ص ٣٧٧.

٦- منيب الماضي وسليمان موسى: الحركة العربية، ص ٣٨٨-٣٨٩، وكامل محمود خلة: التطور السياسي لشرقي الأردن، ص ٣٧٩-٣٨٠.

٧- الكتاب الأبيض الأردني، وثائق عن سورية الكبرى، ص ٩٥-٩٣.

٨- كامل محمود خلة: التطور السياسي لشرقي الأردن، ص ٣٨١. عن محمد أنيس: دراسة مفصلة لحادث ١٩٤٢/٢/٤ في الأهرام ٥-١٠/٢/١٩٦٧.

٩- بشارة الخوري: حقائق لبنانية، ج١/ ٢٤٤-٢٤٦، وانظر مذكرات سامي الصلح، ١٨٩٠-١٩٦٠، ص ٦٧-٦٨. وحسان حلاق: دراسات في تاريخ لبنان الحديث، ص ٢٢٠.

١٠- مجموعة من الاعلاميين الصهاينة: انهيار الحلم الاسرائيلي في لبنان، من وثيقة سرية لبن غوريون في ١٧/١٠/١٩٤١، ص ٩٤. وانظر أيضاً عن أطماع اليهود الصهاينة في حدود الدولة المطلوبة في مذكرة المنظمة الصهيونية إلى مؤتمر السلام في باريس سنة ١٩١٩ بشأن حدود الوطن القومي اليهودي. ورسالة حايم وايزمن إلى لويد جورج ١٩١٩/١٢/٢٩ بشأن أطماعهم في مياه الليطاني ومنايع نهر الأردن.

- ومذكرة الاتحاد العالمي لعمال صهيون سنة ١٩٢١ إلى حزب العمال البريطاني بشأن حدود الدولة الصهيونية، وتشمل حوران وجبل الشيخ، ص ٨٥-٩٢.
- ١١- فيليب حتي: مختصر تاريخ لبنان، ص ٢٥١، ولونفريج: العراق الحديث، ص ٥٣٦-٥٣٧.
- ١٢- حسان حلاق: دراسات، ص ٢٢١، الكتاب الأزرق، مطبعة الحكومة ببغداد ١٩٤٣، ووضعت عليه الملاحظة التالية (سري وليس للنشر). وحليم سعيد أبو عز الدين: تلك الأيام، ص ٢٠٦-٢١١، وكامل محمود خلة: التطور السياسي....، ص ٣٨١-٣٨٥، وباتريك سبل: الصراع على سورية، ص ٢٨.
- ١٣- أحمد حطيط وآخرون: الوافي، ص ١١٤، وحليم سعيد أبو عز الدين: تلك الأيام، ص ٢١١. وكامل محمود خلة: التطور السياسي لشرقي الأردن، ص ٣٨٧-٣٨٨. و Rabbath , E.: La formation historique du Liban , P.476.
- ١٤- صلاح محمد نصر وكمال الدين الحناوي: الشرق الأوسط في مهب الريح، ص ٢٨٦-٢٨٨. وكامل محمود خلة: التطور السياسي لشرقي الأردن، ص ٢٨٥-٢٨٧.
- ١٥- حسان حلاق: دراسات، ص ٢٢٠.
- ١٦- كامل محمود خلة: التطور السياسي لشرقي الأردن، ص ٣٨٧.
- ١٧- مذكرات الملك عبد الله، ص ٢٠٥، وعلي محافظة: الفكر السياسي في فلسطين، ص ٤٠٣.
- ١٨- كامل محمود خلة: المرجع السابق، ص ٣٨٨.
- ١٩- مذكرات الملك عبد الله، ص ٢١٤-٢٣٠، والآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين، ص ٢١٢-٢٢٧.
- ٢٠- كامل محمود خلة: التطور السياسي لشرقي الأردن، ص ٣٨٩.
- ٢١- نجيب الأرمنازي: سورية، ص ١٦٣.
- ٢٢- كامل محمود خلة: المرجع السابق، ص ٣٨٨.
- ٢٣- مذكرات الملك عبد الله، ص ٢٠٨-٢١١، والآثار الكاملة، ص ٢٠٩.
- ٢٤- كامل محمود خلة: التطور، ص ٣٨٩-٣٩٠.
- ٢٥- الكتاب الأبيض الأردني، ص ٨٩-٩٣.
- ٢٦- كامل محمود خلة: المرجع السابق، ص ٣٩٠، عن بيروت، عدد ١١٣٨، في ١٩٤٣/١٢/٢.
- ٢٧- علي حسني الخربوطلي: التاريخ الموحد للأمة العربية، ص ٢٤٢.
- ٢٨- حسان حلاق: دراسات، ص ٢٤٢، من مضبطة مشاورات في الوحدة العربية، ١٩٤٣-١٩٤٤، ص ٢٣، وثائق مطبوعة وغير منشورة، جامعة الدول العربية، وعن موقف السعودية المعارضة للوحدة السياسية التامة، انظر ردها غلى (الكتلة الإسلامية) اللبنانية (١٩٤٣) حسان حلاق: دراسات، ص ٢٢٢-٢٢٣.
- ٢٩- نص المذكرة: نجيب: سورية، ص ١٦٣-١٦٤.

- ٣٠- سعيد مراد: الحركة الوحدوية، ص ٣١٣، من محاضر جلسات مجلس النواب اللبناني، ١٩٤٣/٩/٢٠-١٩٤٤/١٠/١٩، ص ٣٥.
- ٣١- النهار ١٩٤٣/١٠/٢، عن حسان حلاق: دراسات، ص ٢٢٦-٢١٧.
- ٣٢- مسعود ضاهر: لبنان، ص ٣١٣.
- ٣٣- خطاب أسعد البستاني في جلسة ١٩٤٤/٩/٢٣، محاضر جلسات المجلس عام ٤٤/٣٤، ص ٣٦٢-٦٢٣: عن مسعود ضاهر: لبنان، ص ٣١٤-٣٢١.
- ٣٤- مسعود ضاهر: لبنان، ص ١٠٧-١٠٨، ويصف الدكتور ضاهر مشاريع الوحدات بقوله: "الوحدات المطروحة زوراً باسم العرب والعروبة كمشروع سورية الكبرى ومشروع الدفاع المشترك والتي تفوح منها رائحة المخططات الاستعمارية الانكليزية". وانظر: فؤاد شاهين: الطائفية في لبنان، ٢٠٤-٢٠٦.
- ٣٥- مسعود ضاهر: لبنان.....، ص ٢١٤.
- ٣٦- حنا خباز وجورج حداد: فارس الخوري، ص ١١٢.
- ٣٧- نجيب الأرمنازي: سورية من الاحتلال حتى الجلاء، ص ١٦٣-١٦٥.
- ٣٨- نفس المرجع، ص ١٦٣، وحسن الحكيم: خبراتي في الحكم، ص ١٩.
- ٣٩- من تعقيب جريدة الأهرام في صباح يوم الاثنين ٢٢ شوال ١٣٦٣-١٩٤٤/١٠/٩، على مشروع تأليف جامعة الدول العربية.
- ٣٩- مكرر: فؤاد شاهين: الطائفية في لبنان، ص ١٨٤.
- ٤٠- خالد العظم: مذكرات، م ١٢/٢.
- ٤١- من خطاب الصلح بعد عودته من الاسكندرية حيث تم تصديق ميثاق الجامعة، محاضر مجلس النواب، ١٩٤٣-١٩٤٤.
- ٤٢- حليم سعيد أبو عز الدين: تلك الأيام، ج١/ ٣٦٠، راجع ميثاق الجامعة، مطبعة الجمهورية السورية، دمشق، ١٩٤٥.
- ٤٣- نجيب الأرمنازي: سورية، ص ٣١٣، ولقد تحققت العلاقة مع البلاد العربية التي تحدثت بالميثاق ضمن إطار جامعة الدول العربية...
- ٤٣- مكرر: فؤاد شاهين: الطائفية في لبنان، ص ٢٠٥-٢٠٦.
- ٤٤- حنا خباز وجورج حداد: فارس، ص ١٢٠، وكان مندوباً ابن سعود في توقيع الميثاق وهما (يوسف ياسين) و (خير الدين الزركلي) سوريان يعملان عند الملك عبد العزيز: انظر: خير الدين الزركلي: الوجيز، ص ٣٢٣-٣٢٩. وخير الدين الزركلي: شبه الجزيرة، ص ٣٦٨-٣٦٩.
- ٤٥- مذكرات الملك عبد الله، ص ٢١١-٢١٣، ٢٠٨-٢٣٨، وكامل محمود خلة: التطور السياسي لشرقي الأردن، ص ٣٩٠-٣٩١.
- ٤٦- محمد عزة دردوزه: الوحدة العربية، ص ٣٦٥.
- ٤٧- سعيد مراد: الحركة الوحدوية في لبنان، ص ٣١٣.
- ٤٨- محمد دروزة: المرجع السابق، ص ٣٦٥.

٤٩- فيليب حتي: مختصر تاريخ لبنان، ص ٢٥١.

٥٠- محمد عزة دروزة، الوحدة العربية، ص ٣٦٣، وظاهر الخياط: نحو عروبة متحررة، ص ٢٩، وساطع الحصري: العروبة بين دعائها ومعارضتها، ص ٧٠-١٣٨.

سادساً: الوحدة السورية اللبنانية بعد إنشاء جامعة الدول العربية

١٩٤٥ - ١٩٤٩:

١- كامل محمود خلة: التطور السياسي لشرقي الأردن، ص ٣٩٢-٣٩٣.

٢- فرانتس تشنر وآخرون: تاريخ العالم العربي، ص ٢١٣.

٣- يذكر خالد العظم أن "بشارة الخوري فاجأه في اجتماع بتاريخ ١٩٥١، بسؤال إذا كنا نوافق على قيام التمثيل السياسي بين سورية ولبنان فأجبت أنه ذلك يفسر فوراً بالعدول عن الوحدة الاقتصادية أو الوحدة الجمركية...". انظر تفصيل الحديث: خالد العظم: مذكرات، م ٧٦/٢.

٤- مسعود ضاهر: لبنان الاستقلال والميثاق والصناعة، ص ٣٠٩، وانظر بشارة الخوري: مجموعة خطب، ص ٤٩، ٢٩، ٨.

وقد صدر في الأربعينات كتيب بالفرنسية بعنوان (لبنان وطن مسيحي في الشرق الأدنى) يعتقد أنه من وضع رجال الدين الموارنة، فالمحور الأساسي للكتاب هو تبيان أن القومية العربية هي إسلامية.

(LE Liban foyer chretien du Proche-Orient).

انظر: فؤاد شاهين: الطائفية حاضرها وجذورها التاريخية والاجتماعية، ص ١٥٦.

٥- مسعود ضاهر: لبنان...، ص ٣١٠، ٣١١، وانظر.

بشارة الخوري: مجموعة خطب، ص ٨٢، من خطاب في ٢٨ / ١٠ / ٤٥، في دار مارون كنعان الجزيين، وص ٨١. ص ٧٨ من خطاب له في أبلح في ٨ / ١١ / ١٩٤٥، ص ٩٨، ص ٨٢، من خطاب له بعنوان "أخرجنا لبنان من عزلة قاتلة". وفؤاد شاهين: المرجع السابق، ص ٢٠٤-٢٠٦.

٦- مسعود، لبنان، ص ٣١٢-٣١٥، وانظر: بشارة الخوري: مجموعة خطب، ص ٢٧، من خطاب له بعنوان (عاش لبنان مستقلاً حراً ديمقراطياً عربياً أياً). وص ٦٧، من خطاب له في مرجعيون في ٢٥ / ١٠ / ١٩٤٥.

٧- سمير عطا الله، جريدة الشرق الأوسط، الثلاثاء، ٣٠ / ٥ / ١٤١٣-٢٤-١١ / ١٩٩٢، سنة ١٥، عدد ٥١١١.

٨- بيار الجميل: لبنان واقع ومرتجى، ص ٩٧-٩٩.

٩- خالد العظم: مذكرات، م ٣٠٥/١، وحنا خباز وجورج حداد: فارس الخوري، ص ١١٤-١٤٠.

١٠- محمد عزة دروزة: الوحدة العربية، ص ٣٢٦-٣٢٧.

١١- فوزي أبو دياب: لبنان والأمم المتحدة، ص ١٦٢.

- ١٢- حنا خباز وجورج حداد: فارس الخوري، ص ١١٤-١٤٠.
- ١٣- عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج ٢/٢٩٦.
- ١٤- مسعود ضاهر: لبنان، ص ٣١٢.
- ١٥- كامل محمود خلة: التطور السياسي لشرقي الأردن، ص ٣٩٩١، انظر جريدة الجزيرة الأردنية في ١٢/١٠/١٩٤٥. ومن مآثر الملك عبد الله بن الحسين، ص ٥٥.
- ١٦- كامل محمود خلة: التطور السياسي لشرقي الأردن، ص ٣٩٢-٣٩٣.
- ١٧- نفس المرجع، ص ٣٩٣.
- ١٨- صلاح العقاد: المشرق العربي، ص ٨٠.
- ١٩- كامل محمود خلة: ص ٣٩٣، عن وثائق سورية الكبرى، ص ١١/١٠، ١٨-١٩، ٤٥.
- ٢٠- نفس المرجع، ص ٣٩٢-٣٩٤، عن وثائق سورية الكبرى، ص ٢٧-٢٩.
- ٢١- نفس المرجع، ص ٣٤٩، عن المقطم في ٢٧/١١/١٩٤٦.
- ٢٢- صلاح العقاد: المشرق العربي المعاصر، ص ٧٠.
- ٢٣- كامل محمود خلة: المرجع السابق، ص ٣٩٤، عن وثائق سورية الكبرى، ص ٤٩.
- ٢٤- صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ٨٠.
- ٢٥- كامل محمود خلة: المرجع السابق، ص ٣٩٤-٣٩٥، عن المقطم في ٢٩/١١/١٩٤٦.
- ٢٦- صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ٨٠.
- ٢٧- كامل محمود خلة: المرجع السابق، ص ٣٩٥.
- ٢٨- كامل محمود خلة: المرجع السابق، ص ٣٩٥، عن كلمة السوريين والعرب في مشروع سورية الكبرى، ص ٢٧-٢٨.
- ٢٩- مذكرات محمد كرد علي، ج ٢/٦٨٣، فيها مساعي عبد الله في استحالته لتأييد المشروع.
- ٣٠- المقطم في ٦/٣/١٩٤٧.
- ٣١-
- ZiadEh , N.: Syria and Lebanon , P. 95.
- ٣٢- كامل محمود خلة: المرجع السابق، ص ٣٦٩.
- ٣٣- المقطم: ١٩٤٧/١/٩ و
- Kirk , G.: The M. E.: 1945-50, P.30.
- ٣٤- منيب الماضي وسليمان موسى: الحركة العربية، ص ٤١٢-٤١٣.
- ٣٥- المقطم في ٢٠/١/١٩٤٧.
- ٣٦- كامل محمود خلة: المرجع السابق، ص ٣٩٨.
- ٣٧- المقطم في ٣/٢/٤٧، ١٩/٢/١٩٤٧.

- ٣٨- الأردن، عدد ١١٦٠، في ١٢/٢/١٩٤٧.
- ٣٩- كامل محمود خلة: المرجع السابق، ص ٣٩٩.
- ٤٠- صلاح العقاد: المشرق العربي المعاصر، ص ٨٠.
- ٤١- نص المذكرة: غالب العياشي: تاريخ سورية السياسي، ص ٥٠٩-٥١٧.
- وعن تفاصيل ضم جنوب الشام (وادي السرحان وغيره) إلى دولة عبد العزيز آل سعود، انظر: جمال محمود بحر: القوى الكبرى في الشرق الأوسط في القرنين ١٩-٢٠، ص ١٩١-٢٠٤.
- ٤٢- نص البيان في: جريدة الأردن، عدد ١١٧٩، في ٢١/٨/١٩٤٧، وغالب العياشي: تاريخ سورية السياسي، ص ٥٠٥-٥٠٨، والبيان بعنوان: "سورية الكبرى والاتحاد العربي".
- ٤٣- كامل محمود خلة: التطور السياسي لشرقي الأردن، ص ٤٠٢.
- ٤٤- الجزيرة، ١٤/٦/١٩٤٧. عن: من مآثر الملك عبد الله بن الحسين، ص ٥٥-٥٦.
- ٤٥- كامل محمود خلة: التطور السياسي لشرقي الأردن، ص ٤٠٢.
- ٤٦- كلمة السوريين والعرب في مشروع سورية الكبرى، ص ٥٩-٦٠.
- ٤٧- عن تفاصيل ضم جنوب الشام (وادي السرحان وغيره) إلى دولة عبد العزيز: انظر: جمال محمود بحر: القوى الكبرى في الشرق الأوسط، ص ١٩١-٢٠٤.
- ٤٨- محمد كرد علي: المذكرات، ج ٢/ ٦٨٣.
- ٤٩- غالب العياشي: تاريخ سورية السياسي، ص ٥٠٢-٥٠٤، نص قرار مجلس النواب.
- ٥٠- باتريك سيل: الصراع على سورية، ص ٢٥.
- ٥١- محمد عزة دروزة: الوحدة العربية، ص ٣٦٣، عن طاهر الخياط: نحو عروبة متحررة، ص ٢١٩، وساطع الحصري: العروبة بين دعائها ومعارضتها، ص ٧٠-١٢٨.
- ٥٢- زموند سينوارت: تاريخ الشرق الأوسط الحديث، ص ٢٨٥.
- ٥٣- كلمة السوريين والعرب في مشروع سورية الكبرى، ص ٦٢-٦٣.
- ٥٤- كامل محمود خلة: التطور السياسي لشرقي الأردن، ص ٤٠٤-٤٠٥، عن نبيه أمين فارس ومحمود توفيق حسن: هذا العالم العربي، ص ١١٧-١١٨، وتؤكد صحيفة المقطم في ٢١/١١/١٩٤٦، أن المشروع ولد في لندن وله فيها أنصار كثيرون.
- ٥٥- كامل محمود خلة: التطور السياسي لشرقي الأردن، ص ٤٠٥-٤٠٧.
- ٥٦- غالب العياشي: تاريخ سورية السياسي، ص ٤٩٩-٥٠١، ومما يؤلم النفس ويذم العين أن مؤيدي الانتداب الفرنسي ومرتكبي الآثام الوطنية والمخازي الإنسانية عندما جاء دور الانتقال وثم الاستقلال اندسوا بين الوطنيين، وانتسبوا إلى الأحزاب يعملون كمخلصين أوفياء مع من ذب عن الوطن السوري. وعندما بت نهائياً بأمر الجلاء أقاموا الأقراخ ورفعوا الأعلام وبرعت شياطينهم بحرق البخور ونثره بين الآثام وكانهم لم يحملوا أثقل الأوزار، ص ٤٩٧-٤٩٨.

- ٥٧- صلاح العقاد: المشرق العربي المعاصر، ص ٧١.
- ٥٨- غالب العياشي: المرجع السابق، ص ٤٩٩، وقد دفن الجابري إلى جانب الزعيم إبراهيم هنانو.
- ٥٩- صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ٧٢.
- ٦٠- غالب العياشي: تاريخ سورية السياسي، ص ٥٠٠-٥٠١، وكان فارس الخوري قد انتخب نائباً بالتركية لأن مرشحي الأقليات غير الممثلة انسحبوا من أجله، وانتخبه المجلس رئيساً له أيضاً. حيث نال ١٠٧ من ١٢٥ ووجدت (١١) ورقة بيضاء، وكان مسافراً، انظر ص ٥٠٢، وباتريل سيل: الصراع على سورية، ص ٤٩.
- وبقي الخوري رئيساً للمجلس حتى حل في ١٩٤٩/٤/١، على إثر انقلاب حسني الزعيم، حنا خباز وجورج حداد: فارس الخوري، ص ١٤٠.
- ٦١- انظر: صلاح العقاد: المشرق العربي المعاصر، ص ٧٣، وباتريك سيل: الصراع على سورية، ص ٤٩.
- ٦٢- خالد العظم: مذكرات، م ٣٦٢/١.
- ٦٣- صلاح العقاد: المشرق العربي المعاصر، ص ٧٤.
- ٦٤- خالد العظم: مذكرات، م ٣٦٣-٣٦٤، وانظر نقده القوتلي، وباتريك سيل: الصراع على سورية، ص ٤٩.
- ٦٥- صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ٧٤.
- ٦٦- خالد العظم: مذكرات، م ٣٦٢/١، وانظر: محمد بديع شريف وآخرون: دراسات، ص ٤٤١.
- ٦٧- صمنر ولز: ساعة الحسم، ص ١٠١.
- ٦٨- خالد العظم: مذكرات، م ٣٦٧-٣٦٩.
- ٦٩- خالد العظم: مذكرات، م ٣٦٨-٣٧٧.
- ٧٠- جمال زكريا قاسم: الخليج العربي، ص ٢٣٨.
- ٧١- خالد العظم: مذكرات، م ٣٧٠-٣٧٥.
- ٧٢- صلاح العقاد: المشرق، ص ٧٤-٧٥، وكان خالد العظم وزيراً للمالية عدة مرات من قبل: في وزارة سعد الله الجابري ١٩٤٣/١/١٩، وفي وزارة فارس الخوري الأولى ١٩٤٤/١٠/١٤، وفي الثالثة ٤٥/١/٢٦ ووزارة الجابري منذ ٤٦/٤/٢٦ حيث كان للعدلية والاقتصاد الوطني. وقد تبادل الوزارة مع نعيم الاتطاي، وحسن جبارة.
- ٧٣- خالد العظم: مذكرات، م ٢٥٧/١، وم ٣٦٩/١.
- ٧٤- مجموعة من الإعلاميين الصهاينة: انهيار الحلم الإسرائيلي في لبنان، ص ٩٦.

سابعاً : الوحدة السورية اللبنانية في مرحلة الانقلابات السورية حتى

الانفصال الجمركي ١٩٤٩-١٩٥٠ :

- ١- صلاح العقاد: المشرق العربي المعاصر، ص ٧٥-٧٧، وخالد العظم: مذكرات، ج ١/٣٤٠، م ١/٣٧٢-٣٧٥. وبشير العوف: حقيقة الانقلاب السوري. وزاهية قدورة: تاريخ العرب الحديث، ص ٢٦٧، وجمال زكريا قاسم: الخليج العربي، ص ٧٢-٧٦. وصلاح نصر: الشرق الأوسط، ص ٢٩١، ومشروع التابلاين اختصار لكلمة (Trans Arab Pipe Lines) ورتبة الزعيم اسمها الآن (العميد).
- ٢- مجموعة من الاعلاميين الصهاينة: انهيار الحلم الإسرائيلي في لبنان، ص ١٢٠.
- ٣- صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ٧٦-٧٢، وصلاح نصر: المرجع السابق، ٢٩١.
- ٤- لونغريج: العراق الحديث، ص ٥٨٧.
- ٥- صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ٧٨-٧٩، وباتريك سيل: الصراع على سورية ١٩٤٥-١٩٥٨.
- ٦- محمد عزة دروزة: الوحدة العربية، ص ٣٢٧ عن علاقات الزعيم بفرنسا.
- ٧- خليل مصطفى: سقوط الجولان، ص ٤٦.
- ٨- صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ٧٢-٧٥-٧٦، وستيفن همسلي لونغريج: العراق الحديث، ص ٥٣٦-٥٣٧.
- ٩- مكرر: صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ٨٢.
- ١٠- مكرر: نفس المرجع، ص ٨٢-٨٤.
- ١١- مكرر: بشير العوف: حقيقة الانقلاب السوري، ص ١٢٦.
- ١٢- صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ٨٢-٨٤.
- ١٣- صلاح نصر وكمال الدين الحناوي: الشرق الأوسط، ص ٢٩٠-٢٩١.
- ١٤- صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ٨٥-٨٦.
- ١٥- لبيب عبد الستار: التاريخ المعاصر، ص ٢٥١.
- ١٦- نزموند سيتورات: تاريخ الشرق الأوسط، ص ٢٨٥.
- ١٧- محمد عزة دروزة: الوحدة العربية، ص ٣٦٣، وساطع الحصري: العروبة بين دعائها ومعارضتها، ص ٧٠-١٢٨. وطاهر الخياط: نحو عروبة متحررة، ص ٢٩، وقد دافع فؤاد الأطرش عن انطون سعادة الذي أعدم، ويقول: كان الحزب القومي السوري الاجتماعي يشق طريقه بقوة في جبل الدروز وجبل النصيرية، وقد تحول أتباعه إلى بعثيين عندما دارت الدائرة على انطون سعادة وأقل نجمه، رغم ما بين الحزبين من عداوة وتناقض. انظر فؤاد الأطرش: الدروز مؤامرات وتاريخ وحقائق، ص ٣٠٩.
- ١٨- صلاح العقاد: المشرق العربي المعاصر، ص ٧٣-٨٣-٨٥.

- ١٧- صلاح العقاد: المشرق، ص ٨٦، عن مذكرات أبو منصور: أعاصير من دمشق، ص ٨٣، وما بعدها، ومحمد بديع شريف وآخرون: دراسات، ص ٤٤٣، ومحمد عزة الدروزة: الوحدة العربية، ص ٣٢٨، وانظر: لونغريغ: العراق الحديث، ص ٥٣٦.
- ١٨- خالد العظم: مذكرات، م ٣٧٥/١.
- ١٩- فؤاد أفرام البستاني: دائرة المعارف، م ٦، ص ٢٥-٢٦.
- ٢٠- صلاح العقاد: المشرق، ص ٨٧-٨٨.
- ٢١- دليل سورية، ص ٣٣، وانظر مذكرات ضابط سوري، مخطوطة، ص ١٠.
- ٢٢- صلاح العقاد: المشرق، ص ٨٨-٨٩.
- ٢٣- دليل سورية، ص ٣٣.
- ٢٤- صلاح العقاد: المشرق، ص ٨٩، ومذكرات ضابط سوري، ص ١١.
- ٢٥- زاهية قدورة: تاريخ العرب الحديث، ص ٢٦٨.
- Francesco Galrilli: The Arlie Riseival, P. 130.
- ٢٦- مذكرات ضابط سوري، ص ٩٠، وجمال زكريا قاسم: الخليج العربي، ١٩٤٥-١٩٧١، ص ٣٨.
- ٢٧- خير الدين الزركلي: شبه الجزيرة في عيد الملك عبد العزيز، ص ٣٩٢.
- ٢٨- محمد عزة دروزة: الوحدة العربية، ص ٣٢٨.
- ٢٩- صلاح العقاد: المشرق، ص ٨٩، ودليل سورية، ٢٩، ٢٣.
- ٣٠- خالد العظم: مذكرات، م ٣٦٩/١، م ٣٦٣/٣.
- ٣١- وثائق ونصوص من دساتير البلاد العربية، ص ١٤٢-١٧٧، وصلاح العقاد: المشرق، ص ٩١، دليل سورية، ص ٣٣.
- ٣٢- خالد العظم: مذكرات، م ٤٩-٧٦.
- ٣٣- خالد العظم: مذكرات، م ٢١/٢.
- ٣٤- مجموعة إحصاءات عن سورية ولبنان، من ١٩٤٣-١٩٤٧، إعداد دائرة الدراسات الاقتصادية والإحصاءات بالمجلس الأعلى للمصالح المشتركة، بيروت ١٩٤٨، ثلاثة أجزاء في ثلاثة مجلدات.
- ٣٥- خالد: مذكرات، م ٢٠-٢١/٢.
- ٣٦- خالد العظم: مذكرات، م ١٥/٢، ٢١-٢٢.
- ٣٧- فؤاد شاهين: الطائفية، ص ٢٢١-٢٢٧.
- ٣٨- حليم سعيد أبو عز الدين: تلك الأيام مذكرات وذكريات، ج ١/٣٣٧.
- ٣٩- نص المذكرة والمشروعين في: خالد العظم: مذكرات، م ٢٢/٢-٣٠، وانظر محمد عزة دروزة: الوحدة العربية، ص ٣٥٥.
- ٤٠- نص الاتفاقين في: خالد العظم: مذكرات، م ٣١/٢-٣٣.

- ٤١- نص المذكرة اللبنانية والمذكرة السورية في : خالد العظم: مذكرات، م٢/٣٤-٤٠.
- ٤٢- خالد العظم: مذكرات، م٢/٤٠-٥٩، نص المذكرة اللبنانية ونص القرارات السورية والبيان، وهو يشير إلى (كوتا الحرب والميرة وقصة القمح وفوائد لبنان منهما).
- ٤٣- خالد العظم: مذكرات، م٣/٣٥.
- ٤٤- محمد عزة دروزة: الوحدة العربية، ص ٣٥٤-٣٥٥.
- ٤٥- حليم أبو عز الدين: تلك الأيام، ج١/ ٣٣٩.
- وانظر : عبد الرحمن محمد الحص: مأساة القطيعة بين سورية ولبنان، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٥٢.
- ٤٦- تفصيل ذلك: محمد عزة دروزة: الوحدة العربية، ص ٣٥٦-٣٥٧.

□ المصادر والمراجع:

أولاً الوثائق العربية:

- ١- محاضر جلسات مجلس النواب السوري، ١٩٣٥-١٩٣٧، دمشق.
- ٢- محاضر جلسات مجلس النواب اللبناني، ١٩٤٣-١٩٤٥.
- ٣- النشرة الشهرية للغرفة التجارية بدمشق، سنة ٨، عدد كانون الأول ١٩٢٩.
- ٤- النشرة الاقتصادية للغرفة التجارية بدمشق، سنة ١٥، ١٩٣٦-١٩٣٨.
- ٥- أوراق الاتحاد الوطني العام، منهاج الجبهة الوطنية المتحدة، مركز الوثائق التاريخية بدمشق، ملف الحركة العربية.
- ٦- مجموعة المقررات لدولة لبنان الكبير، ١٩٢٠-١٩٢٣.

ثانياً : الوثائق الأجنبية:

- 1-Archiff de Ministere des Affaires Ertangeres, Paris .
 - Serie E, Note du 17/2/1933.
 - Serie 5, dossier 800-800.
 - Levant, 1918-1940, Vol, 405-637.
 - Levant, Syri 1930-1947, Vol , 5-16-,37-136,164,198,214-273.
 - Rapport sur la Situation de la Syrie et du Liban , (Juillet 1923- Jui 1924).1924, annees 1927-1928.
 - Rapport a La Societe des Nations , Vol .520-573.
 - Rapports a La Societe des Nations, 1924-1934, Vol, 132-133.
- 2- Mgr , A , Arida ; Le Liban et La France , Document, 21/1/1936.
- 3- Actes Administratifs du Haut Commissariat en Syrie et au Liban:1919-1922.

وهي منشورة في مجلدات خاصة (جامعة القديس يوسف) بيروت.

وثائق وزارة الخارجية البريطانية:
- 4- Public Record Office , F.O. 371/5040 ,5036, 11505, 20066, 35167, 20848, 27294/89,. 226124/79,226/379.

ثالثاً المراجع العربية:

- ١- إحسان عسكر: تطور الصحافة السورية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٢.
- ٢- أحمد حطيط وآخرون: الوافي بالتاريخ، دار الفكر اللبناني، ج٤، بيروت، ١٩٩٢.
- ٣- أحمد طربين: لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب الفرنسي، ١٨٦١-١٩٢٠، القاهرة، ١٩٦٨.
- ٤- أحمد طربين: الوحدة العربية في تاريخ المشرق العربي، ١٩١٦-١٩٤٥، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٥٩.
- ٥- ادمون رباط: الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، بيروت، ١٩٧٠.
- ٦- ادوار عطية: العرب، ترجمة محمد قنديل البقلي، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦١.
- ٧- اسكندر الرياشي: قبل وبعد، ١٩١٨-١٩٤١، بيروت، ط٢/ ١٩٥٥.
- ٨- اسكندر الرياشي: رؤساء لبنان كما عرفتهم، بيروت، ١٩٦١.
- ٩- اسكندر الرياشي: تذكارات.
- ١٠- إسرائيل شاهاك: الأرشف الصهيوني، مذكرات بن غوريون.
- ١١- أكرم زعير: وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، (من أوراقه) أعدتها للنشر بيان نوبيض الحوت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ج٢/ ١٩٨٤.
- ١٢- البرت حبيب حوراني: الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨-١٩٣٩، ترجمة كريم عزقول، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٦٨.
- ١٣- أميل خوري وعادل اسماعيل: السياسة الدولية في الشرق العربي، ١٧٨٩-١٩٥٨، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت، ١٩٦١.
- ١٤- أمين سعيد: أمرار الثورة العربية الكبرى، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢/ ١٩٧٥، ط١/ ١٩٣٥.
- ١٥- أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر ١٩٣٤، أجزاء.
- ١٦- انطون عريضة: لبنان وفرنسا، ترجمة فارس غصوب، راجعها وقدم لها مسعود ضاهر، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٧.
- ١٧- أنور الخطيب: المجموعة الدستورية، بيروت ١٩٧٠.
- ١٨- أنور العش: في طريق الحرية، مطبعة الاعتدال، دمشق/ ١٩٣٧.
- ١٩- أنيس صانع: لبنان الطائفي، بيروت ١٩٥٥.
- ٢٠- أوغست أديب: لبنان بعد الحرب.
- ٢١- باتريك سيل: الصراع على سورية، ١٩٤٥-١٩٥٨، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاح، دار الأنوار، بيروت.

- ٢٢- باسم الجسر: الميثاق الوطني لماذا كان وهل سقط؟ بيروت ١٩٧٨.
- ٢٣- بدر الدين عباس الخصوصي: القضية اللبنانية في تاريخها الحديث والمعاصر، مصر ١٩٧٨.
- ٢٤- بسام العسل: النبي.
- ٢٥- بشار جعفري: السياسة الخارجية السورية، ١٩٤٦-١٩٨٢، دار طلاس، دمشق ١٩٨٧.
- ٢٦- بشارة الخوري: مجموعة خطب، حريصا ١٩٥٩.
- ٢٨- بشارة الخوري: مذكرات.
- ٢٩- بشير العوف: حقيقة الانقلاب السوري.
- ٣٠- بولارد، سيرريدور: بريطانيا والشرق الأوسط من أقدم العصور حتى ١٩٥٢، نقله إلى العربية حسن أحمد السلمان، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٦-١٩٥٧.
- ٣١- بيير روندو: الطوائف في الدولة اللبنانية، دار الكتاب الحديث، بيروت ١٩٧٤.
- ٣٢- بيير رونوفن: تاريخ القرن العشرين، تعريب نور الدين حاطوم، دار الفكر الحديث، لبنان، ١٩٦٥/١٣٨٥.
- ٣٣- بيار زيادة: التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان مع مجموعة من الوثائق، بيروت، ١٩٦٩.
- ٣٤- ج.دي.ف.لودر: القول الحق في تاريخ سورية وفلسطين والعراق، تعريب نزيه مؤيد العظم، المطبعة الحديثة، دمشق ١٩٢٥.
- ٣٥- جرجس الخوري المقدسي: أعظم حرب في التاريخ وكيف جرت حوادثها، بيروت، المطبعة الأدبية، ١٩٢١.
- ٣٦- جريدة الأيام (نشر): الوثائق والمعاهدات في بلاد العرب، دمشق ١٩٣٧.
- ٣٧- جلال يحيى: العالم العربي الحديث، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٥.
- ٣٨- جلال يحيى وخالد نعيم: مصر الحديثة، ١٩١٩-١٩٥٢ المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ١٩٨٨.
- ٣٩- جمال زكريا قاسم: الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩٤٥-١٩٧١. دار البحوث العلمية، الكويت. ط٢/ ١٩٧٨.
- ٤٠- جمال محمود بحر: القوى الكبرى في الشرق الأوسط في القرنين ١٩، ٢٠ دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٤٠٩-١٩٨٩.
- ٤١- جورج انطونيوس، يقظة العرب، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤/ ١٩٧٤.
- ٤٢- جورج حداد: سورية ولبنان الحديثان في نصف قرن، بيروت، مطبعة دار الحياة، ١٩٦٠.
- ٤٣- جورج حنا: من الاحتلال إلى الاستقلال، بيروت، ١٩٤٦.

- ٤٤- جورج كيرك: موجز تاريخ الشرق الأوسط، ترجمة عمر الاسكندري، مركز كتب الشرق الأوسط، القاهرة، ١٩٥٧.
- ٤٥- جورج لنشوفسكي: الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، دار المثق، بغداد، ج١/١٩٤٦.
- ٤٦- حبيب قهوجي: العرب في ظل الاحتلال الاسرائيلي منذ ١٩٤٨، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٢.
- ٤٧- حسان حلاق: دراسات في تاريخ لبنان المعاصر، ١٩١٣-١٩٤٣، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٥.
- ٤٨- حسن الحكيم: الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين الفيصلي والانتدابي الفرنسي، ١٩١٥-١٩٤٦، دار صادر، بيروت ١٩٧٤.
- ٤٩- حسن الحكيم: صفحة من حياة الشهيد، مطابع الجمعية العلمية الملكية، دمشق، ١٩٧٤/١٣١٩.
- ٥٠- حسن الحكيم: مذكراتي، صفحات من تاريخ سورية الحديث، ١٩٢٠-١٩٥٨، دار الكتاب الجديد، بيروت ١٩٦٥.
- ٥١- حسن الحكيم: عبد الرحمن الشهبندر، حياته وجهاده، الدار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٨٥/١٤٠٥.
- ٥٢- حسن الحكيم: خبراتي في الحكم، توزيع مجلة الشريعة، عمان، طبع في مصر، ١٩٧٨/١٣٩٨.
- ٥٣- حسن صبري الخولي: سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين، دار المعارف بمصر، ١٩٧٣.
- ٥٤- حسين فوزي النجار: الشرق العربي بين حربيين، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٣.
- ٥٥- حليم سعيد أبو عز الدين: مذكرات وذكريات، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٢/١٤٠٢.
- ٥٦- حميدي الطاهري: سياسة الحكم في لبنان، القاهرة، ج٢/١٩٧٦.
- ٥٧- حنا خباز: فرنسا وسورية، أو لماذا حاربت سورية فرنسا، مطبعة علم الدين بمصر، ج١/١٩٢٨.
- ٥٨- حنا خباز: فرنسا وسورية، خطبات الموظفين الفرنسيين، مطبعة المقطف والمقطم، القاهرة، ج٢/١٩٢٩.
- ٥٩- حنا خباز: وجورج حداد: فارس الخوري، حياته وعصره، مطابع صادر ريجاني، بيروت ١٩٥٢.
- ٦٠- حنا مالك: الأحوال الشخصية ومحاكمها للطوائف المسيحية في سورية ولبنان.
- ٦١- خالد العظم: مذكرات، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٢.

- ٦٢- خالد القباني: اللا مركزية ومسألة تطبيقها في لبنان، بحر المتوسط وعويدات، بيروت، باريس، ١٩٨١.
- ٦٣- الخردجي: العرب في طريق الاتحاد.
- ٦٤- خليل مصطفى: سقوط الجولان، دار النصر للطباعة، القاهرة، ١٩٨٠.
- ٦٥- خيرية قاسمية: الحكومة العربية في دمشق، ١٩١٨-١٩٢٠، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١.
- ٦٦- خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢/١٣٩٧/١٩٧٧.
- ٦٧- خير الدين الزركلي: الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز، دار العلم للملايين، بيروت، ط٥/١٩٨٨.
- ٦٨- دار الرواد: الأحزاب السياسية في سورية، دمشق، ١٩٥٤.
- ٦٩- دزموند ستيوارت: تاريخ الشرق الأوسط الحديث، (معد جانوس)، نقله إلى العربية زهدي جار الله، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٤.
- ٧٠- ديغول، شارل، (الجنرال): مذكرات، تعريب خيرى حماد، مكتبة المثى، بغداد، ج١/١٩٦٤.
- ٧١- ذوقان قرقوط: تطور الحركة الوطنية في سورية، ١٩٢٠-١٩٣٩، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٥.
- ٧٢- ذوقان قرقوط: المشرق العربي في مواجهة الاستعمار، قراءة في تاريخ سورية المعاصر، البيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧.
- ٧٣- رافت الشيخ: في تاريخ العرب الحديث، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ط٣/١٩٨٠.
- ٧٤- رافت شفيق شنبور: رد طرابلس الشام على بيان لجنة الانتدابات، مطبعة اللواء، طرابلس-لبنان، ١٩٣٤.
- ٧٥- زاهية قدورة: تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٥.
- ٧٦- زين نور الدين زين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سورية ولبنان، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧١.
- ٧٧- ساطع الحصري: يوم ميسلون، دار الاتحاد، بيروت، ط٢/بلا تاريخ.
- ٧٨- ساطع الحصري: العروبة بين دعائها ومعارضيتها..
- ٧٩- سامي الدهان: الأمير شبيب أرسلان، حياته وآثاره، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٠.
- ٨٠- سامي الصلح: احتكم إلى التاريخ.
- ٨١- سامي الصلح: مذكرات.
- ٨٢- ستيفين همسلي لونغريج: سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل، بيروت ١٩٧٨.

- ٨٣- ستيفن همسلي لونغريج: العراق الحديث من سنة ١٩٠٠-١٩٥٠، ترجمة سليم طه التكريتي، الفجر للنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٨٨.
- ٨٤- سعد أبو دية والعميد عبد المجيد مهدي النسمة: من مآثر الملك عبد الله بن الحسين، تبويب ومراجعة وتعليق، عمان ١٩٩٠.
- ٨٥- سعيد حمادة: النظام الاقتصادي في سورية، المطبعة الأمريكية، بيروت ١٩٣٦م.
- ٨٦- سعيد مراد: الحركة الوحدوية في لبنان بين الحربين العالميتين، ١٩١٤-١٩٤٦، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٦.
- ٨٧- سلامة عبيد: الثورة السورية الكبرى، مطابع دار الغد، بيروت ١٩٧١.
- ٨٨- سليمان تقي الدين: التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية، ١٩٢٠-١٩٧٠ دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٧.
- ٨٩- العلامة الشيخ سليمان ظاهر: جبل عامل في الحرب الكونية، دار المطبوعات الشرقية، بيروت، ١٤٠٧/١٩٨٦.
- ٩٠- سليمان موسى: الحركة العربية، بيروت، ١٩٧٠.
- ٩١- سوسن سليم اسماعيل: الجذور التاريخية للأزمة اللبنانية، ج١، فترة الشام، أسبابها ونتائجها السياسية، ١٨٦٠-١٨٦٤، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٥.
- ٩٢- صديق جانودي: سورية في عهد الاستقلال، اللانقية، سورية ١٩٣٧.
- ٩٣- صلاح العقاد: المشرق العربي المعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٠.
- ٩٤- صلاح العقاد: تكوين لبنان الحديث، (في كتاب الأزمة اللبنانية)، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٨٠.
- ٩٥- صلاح محمد نصر وكمال الدين الحناوي: الشرق الأوسط في مهب الريح، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٩.
- ٩٦- صمنر ولز: ساعة الحسم، تعريب منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٤٧.
- ٩٧- طاهر الخياط: نحو عروبة متحررة.
- ٩٨- عادل اسماعيل: السياسة الدولية في الشرق العربي، ١٧٨٩-١٩٥٨، بيروت ١٩٦٤.
- ٩٩- عادل الصلح: حزب الاستقلال الجمهوري، المقاومة الوطنية أيام الانتداب الفرنسي، بيروت، ١٩٧٠.
- ١٠٠- عبد الحق شحادة: مذكرات ضابط سوري، مذكرات غير منشورة، ١٩٨٩.
- ١٠١- عبد الرحمن البيطار: سياسة فرنسا في سورية، ١٩٢٠-١٩٣٩، رسالة ماجستير، كلية الآداب بجامعة الاسكندرية، ١٤٠٣/ ١٩٨٣.
- ١٠٢- عبد الرحمن البيطار: المعاهدة الفرنسية السورية والحكم الوطني في سورية، ١٩٣٦-١٩٣٩، أطروحة دكتوراة، كلية الآداب جامعة دمشق، ١٤١٣/١٩٩٣.
- ١٠٣- عبد الرحمن البيطار: الوحدة السورية اللبنانية تحت الاحتلال الفرنسي، ج١، ١٩١٨-١٩٣٩، مطابع اليمامة، حمص، سورية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

- ١٠٤- عبد الرحمن البيطار: قضية الاسكندرية والوحدة السورية اللبنانية، ١٩١٨-١٩٣٩، مطابع اليمامة، حمص ١٩٩٦/١٤١٧.
- ١٠٥- عبد الرحمن حميدة: جغرافية سورية البشرية، معهد البحوث والدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٧٤.
- ١٠٦- عبد الرحمن الكيالي: المراحل في الانتداب الفرنسي ونضالنا الوطني، ١٩٢٦-١٩٣٩، مطبعة الضاد، حلب ١٩٤٠.
- ١٠٧- عبد الرحمن الكيالي: الرد على بيانات المسيو بونسو، المطبعة العلمية، حلب ١٩٣٣.
- ١٠٨- عبد الرحمن محمد الحص: مأساة القطيعة بين سورية ولبنان، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٥٢.
- ١٠٩- عبد العزيز العظمة: مرآة الشام، تاريخ دمشق وأهلها: رياض الرئيس للكتب والنشر، لندن، تحقيق نجدة فتحي صفوة.
- ١١٠- عبد العزيز سليمان نوار: وثائق أساسية في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر، ١٥١٥-١٩٢٠، جامعة بيروت العربية، ١٩٧٤.
- ١١١- عبد العظيم رمضان: الصراع بين الوف والعرش، ١٩٣٦-١٩٣٩.
- ١١٢- الملك عبد الله بن الحسين: الآثار الكاملة، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ط٢/١٩٧٩.
- ١١٣- الملك عبد الله بن الحسين: مذكرات.
- ١١٤- عبد الله التل: الأقصى اليهودية في معقل الإسلام، المكتب الإسلامي، بيروت-دمشق، ١٩٧١/١٣٩١.
- ١١٥- عبد الله حنا: القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سورية ولبنان، ١٩٢٠-١٩٤٥، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٨.
- ١١٦- عبد المنعم السيد علي: التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢/١٩٨٥.
- ١١٧- عصام كمال خليفة: أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر، دار الجيل، بيروت ١٩٨٥.
- ١١٨- علي حاج بكري: العقلية العربية بين الحربين، ١٩١٨-١٩٣٩، دار الرواد، دمشق ١٩٥٢.
- ١١٩- علي الطنطاوي: ذكريات، دار المنارة للنشر، عدة أجزاء، جدة ١٩٨٦/١٤٠٦.
- ١٢٠- علي حسني الخربوطلي: التاريخ الموحد للأمة العربية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠.
- ١٢١- علي محافظة: الفكر السياسي في فلسطين، ١٩٢٨-١٩٤٨، مركز الكتب الأردني، ١٩٨٩.
- ١٢٢- علي محافظة: العلاقات الألمانية الفلسطينية، ١٨٤١-١٩٤٥، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٠.

- ١٢٣- عمر أبو النصر: الحرب العالمية الأولى، موسوعة تاريخية مصورة، ١٩١٤-١٩١٨، المكتب التجاري، بيروت.
- ١٢٤- عمر أبو النصر: عشرون سنة بعد الحرب، ١٩٢٨-١٩٣٨، بيروت، ١٩٣٩.
- ١٢٥- عمر محمد دينب المخ: الثورات السورية ضد الفرنسيين، ١٩١٨-١٩٢٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، ١٩٧٤.
- ١٢٦- عوني جدوع العبيدي: صفحات من حياة الحاج أمين الحسيني، مكتبة دار المنار، الزرقاء- الأردن. ١٤٠٥/١٩٨٥.
- ١٢٧- غالب العياشي تاريخ سورية السياسي من الانتداب إلى الإنقلاب، ١٩١٨-١٩٥٤، إدلب، سورية، ١٩٥٤.
- ١٢٨- غلوب باشا: مذكرات، ١٨٩٧-١٩٨٣، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، منشورات الفجر، بغداد، ١٩٨٨.
- ١٢٩- غالب أبو مصلح: الدروز في ظل الاحتلال الاسرائيلي.
- ١٣٠- فاضل حسين: مؤتمر لوزان وأثاره في البلاد العربية، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٥٨.
- ١٣١- فاضل حسين: مشكلة الموصل، دار البيان، بغداد، ط٢/١٩٦٧.
- ١٣٢- فرانتس تشنر وفريتش شتيمان وسلوى الخماش: تاريخ العالم العربي، دار صادر، بيروت، ١٣٩٥/١٩٧٥.
- ١٣٣- فريد شوري: الكتاب الأحمر، سورية المجاهدة في سبيل الاستقلال، دمشق، ١٩٣٧.
- ١٣٤- فضل الله أبو منصور: أعاصير من دمشق (مذكرات).
- ١٣٥- فؤاد شاهين: الطائفية، حاضرها وجذورها التاريخية والاجتماعية، دار الحداثة، بيروت، ط٢/١٩٨٦.
- ١٣٦- فؤاد شباط: تنظيم الأحوال الشخصية لغير المسلمين من ناحية التشريع والقضاء في سورية ولبنان، معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٦.
- ١٣٧- فؤاد الأطرش: الدروز مؤامرات وتاريخ وحقائق، بيروت، ط٢/١٩٧٥.
- ١٣٨- فؤاد عمون: سياسة لبنان الخارجية، دار النشر العربية، بيروت، ١٩٥٩.
- ١٣٩- فوزي أبو دياب: لبنان والأمم المتحدة، ١٩٤٥-١٩٦٠، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧١.
- ١٤٠- فوزي القاوقجي: مذكرات، ١٩١٤-١٩٣٢، إعداد خيرية قاسمية، دار القدس، بيروت ١٩٧٥.
- ١٤١- فيليب حتي: مختصر تاريخ لبنان، ترجمة أنيس فريحة، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٨، ط٢/ترجمة كمال يازجي، ١٩٨٠، ط٣/١٩٧٢.
- ١٤٢- فيليب نقاش: مذكرات، مشاهد تاريخية من الحياة العامة اللبنانية، ١٩٠٨-١٩٧٣.
- ١٤٣- قاسم الشاغوري: رجال من بلدي، الدار الجامعة للطباعة، حمص، ١٤٠٤/١٩٨٣.

- ١٤٤- فيليب حتي: تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، ترجمة جورج حداد وعبد الكريم رافق، بيروت، ١٩٥٨.
- ١٤٥- قدري قلعجي: جيل الفداء، قصة الثورة العربية الكبرى، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧.
- ١٤٦- كامل محمود خلة: التطور السياسي لشرق الأردن، ١٩٢١-١٩٤٨، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، ١٩٨٣.
- ١٤٧- الكتاب الأبيض الأردني، وثائق عن سورية الكبرى.
- ١٤٨- كلمة السوريين والعرب في مشروع سورية الكبرى.
- ١٤٩- كمال جنبلاط: حقيقة الثورة اللبنانية، دار النشر العربية، بيروت، ١٩٥٦.
- ١٥٠- كمال سليمان صليبي: تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، بيروت، ط٣/١٩٥٢.
- ١٥١- كميل شمعون: مذكرات، بيروت، ١٩٦٩.
- ١٥٢- كيلر، بيير (الجنرال): العرب والاستعمار، دار مكتبة الحياة، بيروت، بلا تاريخ.
- ١٥٣- لييب عبد الستار: التاريخ المعاصر، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٦.
- ١٥٤- لحد خاطر: عهد المتصرفية في لبنان، بيروت، ١٩٦٧.
- ١٥٥- لحد خاطر: تاريخ حزب الكتائب اللبنانية، دار العمل للنشر، نيسان، ١٩٨١.
- ١٥٦- لوسيان كاترو ديمارس: العار الصهيوني آفاته وكوارثه، بيروت، ١٩٧٢.
- ١٥٧- لوكار هيروزوير: ألمانيا النازية والمشرق العربي، ترجمة أحمد عبد الرحمن مصطفى، دار المعارف بمصر، ١٩٧١.
- ١٥٨- الليدي سبيرز: قصة الاستقلال في سورية ولبنان، ترجمة منير البعلبكي، بيروت، ١٩٤٧.
- ١٥٩- المجلس الأعلى للمصالح المشتركة: مجموعة إحصاءات عن سورية ولبنان من ١٩٤٣-١٩٤٧، إعداد دائرة الدراسات الاقتصادية والإحصاءات بالمجلس، ثلاثة أجزاء، بيروت، ١٩٤٨.
- ١٦٠- مجموعة من الإعلاميين الصهاينة: لبنان، انهيار الحلم الإسرائيلي، شركة المطبوعات الشرقية، (دار المروج)، بيروت ١٩٨٦.
- ١٦١- مجيد خدوري: قضية الاسكندرونة، مطبوعات المكتبة الكبرى للتأليف والنشر، دمشق، ١٩٥٣.
- ١٦٢- محمد أسعد طلس: تاريخ الأمة العربية، عصر الاتبعات، دار الأندلس، بيروت، ١٩٦٣.
- ١٦٣- محمد أنيس ورجب حراز: الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد الدراسات العربية، القاهرة.
- ١٦٤- محمد بديع شريف وزكي المحاسني وأحمد عزت عبد الكريم: دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

- ١٦٥- محمد بسيم مراد: دليل المصايف السورية لعام ١٩٣٨-١٩٣٩، جريدة الأخبار، مطبعة المضحك المبكي، دمشق، ج٢.
- ١٦٦- محمد جميل بيهيم: العهد المخضرم في سورية ولبنان، ١٩١٨-١٩٢٠، بيروت، ١٩٧٢.
- ١٦٧- محمد جميل بيهيم: لبنان بين المشرق والمغرب، ١٩٢٠-١٩٦٩، بيروت، ١٩٦٩.
- ١٦٨- محمد جميل بيهيم: النزاعات السياسية في لبنان، ١٩١٨-١٩٤٥.
- ١٦٩- محمد حرب فرزات: الحياة الحزبية في سورية، دار الرواد، دمشق، ١٩٥٥.
- ١٧٠- محمد رشيد رضا: رحلات الإمام محمد رشيد رضا، جمع وتحقيق يوسف أيش.
- ١٧١- محمد السماك: القرار العربي في الأزمة اللبنانية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٤.
- ١٧٢- محمد السماك: الأقليات بين العروبة والإسلام، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٠.
- ١٧٣- محمد عزة دروزة: الوحدة العربية، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، ١٣٥٦/١٩٥٧.
- ١٧٤- محمد عبد الغني النواوي: رؤية إسلامية للصراع العربي الإسرائيلي، مؤامرة الدويلات الطائفية، ١٤٠٣/١٩٨٣.
- ١٧٥- محمد كرد علي: خطط الشام، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٠.
- ١٧٦- محمد كرد علي: المذكرات، دمشق ١٩٤٨، ط٢/١٩٦٨.
- ١٧٧- محمد المجذوب: الأبعاد الدستورية والقانونية للأمة اللبنانية، في كتاب (الأزمة اللبنانية، أصولها وتطورها وأبعادها المختلفة) لمجموعة من المؤلفين، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٧٨.
- ١٧٨- محمد مصطفى السقا أميني وسعدي أبو جيب: الماسونية، منشورات رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٠٢/١٩٨٢.
- ١٧٩- محمود كامل (المحامي): الدولة العربية الكبرى، دار المعارف بمصر، بلا تاريخ.
- ١٨٠- معهد الدراسات العربية العالية: وثائق ونصوص من دساتير البلاد العربية، القاهرة، ١٩٥٥.
- ١٨١- مسعود ضاهر: الجذور التاريخية للمسألة اللبنانية، ١٦٩٧-١٨٦١، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط٢/١٩٦٨.
- ١٨٢- مسعود ضاهر: لبنان، الاجتماعي، ١٩١٤-١٩٢٦، بيروت ١٩٧٤.
- ١٨٣- مسعود ضاهر: لبنان الاستقلال والميثاق والصيغة، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٧٧.
- ١٨٤- تاريخ المسعودي.
- ١٨٥- مصطفى الشهابي: محاضرات في الاستعمار، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٥٦.

- ١٨٦- المقدسي: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم.
- ١٨٧- مكي الطيب شببكة: العرب والسياسة البريطانية في الحرب العالمية الأولى، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٥.
- ١٨٨- ملحم قربان: تاريخ لبنان السياسي الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ج١/١٩٧٨.
- ١٨٩- م.ن. بالقير: هتاي الدولة المستقلة، الاسكندرونه، ١٩٣٨.
- ١٩٠- منير تقي الدين: ولادة استقلال، بيروت، ١٩٥٢.
- ١٩١- منير الريس: الكتاب الذهبي للثورات السورية، مطابع ألف باء، دمشق ١٩٧٦.
- ١٩٢- موسى الزين شرارة، دفتر الذكريات الجنوبية.
- ١٩٣- موسى الكاظم التونسي: وثائق التدخل الأجنبي في الوطن العربي، دار البعث للصحافة والنشر والتوزيع، بدمشق، ج١/١٩٧٢.
- ١٩٤- مؤسسات صحفية (إصدار): دليل سورية والبلاد العربية، ١٩٥٧، صف (الفيحاء والإنشاء والمنار والنقاد)، دمشق.
- ١٩٥- نبيه أمين فارس ومحمد توفيق حسن: هذا العالم العربي.
- ١٩٦- نجلاء عطية: لبنان المشكلة والمأساة، بيروت، ١٩٧٧.
- ١٩٧- نجيب الأرمناري: سورية من الاحتلال حتى الجلاء، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط٢/١٩٧٣.
- ١٩٨- نقولا زيادة: أبعاد التاريخ اللبناني الحديث، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٣.
- ١٩٩- روجيه علم الدين: العهود المتعلقة بالوطن العربي، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٦٥.
- ٢٠٠- روجيه علم الدين: مراحل استقلال دولتي سورية ولبنان، بيروت، ١٩٦٧.
- ٢٠١- روجيه كوثراني: الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠-١٩٢٠، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط٢/١٩٧٨.
- ٢٠٢- روجيه كوثراني: بلاد الشام، السكان والاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين.
- ٢٠٣- روجيه كوثراني: المسألة الثقافية في لبنان، الخطاب السياسي والتاريخي، منشورات بحسون الثقافية، بيروت، ١٤٠٤/١٩٨٤.
- ٢٠٤- وديع تلحوق: الصليبية الجديدة في فلسطين، مطبعة النضال، دمشق، ١٩٤٨.
- ٢٠٥- وايد المعلم: سورية ١٩١٨-١٩٥٨ (التحدي والمواجهة)، شركة بابل للنشر، نيقوسيا-قبرص، دمشق، ١٩٥٨.
- ٢٠٦- هاشم ياغي: ملامح المجتمع اللبناني الحديث، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٦٤.

- ٢٠٧- هشام قبلان: لبنان أزمة وحلول، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٨.
- ٢٠٨- هنري لامنس(الأب) : سورية، ١٩٢١.
- ٢٠٩- ياقوت الحموي: معجم البلدان.
- ٢١٠- يوسف الحكيم: سورية والعهد الفيصلي، دار النهار للنشر، بيروت، ط٢/١٩٨٠.
- ٢١١- يوسف الحكيم: سورية والانتداب الفرنسي، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨٣.
- ٢١٢- يوسف الخازن (الشيخ): الدولة اليهودية في فلسطين، تقديم وتعريب وتعليق غسان الخازن، الناشر مختارات، بيروت، ١٩٨٧.
- ٢١٣- يوسف السودا: في سبيل الاستقلال، دار الريحاني، بيروت، ١٩٦٧.
- ٢١٤- يوسف السودا: تاريخ لبنان الحضاري، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٢.
- ٢١٥- يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام، بيروت، بدون تاريخ.

رابعاً: المراجع الأجنبية:

- 1-Bittrelin , Lucien ; Hafez el-Assad, Le Parcours d' un Combattant , Les editions du Jaguar , Paris, 1986.
- 2- Bruneau , Andre: Tradition et Politiques de la France au Levant , alcon , Paris, 1925.
- 3- Baudis , Dominique : Les Passions des Chertients du Liban ,
- 4- Catroux , G.: Dans La bataille de la Mediterranee,Egypte-Levant-Afrique du Nord , 1940-1944. Temoignages Commentaires , Paris 1949.
- 5- Catroux; General, et Georges Albert , Julian : Deux Missions en moyen Orient , 1919-1922 , Plon , , Paris, 1958.
- 6- Camille Chamoun : Crize au Moyen - Orient.
- 7- Cressaty , Compte: Interets et devoirs de la France en Syrie, Piegon , , Paris, 1939.
- 8- Couland , Jacques: Le Mouvement Syndical au Liban, 1919-1946, Edition Sociales , Paris 1970.
- 9- De Gaulle, Charles: Memoires de gerre, L' appel, 1940-1942.
- 10- Demeorgny , (L.M) : Le rigime douanier des Etats du Levant Sous Mandat Francais , impr.Catholique , Beyrouth 1939.
- 11- Feriet, Rene de ; L' Application du Mandat , Jouve, Paris, 1926.
- 12- Ficher, S.N.: The Middle East A History , London , Second Edition, 1971.
- 13- General Office Commander in middle East to the War Office , 22 oct, 1941, NOE, 6937.,IN, E.O..
- 14- Godard , Jean : L'Oeuvre Politique Economique et Social de La France Combattente en Syrie et au Liban, Beyrouth, 1943.

- 15- Haye , Henry et Vienot, Pierre: Les relations de La France et de La Syrie, Paris, 1939.
- 16- Homet, Marcel: Syrie terre irredante L, Histoire Secrete du traite Franco-Syrien, (Payronnet Doie, Editeurs), Paris 1938.
- 17- Hourani, A.H.:Lebanon From Fondalism to.
- 18- Hourani, A.H. : Syria and Lebanon a Political Essay, Oxford University Press, London, 1946.
- 19- Hourani. A.H.: Miniroties in the Arabe World , Oxford University Press , London, 1947.
- 20- Hull, K.: Memoires, New - York , M. Copany, 1948.
- 21-Jalabert, Louis : syrie et Liban Reussite Francaise, Librairie Plon , Paris, 1934.
- 22- Jons, John. Morgan: La fin du mandat Francais en Syrie et au Liban, Edition A, Peodane, Paris 1938..
- 23- Kirk, J: The Middle East , 1945-1950, New- York , Oxford impr. 1951.
- 24- Kuzbari , Nader: La Question de la Session du mandat Francais Sur La Syrie , Edition, A, Peodone , 1937.
- 25-la syrie et au Liban sous mandat, 1919-1927.
- 26- Leblond , Marius:la france en empire de La France , Edition , Alsatia , Paris, 1944.
- 27- Le Mandat d, Apres Le fauts, La France, Syrie et au Liban.
- 28- Longrigg, Stephen Hemsley: Syria and Lebanon Under French Mandat, Second impression, Librairie du Liban , Beirut , 1968.
- 29- Melia, Jean : Chretients d' Orient , Charpentier , Paris, 1929.
- 30- Mormont , Paluel: Le Cénéfâ Gouraud , Plon , Paris, 1937.
- 31- O' Zoux , Raymond: Les Etats du Levant Sous Mandat Francais, Larosc , Paris, 1931.
- 32- Puaux, G.: Deux annees au Levant, Souvenir de La Syrie et du Liban , 1939-1941, Hachette, Paris, 1952.
- 33- Rabbath, Edmond : L' Unite Syrienne et devenir arabe, M. rivier, Paris, 1937.
- 34- Rabbath, Edmond : La formation Historique du Liban Politique et Constitutionnel , Essai Syhthes, Beirut 1973.
- 35- Roux , Charles , F.: France et Chretiens d' Orient , Flammarion, Paris, 1939.
- 36- Sachar, H.: Europe Lives the Middle East .1936-1954.
- 37- Sorel, Jean Albert : Le Mandat Francais et L' expencion Economique de La Syrie et du Liban, Marcel Giard, Paris, 1929.
- 38- Spears, E . : Fullilment of a Misson , Syria and Lebanon, 1941-1944.
- 39- Statement of policy by His Majisty goverment in respect to Syria and Lebanon , London , 1945
- 40- Tharaud , Jerom et Jean: Alerte en Syrie , Plon , Paris, 1937.
- 41- Vienot , Pierre : Le traite Franco-Syrien , impr , F , Jallous, Paris, 1939.

- 42- Weuleresse , Jacques : Le Pays des Alaouites , Arraulet , et , aie Maitre imprimeries , Tone 1940.
- 43- Weygand : rabbele au service , Vol .3.
- 44- Yale , William : The Near East a Moderne History , New - York , 1968.
- 45- Ziadeh , N. : Syria and Lebanon, New.york , B, 1957.

خامساً: دوائر المعارف العربية:

- ١- دائرة المعارف الإسلامية، صدرت بالألمانية والإنجليزية والفرنسية، ترجمة محمد ثابت الفندي وآخرون، بيروت ١٩٣٣، طبعة دار الفكر، بيروت بلا تاريخ.
- ٢- دائرة المعارف: المعلم بطرس البستاني، بيروت ١٨٧٦-١٨٨٣.
- ٣- دائرة معارف البستاني، فؤاد أفرام البستاني، بيروت ١٩٦٦-١٩٧٦.
- ٤- دائرة معارف القرن العشرين، محمد فريد وجدي، طبعة دار الفكر، بيروت، ط٢/١٣٤٢/١٩٢٣، طبعة دائرة معارف القرن العشرين، ١٣٥٦/١٩٣٧.
- ٥- القاموس السياسي: أحمد عطية الله، دار النهضة العربية، بيروت، ط٤/١٩٨٠.
- ٦- محيط المحيط، المعلم بطرس البستاني.
- ٧- موسوعة السياسة، عبد الوهاب الكيالي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط٢/١٩٨٥، ١٩٩٠.
- ٨- الموسوعة العربية، وضعها ألبرت التريخاني وفريق....بيروت، ط١/١٩٥٥.
- ٩- الموسوعة العالمية، جنيف ١٩٨٩.
- ١٠- الموسوعة الميسرة، إبراهيم مذكور وسبير القلماوي وزكي نجيب محمود، دار الشعب ومؤسسة فرانكلين، القاهرة، ١٩٨٢.

سادساً: دوائر المعارف الأجنبية:

- 1- Encyclopoedia Britanica, Vol. 15, 1970 .
- 2- Encyclopoedia International, Grolier 12 New -Yourk, 1968.
- 3- Grand Larousse Encyclopedique , T, 7, 1923.
- 4- Grand Memento Encyclopoedia Larousse, T, 1er, Paris , 1936.
- 5- O' Xford Junion Encyclopoedia, Vol. X, 1970.
- 6- The Encyclopedia Americana , Interational Edition .Vol, 19,1967.

سابعاً: الدوريات العربية:

آ- الصحف:

- ١- القبس، دمشق، ١٩٣٣/٥/٢١ - ١٩٣٦/١١/١٢.
- ٢- النداء، بيروت، ١٩٣٦.
- ٣- ألف باء، دمشق، ١٩٣٦/٢/١٥.
- ٤- البلاغ، بيروت، عدد ٢٠٦٩، ١٩٢١/١٢/٣.
- ٥- المهماز، بيروت، ١٩٢١/١١/١٤.
- ٦- لسان الحال، بيروت، عدد ٢٨٤٧١، ١٩٢١/١١/١٤.
- ٧- الحقيقة، بيروت، عدد ١١٣٨، تموز ١٩١٩.
- ٨- العهد الجديد، بيروت، أعداد مختلفة، ١٩١-١١٥٥، ١٩٢٥/١٢/٢٣ - ١٩٣١/٥/٣.
- ٩- السفير، بيروت، عدد ٣٤٨٩، ١٩٨٤/١/٢٩.
- ١٠- الشرق الأوسط، لندن، ١٤٠٩/١٠/١٦ - ١٩٨٨/٨/٢٨، ١٩٨٨/١٠/٢٧ - ١٩٩٠/٥/٢٢، عدد ٥١١١، ١٤١٣/٥/٣٠ هـ، ١٩٩٢/١١/٢٤، ١٤٠٨/١١/٥ هـ - ١٩٨٨/٦/١٩.
- ١١- المعرض، بيروت، سنة ٤٦، عدد ١١٠١، ١٩٣٦/٥/٣.
- ١٢- بيروت، أعداد ١٣-٦٩٣، ١٩٣٦/٧/٢٨ - ١٩٤٣/١٢/٢.
- ١٣- الأهرام، القاهرة، الاثنين ٢٢ شوال ١٣٦٣ هـ - ١٩٤٤/١٠/٩، ١٩٤١/٣/١٧، ١٩٤٦/٣/٢٩، ١٩٦٧/٢/١٠-٥.
- ١٤- المقطم، القاهرة، أعداد مختلفة ١٩٣٢/٥/٢٢، ١٩٤٦/٣/٢٦، ١٩٤٧/٣/٦.
- ١٥- صوت الأحرار، ١٩٣٣/٣/١٩. بيروت.
- ١٦- النهار، بيروت، ١٩٣٦/٧/١١، ١٩٣٦/١١/٢٧، ١٩٤٣/١٠/٢.
- ١٧- الأردن، عدد ١١٦٠، ١٩٤٧/٢/١٢، ١١٧٩، ١٩٤٧/٨/٢١.
- ١٨- الجزيرة، السعودية، ١٩٤٧/٦/١٤.
- ١٩- اللواء، ١٩٣٤/١٠/١١، الإسكندرية.

ب- المجلات:

- ١- فتى العرب، دمشق، ١٩٣٦/١/٩.
- ٢- الفكر الإسلامي، بيروت، سنة ٧، عدد ٥، جمادى الثانية، ١٩٣٨.
- ٣- شؤون عربية، بيروت، عدد ٥٠، ٥١.
- ٤- الثقافة العربية، بيروت، عدد ١، ١٩٦٨.

- ٥- تاريخ العرب والعالم، بيروت، ١٩٧٩، أيار ١٩٨٠ - جمادى الثانية ١٤٠٠، ت٢/١٩٨٣، صفر ١٤٠٤.
- ٦- التضامن، لندن، سنة ٦، عدد ٢٠، ٢٧/١/١٩٨٣، عدد ٢٧٠، ١١-١٧/٦/١٩٨٨.
- ٧- العرفان، صيدا، م٢٨، ج٤، حزيران ١٩٣٨، م١٩، ع٣، ١٩٣٠.
- ٨- المسيرة، بيروت، ع١٦، نيسان ١٩٨١.
- ٩- المقاصد، بيروت، عدد ١، كانون الثاني ١٩٨١.
- ١٠- الوطن العربي، بيروت، ع١٩٨، سنة رابعة، ١٩٨٠.
- ١١- البشير، بيروت، ع ٢٥١٧، ١/١/١٩٢٠، ٢١/١١/١٩٣٦.
- ١٢- الشرق الأوسط، ج٤/ ١٩٧٤، القاهرة.
- ١٣- الهدى، بيروت، عدد ٦، تشرين الثاني ١٩٧٤.
- ١٤- الهلال، مصر ١/١/١٩٢٧، العدد الممتاز ١٩٣٩، عدد العروبة والإسلام.
- ١٥- الموقف الناصري، بيروت، ع ١١٧، ١١/٦/١٩٧٧.
- ١٦- الحوادث، بيروت ع ٧٨، ١١/٤/١٩٥٨، ١٩/١٢/١٩٥٨، عدد ١٠٠٦، ١٩٧٦.
- ١٧- المجلة، لندن، عدد ٧٩٤، ٣٠/٤ - ٦/٥/ ١٩٩٥، الموافق ١-٧ ذي الحجة ١٤١٥هـ.
- ١٨- المختار، مصر، عدد ١٢، سنة أولى، تشرين الثاني، ١٩٧٩، ذي الحجة، ١٣٩٩.
- ١٩- المشرق، بيروت، ١٩٠٧-١٩٥٣.
- ٢٠- المنار، مصر، ١٣٣٦-١٣٤٤هـ، ١٩١٨-١٩٢٦م.
- ٢١- الرابطة العربية، القاهرة، ع٣، ٢٥/١١/١٩٣٦.
- ٢٢- المقطم، مصر، ٢٥/٢/١٩٣٦.
- ٢٣- الصفا، بيروت، عدد ١٣٨٨، ٢٣/٢/١٩٣٣.
- ٢٤- الرابطة الشرقية، مصر، ع٢٧.

ثامناً : الدوريات الأجنبية:

- 1- Le Populaire , 11/4/1936, Paris.
- 2- Paris. Soire , 28/3/1936.
- 3- Le Journal, 17/2/1936, 10/2/1938, p.
- 4- Choc, 20/4/1936, P. .
- 5- Cirano , 20/4/1936.
- 6- Le Matin , 10/9/1936. Jeudi , P. .
- 7- Le Bourse Egiptien ,7/12/1936, Le Caire.
- 8- Le Temps, 1936-1939, P. .
- 9- Historia (Magazine). Hors. Serie , H. P. Paris..
- 10- La Republique, 21/11/1937. P. .

- 11- La France Outre-mere , 30/7/1939, P. .
- 12- Echos du Liban , Nov, 1979.
- 13- Magazine, 14 Aout 1958 , P. .
- 14- L' Orient du Beyrouth , 9/1/1936, 9/2/1937, 10/3/1949.
- 15- Correspondance d' Orient, Aout 1928. Decembre 1932 Mai 1936, J. 1936, J. 1939, F. 1934.
- 16- L' Humanite , 1936, Paris..
- 17- L' Information, 22/2/1936.. Paris.
- 18- Le Jour, 14/3/1936..P. .
- 19- Echos de Paris , 2/2/1936.
- 20- La Syrie , 31/1/1936, Beiruth.
- 21- L' Aube , 13/3/1936,. Paris..
- 22- L' Aurore , 22/2/1936,. Paris..
- 23- L' Action francaise , 5/2/1936, 14,26/4/1936, Paris.
- 24- L' Excelcieur 1936. Paris..
- 25- L'oeuvre, 1936, paris.

الفهرس

٥	مقدمة
	الفصل الأول: الوحدة السورية اللبنانية منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية وحتى
٧	احتلال الحلفاء لسورية ولبنان (١٩٤١/٧/١٤)
٩	١- موقف سورية ولبنان من اندلاع الحرب.
١٢	٢- هزيمة فرنسا في حزيران ١٩٤٠.
١٤	٣- عودة النضال الوطني في سورية.
١٨	٤- حملة الحلفاء على سورية ولبنان في ٨ حزيران ١٩٤١.
	الفصل الثاني : الوحدة السورية اللبنانية تحت احتلال فرنسا الحرة
٢٧	وبريطانيا ١٩٤١/٧/١٤ - ١٩٤٣
٢٩	١- الصراع الفرنسي الانكليزي للسيطرة على سورية ولبنان.
٣١	٢- إعلان استقلال دولة سورية في ٢٧/٩/١٩٤١.
٣٥	٣- إعلان استقلال دولة لبنان في ٢٦/١١/١٩٤١.
٤٠	٤- موقف الدول من إعلان استقلال دولتي سورية ولبنان.
	٥- جمهورية سورية من إعلان الاستقلال
٤٢	٢٧/٩/٤١ وحتى الانتخابات ٢٥/٣/١٩٤٣.
٤٥	٦- جمهورية لبنان من إعلان الاستقلال وحتى الانتخابات.
٥١	الفصل الثالث: الانتخابات النيابية في سورية ولبنان عام ١٩٤٣.
٥٤	١- أزمة انتخابات لبنان والدور الفرنسي المتحيز للموارنة.
٦٧	٢- إجراء الانتخابات اللبنانية ومدلول تشكيل حكومة الصلح.
٧٢	٣- الميثاق الوطني اللبناني والاستقلال عن سورية والعرب.
٨٤	٤- انتخابات سورية عام ١٩٤٣ وبداية العهد الاستقلالي.
٨٩	الفصل الرابع: الوحدة السورية اللبنانية في معركة الاستقلال ١٩٤٣-١٩٤٦.
٩١	١- صدام الحكومة اللبنانية مع الفرنسيين في معركة تعديل الدستور.
٩٧	٢- سياسة فرنسا في سورية ولبنان بعد تحريرها من الاحتلال الألماني (١٩٤٤).
٩٩	٣- الاستفزازات الفرنسية قبل حوادث ١٩٤٥ في سورية ولبنان.

- ٤- مساعي سورية ولبنان من أجل الاستقلال الكامل ١٩٤٤-١٩٤٥ ورفض
المعاهدة مع فرنسا ١٠٠
- ٥- قضية (المصالح المشتركة) منذ الاستقلال حتى الجلاء. ١٠٣
- ٦- قضية النقد والانفصال النقدي. ١١٠
- ٧- قضية الجيش وحتى الاصطدام في أيار ١٩٤٥. ١١٣
- ٨- صراع سورية من أجل الاستقلال التام بعد الانتخابات. ١١٥
- ٩- اصطدام سورية مع الفرنسيين في أيار ١٩٤٥ وتسليم الجيش. ١١٧
- ١٠- وحدة سورية ولبنان في طلب الجلاء. ١٢٤
- ١١- انتساب سورية ولبنان إلى الأمم المتحدة. ١٢٨
- ١٢- شكوى سورية ولبنان إلى الأمم المتحدة من أجل الجلاء. ١٣٠
- الفصل الخامس: الوحدة السورية اللبنانية في مشاريع الوحدة العربية**
- ١٩٤١ - ١٩٤٥. ١٣٥
- ١- جهود الأمير عبدالله لوحدة سورية ١٩٤٠-١٩٤٢. ١٣٧
- ٢- مشروع نوري السعيد للوحدة العربية (الهلال الخصيب) كانون الأول
١٩٤٢. ١٤١
- ٣- مشروع الأمير عبدالله لوحدة سورية الكبرى أوائل ١٩٤٣. ١٤٥
- ٤- الوحدة السورية اللبنانية في مشروع جامعة الدول العربية ١٩٤٣. ١٤٧
- ٥- مشروع الوحدة لدى الحزب القومي السوري وغيره من الأحزاب. ١٥٨
- الفصل السادس: الوحدة السورية اللبنانية بعد إنشاء جامعة الدول العربية**
- ١٩٤٥-١٩٤٩. ١٥٩
- ١- موقف لبنان من مشاريع الوحدة وجامعة الدول العربية. ١٦٢
- ٢- موقف سورية من مشاريع الوحدة وجامعة الدول العربية. ١٦٥
- ٣- استمرار جهود الملك عبدالله لمشروع سورية الكبرى
وموقف سورية ولبنان. ١٦٧
- ٤- سورية ومشروع الوحدة ١٩٤٧-١٩٤٩. ١٧٧
- الفصل السابع: الوحدة السورية اللبنانية في مرحلة الانقلابات السورية حتى**
- الانفصال الجمركي ١٩٤٩-١٩٥٠. ١٨٧**
- ١- في عهد الانقلاب العسكري الأول (حسني الزعيم)
١٩٤٩/٣/٣٠-١٩٤٩/٨/١٤. ١٨٩
- ٢- في عهد الانقلاب العسكري الثاني (الزعيم سامي الحناوي) ١٩٤٩/٨/١٤-
١٩٤٩/١٢/١٩: ١٩٤
- ٣- في عهد الانقلاب العسكري الثالث (أنيب الشيشكلي) ١٩٤٩/١٢/١٩. ١٩٦
- ٤- المجلس الأعلى للمصالح المشتركة منذ الجلاء حتى الانفصال الجمركي. ١٩٧

٢٠٦	خاتمة
٢١٠	□ الهوامش:
٢١٠	أولاً : الوحدة السورية اللبنانية منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية.
٢١٣-١٩٤٣-٤١/٧/١	ثانياً: الوحدة السورية اللبنانية تحت احتلال فرنسا الحرة وبريطانيا
٢١٦	ثالثاً: الانتخابات النيابية في سورية ولبنان ١٩٤٣.
٢٢٢	رابعاً: الوحدة السورية اللبنانية في معركة الاستقلال ١٩٤٣-١٩٤٦.
٢٢٨	خامساً: الوحدة السورية اللبنانية في مشاريع الوحدة العربية ١٩٤١-١٩٤٥.
٢٣١	سادساً: الوحدة السورية اللبنانية بعد إنشاء جامعة الدول العربية ١٩٤٥-١٩٤٩.
٢٣٥	سابعاً : الوحدة السورية اللبنانية في مرحلة الانقلابات السورية حتى الانفصال الجمركي ١٩٤٩-١٩٥٠.
٢٣٨	□ المصادر والمراجع:
٢٣٨	أولاً الوثائق العربية.
٢٣٨	ثانياً : الوثائق الأجنبية.
٢٣٩	ثالثاً المراجع العربية.
٢٤٩	رابعاً: المراجع الأجنبية.
٢٥١	خامساً: دوائر المعارف العربية.
٢٥١	سادساً: دوائر المعارف الأجنبية.
٢٥٢	سابعاً: الدوريات العربية.
٢٥٣	ثامناً : الدوريات الأجنبية.
٢٥٥	الفهرس



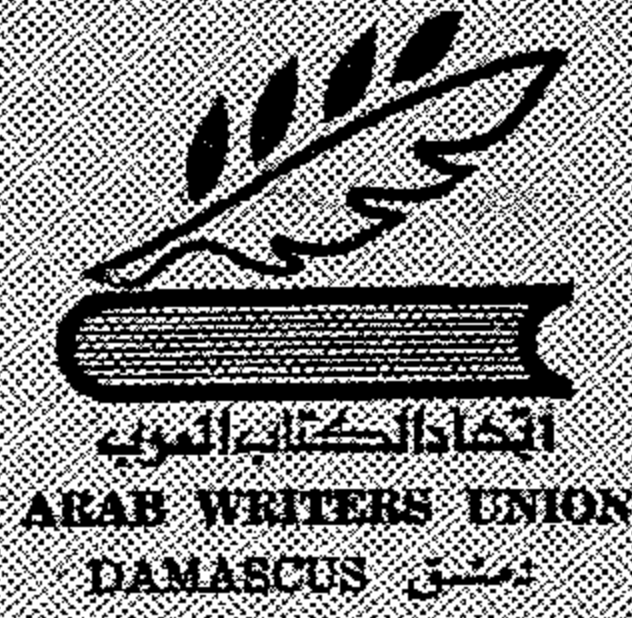


رقم الايداع في مكتبة الأسد - الوطنية

تطور الوحدة السورية اللبنانية : من نشوب الحرب العالمية الثانية
إلى ما بعد الاستقلال ١٩٣٩-
١٩٥٠ : دراسة / عبد الرحمن
البيطار - دمشق : اتحاد الكتاب
العرب ، ١٩٩٨ - ٢٥٧ ص؛
٢٤ سم.

١-٩٥٦,٠٩ ب ي ط ت ٢- العنوان ٣- البيطار
ع - ٩٨/٣/٤٠٨ مكتبة الأسد





هذا الكتاب

يتابع الدكتور عبد الرحمن البيطار مشروعه حول موضوع الوحدة السورية اللبنانية في كتابه هذا ليرصد لنا المرحلة التي تبدأ من نشوب الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد الاستقلال ١٩٣٩-١٩٥٠.

وهذا الكتاب يعتبر الجزء الثاني من مشروعه حول الوحدة السورية اللبنانية حيث سبق له أن أصدر كتابه الأول حول هذا الموضوع بعنوان الوحدة السورية اللبنانية تحت الاحتلال الفرنسي ١٩١٨-١٩٣٩.